

قال عليه السلام نعمة الرجل الفقيه في الدين

نحمد الله على طبع هذا الكتاب في فقه أهل الحديث عنه

المجلد الخامس

من الهدية المسموعة

المشرب الوردي

الفقه المحمدي

للفاضل العلامة والعالم الفهامة

وحيد الزمان المحيد رآبادي

بحسن اهتمام العساكر محمد أبي القاسم بن المولوي محمد سعيد

المرحوم البنا رسي

في مطبع سعيد المطابع الواقعة في بلدة بنارس

سنة ١٣٢٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

باب مائة والجماعة الجماعة من يدا السنن وهي فرض كفاية وقيل عين وقيل هي سنة مؤكدة و
على الثاني قيل هي شرط في صحة الصلوة اعلم ان صلوة الجماعة من اعظم الشعائر الا سلامية وفضل
القرب اليها ونية وقد اجمعوا على مشروعيةها وعلى ذلك يدل الكتاب السنة لكنهم اختلفوا في
انها هل هي فرض عين ثم هل هي شرط لصحة الصلوة او هل هي فرض كفاية ام هي سنة مؤكدة وبكل
قول من هذا الاقوال قد قال جماعة من اصحابنا اهل الحديث وغيرهم ومنشأ
الخلاف تجاذب الاحاديث اطراف هذه المسئلة
فقد ورد بعضها بما يؤهم انها فرض عين لقوله صلى الله عليه وسلم لعلم لقد هممت ان امر بالصلاة فتقام ثم امرت
فبطلت بالاناء ثم اطلق معي برجال معهم نمام من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم
سروتهم بالنار فمقتضى عليه وتدرى لا يشهدون العشاء في الجميع اى الجماعة وفي بعضها ينتهي من حال
عن تركهم الجماعة او احرق من يديهم وورد ان تركها من علامات النفاق ولذلك قال من قال
انها فرض على كل اعيان واستدلوا ايضا بعدم اذنه صلعم للائمة في تركها لما ساله هل تسمع النداء
فقال نعم الحديث وهو عند مسلم والنسائي قالوا ذلك وذهلوا عن وجوب الجمع بينها وبين ما يؤهم
معارضتها ومنها قضيتها من الاحاديث الاخرى كقوله صلعم صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفرد
بسيعة وعشرين درجة وفي بعضها صلوة الرجل في جماعة تزيد على صلوته في بيته وصلوته
في سوقه بضعا وعشرين درجة وهو متفق عليه الى غير ذلك من الاحاديث الكثيرة الدالة على

عة صلوة من لم يأت الجماعة بل صلى منفردا أو ذهل أو خرون وقالوا إن الصلوة في الجماعة سنة مؤكدة
 فلو لم يأتوا الأحاديث الوعيدية والنهي عن ترك الجماعة واني لهم بتقويم تاديل ما هم به صلعم من تحريق
 بيوت المتخلفين عنها وقد بدوا بما في وسعهم ولم يأتوا بما يخطر عن تكلف ومن تامل في اطراف
 هذه الأحاديث مما فيها من التعصب رأي القول بانها فرض كفاية هو المختار الصحيح وبه
 نتسق الأحاديث وتنسق في نهج واحد وفي الشبان يقال ان النبي صلعم رأى قلة الناس فحاث اليهم فنادوا
 في التهاون بصلوة الجماعة حتى يقضى بهم ذلك الى تركها لا سيما اذا طال الزمن مع سكوت من اليه
 الامر ويؤيد ذلك ما في بعض روايات حديث صلعم بالتحريق من انه صلعم اخرا العشاء ليلة فخرج فوجد
 الناس قليلا فغضب فذكر الحديث ذكره في القم فاما كان قلتهم ذكرا على بعض يتهاون منهم بخشي منا
 تخلف الكل ولو في المستقبل كان في معناه انهم هموا او يهيمون على ترك الجماعة البتة فقابل ما هو
 منزل في منزلة الواقع بمثله وهو اخباره بانه هم ان يحرق بيوت المتخلفين بخبراً لهم وللمعاضين
 ايضا عن ان يقعوا فيما وقع فيه المتخلفون وهذا التحريم مما يستقيم حمله على فرض الكفاية اذ لا معنى لاحراق
 من تخلف عن سنة فان السنة سواء كانت مؤكدة او غير مؤكدة هي ما يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها كما
 جاء في حديث الآخر اني هل على غيرها قال لا الا ان تطوع فاجابه بانه لا يفعل غير الواجب فقال صلعم افلم لحد
 فاذا عند القول بكونها فرض عين كما عرفت وكونها مطلق سنة تعين كونها فرض كفاية وقد عرفت ان
 دلالة الأحاديث عليه اولى من غيرها لا سيما ما روى ابو الدرداء عن رسول الله صلعم انه قال ما من ثلاث
 في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان الحديث وقوله لا تقام بالبناء للجهر ولا
 لا تقام فيهم الصلوة جماعة ولو لم يكن كذلك لما كان تخصيص الجهر بالذم معنى لان ترك نفس الصلوة
 يذم عليه الواحد كما يذم للجهر وانما جئ به المسموع فاعلمه ليدل على ان القائل متى وجد كفى ولو كان بعض
 كما هي الحقيقة في تقدير المبني للجهول فتفكر في ذلك فانه مما امر احد اذ ذكر وهو احسن ما يقال في هذه
 المسئلة التي اضطربت فيها الأقوال واستدل بعض الأحناف على كونها سنة مؤكدة بما لا يصح ولا يجرى
 مرفوعا فقال الجماعة سنة مؤكدة لقوله الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق ولو كان
 ما ذكره حديثنا عن رسول الله صلعم صحيحا لم يكن الاستدلال به على المنع صوابا فتأمل قال الزبيدي
 ابن ملحة عن ابن عباس مرفوعا من سمع النداء فلم يأتها فلا صلوة له الا من عذر رخصه الحاكم وبه اخ

داؤد في ان الجماعة شرط والمخاطبة في انفا فرض عين والاولى ان يكون الامام من الخيار الاتقياء كذا في
 الدرر قال في الروضة الحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلعم اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم وفدكم
 فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني واخرجه الحاكم في توحته مرشد الغوي عنه صلعم ان سلمكم ان تقبل
 صلوتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم والامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده فيستفاد
 منه كراهة امامة القاسق المنتهج الذي لم تبلغ بدعته الى الكفر وادلهم بالامامة اقراهم الكتاب
 الله وقالت الاخناف الا ابا يوسف والثافعية في الاصح عندهم ادلى لناس بالامامة اعلمهم بالسنة
 وقولهم ان القراءة مفتقر اليها الركن واحد والعلم لسان الاسكان يرد له لصا وصراحة قوله صلعم في الحديث
 فان كان في الة اداة سواء فاعلمهم بالسنة لا التفقه في امور الصلوة لا يكون الا من السنة وقد جعل القاري
 مقدما على العالم بالسنة وما ذكره من التقليل مردود فان القراءة محتاج اليها في الركن بالفعل والعلم
 ليس كذا لانه متى اتى بصورة الصلوة كاملة مع اعتقاد وجوبها اجمالا اجزائه ولو اخل بالقراءة فسد
 صلوته وهذا الالتزام صحيح على ما تقتضيه مذاهيبهم فتأمل واحفظه وفي النيل وقد اختلف في
 المراد من قوله يؤمر القوم اقراهم ف قيل المراد احسنهم قراءة وان كان اقلهم حفظا قيل اكثرهم حفظا
 للقرآن على ذلك راعى على الاخفين ما رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح عن عمرو بن سلمة
 قال نطقنا مع ابي ابي النبي صلعم باسلام فانه فكان فيما اوصانا ليؤمكم اكثركم قرأنا فكنتم اكثرهم قرأنا
 مقدم في قوله .. ابى القاري وابوداؤد والنسائي قلت لان اكثرهم قرأنا يمكنه ان يسمعهم القرآن الكثير
 بعد الفاتحة .. فجدد لهم قراءة قرآن بعد قرآن غيره فيتعلمون منه القراءات ويستفيدون منه شيئا
 شيئا اما من لم يحفظ شيئا فليؤمهم لا يقرأ الا به ولا يستفيدون منه الا ما يقرأ كل يوم ويكره اما من
 يخجل باقراءة ما يفسد المعنى او يخجل به بان يقرأ بغير القراءات المصروفة فليس هو من قراء القرآن
 فضلا عن ان يكون اقرا القوم فانتبها عسى ان يبادر من سوء الفهم فان استوفوا فاعلمهم بالسنة
 النبوية المتعلقة بتأدية الصلوة وقول بعضهم واقراهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه
 فقدم في الحديث ولا كذا لك في زماننا فقد منا الاعلم جابه ان هذا مجرد وهم لا يصح به معارضة السنة
 الثابتة لان النبي صلعم قدم الاقرا على الاعلم بالسنة وقد عرفت ذلك مما مضى نعم في قوله صلعم الاقرا
 والاعلم صيغة افعال التفضيل دلالة ظاهرة في ان عند كل منهما قراءة وعلمه ذلك يقتضي بان من

عنده قراءة بلا علم مطلقاً لا يقدم ومن كان عنده علم بلا قراءة مطلقاً لا يقلام وليس احد منهما داخل تحت ما يدل عليه الحديث وما توجه من بعبارة الحديث اذ لو كان الاقراء في زمانه صلعم هو الا علم لا يستقيم قوله فان كانوا في القرأة سواء فاعلمهم بالسنة لا تقتضوا الاستواء في القرأة الاستواء في العلم فتأمل فان هذه سانحة لما ثبت عليها الاحد ثم لا سن اذ كان من الخيار لقوله صلعم فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سناً ما كونه من الخيار فلما قدمنا من حديث ابن عباس من ان اعتبار الفضيلة في الامام مستحب قبل كل صفة من الصفات التي يقدم بها هذا على هذا وسيأتي حكم الصلوة خلف الغاصرين وان كان هو الاقراء والاعلم ولما كان زمان الهجرة المرادة في الحديث قد مضى وانقضى لم يبق له اثر وقد قال صلعم لا هجرة بعد الفتح لما اعتبارها في اولادهم كما قال النووي اولا ومن تقدمت هجرته اهل من اولاد من تأخرت هجرته فليس في الحديث ما يدل عليه ذكره في النيل فان استواء اولاد واحد يشي اسلام فاقدمهم اسلاماً ليس وذاك في بعض النسخ لفظ الحديث بدل سناً كما رواه احمد ومسلم وقول بعضهم اولا من تقدم اسلامه اولى من اولاد من تأخر اسلامه فليس يصحح ولا يدل عليه الحديث ولا يوم الرجل في سلطانه ولا في منزله الا باذنه ومن زار قوما فلا يؤمهم الا باذنه ايضاً قال في الروضة لما ثبت في الصحيحين من حديث ابي مسعود عقبة بن عمرو مرفوعاً لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في اهله ولا سلطانه وورد تفصيلاً حوا ذلك بالاذن وفي لفظ لا يجي داؤد ولا يؤمر الرجل في بيته واخرج احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلعم من زار قوما فلا يؤمهم ويومهم رجل منهم قلت وليستفاد منه انه اذا كان المسجد امام معين مأموراً فلا يؤم غيره الا باذنه اذا كان حاضراً ولا يؤمر الرجل قوما وهم له كارهون في الروضة لحديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلعم قال ثلاثة لا يقبل منهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون وسجل الى الصلوة بأسر او رجل اعتبل محررة اخرج ابو داود وابن ماجه وفي اسناده من وفي بالضعف واخرج الترمذي من حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلعم ثلاثة لا تجاؤز صلواتهم اذا ثبهم العبد الآبق حتى يرجع وامانة باتت وزجها عليها بساخط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذي وضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاسراج قول الترمذي وفي الباب اعاد بيت عن جماعة من الصحابة يقولون بعضها بعضاً انتهى ببعض تضعف واقول لينظر فيما اذا كان بعضهم يكبره وبعضهم

يكرهه والظاهر انه اذا اتى ان يؤمن لا يكرهه لا بأس عليه لا تعاقب الجماعة بهم كذا في كتابي
 ليس من الوعيد بجميع ذلكاته واحكامه واجرة في التزك يعطى اجرة في الفعل وذكر ابن غالب الكرامات
 في هذه الاثر متعلقا بالاسباب فاسد واطال في ذلك واصاب فنسال الله العافية والسلامة بالجملة
 اذا وجد الرجل الذي يرتقى به كل واحد من الموقنين خامامته اولى فاما اذا لم يوجد مثل ذلك فيوم من
 يرتقى به الاكثر اذا كان الفريقان متساويين في العدد فليوم احداهما ويصلح في هذه النسخة
 ويصلح خلفه النصف الاخر والا عى والمولى كغيرة اذا اهل وكذلك العبد وكذا في الاخانات ولعمري ان
 هذا ليل على ذلك وما علوا به فينبغي ان لا يذكر دليلنا على ذلك حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم
 على المدينة مرتين يصلى بهم وهو اعمى رواه احمد وابوداؤد قال في المنيل اخرجه ابن حبان في صحيحه وابو يعلى
 والطبراني من عائشة واخرجه ايضا الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس عن عمار بن الربيع ان عتيان بن
 مالك كان يؤمر قومه وهو اعمى وانه قال يا رسول الله انما تكون الظلمة والليل وانا رجل ضير البصر فصل
 يا رسول الله في بيتي مكانا اتخذته مصلى فجاور رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اين يحب ان اصلى فاشار
 الى مكان في البيت فضلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي وكن ابن عمر
 لما قدم المهاجرين الاولون نزولوا العصابة موضعا بقاء قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى ابي
 حذيفة وكان اكثرهم قرانا وكان فيهم عمر بن الخطاب ابوسلمة بن عبد الاسد رواه البخاري وابوداؤد عن ابي
 مليكة انهم كانوا يأتون عائشة باعلى الوادي هو وعبيد بن عمير المسور بن مخزومة وناس كثير فؤمهم ابو عمر
 مولى عائشة وابو عمر غلامها حينئذ لم يعثر رواه الشافعي في مسنده وذكره البخاري معلقا قال لما حفظ
 ووصله ابوداؤد في كتاب المصاحف واطال في تحريجه فان شئت فارجه اليه ولا تكره امامة ولدا للنبي
 صلى الله عليه وسلم اذا اهلوا الامامة خلا فالاخانات ومن افقهم وقول بعضهم لان الغالب على اهل البادية الجهل ليس
 في محله لان العبرة بالامام المعين فاذا كان مناهلا يكرهه اقرا من غيره او اهلهم فلا تسقط مرتبته باهل حجة
 اذا كان الغالب فيهم الجهل كذلك يقال في غير الجواب عن الكل واحد لما عرفت ان العبرة بهما الشخص المعين
 والنبي صلى الله عليه وسلم انما قال يؤم القوم اقراهم الى اخر ما تقدم فمن كان اقرا من المسلمين فهو اولى بالامامة سواء كان
 اعمى او غيره قال ابي المومنين في الحديث محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه باب امامة العبد والمولى كانت
 عائشة يؤمهم بعد هذا ذكر ابن المصحف وولد النبي والاعرابي والظلام الذي لم يحتمل قوله وولد النبي

الخ في معطوف على قوله المولى لكن فضل بين المتعاطفين باثر عائشة كذا في الفقه اى وليس هو من
 بقية اثر عائشة والصبي الميزاى هو كخيرة في صحة امامته ويكون بها اقل من غيره اذا كان اقربا ادا علم
 لما تقدم في ترتيب الاولوية بالامامية وقد صرح ذلك في حديث عمر بن سلمة انه كان يؤمر قومه وهو ابن ست
 اوسمى او ثمان سنين لما كان اكثرهم قرأ رواه البخارى ونجوه النساءى وابوداؤد وقول القائل اذا كان ذلك
 في النوافل يرد في سياق الحديث واما كونه يردون اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم فغير مسلم لان عمر اذا كان في معية قومه
 الواقفين على النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال له النبي صلى الله عليه وسلم فليؤوبون احدكم وليؤمكم اكثركم قلنا كان هذا الخطاب للنبي
 شاملا له وايضا ان ذلك كان حال نزول الوحي ولا يقع حينئذ التفسير كالمصدر على الخطا وقد تقر به ان تقريرا
 هو ما بعد من ذمها وهو حجة فلا تعارضه الا ثارا الموقوفة من الصحابة فيها يجوز او يحتمل فيه الاحتجاج وقول
 الاحناف لا يجوز للرجال ان يقتدوا بابا مائة وصبي فاسد في الصبي لما لا يراه في صلاة الذكر خلفها
 تفصيل سياى وقولهم ان الصبي متنفل فلا يجوز اقتداء المقاترين به غير مسلم ولا دليل عليه بل الدليل
 يدل على خلافه فان معاذ كان يصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم ياتي قومه ويؤمهم ومن العجب مبالغة بعضهم
 حتى قال المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها (يعنى ما يعيى النقل المطلق) وحل ذلك بان نقل الصبي
 دون نقل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع ولا يثبتى القوي على الضعيف لانا نقول ان لزوم قضاء
 النقل بالافساد على البالغ يحتاج الى دليل فاهو وابن هو اذ لا يلزم من منع قطعها لزوم قضاءها ويقال ما معنى
 الضعف والقوة متى جعل الشارع الضعف والقوة من شرط صحة القدوة بل لم يعرف عند صلح اطلاق
 الضعف والقوة على شئ من الصلوات ثم ان افساد الصلوة افا هو موثر في الصلوة التي وقع افسادها ولما الصلوة
 التي تسلم من ذلك فكيف يقال انها ضعيفة فا ذكره انما هو فرض وتقدير فان وافق الواقع اثره الا فلا وايضا
 كل صلاة افسدت سواء كانت صلاة كبير او صبي فلا توصف بالقوة لا يقال ليست بشئ ولا هي صلاة وسواء
 في ذلك قلنا فساد صلاة المقتدى بفساد صلاة امامه اذ لا فرق بين الصبي الكبير في ذلك بل
 متى فسدت صلاة الامام كبير كان او صبيا فسدت صلاة المقتدى كائنا من كان عند بعضهم وهذا
 القول وان كان عندنا من ابطال لباطل على اطلاقه كما انه يظهر به على كل تقدير فساد ما ذكره هذا الحنفى
 لانه تعليل لا يعول عليه عند اهل العلم والمعرفة في مثل هذا الموضع ان يقال صلاة فلان اكمل من صلاة
 فلان وعليه فلا يختلف اثنان في ان صلاة بعض الصبيان قد تكون اكمل من صلاة بعض الكبار والصبي

قد يكون اقتداء من الكبير كما تقدم في حديث عمر بن سلمة فهذا هو المعتبر في الإطوية للجماعة وإما صحة
 القدوة وعدمها فلا تبني على هذا على ما ذكره وقول النبي صلى الله عليه وسلم هو المقدم على قول كل قائل وقد قال
 يؤمكم أخيراً كبر الكتاب بالله ولم يخصصه بالبالغ وإنما قال صلوا خلف كل بر وقائم وسيأتي تعليله اهـ
 كيف يفعلون إذا صلوا خلف أئمة الجور فما ذكره هذا الحنفى كما أنه مخالفت للحديث هو فاسد بنفسه فان
 كان في الصلوة ما يوصف بالضعف والقوة فلتكن صلوة المجتهد في الماء والقبلة وكن الصلوة الموصوفة
 ونحوها ضعيفة وصلوة المتيقن في ذلك والمتوضئ قوية فلم يجوزتم اقتداء هذا بذلك وقوله في
 الاعتذار عن هذا الأيراد فاعتبر العارفين بما نقوله ان ذلك غير مسلم وأولى منه ان تقول ان
 إسناده الصلوة أى تعدد إسنادهما أما يكون في غاية التدوير من النادر الشاذ من الناس والتأدي في حكم
 المعدوم وما كان كذلك لا يصح ان يكون أساساً وقاعدة ترد إليه أحكام الدين وتبتي عليه وسين
 ان لا يشق عليهم بالتطويل فان كان لا يشق عليهم التطويل بان من زواجه او عرف ذلك منهم بالقرائن
 سبب التطويل بل استحباب له ذلك فان شاربهم فيها من يشق عليه ذلك خفت فيما بقي منها الحديث
 امن من النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا ادخل في الصلوة وأنا امر يد اطلتها فاسمع بكاء الصبي فاجوز في صلوتي هما
 اعلم من شدة وحدا منه من يكاد في المنتقى رواه الجماعة الا ابا داود والنسائي لكنه لهما من
 حديث ابي قتادة واذا كان رأي من شق عليه التطويل موجود اقبل ان يشع فلا ينبغي له ان يريد التطويل
 ولا ان يشع في الصلوة به وعلى ذلك لا يحل قوله صلى الله عليه وسلم اذ صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف
 والضعيف والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء قال في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي رواية
 فان فيهم الضعيف والمرضى وذو الحاجة وحديث الش كان النبي صلى الله عليه وسلم يوحى الصلوة ويكملها وفي رواية
 ما صليت خلف امام قط اخف صلوة ولا اتم من النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهما وينبغي ان يلاحظ في تخفيف
 الصلوة وتطويلها ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هبة بخفة صلوة الكسالى وتطويل المرائين
 من اهل هذا الزمان قلت وما نقل عن شيخنا ابن تيمية رحمه الله انه كان من اخف الناس صلوة عجول
 على الخفة النبوية وقول شيخنا الشوكاني في الدرر ويصلي بهم صلوة اخفهم في مساجد والحب من
 السيد العلامة كيف لم يتعز من له واما استدلال بعض الأحناف بحديث من ام قوما فليصل بهم
 صلوة اخفهم فما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره احد من اهل الحديث ولا تكرر للنساء وحديث

الصلوة جماعة خلافا للاختلاف وقولهم ان صلواتهم وحدهن الجماعة لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام
 الامام وسط الصف فيكون كالعارة فيقال لا نسلم ذلك وما هذا الا مصادرة واستدلال بالامور الغير
 المسلمة على مثلها لا نقول ان قيام امامتهن وسطتهن هو السنة في صلواتهن جماعة وحال النساء في تأدية
 الصلوة كثيرا ما يخالف حال الرجال كحال قيامها وسجودها والحج وعدمه والتصفيق اذا
 نابها شيء في الصلوة الى غير ذلك والدليل على ما تقدم ان عائشة رضي الله عنها امت لسنة في المكتوبة فقامت
 بينهن وسطا اخرجها الحاكم باسناد فيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف لكن تابعه ابن ابي ليلى عند ابن ابي
 شيبة واخرجها عبد الرزاق والد ارقطني باسناد اصح منه قال النووي في الخلاصة سند عبد الرزاق
 صحيح ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 عائشة انها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا واخرجها الشافعي وعبد الرزاق وابن ابي شيبة
 عن امرسلة نحوه واخرجها ابن ابي شيبة من وجه اخر عنها وقول بعضهم وحل فعلها الجماعة على ابتداء
 الاسلام يرد ما نقله بعضهم في حاشية الهداية حيث قال قال السرخسي فيه نظر فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخاري مسلم ثم تزوج بعائشة بالمدينة ونبي بها وهي نبت تسع سنين وهي
 اما امتهم بعد ان بلغت ولم تبلغ الا بالمدينة ثم قال لكن يمكن ان يقال انه منسوخ فعلته حين تحضر النساء
 للجماعات انتهى قلت هذا السرخسي ليس باقل فكاكة من ابي زيد السرخسي صاحب المقامات ولم ير ان عائشة
 وام سلمة امتا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلته ربيعة الحنفية في مستند عبد الرزاق والد ارقطني والبيهقي و
 حجر بن عيسى بن حصين ام الحسن في مستند عبد الرزاق وابن ابي شيبة وهن تابعيات مع ان النسخ لا يثبت
 بالاحتمال يقال له ايضا متى منعت النساء عن حضور الجماعات في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل لم يزلن يحضرن الجمعة
 والجماعات والاعياد في عهد صلعم وفي عهد خلفاء الراشدين الى ان قبضهم الله تعالى وقد نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ازواجهن عن منعهن من المساجد وحضور الجماعات اذا استاذنهم فقال لا تمنعوا امام الله مسلحين الله و
 مثل هذا يعرف وقوف بعض الاختلاف بالحديث والتاريخ ويوم الرجل للمرأة لا العكس الا العبد تؤمها سيدتها
 لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين من يصلح للامامة ولم يخاطب الا الرجال ولم يبين ان احد من النساء يصلح
 لامامة الرجال قد اخرجوا في الصلوة خلف الاطفال وقد كان يمكن في موضعه بعد الصلوة لاجل انصاف
 من المسجد قبل الرجل فجعل المرأة امامة متقدمة في الموقف قد ام الرجال هو عكس ما يظهر من ارادة

عن
 هو من كتاب ابن ابي
 النخعي لم يذكر
 عائشة ١٢ سنة
 قال ابو الطيحي قد ذكر
 هذا الجاهل ان
 عدلت اخر وهن
 من حيث اخرهن
 في كتاب النبوة
 البيهقي وقد تبعته
 في الجدة فيدروا
 ورواه في ١٢ سنة

النبي صلى الله عليه وسلم وحده على ابتعادهن عن الرجال أيضا لم ينقل أن امرأة قد قامت في منصب الإمامة للرجال كما في
 عهد صلعم ولا بعده حتى اليوم وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وقال صلعم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
 كما ثبت في الصحيحين وقال ابن مسعود آخرهن من حيث آخرهن الله وعن أقتدي بالمرأة فقد كذاها أمر
 صلوته كيف وإن الإمامة الصغرى تدل على الإمامة الكبرى وفساد توليتها في أمر الدين أشد منه في
 أمر الدنيا وإذا اجترحت المرأة في الصلوة الحرجية ثم أقبلت بوجهها عليهم بعد الصلوة ففيه مخافة الفتنة
 للرجال لما علمتها لعلامتها وأهل بيتها فلا بأس بها وتحصل لها ولهم فضيلة الجماعة لحديث أم وريقة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها رواه أبو داود وصححه وابن خزيمة وأخرجه أيضا الدارقطني والمحاكم قال
 في النيل أصل الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غزا بدر قالت يا رسول الله أأذن لي في الغز ومعدن
 فأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لهم مؤذنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبرتهما فالظاهر أنها كانت
 تنصلي ويأتى بهما مؤذنها وعلامتها وبقية أهل دارها انتهى قال ابن خلدون فإنا رأيت مؤذنها شيخا كبيرا وفي
 رواية الحاكم وأمرها أن تؤم أهل دارها في الفرائض من قال إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها فقد خالف
 ظاهر الحديث ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه بالإجماع لحديث جابر بن عبد الله أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فجعل
 عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بأيديهما فدفعهما خلفه وهو في الصحيحين قام ابن
 عباس وهو غلام صغير عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بإذنه وجعله عن يمينه وهذا أيضا في الصحيحين قوله فجعله عن
 يمينه ظاهر في موقف الواحد عن يمين الإمام وقد ذهب كثير إلى أن ذلك واجب مروى عن ابن المسيب أن
 ذلك عند ورده فقط كذا في النيل قلت وبالندب قلت الشافعية والحناف هو الحق عندي لأن ذلك حكاية
 فعل هي لا ندب على الوجوب أما الخبر بصلعم أنه لا صلوة لم يرجع على واحد خلف الصف أو كما قال فليس مما نحن فيه
 لأنه نادى بالصف الأول الصنف أنه هو خلف الإمام ولا يتأخر عن الإمام كذا في الهداية لأن ظاهر الحديث يدل عليه
 وعن محمد وهو المعتبر عند الشافعية أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام وهو ضعيف كقول النخعي أن الواحد
 يقف خلف الإمام بيانا للتبعية فإذا ركع الإمام قبل محجبي ثالثه اتصل بيمينه وعندنا أن فعل كذا
 فهو مسمى لا نه خالف السنة لكنه لا يأتى ولا تفسد صلوته لما عرفت من كونه مندوبا والنخعي لم يبلغه
 الحديث فقال ما قال أن اثنين تقدم عليهما قوله في حديث جابر فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه
 أمره مسلم وعن سموة بن حديد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدنا رواه الترمذي و

ما نقل عن ابني حنيفة والي يوسف من انه يتوسطها فضعيف نقل ذلك عن ابن مسعود من فواعا الحق وقفه عليه قال النودي في الخلاصة ان ابن مسعود فعل ذلك ولم يقل هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وكذلك قال ابن عبد البر قال النزيل كانهما ذهلا فان مسلما خرج من ثلاث طرق لم يرفع في الاولين رفعه في الثالثة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال جماعة من اهل العلم منهم الشافعي الحارثي في الناسخ والمنسوخ ان حديث ابن مسعود هذا منسوخ لانه اما تعلم هذه الصلوة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة وفيها التطبيق احكام اخرى الا ان متروكة وهذا الحكم من جملتها فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة تركه ولعل ابن مسعود لم يبلغه حديث الش فتمت الى حصير وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم ومراة والعجوز من وراءنا فخرج الجماعة الا ابن ملحة وقال بن سيرين لا اري ابن مسعود فعل ذلك الا لضيق المسجد او لعذر آخر لا اهل منه من السنة اخبرني الطحاوي البيهقي قال الشوكاني على فرض عدم علم التارخ حديث ابن مسعود لا

يتهمض حجة لمعارضة الاحاديث الدالة على ما ذكرناه في هذا الباب يصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لحديث ابني مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان فخرج احمد واخرج بعضه ابو داود وفي اسناده شهر بن حوشب يؤيده ما في الصحيحين من حديث الش انه قام هو واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم وام سليم خلفهم ومما يؤيده ايضا حديث ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل ان يقوم قالت فتري والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يدركن الرجال رواه احمد والبخاري ولولم يكن معذرات عن الرجال لما كان في مكته والرجال معه لاجل ان ينصرفن قبل الرجال فائدة وفي قولها قبل ان يدركن الرجال دلالة ظاهرة على تلخرهن عن الرجال لانهن اذا كن في اخر المسجد اقرب الى بابه صحران يقال ينصرفن قبل ان يدركن الرجال ولا فاذا كن مخالطات لهم فلا يصح هذا التعبير فتأمل قال بعض الاخفاء فان حاذت المرأة الرجال هما مشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان نوى الامام امامتها وان لم ينو امامتها لم تضر ولا تجوز صلواتها ثم قال من شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون مطلقة اي لها ركوع وسجود وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل استدلوا عليه بما لا يصح فذكر وان النبي صلى الله عليه وسلم قال اخرهن من حيث اخرهن الله وليس هو حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والعجب زعمهم انه من المشاهير ثم ان الاستدلال به على ما ذكرناه عنهم من اغرب الغرائب العجائب واعزب من زعمهم انه نص في جميع هذه المسائل

مع
قالت قد ثبت من الكتاب
الصحيحة ان من المرأة
في الصلوة لا يقض الصلوة
فكيف المحاذاة ثم كما ذكر
ان هذه القيد من اشتراك
الصلوة واطلاقها الى غير
ذلك من اشتراكها
واشبه وليها

وبالله كيف تترك الأحاديث الصحاح في كثير من أحكام الدين بزعم أنها أحاد لا تفيد الفرضية ويفيدها
 مثل ما ذكرناه هنا وهو ليس من الأحاديث النبوية في شيء لبيت شعري أن لم يكن ذلك نقصا فلا
 أقل من أن يكون محلا لمقرط من قائله ومن كان هذا حاله فلا ينبغي أن يروى ويقتدى به في مرفة
 دين الله قال في النيل للديناني حديث ابن عباس في صلواته مع النبي صلى الله عليه وسلم وعلوة عائشة خلفهما
 وحديث الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم وبأمره أو خالف الحديث يدل أن^{عليه} أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل امرأة
 كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وإنما لا تصف مع الرجال العلة في ذلك ما يخشى
 من الافتتان فلو خالفنا اجزأت صلواتهما عند الجمهور عند الحنفية تفسد صلوة الرجل دون المرأة ولكن
 بقيود فخرعة من أنفسهم مذكرة من قبل قال في الفتح وهو عجيب في توجيهه تعسف حيث قال قائلهم
 قال ابن مسعود أخرجهن من حيث أخرهن الله وأكرهن للوجوب فإذا حاذت الرجل فسدت صلوة الرجل
 لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها وحكاية هذا تعني عن جوابه ومثل قولهم في الفساد ما حكاه في النيل عن
 الهادي ودية والله أعلم أفضل صلوة المرأة منفردة في قصر بيتها أما كونها منفردة فلا نه العلة الأغلب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن المفضلة من بعده وعليه العمل حتى الآن ولو كان في جها
 لهن من الفضل والرجال في حياتهم لشرع لهن محلات يجتمعن فيها نغم لا يبعد أن يقال جماعة صالحة
 البيت ^{منه} من النساء أفضل من صلواتها فيه منفردة كما تقدم في حديث أم درقة وغيره و
 أما كون مسوتها ^{منه} بينهن أفضل منها في المسجد فأمره صلى الله عليه وسلم ويوتن خير لهن الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم
 صلوة المرأة في بيتها أفضل من صلواتها في حجر بيتها وصلواتها في محلاتها أفضل من صلواتها في بيتها ولا يمنع
 حضور الجماعات والمساجد إذا ^{منه} من تغلات غير مستبرجات بطيب منينة ولم يغلب خوف فتنة وقالت
 الأحناف يكره حضورهن الجماعات ما سوى العجائز في العجرا والمغرب والعشاء ^{منه} استدلو أني عمر عن الخروج
 لما رأى من الفتنة قلنا أن نفي عمر لا يرد عن المرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر لم يفصل مخالفة اذن
 الرسول صلى الله عليه وسلم لهن بالخروج لكنه رأى في زمانه أن النساء قد أكثرن من التزين وكان قد علم كغيره أن
 اذن النبي صلى الله عليه وسلم لهن عقيد بعدم ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم إيا امرأة أصابت بخور فلا تشهد معنا العشاء ^{خفية}
 رواه مسلم وقال إذا شهدت أحدكن المسجد فلا تمس طيبا رواه مسلم أيضا فنفى عمر عن ليس هو حكما
 تشريعيا وإنما هو حكم آداب مصلحة اقتضتها زمانه وصدق عليها دلالات السنة وما كان

كذلك فحق لا يخالفه إذا وجد في المكان والزمان مقتضيه وأما أن تقول يكره أو يحرم خروج النساء
 مطلقا إلى المساجد في كل زمان وفي كل بلد أو تمنعهن من الخروج من غير خوف فتنة فمما لا يحسن عليه
 لمخالفه صريح السنة وعمر ما كان شارعا ولا كان أمرا شرعيا إذا خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمروا على
 خلافه مما لا يعاب به بل ما يكره المجتهدين يرد إذا خالف الحديث وقد مرادة ابنة المتبع للسنة
 حيث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها متفق عليه وروى أحمد
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع رجل أهله أن يأتوا المساجد فقال ابن لعبد الله بن عمر فأنما تمنعهن
 فقال عبد الله أحدنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا قال فما كلفه عبد الله حتى مات وهذا اجزاء
 من يجارض الحديث برأى أحد أو قياسه ولما حدثت وكيع بالاشعار قال رجال يقول أبو حنيفة أنه
 مثله فقال اجزاء ذلك إن تحبس حتى تنوب روى مسلم أن الأبن هذا كان بلال بن عبد الله قال له
 عبد الله أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أنت تمنعهن ثم سبه سبما سمعته سبه مثله قطع عن عمر
 لم يرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى جميع العالم البلدان ولا قال أن حضورهن للمساجد مخطور إلى الأبد فنقول الاختلاف
 لصاحب الهداية وغيره يكره حضورهن الجماعات غلط صريح وقد مر الحديث المتفق عليه أن النساء
 كن يحضرن في صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس العجبات
 الاختلاف بأنفسهم يستدلون بقول ابن مسعود أخرجهن من حيث أخرجهن الله ويجعلونه مجهلهن فوعا
 ثم يخالفونه لأن النساء إذا لم يحضرن الجماعة فمعنى الأمر للرجال بتأخيرهن لنا الأحاديث متواترة كثيرة
 لا تحصى قولية وفعلية قد أعل على جواز شهود النساء الجمعة والجماعات والحضور في المساجد المصلي بل
 ثبتت عند مسلم الأمر بإخراج النساء حتى ذوات الخدور والعواتق والحائض إلى المصلي قال صلى الله عليه وسلم وليشهدن
 جماعة المسلمين دعوة تهرق حتى أمر أنه إذا لم يكن عند امرأة جلياب فتلبسها صاحبته من جلبابها
 متفق عليه وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذنتكم نساءكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن قال
 في المنتقى رواية الجماعة ألا ابن ملحة وفي لفظ لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد ويؤتحن خير لهن
 رواه أحمد وأبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا ما أمر الله مساجدا الله وليخرجن تغلات رواه أحمد
 وأبو داود وقد أفادت هذه الأحاديث الكثيرة المتوافرة إباحة خروجهن إلى المساجد سيما في الليل بشرط أن
 يكن تغلات أي غير متطيبات بأن يكن متغيرات الزيم وإنه لا يجوز أن لا واجهن المنع والحالة هذه وهذا

بجلافت ما اطلقه الاحناف من المنع فلو لم تلازم امرأة ذلك لم يحجز لها الخروج لحديث ابي هريرة ايما امرأة
 اصابته بخبر ا فلا تشهدان معنا العشاء الآخرة وقد استدل من ذهب الى منعهن من المساجد مطلقا بما يروى
 عن عائشة رضي قالت لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما راينا لمنعهن من المسجد كما صنعت بنو اسرائيل
 نساها الى اخره متفق عليه قال في الليل فيه نظرا ذكلا يترتب على ذلك تغير الحكم لانها علقته على شرط لم يوجد
 في زمنه صلعم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو راى يمنع فيقال عليه لم يرو ولم يمنع وظننها
 ليس بحجة قلت وهذا القول من امر المؤمنين حجة على المانعين لا لهم لانها سلمت ان النبي ما منع النساء
 من الخروج الى المساجد والباقي سراى وتختل منها وهو لا يثبت حكما شرعيا ولا يغيره قال الشوكاني وقد
 حصل من الاحاديث المذكورة في هذا الباب ان الاذن للنساء من الرجال الى المساجد اذ المكين في خروجهن
 ما يدعوا الى الفتنة من طيب او حلى او من نية واجب على الرجال انه لا يجب مع ما يدعوا الى ذلك ولا يجوز
 ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تشهدان معنا العشاء الآخرة وصلواتهن على كل حال في بيوتهن افضل من
 صلواتهن في المساجد **قاعدة عظيمة** وقع في زماننا النزاع والمجدال في ان نساء المسلمين هل يجوز
 لهن الخروج للحوائج الى الاسواق او غيرها امر يجب حبسهن في البيوت كما هو المرسوم في بلاد الهند و
 ناس منهما استفتوني في ذلك فاجبت بان النساء في عهد النبي وخلفائه كن يخرجن لحوائجهن ويشتر
 ويبعن فيشهدن في مجالس لقضاء ويكلمن الرجال يحضرن في المغازى المعارك ويسقين المرضى و
 يعالجن الجرحى فهذا المرسوم من حبسهن في البيوت ليس بحكم شرعى لا امر الله به ولا امر رسوله نعم ينبغي
 للنساء ان يخرجن تفلات منشترات غير متبرجات بطيب من ينة اذا احتجن الى ذلك وقد قال النبي
 صلعم ان الله اذن لكن ان تخرجن لحاجتكن في الله اعلم ولو صلى الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة

لمن به سلس البول او البواسير او الطاهر خلف المستحاضة اجزا تهم ولا فضل ان يختار للإمامة
 من تقدم وقيل يجب لما تقدم من ان حكم المستحاضة حكم الطاهرة وان صلواتها تصح اذا عصيته وفعلت
 ما امرت به والا صل ان من صحت صلواته تصح القدوة به بمعنى ان من اقتدى به لا تفسد صلواته ومن
 ادعى غير ذلك فعليه البيان ويلزمه ان ياتي بالبرهان ولله حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم
 يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاؤا فلكم وعليهم اخرج به البخاري وغيره واخرج ابن ماجة عن حديث
 سهل بن سعد نحوه واخرج الشيخان ان النبي صلعم كان يحل امامة وهو امام وكان الحسن والحسين عليهما

السلام يثبتان على ظهرك وهو امام فتحصل انه لا يضر الماموم احتمال تلبس امامه بنجاسة ونحوها
وانه لا يبطل صلوة الماموم باختلال صلوة الامام وذلك صريح ما تقدم وامامنا يروى عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن المودن موثمن الحديث فهو مانيه من الكلام لا يعارض ما في
الصحيحين قلت وهو حجة على من استدل به على ان صلوة المقتدى تفسد بفساد صلوة الامام لان
غايته ان الامام يضمن صلوة الماموم بمعنى انه يتحمل العقاب عن الماموم اذا وقع في اخل بصلوة بفساده
وذلك يفيد براءة ذمة الماموم ومن لازم ذلك ان لا يطالب بالاعادة ولو فسدت صلوته وطولب
بالاعادة لم يكن الامام ضامنا ومحملا عنه كما يقولون ولا يبقى للضامن معنى حينئذ وما ذكرناه به
نجد الاحاديث في هذا الباب فان قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الامام ضامن اذا كان الضامن هو الكفيل
كان مطابقا لقوله في الحديث المتفق عليه المتقدم ذكره حيث قال فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاوا فلكم
وعليهم فان هذا هو ما يلزم الكفيل هذا هو الظاهر لم ادر من سبقني اليه اما تاولي الماولين فلا نقبله كقول
بعضهم في قوله الامام ضامن معناه تتضمن صلوته صلوة المقتدى لانا نقول معنى الضامن غير معنى
المتضمن لغة ولواريد المتضمن فينبغي ان لا ياتي للمقتدى بشئ من الاذكار بل بشئ من الاركان لكونه اعادة
وتكريرا من غير ضرورة مع انه قد ورد الامر الصريح بقراءة الفاتحة للمقتدى والتامين غيره وهل
يصح ان ياول حديث ضعيف على ضعف احتمال لا لاجل ان يناقض به ما هو اصح منه فليتنامل فان

المحل جدير به الله اعلم ويحرم عليه ان يقتدى من يعلم بطلان صلوته الا لعذر فان تابه في مبطل
فسدت صلوته ايضا اما اذا لم يتابع كما ان كلم الامام في الصلوة غير مخطئ او سلم متعملا او اكل او شرب
ولم يفعل المقتدى فلا تفسد صلوته اما ابتداء فلا تنقذ القدوة لانها لا تنقذ الا المصل ومن كان
متلبسا بمبطل للصلوة فلا يمكنه الدخول فيها الا بعد ازالة المانع وان طرأ على الامام ما يبطل صلوته
اشاءه لزم الامام ازالة الطاري ولزم الماموم تنبيهه الامام ولا تفسد صلوة الماموم وطريان الكسر
كطريان النجاسة وقد ورد النص في الثاني كما تقدم لان النبي يخرج من الصلوة بعد ما كبر و اشار الى
الناس كما انتم وذهب اغتسل لما تذكر انه دخل الصلوة وهو جنب فدل على ان الامام يلزمه الخروج من
الصلوة لازالة المانع والماموم يلزمه تنبيهه على ذلك فان خاف ضرها ككون الامام من ائمة الجور
فلا باس عليه اما كون متابعه في مبطل تبطل به صلوة المقتدى فذلك بالاجماع ولانه اذا فعل

المبطل وهو منقرض تبطل صلواته فلا فرق بين الحالتين وبه يظهر عدم صحة الاقتداء بالكافر لأن الكفر مبطل للصلوة أجمعاً أمّا المكفر الذي اختلف في تكفيره فالمرجح فيه إلى المقتدى أن ظنه كافراً فلا يجوز له الاقتداء به ولا يجوز كما ينبغي وتصح خلف المفضل ومن لا يلزمه إعادة كاري وعارئي ومتيمم وما

وقاعد وموحي صلى خلفهم قاري وملكتي متوضي وغاسل قائم ونحوه ويكره ذلك وكذا تركه خلف القاسق المعلن المقتون المبتدع الذي لم تبلغ بهجته إلى الكفر أما الجواز خلف القاسق والمبتدع غير الكافر فلقوله تعزاً اجيبوا داعي الله وقوله تعزاً وتعاونوا على البر والتقوى لأن ادعى الإيمان يكفي لتصح النية وهو من المتقين إذا أدى بصلواته رحمة الله ولم يظهر الكفر البواح فلا ينافيه قوله تعزاً إنما يتقبل الله من المتقين مع أن الصحة قد تجتمع مع عدم القبول كصلوة من أم قوما وهم له كارهون وصلوة القاطع والمهاجر والعبد الأبق وغيرهم ويؤيد ما قلنا تعامل جمهور الصحابة والتابعين حيث كانوا يصلون خلف أئمة الجور كما سياتي وقالت الأخناف والشافعية لا تقم قدوة القاري بالأمر ولا الملكسي بالعاري قالوا لأن خير المعذور أقوى من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه قالوا ومعنى كون الإمام ضامناً أن صلواته تتضمن صلوة المقتدى قد عرفت فساداً والضامن من ضمن بالفتح معناه الكفيل تتضمن هو تفعل معناه اشتمل عليه وصلوة الإمام لم تشتمل صلوة المقتدى ولم يكتف بصلوة الإمام عما تركه المقتدى من صلواته ولا يلزمهم القول بجواز صلوة المقتدى إذا ترك الركوع أو السجود ولم يقولوا به وقولهم غير المعذور أقوى من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه منقوض بإمامة عمر بن سلمة للبالغين منقوض بقولهم من صحة اقتداء المتوضي بالمتيمم والقائم بالحائض استدلال الشافعية بأن الإمام القاري يتحمل عن المقتدى القراءة فيما إذا وجد من الأعاجل أن الأمر هو استدلال بمسائل المذهب فمن لا سلمه في القاري فضلاً عن التعليل به في الأمر فهو من باب المصادمة أي الاستدلال بالمذهب على المذهب وإذا كانت تصح خلف أئمة الجور الجاهل الذي قد لا يصيبون بل يخطئون لجهلهم وظلمهم وقد يستهزئون بالدين كما فعل الوليد المريدي حيث جامع أمة ثم البسها لباسه وأمرها أن تضي بالناس وهي جنب في المعذور من محبتها من باب أولى وغاية ما في الباب أن يكون الأمر بمحل بقراءة الفاتحة وهي فرض فختلف فيه عندكم فإن كان الاختلال بفرض للمعذور مانعاً لصحة صلوة المقتدى به وللاقتداء فساداً نه يلزمكم مخالفة السنة الثابتة هذه صلعم بدون احتمال لشتم وذلك أنه صلعم خرج إلى المسجد

من موته فصل بالساد الناس خلفه قيام انتهى معناه فانظر في الصحيح عن عائشة ع إذا كان المحدث من مذهبكم صحة
 هي فقد تناقضتم ولزم صحة صلاة العاري خلف الأمامي وكذلك المكنتي خلف العاري إما المجتهدون في القبلة أو في
 بقا الطهارة قلت أو كثرت ففهمه اقتد أم بعضهم ببعض مما لا أرى للبحث عند فائدة لأنه لا يخط عما ذكرناه وقد تقدم لنا
 إيشير إلى ذلك وكان الاجتهاد في الآنية انما يتأتى على مذهب من يحكم بنجاسة الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وإن لم
 يدبر ما على مذهبا فلا لأنه إذا وجد متغيرا بتغير نجاسة فلا يعقبا واما بعدل إلى التيمم وإن شك في تغيره
 لأحكام الشك وإن احتاط في حالة الشك بأن توضع ثم تيمم بخير فعل قد اطال الشافعية في ذلك وفرعوا على
 ذلك مسائل كثيرة نحن في غنا عنها وما يهون الأمر في ذلك إنما من شرائط الصلوة قبل الدخول فيها وقد تقدم
 باختلاف في صحة الصلوة فيها وقول الامتياز ولا يصل إلى الذي يركع ويسجد خلف المولى ضعيف والمحدث بالصحة سألنا
 إمامنا قولهم كان حال المحدث في أقوى فيقال لا عبرة هنا بالقوة والضعف إذ لو اعتبر الماصح صلوة القائم خلف
 الجالس قد تقدم صحته في المحدث عندكم كما دلت على ذلك السنة الصحيحة والحكمة تبقى ههنا مسألة اقتداء من يقول
 من مس الذكر أو خروج الدم أو الصد يد أو القيء مالا الغنم أو المباشرة الفاحشة تحدث خلف من لا يقول بكونها
 حدثا عرض له شيء من ذلك ثم أم الناس والصحيح الجواز كونها من مظان الاختلاف والعناية كانوا يصلون بعضهم
 خلف بعض مع وجود هذا الاختلاف من غير تكبير ومن كرم مثل هذا الاقتداء ولم يجزوه فقد أخطأ خطأ فاحشا والله
 اعلم والمفترض خلف المتنفل العكس المصل قرنا خلف من يصل فضا آخر خلا فالاحناف حيث قالوا بعدم صحة
 ذلك قالوا لأن الاقتداء ببناء وشركة فلا بد من الاتحاد ورواية الشافعية بعدم التسليم لجواز أن يكون الاقتداء
 أو على سبيل الموافقة وأقول في هذا التعليل مما يدل عليه دليل بل هو من عند ياتهم ولو سلمنا الشركة والبناء
 لا يستلزم الاتحاد والمماثلة من جميع الوجوه إذ لو كان كذلك لما صح اقتداء المسبوق بركة وهم لم يقولوا به بل جوهرا
 اقتداء المتنفل بالمفترض قالوا الحاجة في حق المتنفل إلى أصل الصلوة وهو موجود بصلوة الإمام فتحقق البناء وهذا
 يمكن أن يقال في العكس الذي لا يقولون به فتناقضوا لأن وصف الفرضية إذا صح عدم اعتبارها هنا فهذا مثله
 والتفريق بالقوة والضعف لا يجدي كما مر هذا ما نقوله مجازاة لهم ألا فالحق أن صلوة الجماعة لم تشع بهذه الغلة
 إنما تشعت لفصائل أسرار كثيرة قد دل على بعضها الشارح ونبه فيها اظهار الشعار منها أن اجتماع الأمة أو
 فيها من باب نزول الرحمة والقبول ومنها انتلات القلوب والاجتماع الذي ينتج عنه اتحاد الأمة لغرضين
 ينكروا لا يقتضي بمرادهم ولا ينتظم لحادث ما وذلك من عظم اسباب المحبة الذي هو من فضل الإيمان أعني الحب

ع
 مولى العلاء
 يفت من يفت
 والذات مع جازيها
 في اقتداء بالصحيح
 بالظن وقد نقله
 الشافعي من نقل
 مطاوع بن أبي ربيع
 في صحيح

ان الله ومنها بحثهم الكسالى والقصارى في نحوهم حتى لو تركوها مقتضىهم اقامة ومنها ان تكون افضل لعبادات من الهيئات
 ثابتة كالاتفاقات الضرورية المشتركة ومنها التشبهاً بالملائكة كما قال صلى الله عليه وسلم لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها
 منها القاء الرقب في طريق عدو الا سلام ومنها ان صلوة الجماعة تعاون على البر وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى بركن
 التعاون محسوسة معروفة وهي موجودة عندك بالعقل التجربة اما عقلاً فلان التشابة المجاورة من اسباب الفعل كالاتفاقات
 بطريق مخصوصة ولما التجربة قلما استغفرت عن الصالحين بل كل يد ردت من نفسان مجامع الذكوريها تان في عجب في الطوبى
 ومنها التيسير والتسهيل فانها كبيرة الا على الخاشعين والاجتماع ليسهل المصعب يهيج النشاط ومنها تعليم الجاهلين فان
 الجاهل باحوال الصلوة قد يستفيد القراءة من قراءة الامام ولذا اشيع تقديم الاقرأ ثم الا فقه وقد يستفيد آداب
 الايمان من الامام والمأمومين فهذا البعض فوائد صلوة الجماعة وما شرعها له وما عند الله كثير وادنى بالجملة ما ذكره
 ليس يهيج نعم متابعة الامام في غير بطل وخوة واجبة مما يتعلق بأداب الصلوة وان كانها في التقدم عليه بافعال الصلوة
 بعيد شديد وكذا التاخر عنه لعذر من وهل ذلك مبطل للصلوة ام لا فقد اوفيه خلاف والذي نواه عدم البطلان
 فان تعدد وشوش على المصلين زجر آداب بما يراه الامام اما كون صلوة المأموم تحصل في ضمن صلوة الامام او انها مبنية عليها
 كبناء على الجدار على اسفله والفرع على اصله او السقف على عمدة وحيطانه ففاسد لما عرفت ولا يقال صلوة مبنية
 على ما يقال صلوة جماعة والمقتضى يلزمه ان ياتي بواجبات صلوة ولا يكفي ما تيان الامام بها وقد تفسد الشراكة بالنسبة
 الى شخص يصح في حق شركائه ولو كان مقتضى الشراكة ان تفسد كلها اذا فسدت بالنسبة الى الشخص الواحد فيلزم عليه
 بفساد صلوة الامام بفساد صلوة احد المأمومين اذا سلم ان صلوة الجماعة صلوة شراكة وهو في غاية البطلان لان
 الشراكة او المشتركة انما يتألف من اجزاء يجمعها الشركاء كل منهم ياتي بمنجز وغيره ما ياتي به الآخر والبناء وضع شيء على
 شيء بحيث لا يتجدد ولا يستأنف الا سفل ليس كذلك صلوة المقتضى بالنسبة الى صلوة الامام اتفاقاً منا ومنكم و
 قال صلى الله عليه وسلم اذ ركعتين فصلوا وما فاتكم فاعملوا الحديث واذا فسد تعليلهم فلنا على جواز ما ذكرناه ما روى عن جابر ان معاذا
 كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرة ثم يرجع الى قوم فيصلي بهم تلك الصلوة متفق عليه في رواة الشافعي والدارقطني
 ورواه في رواية تطوع ولهم مكتوبة العشاء وجابر كان من يصلي خلف معاذ رزق وهو ظاهر في المراد فلا تعويل على تاويل
 الماديين كاجل او هلمذالة اوجيها القصور وما يؤيد هذا الحديث ما ثبت عند صلح في صلوة الوقت انه كان يصلي بكل
 طائفة ركعتين في رواية تاتي داود انه صلح صلى بطائفة ركعتين سلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحد هانقل قطعاً
 كذا في المنيل ما صلوة المتفصل خلف المتفرض فلما روى انه صلح قال للرجلين الذين لم يصليا معه اذ صليت سما في حالكما

ثم اتيتا مسجد جماعة فضليا معهم فاني اكرمناكم فاذلة اعز به اصحاب السنن من حديث يزيد بن الاسود وصحوة ابن عزيمة وغيره
ولما اطلنا في هذا المقام لان صلوة الجماعة من عظم شعائر الدين من اقوى اسباب السعادة فيمن ادرك عمره في اتحاد الامة
واختلاف شرائطها وموانع هوف في بعض الاحيان باعث للوسواس وسوء الظن بل العداوة بين المصلين هو يكون مفوتا
لهذا الاجتماع او مفرا للمصلين اعز ايا متنافرة وثبات متناكرة وهو على طرت تقيض بالعرف بالضرورت من كون دين
الاسلام هو الساعي والداعي الى التاليف بين افراد معتقدي الى ان يكونوا اخوانا بل يكونوا كاليد الواحدة على الاعمال وما كان
مخالفا لاصل من اصول الدين كيف يصح ان يجعل اصلا يتاويل به النصوص الدينية والله اعلم ومن على يقوم ثم بان انه
محدث او جنب اعاد هولا من خلفه ونا قال الشافعية وخلافا للاحناف زعم بعض الاحناف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اتم قوما
ثم ظهر انه كان محدثا او جنبيا اعاد صلواته واحاداده لم يسند الى كتاب هو باطل لفظا ومعنى ولا ادري من اين جاء
بهذا القول ثم جعله حديثا رفعا بل لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافا لغيره الدارقطني اذا صلى الامام يقوم وهو على
غير وضوء بعزاتهم ويعيد قال الحافظ والتمس منه في ذكر الجنب ايضا من حديث البراء وفيه جو يروى هو من ترويه
وفي السند انقطاع ايضا وقد عرفت فساد تاويل الضامن بالتضمن فلا يصح استدلالهم هنا بعد يثبت ان ما مضى من
ولنا ما روى من حديث ابي بكرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلوة الفجر فادما بيده ان مكانكم ثم جاءه الله اسه يعطيه
فضلي بهم وفي الباب مويديت قال في النيل في رواية ابي بكرة قال في اوله وكبر وقال في اخره فلما قضى الصلوة
قال فما انا بشئ مثلكم واني كنت جنبا اتقي فما يروى من انه ذكر قبل ان يكبر كما في الصحيحين فلا يخالف هذا الحديث
لجواز نقد الوقوع كما قال ذلك الحافظ ابن حبان روى ومثله لك ما اذا بان عليه نجاسة ولو بان الامام انشأ او كافرها
فقال الشافعية ان كان معلنا كفرة وجبت الاعادة في الاصح عندهم والا لا لكن منهم المتأخرون تبعوا للتدوي في
منهاجه لزوم الاعادة مطلقا وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في هذه الازمنة من جواسيس الكفار في بعض بلاد
الاسلام فينبغي التفرقة بين المعلن وغيره اما ان الصلوة خلف الكافر ومتابعته فيها لا تجوز فلقوله تعالى فما تقبل
الله من المتقين قوله تعالى ذلك الذين محيطت اعمالهم في الدنيا والاخرة وقوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال
ولا نه ليس من اهلها ولا ناهيها فمخالفتهم ومن جرتا عن هؤلاء فيهم فالصلوة خلف الكافر منهي عنه ضمنهم مواد كثيرة
والله اعلم بما ينهي عن الفساد وعن المنكر وما غي عنه فلما فيه من الفساد فيجبه ان يقال ان الصلوة خلف الكافر فاسدة
يلزم اعادةها اما الصلوة خلف الفاسق والمبتدع ولو بلغت بدعة الى الكفر الاختلاف في كماله في القدي والجبري
والرافعي الخارجي فعدوا ابا الغنابلة لا يجوز وكذلك عند المالكية لقوله لا يؤمن فاسق مومنا اعز به جماعة

ولا يصح انها جائزة مع كراهة لان الصحابة كانوا يصلون خلف ائمة الجور ويحكي عن النبي صلعم صلوا خلف كل بر وذاجر
 وصلوا خلف من قال لا اله الا الله ومن اصحابنا من فرق بين حالة الخوف والاضطراب وحالة الايمان والاختيار
 هل فعل الصحابة على الحالة الاولى وضعف ما حكينا عن النبي صلعم قال بن المديني وشيخنا عبد القادر الجيلاني لا يصلي
 خلف من يقول بخلق القرآن وقال عبد الله بن ادراس لا يصلي خلف الجهمية وقال البخاري ما ابالي صليت خلف
 رافضي او جهمي ام صليت خلف يهودي او نصراني اما المبتدع الذي بلغت بدعته الى الكفر الاتفاقي فكنتري المعاد
 وحشر الاجساد او منكري الصانع او حادث العالم او منكري فريضة قطعية من فرائض الدين فلا يجوز الاقتداء به
 اتفاقا لما ذكرنا او لا ولو ظهر على هذا فيعيد صلواته سرا والمخالف فيه مارق للاجماع بالجملة المسئلة اختلافية وكلائي
 الفريقين متوافقة ولم يصح من المراجع شيء من هذا الباب قال صاحب السبيل فالمرجع فيه الى الاصل وهو ان كل من صحت
 صلواته صحت امامته حامدا لذلك فعل الصحابة اخرج البخاري في التاريخ ادراس ثلث عشرة من اصحاب محمد صلعم يصلون
 خلف ائمة الجور قال شيخنا ابن مريم رويت طائفة الصحابة كلهم حدثت خلاف من احد منهم وهو صاحب
 الحديث وهو قول احمد والتشافعي الى حنيفة وداود وغيرهم الى جواز الصلوة خلف الفاسق الجمعة وغيرها وبهذا
 نقول ونثبت هذا القول بدلالة محمد ثلثة اقوال فخص بعض الناس الجواز بالجمعة والعديد من كاديل عليه قول عثمان بن
 الصلوة في ما يصل الناس قول الحسن صل عليه وليدته يلدك لا على العموم وروي عن بعض الناس من اهل عصرنا يجوز الاقتداء
 خلف المبتدع الذي طغت بدعته الى الكفر الاتفاقي هذا المخرق للاجماع وقول محمد ثلث لم يسبقه اليه احد ثم من الخائب
 انه يفرق بين انتخابه للامامة وبين الاقتداء به هو يصل بخوض الثاني دون الاول لم يدان نفس الاقتداء به
 في حالة الايمان والاختيار وهو كما نتخاب للامامة لان له الخيار ان يصل خلفه او لا يصل فاذا اقتدى به من غير خوف او قهر
 فقد اصطفاة للامامة ويردده قوله اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبينكم الكافر المتفق على كفره
 لا خير فيه اما الكافر المختلف في كفره او الفاسق العلي فيه نوع من الخير كما ورنى في الحديث ذرة من خيرا او ايمان
 وقول عثمان لا يصلح ان يكون متمسكاً له لانه ورنى في ناس بغاة وهم لم يكونوا كافرين ثم الكافر الاختلافي انما يجوز الاقتداء
 به لمن لا ينسبه الى الكفر اما من يكفر فلا يجوز له الاقتداء به كما يدل عليه قول بن المديني والبخاري والجيلاني
 وعبد الله بن ادراس سليمان بن داود وسهل بن مزاحم وغيرهم من اصحابنا اهل الحديث وبه يرفع الخلاف بين
 الاقوال روي ابو داود عن ربيع بن خالد حين سمع من المهاجر الرسول اكرم ام الخليفة قال لله على ان لا يصلي
 خلفك صلوة ابدا واما قال هذا لا نه كفر المهاجر بهذا القول اما اطلنا في هذا المقام لانه ما زالت فيه الاقدام وكثر

فيه الخصام ومن صلى خلف الصف فذا وفيه سعة أعاد ولا وفاء كالأحد والنهي بخلاف الثلثة ولنا على ذلك حديث
على بن شيبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلواتك
فلا صلوة لمن خلف الصف رواه أحمد وابن ماجه وقبله حسنه الأمام أحمد وقال بن سيد الناس رحمه الله ثقات معروفون
ويشهد له حديث ابنة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فحده فامر أن يعيد صلواته قال في
المنتقى رواه الحمزة الأناشي وفي رواية قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل صلى خلف الصف فحده قال يعيد الصلوة
رواه أحمد قال في الفتح وذكر حديث ابنة أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما انتهى وأخرجه أيضاً
الداوقطني في ابن حبان حسنه الترمذي قول ابن عبد البر انه مضطرب لا سائح لا يثبت جملة من أهل الحديث قد إجاب
عنه ابن سيد الناس في بين ذلك في شرح الترمذي وأطال أطاب فاندفع قول الملك الهيثمي في التحفة شرح المنهاج
أن تحسين الترمذي له وتصحیح ابن حبان معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب البيهقي انه ضعيف انتهى مع
أن البيهقي لم يضعفه وإنما إجاب عما روى عن الشافعي من تضعيفه بأنه حديث وابنة ثابت على أن المذكرة
هنا لا شاهد أو عاصد الحديث على بن شيبان كما عرفت وقد وافقنا بعض محدثي الشافعية كما قال في الفتح و
به قال الحسن بن صالح وإسحاق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع وقد اطال في ذلك شيخنا ابن القيم في كتاب الصلوة قال
في النيل في عماد القائلين بالصحة بحديث أبي بكر قالوا لا نأتي ببعض الصلوة خلف الصف ولم يأمرك النبي صلى الله عليه وسلم بالأعادة
فيصل الأمر بالأعادة على جهة التنبه بمبالغة في المحافظة على الأولى وتمسكوا أيضاً بحديث ابن عباس وجابر إذا جاء كل واحد
منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فمأبذ حدة فادرك كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار
كل واحد منهما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الأداة وإجاب بعضهم عن هذا الأخير بأن المدا من اليسار إلى
اليمن لا يسمى مصلياً خلف الصف وإنما هو مصل عن اليمين من أدركه الله أنه ليس هناك صف موجود تحول
عنه ابن عباس وجابر وصلى خلفه لا يراى أدليس في محله مع أن نساد الصلوة فيما نحن فيه على خلاف القياس لو رآه
النص فيقتصر على موثقة ولا يقاس عليه ما ليس منه وذكر أوجه عن متمسكهم بحديث أبي بكر وأحسنهما نقله
عن ابن سيد الناس حديثه قال ولا يعيد حكم الشرع في الركوع خلف الصف استجبالاً واضطراباً لحكم الصلوة كلها خلقه
فهذا الإمام الأئمة أحمد بن حنبل ومروى أن صلوة المنفرد خلف الصف باطلة ويرى أن الركوع دون الصف جائز
قلت وفوق ذلك كله نقول أن لا يتم لهم الاستدلال بحديث أبي بكر مطلقاً لا سيما على ما رجحناه من عدم
الأخذ أدب تلك الركعة لأنه بعد دخوله الصف إلى بالصلوة كاملة ولم يفعل بعضها خلف الصف وما أتى به خلف

وجوهكم فتسوية الصفوف سنة مؤكدة يجب الاهتمام بها وعليه علامة أهل العلم ان يمتوا الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك المأمور في الأحاديث الصحيحة من امره صلعم بتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالسنة ان لا يقف الموقف في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثاني سعة ثم كذلك وورج ايضا ان الوقوف بمئة الصف اولي افضل كذا في الروضة ويكره ان يصفوا بين السوارى لحديث عبد الحميد بن محمد قال صلى خلف امير من الامراء فاضطربا الناس فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال انس بن مالك كنا نتقي ذلك على عهد رسول الله صلعم قال في المنتقى رواه الخمسة الا ابن ماجة ومن معاذية بن قرعة عن ابيه قال كنا نتقي ان نصف بين السوارى على عهد رسول الله صلعم ونظر عنها طر اذاعة ابن ماجة و يشهد لذلك ما اخرج الحاكم وصححه من حديث انس بلفظ كنا نتقي عن الصلوة بين السوارى ونظر عنها قال لا تصلوا بين الاساطين اتوا الصفوف وبه قال احمد واسحاق والبخاري وروى سعيد بن منصور في سننه البخاري عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس حديثه قال ابن سيد الناس لا يعرف لهم مخالف في الصحابة وخص فيه ابو حنيفة وما لك الشافعي ابن المنذر قيا بسا على الامام والمنفرد قالوا قد ثبت ان النبي صلعم صلى في الكعبة بين ساريتين قلت هو قياس في مقابلة الف هو فاسد في نفسه ايضا لوجود الفارق بين قيام الفرد امام او منفرد وبين الجماعة صفا اذا قامة الصفوف بين السوارى مفردة كاجزاء اوها ويشترط علم المقتدى بانتقالات امامه ونفى بالعلم ما يشمل الظن لم يتمكن من متابعتها بان يراه او بعض صف او يسمع صلبا والعبارة في المبلغ ان يقع في نفسه صدق ويدون ما ذكرناه لا يمكن احدا الاقتداء بخيرة في صلوته ولا تفرغ بعد المسافة حينئذ ما لم يكن قد اوفى الصف سعة وذلك لعدم الدليل على المنع والامام اما جعل ليقتدى به فاذا امكن الاقتداء بجار من حدود بعد دون بعد او منع مطلقا لم يات بدليل مع ذلك لا يضر الخائل الى بين الامام والمأمومين لحديث عائشة قالت كان لنا حصيرة نسطها بالنهار ونحتج بها في الليل فصل فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون قرأه فصلوا بصلوته فلما كانت الليلة الثانية اثاروا فاطلع عليهم فقال اكفوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يمل حتى تقوم الساعة وروى البخاري نحوه وذكرناه كان بينه وبينهم حبل الرحمة وسواء في ذلك الفرع والفرع المسجد وغيره من ابنية او فضاء لا نه لم يرد دليل يظهر به الفرق بين هذه الاشياء نعم من جعل قوله صلعم لا صلوة بجوار المسجد الا في المسجد على نفى الصحة لا الكمال فينبغي ان لا يجيز ذلك لمن كان خارج المسجد بامام في المسجد الا بعد كما استلزم المسجد بالمصلين حيث لم يجد فيه سعة او مانع شرعي او حسي في هذه المسئلة

لما كثرت التفصيلات ولم تثبت في كتاب الهداية إلا بدعي القصب التقليد والافق الحقيقة لا وزن لها وبكرة
 ارتفاع الإمام على المأموم في المواقف الحاجة كالإمام وكان ضايق المحل حتى صلى بعضهم في محل انخفاض الأرض تفاع هو ان
 بتعين محل الإمام بالفوقية كدكة وسرير ومنبر ومخوة فلا يضر ما يشبه الأعداء لأنه لا يقصد غالباً للتعالي المذهب
 وذلك لما روى الإمام ابن حذيفة أن الناس بالمدائن على دكان فاختار أبو مسعود بقميصه فجذب به فلما فرغ من صلواته
 قال ألم تعلم أنهم كانوا يتكلمون عن ذلك قال بلى ذكرت حين مددتني رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 الحاكم في رواية للحاكم التصريح برفعه وعن ابن مسعود قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق شيء والناس
 خلفه يعني أسفل منه رواية الدارقطني ودل على جواز الحاجة حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر
 أول يوم وضع ظهره عليه ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال
 أيها الناس إنما فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا أصولي متفق عليه ولا يكره علسه إلا لقاصد ذلك ترفعوا وكبروا إذا لم
 يدل دليل على المنع ولا يصح قياس المقتدى على الإمام لأن هذا امتنع فهو مظن للكبر والمأموم تابع فليس كذلك
 لا سيما وقد نقل أن كثيراً من الصحابة قد فعلوا ذلك لما روى أن أبا هريرة رضي الله عنه صلى على ظهر المسجد بصلوة الإمام فخرج
 الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا كذا في النيل عن ابن عباس أنه كان يجتمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد في
 غرفة قدر قامة منها لها باب مشرف على المسجد بالبصرة فكان ابن عباس يجتمع فيه ياتم بالإمام رواه أبو سعيد في سننه
 وعند أصحابنا كالإمام في الخط والنسخ الحسن البصري لأحد بمقدار معين إذا علم بصلوة الإمام كما قد مرنا ذلك
 وكذا قال الإمام مالك إلا أنه خص الجواز بما بعد الجمعة بناء على مذهبه من إشراف المسجد أو رجاء به المتصلة
 به لصحتها وعندنا لا يشترط ذلك وسيأتي الكلام على ذلك في باب بصلوة الجمعة إن شاء الله فانتظر هنا ^{فقها} ذلك
 الشافعية فيما إذا اجتمعوا أي الإمام والمأموم مسجد أو ملحقاته المتصلة به أما إذا كان بفضاء أو بشيء غير
 المسجد فشرط صحة القدوة عندهم أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريباً والعبرة بأخر المسجد إن كان
 أحدهما فيه ولم يتصل الصنوف وبآخر الصنوف في غير ذلك وشرطه عندهم أيضاً في غير المسجد أن لا يحول سائل
 يمنع المروء بين المأموم والإمام ولو شاك لا يمنع الروية وباب مقفل فحيدار ولا يضر عندهم توسط النخل والتمياز
 وإذا أمكن المروء بلا زور من القبلة جازت القدوة عندهم وهذه الشرط عندهم إنما تشترط فيمن يلي الإمام
 من المنقذين وأمام من في يمين الصف أو يساراً أو خلفه فلا يضرهم حيولة ما ذكر بينهم وبين الإمام فحيد
 يشترط ذلك كله فيما بينهم وبين من تقدمهم من المؤمنين قالوا ولو وقف في علو وأمامه في سفلى أو عكسه في

غير صحيح اشتراطها اذا بعض بدنه بعض بدنه ولذا فقد شرط ما ذكره بطلت القدوة بزعمهم فان تابعة الحالة
هذه بطلت صلوة المقتدى وهذه تفريعات على اصول فاسدة وآراء كاسدة لم يدل عليها دليل شرعي وقد قلنا
ما هو الحق فليحفظ وتجب المتابعة في غير مبطل لقوله اما جعل الامام يؤتم به فلا يختلفوا عليه وهو في الصحيح وصح
عنه صلعم الوعيد الشديد على مخالفة الامام التقدم عليه كجعل راسه راس حمارا كون ذلك شرطا لصحة صلوة
المقتدى فلا عند اصحابنا خلافا للشافعية وغيرهم اذ لم يدل دليل على الشرطية اطلاقا ان ذلك معتبر في الصلوة بل
تدنا ما يدل على خلافه ولان بالانفراد من الجماعة لا تبطل فلو لا تبطل بالتقدم عليه نحو اولي وكما انه ياتى
بالانفراد عن الجماعة المتلبس بها بلا هذا فكذا ذلك هذا ياتى بالتقدم على الامام وبالتأخير الفاحش اما بطلان
صلوته بذالك فلا في الصورتين ومن فرق فعليه البيان فيما يتعلق بركان الصلوة وانما قيدناه بهذا الماردى انه
كان يحل امامة على عاتقه ويضعها ونزل عن المنبر فقهري فلا تجب المتابعة في مثل هذا ومنه قتل الحية او العقرب
او دفع المودى او الحمار او التنجيز واذا قصد متابعة مصل في صلوته كانا جماعة وهذه هي النية المعتبرة اى
فلا تكون صلوتهم جماعة الا بذالك لقوله اما الاعمال بالنيات واذا لم يكن كذلك فلا يلزمه المتابعة المتقدم
ذكرها وكفى لان عقد الجماعة نية المقتدى للمتابعة وشركته في صلوته ولو لم ينو الامام الامامة سواء رآه او لم
يراه والذي يخالف هذا اماله من دليل ولنا حديث من يصدق على هذا اى يقتدى به ولا تنعقد صلوة الجمعة
الابنية الامامة من الامام ونية الاقتداء من الموتى لان من شرط صحة صلوة الجمعة ان يصلى في جماعة وقد علمت
ان النية معتبرة في انعقاد الجماعة اذ لا تجب المتابعة الا على الموتى وفي لزوم نية الامام نظر فليتأمل الناظر
وما ذكرناه في المتن هو الا حوط ولا يجوز للمقتدى ان يقرأ في قيامه غير فاتحة الكتاب فان فعل اثم واجزأته
لو لم يسمع منه صلعم عن ذلك وفي الباب احاديث وقد خرج كثير من الاعمال قوله فإذا قرأ القرآن فاستمعوا
له على ذلك ولا تحسب له ركعة بدا فيها ولو سبقوا ولو وجد الركوع مع الامام لقوله صلعم في حديث النبي صلوته
ثم اقرأ بامر القرآن ولقوله في بعض الروايات ثم اصنع ذلك في كل ركعة وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى
واذا اخرج الامام من صلوته انقطعت القدوة اى لزوما الربطة وهي الصلوة فيسجد لسهو نفسه ويقتدى بغيره
وغيره لا سيما مخرج لكونه لحدث او لتبين انه كان محدثا وقت صلوته من سخطه عليهم او بعضهم مسبوقين
ولو تأخروا هو قد غلب المتقدمين فكذا ذلك لان الصواب دفع امامته وتأخيرها جوازها وموضع قطع القدوة لقوله تعالى لا تبطلوا
اعمالكم وانه ممنعه هذا انتهى المدلول عليه بالنية الاقتداء ترى الجماعة ابتداء اى فانه يجوز قطعها حينئذ لان الفرقه

الأولى في بعض صلوة الخوف تفارق الإمام من الأهل ارفى ذلك تطويل الإمام القراءة ونحوها لما صح ان بعض المؤمنين
 بعد قطع القدوة لذلك ولم يتكرو عليه صلعم ودخل خونا المعظم المولى بديع الزمان افاضل الله عليه شبيب
 العفزان مسجدا واقتدى في صلوة التراويح بمحافظ يقرأ القرآن فلما سمع قراته وحده لا يستعمل في القراءة ولا
 يودي الحروف عن محارجها ولا يقف على الاوقاف اللازمة فقطع القدوة وصاح قال الهيثمي في تحفته ورواية مسلم
 انه استأنف معارضة برواية احمد انه بنى على ان هذه الأخيرة شاذة وهي حجة لنا ايضا لانه اذا جاز ابطال الصلوة
 لعذر فالجماعة أولى من الاعتذار ترك أمّا سنة مقصورة متفقة عليها كترك التشهد الأول ونحوه اما اذا اتى الامام
 بقدر ما يكفي لمحو الصلوة فلا يجوز ترك المتابعة وكذا لا يجوز فيما اختلفت في سنة كقراءة القنوت في الوتر
 ونحوه ويعني للتأني اذا اقتدى بالحنفي ان يتبع امامه ويقرأ القنوت معه قبل الركوع وفي عكسه يترك القنوت
 او يصلي بعد الركوع واذا عرض بمبطل في صلوة امامه وجب قطع القدوة لانه ليس في صلوة صحيحة وقد تقدم انه
 لا يتابع في مبطل فمن ليس في صلوة أولى ولا لا يتصور القدوة فمن ليس في صلوة وانما اردنا بالمبطل المبطل الاتفاق
 كالكلام الشرب الخبث تهقته والكلام والسلام حمد امن غير عذر والارتياد والكفر فلا يجوز ترك الاقتداء
 بالمبطل الاختلاف في خروج الدم والصد يدوس الذكر والتنخم واصابة الجراحة والقاء النجاسة وقيل يجوز
 لانه ليس في صلوة صحيحة في اعتقاده ومن كان في صلوة جائز ان يقتدى بمصل غير وسواء في ذلك الامام
 والمنفرد والمؤتم بعد مفارقة الامام الاول ولو كان المؤتم يصلي لفرض الذي اقتدى به يصلي السنة او التطوع
 لان الصديق استأخر بعد ان كانت اماما واقتدى بالنبى صلعم فانظر لفظه في الصحيحين وقد وقع له ذلك
 مرتين اما كون المنفرد يقتدى بغيره في اثناء صلوته فلحديث ابى بكر ان النبى صلعم استفتم الصلوة فكبّر ثم ادى
 اليهم ان مكلم ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطر فبصر بهم الحديث رواه احمد والبوداؤد وله طرق متعددة واختلفت
 في ارساله ورفعه وهو في الصحيحين مرسل وليس عندهما ذكر ان ذلك كان في الصلوة بل في بعضها التصريح
 بان ذلك كان قبل الصلوة والعدول الى الجمع اولى من الغاء بعض السنة لبعض الاخر منها اذا امكن اولى يقال
 في الجمع ما نقله القاضي عياض والقرطبي عن ابن حبان ان ذلك وقع مرتين وقال المذوى انه لا يظهر ان نهي
 لمخص من السيل اذا قدوت الواقعة من الضمى انه حين فارقه بعد التكبير ادى وهم في الصلوة لم يتبق
 القدوة فبعد هود ثانيا حصل فتدأ من كان في صلوة بمصل اخر وهو ما لا بدنا الاستدلال عليه اما كون المؤتم
 يصير مقتدى يا اماما غير امامه الاول بعد مفارقتها فقد دل عليها ايضا تلخيصا بكون مقتدا بالنبى صلعم ثم

اقتدى المقتديين به بعد مفارقتها بالنبي صلى الله عليه وسلم وحديث سهل بن سعد في الصحيحين نص في ذلك ودل فعل عمر بن
 يوم طعن علي بن الحسين رجع على جواز تحول الموقم اماماً اذا ترك الامامة وقطعها الامام الاول وقد قال الامام احمد بن
 حنبل روي ان استخلف الامام فقد استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان صلوا وحده انا فقد طعن معاوية وصلى
 الناس حده انا من حيث طعن اقوالهم اتقى قلت ومعاوية لعدم كماله وثباته لم يهتد الى الاستخلاف شغلته
 مصيبة نفسه عن صلاة المؤمنين به وذلك لضعف نفسه بخلاف الائمة الراشدين الذين قد وقف النبي صلى الله
 عليه وسلم على التمسك بسنتهم امامنا لم يذكر ذلك استدلالاً بفعل معاوية وانما استدلال بفعل المسلمين في حالة عدم
 الاستخلاف حيث صلوا وحده انا ولم يتقدم احد منهم اماماً فاما معاوية فليس قوله وفعله حجة حيث صدرت
 منه اقوال وافعال تخلف بعد التروعد اله عمر بن العاص وزيرا ومشيرة وقد خالف ما يهوى كثير من الصحابة
 وتكلموا عليه بالملازمة في مسائل كثيرة لما باله اذا تعارض فعله بافعال الخلفاء الراشدين كعلي وعمر رضي الله
 عنهما سيما اذا ارتفع احساسه وفقد امتياز جزمهما احابه وما ادراك المسبوق هو اول صلوته فلو ادراك من
 المغرب ركعة مع الامام تشهد معه ولم يكتف به عن تشهد في ثانية صلاة نفسه فاذا صلى ركعة لنفسه جلس
 ويتشهد وقد اختلف العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة ما يدركه المأموم من صلاة الامام اول صلوته في التشهد الثاني
 والقعدات واخر صلوته في القراءة وهذا اجمع بين المتضادين تردد بين المتناقضين لا يقبله الطبع السليم بعيد
 عن شان ابي حنيفة ان يختار مثل هذا وقال مالك في المشهور عنه هو آخرها وعن الامام احمد روايتان في مقتضى
 قول مالك في حنيفة في القراءة ان ما فعله المقتدي مع الامام لا يلزمه اعادته بعد مفارقة الامام فقول مالك
 واحد الروايتين عن احمد لا يمكن طرده لانه من لازم قولهم ان من فاتته الاولى من الرباعية لا يتشهد قبل نسيان
 لانه انما يلزمه قضاء الركعة الاولى وهي لا تشهد فيها وهم لم يقولوا بدو يلزم الاحناف ان لا يجب عليه تكبيرة
 التحريم مع دخوله لانه ليس محلها آخر الصلاة بل يفعلها اذا قام لقضاء اوله وهو فاسد ولم يقولوا به اما عند
 اصحابنا واما الشافعية لاحد الروايتين عن احمد فما يدركه المسبوق هو اول صلوته ويحسب له منها ما حسب
 له لو كان منفردا وما سواه فاما يفعلها متابعة لامامه لئلا يختلف عليه اذ هذا الاخير مني عنه ولنا حديث ابي
 قتادة قال بنينا نحن رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ اسمع جلبة رجال فلما صلى قال ما شأنكم قالوا استجئنا الى الصلاة قال
 فلا تفعلوا اذا اتيتكم الى الصلاة فعليكم بالسكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا متفق عليه في معجم بعض
 الروايات بل يفتوا فاقضوا فحي ان كانت حجة فحديث اقوالهم منذ قال الحافظ اذا كان في الحديث واحد

واختلاف في لفظة منه وامكن هذا الاختلاف الى معنى واحد كان اولي وهذا كذا في انتهى قالوا لان الاقام يستلزم سبق
 ابتداء قلنا هذا غير مسلم اما المراءى من الاقام اقام ما شرع فيه المسبوق وابتداء بقض ما سبقك يحمل القضاء فيه
 على المعنى اللغوي بالضرورة لانه مجاز مشهور وما ذكرنا متعين لاستحالة حقيقة القضاء الشرعية هنا ولان
 المحال ان يترجم مقتضى ما مضى في بعض ما لم يطرح قوله كما عرفت اننا ويدخل في الصلوة على الحالة التي يجيد الامام عليها قوله صلعم في الحديث
 فما ادركتم فصل المحدث رفته فقد رفته صلعم من بعد ذلك كما اذا قاتما او ساعدا فليكن معي على حالتي التي انا عليها اخرج به ابن
 ابي شيبه عن رجل من الانصار من فوجا وجهه الى الصلاة والقيام ليس من شرط تكبيرة الاحرام في حق من كان
 كذلك اي من لم يجيد الامام قائما فيكبر للتحريم مع دخوله على الحالة التي يوافق الامام عليها خلافا لاجماع الشافعية
 ومن ادرك الامام قبل لسلام فقد ادرك الجماعة لقوله صلعم في الحديث المتقدم ذكره ليكن بالسكينة فما ادركم
 فصلوا الحديث وقيل من ادرك ركعة مع الامام فقد ادرك الجماعة اي فصلها واستدل بقية من ادرك ركعة
 من الصلوة فقد ادرك الصلوة وليس للامام انتظار من احس به دخلا ليدرك الجماعة او ليدرك الركعة
 الحديث ابي قتادة وفيه بعد ذكرانه كان يطول في الاول قال فظننا انه يريد بذلك ان يدركها التام الركعة
 الاولى من عبد الله بن ابي اوفى ان النبي صلعم كان يقوم في الركعة الاولى من الصلوة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه
 احمد وابوداود ومالم يضر بالمؤمنين لان النبي صلعم كان يخفف الصلوة لئلا يضر الصبي خوفا من الاضرار به وشفقة على
 امه وكان الدخلى مقصرا بآخره فلا يعقل تجوز الاضرار بالشئ لاجل المؤمن ومنه وقال بوحيفة ومالك
 وغيرهم ان يوسف بكهنة ذلك وبالغ بعض متأخري الاحناف في هذا او غيره انه يخاف ان يكون شركا وهذا القول في غاية
 السخافة ما كان الجمع فيه يحب الى الله رواية احمد وابوداود والنسائي وابن ماجة وابن ماجة وصححه ابن المديني
 والعقيلي الحاكم وشاذ ابن المديني الى محبة كذا في النيل وما قيل من جملة بعض رواة فقد روى في رواية كذا رواة
 ابي بن كعب قال قال رسول الله صلعم اذ في الرجل اذلى من صلوة واحدة وصلوته مع الرجلين انك
 من صلوتهم مع الرجلين اكان الحبيب دلة واصحها بل هو من في صلوة المنفردة لا بصيغة افعل الفضيل
 تدل على المشاركة وزيادة في المنفعة اذ قد تقدم لنا كلام في المشقة ما زاد بعد من المسجد فاجرة اعظم الحديث الى
 موسى قال قال رسول الله صلعم ان اعظم الناس في الصلوة احبهم اليها هم الذين هم في الصلوة وقوله يادكم تكتب
 انما كيد لان الاخير يزداد زيادة في المشقة وما كان الله يضيع ايمانكم ما بعد وكان جمعه اكثر امامه فضل
 في الصلوة فيه افضل لان معاذ اكان يصلي مع النبي صلعم ثم يذهب فيوم قومه في مسجد ثم يعود عند احمد

بإسناد صحيح وظاهر ان صلوته الثانية كانت نقلا للظاهر انه لو اكتفى بالصلوة مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يذهب للصلوة معهم
 لم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم فعلم من ذلك افضلية الصلوة في المسجد البعيد عليها في القريب كما بد فيه مما ذكرناه وان كان
 تعطل بسببه جماعة المسجد القريب فان كان امامه فاسقا ومبتدعا وغير مستكمل لشروط الامامة فالقريب
 افضل اذ كان امامه اكل لوجبه انقص لا تاممرون بهجران الفاسق فضلا عن موالاته والصلوة خلفه
 واختلفوا فيما اذا لم يقدر على الجماعة الا خلف الفاسق او المبتدع واختاروا اكثر من اصحابنا ان لا يشارك بالجماعة
 افضل من صلوته منفردا وعليه كان تعامل جمهور الصحابة والتابعين والسلف الصالحين اذ لم يتركوا الجماعة والجماعة
 خلف ائمة الجور الغاصبين الظالمين وقيل صلوته منفردا افضل والله اعلم ولا رخصة في تركها الا لعذر عام لمطر
 او وحل وكذا الريح عاصف بالليل للخبز الصحيح انه صلعم امر بالصلوة في الرجال يوم مطر لم يبل اسفل الخال ذكره
 البيهقي في تحفته وسواء في ذلك الليل النهار مثله الرجل المشديد لما روى عن ابن عباس انه قال لم يؤذنه
 في يوم مطير اذ قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي الصلوة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استنكروا
 ذلك فقال تعجبون من ذلك فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم ان الجماعة عشرة مائة وانى كرهت ان يخرجكم فتمشوا
 في الطين والدخن متفق عليه ان ابن عباس امر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه ولم يرد الترخيص فيها بالريح
 الا بالليل قال الحافظ لم ارفى شي من الاحاديث الترخيص لعذر الريح في النهار مما ينبغي او خاص كمن كان النبي
 صلى الله عليه وسلم امر اب بكر بن ابي لهي في بيته لكونه معذورا بالمرض الحديث فانظروا في البخاري واقله ان تلحقه مشقة لا
 تنقص عن مشقة المطر الدخن وبرد وحر شديد بن الحديث ابن عمر انه كان يامر المنادي فينادى بالصلوة
 ينادى صلوا في رحا لكم في الليلة الباردة الحديث متفق عليه والحاصل ان هذا ذلك حصول المشقة الشديدة
 لان الدين ليس بحضور طعام ونفسه متشوقة اليه او مدافعة الاخبثين الحديث المشقة قالت سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة بحضرة الطعام ولا وهو يدافع الاخبثين رواه احمد ومسلم وذكر العلماء من اعذار الجماعة خوف
 ظالم على نفسه او ماله وكن اخوت فوات ماله او مال غيره بان لم يجد من يحفظه خيرا وكذا انفس معصوم ومثل
 المال العرض بل العرض مقدم على المال قال ما منا الحسن بن علي خيرا للمال ما في به العرض وكان شيخنا احمد بن
 عيسى الشريفي لا يحضر المسجد الحرام في صلوة الظهر العصر والمغرب هو بركة خوف فاصول ابواب التقليل ويحضر العشاء
 والمغرب في الغلس كذا كل منتهن لم يقصد باكله تفويت الجماعة وما ذكره هو الصحيح وقد ادلت بمومات الشريعة
 عليه يدعي بعضهم من اعذارها خوف المعسر من الزمة العظمى او عقوبة يرمي تركها ان تغيب اياما وعمره

من الناس من يخلع رقبته به وتاهب لسفر صبا مع رنقة تحمل قبل صلاة الجماعة وحضور نحو قريب كصديق أو عملاً أو
أو هو حيلة أو استاذ مختص أو مريض بلا متعهد أو رفيق يأنس به وما ذكره وجيه لأن ما ذكرناه من الاعتناء
المنصوصة أقل مشقة مما ذكره فتناول ذلك عمومات إحداهما حديث التيسير ولو قيست على المنصوصة وقيل إنها
الأولى ليعبد العبي إذا كان لصاحبه قائد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرخص ابن مكرم في تركها واختلفوا هل قيام العذر
يمنع الكراهة ولا ثم فقط أم تحصل للمختلف فضيلة الجماعة وفي الصحيح التصريح في بعض أهل الاعتناء بأنهم لا يجزئ
أعز يسأله روعه إذا قصد وإذا كان العذر الحق أن لهم إجماعاً يحاكمي ويمثّل إجماع الملائم الفاعل
هذا غير إجماعه روعه وعلى ذلك فالخلاف لفظي فتأمل إذا انقضت صلاة الإمام وحضر مختلف واحد
أو أكثر من لهم جماعة أخرى وسواء في ذلك المسجد وغيره الحديث أبي سعيد أن رجلاً دخل المسجد وقد صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل من القوم فصلى معه
رواه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي وابن حبان حسنه الترمذي كذا في النيل فيه الحديث يدل على مشروعية
الداخل مع من خل في الصلاة حتى إذا كان الداخل معه فيها قد صلى في جماعة ونقل ابن الرفعة الاتفاق على
ذلك في قول استدلال الترمذي بهذا الحديث على جواز أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول أحمد
. من أن يؤخذ من أهل العلم بصلوات فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك الشافعي ثم قال البيهقي
وقد كفى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب البتي في الحديث بن سعيد
. في بعض تصرف قلبي الشافعية قيل المنع بالمسجد الغير المطروق ويوجد عند الاعتناء
خلاف في ذلك وأخذت بحجة لنا وعليهم استدلال بهذا الحديث أن من رأى جماعة يصلون استحب لهم أن يصلي
معه من حيث أن الرجلين الذين قعدا في ناحية المسجد حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه جماعة فلم يصلوا معهم
حيث أمرهما إذا جبر الجماعة أن يشتركا فيها وتكون لهما نافذة دليل في ذلك لأن الرجلين لم يجز أن يكونا قد
صليا جماعة بل لظاهر كذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أطلق الأمر لم يسألهم أصلياً جماعة أم فرادى فحل الحديث
على صورته دون صورة ليس أحد مما أدى به تقصير بالحديث من ظاهر عمومته فتفكروا استدلال محمد بن أبي سعيد
أيضا على أن أقل الجماعة ثمان وسباني لنا كلام عليه أن شاء الله في باب صلاة الجمعة وعلى أن صلاة الجماعة غير
واجبة على الأعيان لعدم انكارة صلعم على الرجل لمن لم يخرج منها وإن صلاة المنع صحيحة وهو أيضاً من مخصوصات
الحديث لا صلاة في يومين كذا في النيل فيه نظير لأن الإجماع في حديث أبي سعيد إنما وقعت مرة نعم

ما في الروايات الاخرى لا تصلوا صلوة في اليوم مرتين هو مخصوص به وفي النيل قال في الاستذكار اتفاق اهل بن حنبل
 واسحاق بن داهود على ان معنى قوله صلوا صلوة في يوم مرتين ان ذلك ان يصلي الرجل صلوة
 مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على جهة الفرض ايضاً واماً من صلى الثانية مع الجماعة على
 انها نافلة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في امره بذلك فليس ذلك من اعادة الصلوة في يوم مرتين لان الاولى فرضية
 والثانية نافلة فلا اعادة حينئذ انتهى ومن صلى واراد ان يصلي نافلة متفرقة استحب له ان يقول فيصليها
 في غير موضع الاولى الحديث المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في مقامه
 الذي صلى فيه المكتوبة حتى ينتهي عنه رواه ابن صالحة وابوداود واعم من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ايمن احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتأخر او عن يمينه او عن شماله رواه احمد وابوداود وابن ماجه قال يعني في
 السجدة اي النافلة قال في النيل العلة في ذلك تكثير مواضع العبادة قال البخاري والبخاري كان مواضع السجود
 تشهد له كما في قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها اذ تخبر بما عمل عليها وورث في تفسير قوله عز وجل انك تعلم ما
 السماء والارض ان المومن اذا مات كى عليه بمصلاة من الارض مصعد عمله من السماء وهذه العلة تقتضي ان
 ينتقل الى اخر من موضع نافلة ان ينتقل لكل صلوة يفتتحها من افراد التوافل فان لم ينتقل فينبغي ان
 يفصل بكلام ونحوه لحديث النخعي عن ان توصل صلوة بصلوة حتى يتكلم المصلي او يخرج اخرجه مسلم وابوداود انتهى
 بتصرف وقد ورد النخعي عن ملازمة بقعة معينة للصلوة من المسجد وقد ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة والنخعي
 محمول على الكراهة في حق الامة لا في حق صلعم لانه قد ورد انه صلعم كان يتحرى للصلوة عند الاسطوانة التي
 عند المصحف متفق عليه قد تحرى ذلك عند بعض الصحابة فلو كان النخعي للتحريم لم يفعل لم يفعلوا على ان فعله
 صلعم لا يصح ان يكون معارضا لقوله في مثل ما ذكرناه **فانك لا** يخفى ما في صلوة الجماعة من الاسرار الحكم وقد
 قدمنا بعض ذلك في انشاء الباب فيها زيادة اسرار كثيرة لا تحصى فمن احسنها ايضاً تقويد الامة الامتثال للولاية
 في المعصية وذلك يفهم بالاشارة من وجوب المتابعة في غير مبطل فلا تغفل عما قدمناه في انشاء الباب -

باب الحدث في الصلوة

ولا يبيح خلافا للامانة واستدلوا بحديث من تاء ادر عفي في صلوة فليتنصرب وليتوضأ وليمن على صلوته
 عالم يتكلم وهو مع ضعفه وارساله معاوض بحديث علي بن طلق رفعه اذا نسأ احدكم في الصلوة فليتنصرب وليتوضأ
 وليعد صلوته قال الحافظ في تحريم الحديث الهداية اخرجه اصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان عن ابن

عباس اذ عرف الحديث رواه الدارقطني والطبراني وفي اسناده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وقال الثوري ان كان حديثه
 رعا فادقني ايدي وان كان رجا او ضعيفا عادوكا فما قصر على مورس والنس في الحديث واقول لو صح الحديث لكان قوله
 هو الحق جمعا للاحاديث لكنني قد عرفت عدم صلاحيته للاحتجاج وقوله اولى بان يستدل عليه بهذا الحديث من
 قول الاحناف لانه اخف من مدعاهم الحق ما ذكرناه وبه قال مالك والشافعي في اصح قوليه احمد ولنا ايضا حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة اذا احدث حتى يتوضأ الحديث متفق عليه وقوله صلعم لا
 صلوة الا بطهور الحديث وقد تقدم ذلك في شرائط الصلوة وهو نفس في ان الطهور شرط من شروط صحة الصلوة
 والاصل انتفاء المشروط بانتفاء شرطه لا فرق ان يكون ذلك اختياريا او اضطراريا الا ما دل الدليل الصحيح عليه
 فتفريق الاحناف بين الاختيار والاضطرار في تحكم وما فرغوا من التفريق بين المنفرد والمقتدى هو من
 بناء الفاسد على مثله والله اعلم ومن ظن انه احدث فلا يجوز له الخروج من الصلاة فان خرج بطلت صلوة
 سواء خرج من المسجد ام لم يخرج وان تيقنه بان يسمع صوتا او يجرد رجا فيخرج ولا يبني خلافا للاحناف
 حيث جوزوا المنع ظن انه احدث الخروج من الصلوة ثم قالوا اذا علم انه لم يحدث فان كان قبل خروجه من
 المسجد بنى على صلوته الا استقبل اي استأنف واستحسنوا ذلك بان قصدوا في خروجه من الصلوة الاصلاح وهذا
 الاستحسان مبني على ما قدمناه عنهم من ان من سبقه الحدث يبني على صلوته قد قدما ضعف حججهم على ذلك
 فلا استحسان المبني على ذلك ضعف وايضا زيادة على ما تقدم ان هذا الاستحسان مناقض لمعارض الحديث عباد بن تميم
 عنه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجعل اليه انه يجرد الشئ في الصلوة فقال لا يضر حتى يسمع صوتا او يجرد رجا قال في
 المنتقى رواية الجماعة الا الترمذي فلو كان ما اصلوه صحيحا لم يجز القياس الاستحسان عليه لان الاستحسان يكون قصدا
 في خروجه من الصلوة الاصلاح مناقض لا ما صلعم بانما لا يخرج في حالة الشك نقول لهم سافط من حجاب حجة ودليلنا هو حديث
 عباد كما عرفت ومع شاذ ما ذكره فرجوا عليه فقالوا فاذا كان من ظن الحدث اما ما خرج من الصلوة واستحسان فسدت
 صلوته قالوا ومكان الصفوف في الصلوة لا يحكم المسجد يريدون ان الخارج من الصلوة بظن انه احدث اذا تجاوز
 محل الصفوف يستأنف والا فيبني وقد عرفت شاذ الاصل هذا امثله ومن من ادنا ما مستغفر قابضات وكذا
 ان قام به مانع عن تكليها حسيا او شرعيا وجازله قطعها لم يضر فخرج وجازله الاستحلاف ايضا وكذا من حضر عن
 القراءة يستغفر لان الجنون مانع عن وجوب الغرض افعال المحبون واقواله غير محسوسة له ومن شرط الصلوة صحة القصد
 اي النية في افعالها هو لا قصد له والنوم المستغرق ناقض للوضوء وقد تقدم حكم طهر الحدث وهو ايضا ان النائم فاقد

القصد من هجر عن ادائها على جميع الحالات قد تقدم انه يرفع عنه وجوب الصلوة قلت قد ضا كلاً ما يتعلّق بهذا المسألة
 في باب فروع الصلوة فارجع اليه كذا في تقدم حديث استخفاف من احسين طعن امان من هجر عن القراءة المفروضة
 اعني سورة الفاتحة او ما يقوم مقامها وهو قارى فان لم تنطق لسانه بشيخوخة ونحوه استخلف لان الصلوة تبطل بنقص
 ركنها ولو شرطها اذا اعيد للصلوة استأنفها في جميع ما تقدم اما اذا قصر من غير ركني برؤيه او جرح فلا تبطل صلواته ولا
 صلوة من خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفروضة فاذا فعل ذلك فقد اتى بالواجب قد تقدم في باب فروع
 الصلوة حديث ان من هجر عن القراءة استغفر الله بقدر الفاتحة ولا يقيم بقدر ذلك وتقدم ان الخلل في صلوة الامام
 لا يضر للمقتدى بما لم يتابعه عليه تقدم الاحتجاج عليه قال ابو يوسف ومحمد تبطل صلوة المأمومين بمن هجر عن القراءة
 الا استخلفه من مسائلهم على ذلك ولهم وقد قد مناصفها ونحن لا حاجة لنا في ذكرها اذا انسد الأصل في
 بعد ذلك من ان في ابواب التيمم حكم التيمم اذا كان في الصلوة وراى الماء او توقفه وتيقنه ان ذلك لا يفيق شيئاً
 ومن ثم انما انقضت مدة سجدة او خلع خفيه او كان ما سماه على الجبيرة فسقطت من برء او كان صاهب
 وانقطع عن ذلك المستحاضة وما سبب ليس بول او مذى ومبسور جازمه ونحوهم ففي بطلان صلواتهم غير نافع
 الحنف تطم الا حوا بطلان الصلوة في ذلك كله وهو الحق بعد النظر لغيره ان ما ذكره من قيدها الشارع عليه السلام
 بقيد وقد اشترط لاجزائها شرط فمهما وجد المقتضى فالصلوة بها صحيحة والا فلا يد من دليل جديد يفيد
 صحة الصلوة او صحة اتمامها بعد زوال المرحض فالتقيد باليوم والليله مثلاً في جواز المسح للمقيم معتبر وهو
 يفيد ان ما زاد على ذلك غير مخصص فيه فان وجد دليل جديد يقضى بصحة بعض صلوة الماسح بخارج المدة
 المعلومة فالقول به محتمل وحيث لا يفتقر ان يكون على ما حدد الشارع صلح على ذلك نفس جميع ما ذكرناه من المسائل
 فتفكر واذا تعلم الامم الفاتحة او سورة زمرته القراءة لكل ركعة يود بها بعد التعلم ولو تعلمها وهو في التشهد الاخير
 فلا ولا تبطل صلواته خلافاً للاحناف لانه قد اتى بالمستطاع الذي لا يجب عليه غير حين تادية الصلوة وقد قدمنا
 ذلك في باب فروع الصلوة والعريان اذا وجد الثوب لزمه التستر به فان لم يفعل ما ينال في الصلوة في تحصيله شيء
 على صلواته خلافاً للاحناف لان ما صلاه في حالة العذر صحيح ووجد انه الستر ليس من مبطلات الصلوة كعبه انه
 الماء من مخالفاً في لم يات بدليل مقبول ولا تعليل مقبول فان تركه او قطع الصلوة لتحصيله بطلت واستأنف
 لان تركه السترة قد تضرر ما تقدم وقيل ياتم وصلواته صحيحة كما اذا صلى في ثوب حرير او ما شبهه من ذهب او
 فضة اما اذا قطع الصلوة كان على خلاف كثير في تحصيله بعد بغيره من الصلوة او قليلاً انخرت به عن جملة

القبلة فلا ينبغي بل يتنافى كانه في كل ذلك قد ترك شرطاً او فعل منافياً ومن صلى قاعدا فقد راعى القيام او
 مومياً فقد راعى الركوع والسجود اتم صلواته حسب استطاعته خلافاً للاختلاف لما تقدم فان فعل دون المستطاع
 احاداً كانه لم يفعل ما امر به ولا نهى ترك اركان الصلوة بغير عذر وذلك مفسد اجمالاً فان استطاع في التشهد
 الاخير مجلس الموعى وتشهد وسلم وصلواته صحيحة خلافاً لابي حنيفة وخالف صاحباه ولزمه المجلس لانه من
 فرض الصلوة كما قد مضى لك احاداً التي عذرة لزمه ذلك والا فيكون تاركاً لفرض من فرض فيها عداً او ذلك مفسد
 لها وصرح بوجوب الوقت وهو في الصلوة فان كان قد انى بركعة في الوقت فقد ادى اركانها اداءً والا فنقصا وان قصر
 بالتأخير ولو لم يقصر بل نام عنها او شيعها قليلاً صلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وقد تقدم ذلك بما له وعليه
 ولو طلعت الشمس ودخلت العصر هو في صلوة الجمعة بعد ان صلى ركعة فذلك خلافاً للاختلاف حيث ابطوا
 صلواته زاد ابو حنيفة ان ذلك مبطل حتى لو كان في التشهد الاخير مخالفاً لصاحباه ولم يأتوا بدليل مخصوص هذه
 المسئلة وانما تمسكوا بعموم احاديث التوقيت وهما لم يخالفاه فيما ذكرناه الا لان الصلوة قد تمت ولا يلزم الخروج بصنع
 المصل منها وهذه يلزم الخروج بصنعه فلو شرط مغلوباً عليه قبل السلام تمت صلواته عندها وبطلت هذه او عند اتمت
 هذا الكل ولا يتعين السلام عندهم وقد قد مناساً افتتاح "صلوة التكبير واختتامها والتعليل منها التسليم الاختلاف
 لم يقعوا في ذلك واشباهه الا يافى الراى الفاسد واذا خرج فساد قولهم قلنا قوله صلعم من ادرك ركعة من الصلوة
 قبل خروج الوقت فقد ادرك الصلوة الحديث بمعناه وهو صحيح وقوله صلعم من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصلوة الصبح الحديث بمعناه
 وقد تقدم لفظه وهو صحيح اما المعدور بنوم ونحوه فصلواته اذ اعين يتذكر ولو فعلها خارج الوقت اثناء اداؤها فخرج
 للوقت الهدد ولها ففعل بعضها فزيد بعضها خارجة فهي اولى بان تكون اداءً وقد تقدم الحديث في ذلك واحاديث
 التوقيت لا تعارض ما هو اخص منها ولهم مسائل ههنا فزعموا على تضمن صلوة الامام لصلوة المقتدى به فطفقوا يحكمون
 ببطلان صلوة الامام تارة لفساد صلوة مستخلفه وتارة يحكمون بفساد صلوة المقتدين واخرى بالتفريق بين
 المواتق والمسبوق وتارة بالتفريق بين طرقة المبطل ثناء الصلوة او في تشهد ها الاخير ثم هل كان هذا المبطل وقع
 حينئذ بصنع الامام والمقتدى ام بصنع احدهما ام لا يصنع احدهم وجعلوا ذلك التفريق مسوغاً للاحكام المختلفة
 وقد هبت بما سلف مخالفة اصلهم للاحاديث ببيان ذلك انهم قالوا من سبقه الحدث يبنى بعد زوال المانع
 فان كان اماماً استخلف صلاته في حكم المقتدى اى امامه خليفته فنفس صلواته بنفسه صلوة خليفته وقالوا اذا كان

المقتدى في أحد أصدافها ما استعمل في الصلاة ولم يستعمل في صلاته لا يفسد صلاته بفساد صلاته وخليفته
ولو قبل أن يقتدى به فإن كان المقتدى لا يصلح للإمامة عندهم فقبل تفسد صلاته وقيل لا تفسد أي وإن
لم تفسد صلاة المقتدى على الأقل الأول في هذا الحكم ما عليه من مزيد إرداهم إليه فقد يبرأ الرأي وما لا يجتبه به من
الأحاديث على المنقول الصحيح فنسأل الله الصيانة والعافية.

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

ليس في الكلام في باب أحد ولكن لما كنا وعدنا باتباع ترتيب كتاب الهداية ففعلنا مثل ما فعل قال بعضهم أن
الباب الأول في العوارض التي تعرض للصلاة بلا اختيار منه هذا الباب في العوارض التي هي باختياره ونحن لا نسلم ذلك
الفرق ولم نجعله أصلاً بل إنه للفرقة في اختلاف أحكام هذه المسائل ليس مداد بحثنا الأول وراء ما صرح به المصنف
فلم يبق إلا اقتفاؤه في مجرد الوضع والترتيب ليسهل تناول الأخذ والله أعلم ومن تكلم في صلاته عامداً بطلت
صلواته لحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال كنا نتكلم في الصلاة يتكلم الرجل من صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت
وقوله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قال في المنتقى رحمه الله الجماعة إلا ابن ماجة وللترمذي فيه
كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة قال في النيل من زيادة ونهينا عن الكلام ليست هي للجماعة كما يشهر به كلام
المصنف يعني صاحب المنتقى وإنما زادها مسلم أبو داود انتهى قال في الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين و
عن حماد بن الطبراني وعن أبي امامة عنده أيضاً وعن أبي سعيد عند البزار عن معاذ بن الحكم وابن مسعود
والأول عند أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والثاني عند الشيخين قال ابن المنذر راجع أهل العلم على أن من تكلم في
صلواته عامداً عالماً وهو لا يريد إصلاح صلاته إن صلاته فاسدة انتهى بتصرف ولو تكلم جاهلاً أو ناسياً فلا لأنه
يعذر بحججه خلافاً للأحناف ومن أفهمهم قال الترمذي من أصحابنا أن أكثر أهل العلم قد سوا بين كلام الناس و
العامد والجاهل إليه ذهب الثوري عن ابن المبارك انتهى وبه قال المنحفي حماد بن أبي سليمان هو إحدى الروايات
عن قتادة وبه قال أبو حنيفة كذا في النيل بتصرف واستدل بحديث الباب سائر الأحاديث المصرفة بالنهي
عن التكلم في الصلاة قالوا وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي الجاهل قلت ليس الأمر كما ذكرناه فإنه
جاء في هذه الأحاديث التصريح بأنهم سلموا عليه فاقصروا على إرشادهم إلى ترك الكلام وإن الصلاة لا يصلح
فيها ذلك مع عدم إمرهم من تكلم فيها بالأعادة بل ظاهر الحال أنهم لم يعيدوا ذلك إلا بالأعادة دليل واضح في أن
الجاهل لا يلزمه الأعادة ولا تبطل صلاته أما النسيان فقد دل على أنه غير مبطل حديث زيد بن أسلم في أنه صلى الله عليه وسلم تكلم

وهو ناس انه في الصلوة ومع ذلك فقد بنى على ما فعل قبل الكلام وكل من عذر زناه بالنسيان فانما عذرنا اذا نسي انه
 في الصلوة ولا يجزله اكثر مما فعل بنوع الى الله عليه وسلم وحينئذ يجوز البناء على ما صلى قبل كلامه امام من نسي تحريم
 الكلام في الصلوة فلا يعذر كما انه اختار الجهل على العلم فهو من الجهل الذي لا يعذر صاحبه الحديث لم يرد فيه فلا
 دية او روى ما اجاب به المبطلون فهو باطل ايضا جوابهم عن قوله صلعم رفع عن امتي الغطاء والنسيان بانه محمول
 على رفع الاثم فقط فغير مسلم اذ هذا فيما كان متعلقا بحق العباد صفا او مع حق الله كان ينسى ثوبه ياخذ ثوب
 غيره فلانا انه ثوبه فيتلفه او يصلي فيه وكان يترك انا فيه اكله ونحوه وياخذ انا غيره فلانا انه حقه فياكل
 ما فيه او يقع على جارقة غيره البكر فلانا اننا جاريتيه نظمة ونحوها مثالا او يقتل رجلا محقون الدم فلانا انه
 يصيد او يرمى به يصيد فيصيب رجلا ونحوه هذا اذ انما يرفع الاثم بهذه القطع مع وجوب الجزاء لئلا تضيع حقوق العباد
 بل هو في الغطاء والنسيان الجهل ما في حقوق الله الخاصة فاثر النسيان فيها رفع الاثم ورفع التدارك معا فظا
 الحديث انه هو كما لكلام في الصلوة الذي نحن بسعدده وكما لا كل نهار رمضان ناسيا صومه وكما قرأ السامع بشرطه
 فكر ومرت الصلوة وهو ساه فانه يمتد له الوقت الى حين يتذكر فرفع عنه الاثم ورفع عنه الحرج بانقضاء الوقت
 وامتد له بسبب سهوة فالمشى في حقوق الله الذي لا يمكن تداركه اماما يمكن الاتيان به او مثله فالغالب
 انه يلزم الاتيان به او مثله ان كان لازما واجبا وقد يندب له الاتيان بالمندوبات كالرواتب ونحوها مما اعتاد
 فعله العبد وما ذكرناه هو الاول والا قرب الى حكمة الحديث يظهر ذلك بتتبع احكام المشى في الابواب المختلفة
 على ان مسئلتنا هذا قد روي فيها ما يغنينا عن الاستدلال باطلاق حديث رفع عن امتي الحديث فتذكر ولا
 تغفل فان اتى فيها او تاوه فارفع بكاءه لم يتطام فا قال الاحتاف ويكره ان كان لوجع او مصيبة مالم يغشح قبل
 يتطام قيل ان ظهر بصر فان وقيل وحرف منهم او غيرهم وبعده مدة تبطل الدليل على عدم البطلان
 حديثنا على قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان بالليل والنهار كنت اذا دخلت عليه وهو
 يصني يتنحني لي رواه احمد وابن ماجة والنسائي بمعناه وصححه ابن السكن كذا في النيل عن عبد الله بن عمر
 ان النبي صلعم نفخ في صلوة الكسوف رواه احمد وابوداؤد والنسائي وذكره البخاري تعليقا وقد روى قوله
 اذا تلى عليهم ايات الرمان خر السجدة وبكيا ان البكاء حين يخرون للسجود ومدوح وما كان كذا في فلا
 يقال انه مبطل للصلوة ومن السنة ما يوضح ذلك ويؤيده كثير من ذلك حديث عبد الله بن الشخير قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين من البكاء رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي

وصححه وابن حبان ابن خزيمة وفي الباب عن ابن عمر وقال الاختلاف ان كان البكاه من وجع او مصيبة قطعها
 وقال الشافعية ان ظهر به حرث مفهما وحرث فان اوجرت بعده مدة بطلت الا للخلية او تعدد القراءة
 في التخيير ووافقه الاختلاف فيه ظاهر الاية والاعاديت ان ذلك غير مبطل لما ذكره تقييد من
 عند ياتهم وتشريع من مخترعاتهم وما وقع صورته من النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يكون مبطلا للصلاة قطعا و
 كونه ظهر به حرث فان اذكون سببه حدث مصيبة لا يزيل الصورة الواقعة حكما وما بالقلب لا اطلاع لنا
 عليه لاحكم له الا باذن من الشارع صلى الله عليه وسلم نعم حيث كان البكاه لا مردنيوى نكرهه لانه فحل بالتوجه الى الله
 والخشوع وخروجها من الخلاف ومن ترك ما يريب الى ما لا يريب ويلحق بما ذكرناه السعال والقواق ونحو
 ذلك وان ضحك فيها بحيث خرج منه الصوت او قهقهه بطلت بالاتفاق وقال الاختلاف اذا قهقهه في صلاة
 ذات ركوع وسجود انتقض الوضوء ايضا وقد مر ذكره في ابواب الطهارة وفيه حديث جابر بن جوعا الضحاك ينتقض الوضوء
 ولا ينتقض الوضوء اخرجه الدارقطني وصححه البيهقي وقفه قال الزهري من الضحك في الصلاة يعاد الصلاة ولا يعاد الوضوء
 رواه البيهقي اما التيسيم والكشر فليس بناقض للصلاة وفيه حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم تبسم في الصلاة اخرجه الطبراني
 وابويعل الدارقطني ابن حبان سنده ضعيف وروى عنه من فوعا لا يقطع الصلاة الكشر لكن يقطعها القهقهة اخرجه
 الطبراني في الصغير وفي رواية ابن حبان اذا تبسم فلا شيء عليه قال الطبراني لم يرو عنه من سفيان الثوري الا ثابت
 ثم اخرجه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري موقوفا وهو المعتبر ومن عطس فقال له اخبرني الله وهو
 في الصلاة عامدا ما فسدت صلواته خلافا للاختلاف في اطلاقهم البطلان وروفا للشافعية وقال بعض اصحابنا
 لا تفسد بذلك مطلقا ما غير العاصد والعالم فقد قد من ان كلامه القليل غير فسد للصلاة فلا يفيد اما
 خصوص هذه المسئلة فلان معاوية بن الحكم لما قال للعاطس يرحمك الله قم قال انك لم يله ما شأكم تنظرون الى لم يامر
 صلى الله عليه وسلم بالاعادة مع ان كلامه هذا في عرف كثير من الفقهاء كثير وهو قد ذكر من حسن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم انه ما كرهه ولا ضربه
 ولا شقه وانما قال له ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس لما يامره بالاعادة علم ان صلواته قد اجزأت
 وعند الجهالة انما فسدت صلوة العاصد العالم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد سمى ذلك كلام الناس قد تقدم ان ذلك معنى عنه
 في الصلاة والنهي يقتضي الفساد وقال شيخنا ولي الله في الحجة البالغة ونقله عنه السيد في الروضة وكانه قدوة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قد فعل شيئا في الصلاة بياننا للمشرع وقرر على شياء ذلك وما دونه لا يبطل الصلاة والحاصل من الاستقراء ان
 القول ليسير مثل الضحك بلعنه الله ويرحم الله ولا يترك شيئا ما شأكم تنظرون الى البطش اليسير مثل وضع

صبيته من العائق ورفعها عن الرجل ومثل فتح ابواب الاحتياج الى الوتر اليسيرة المستقيمة اليسيرة كالزول من درج
 تنبهي عن تلك التي في هذه السجود في اصل المنبر والآخر من موضع كذا اسم المصنف او الآخر من صف الى صف او التقط
 كذلك والدور من خلف الامام من الشمال الى اليمين في التقدم الى الباب المقابل ليمينهم والكاء هو ما من الله ولو خرج
 منه الصوت ورح السلام باشارة الاصبع او اليد ولاشارة المفهمة وقيل بعد ذلك التقرب ولا لتفات المخطئين
 وشكلا من غير ذلك في الوقوف والقرابة من المصحف ودور القدر على حبله او ثوبه اذ يري فعله اذ كان لا يعلم والجرح
 وخرج الدم منه فيفسد الصلوة انتهى مع زيادة قلت وكان في حله اما انكره انهم على ما علمه من ذلك اي حيث لم
 يامره بالاعادة على الكراهة ونحوها وكل حكمة عليه فالمبطل عند فهم ما نحن في ادنى ما هو من جنس الواجب وما لم
 يرد وقوع شيء من جنسه وكان كما قال في الرخصة بحيث يخرج به عن هيئته من يودي هذه العبادة مثل ان
 يشتغل بعمل من الاعمال التي لا تدخل بها في السجدة كما في اصلاحها ولا يلزم اليها حفظ النفس ونحوها الا يقال
 والكنانة والحياطة والاكل والشرب ونحو ذلك في ذلك فلو قال قائل يفسد صلوة فهو من حيث انه
 قد فعل ما ينافي في الصلوة انتهى ويؤيد ما ذكره ان نحو هذا في الاقوال في الصلوة قد تغير اجماعا انه يتفاوت
 بتفاوت المصلحة والمصلحة حتى انتهى ذلك الى الحالة المعروفة في تادية صلوة الخوف والخائف كما سيأتي وقد
 اقيت بعدم الفدا في رجل يهمل اذ عرض للارض زلزلة فثان سقوطا بحيث خرج منه ولم ينصف وجهه
 من القبلة او انصرف لكون الضرورة في كلا الحالين ملجئة الى الحركة قلت في الاصل في رواية قوله في الحديث امرنا
 بالسكوت ونهينا عن الكلام فمن ذكرنا ما تقدم عنهم من اصحابنا قالوا ان ما ذكره محض من النفي المقتضى للفساد
 المذكور في حديث امرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قالوا وما ذكرناه فانما حكمه هو ما قارنه من التقدير او الا فكار
 واذا نظرنا فيما قارن قول معاوية بن الحكمون انكارة صلعم لينا انه لا يقتضي فساد صلوة ومعاينة ان يدل على انه
 لا ينبغي له ان يفعل ذلك اوان يعود الى فعله ولو كان موجبا للفساد كما بالاعادة كما امر النبي صلوة بها ومن
 هذا القبيل ما ذكرنا في الجزء الاول من انه لا يجب حاد النبي صلعم نهاء وقال لا تفعلوا ولو كانت سجدة التوبة لغير
 الله شركا لمره بتجديدا لاسلام حاد ليس فليس قلت ما رجحناه هو الا هو طر هو اقوى مداركا واما قولهم لو كان
 موجبا للفساد لمره بالاعادة كما امر النبي صلوة فهو في ذلك لا يتم لهم لان حاله كمال معاوية بن الحكم
 في العمل بتلك المسئلة ومستحبها بالحكم السعائين من جواز الكلام في الصلوة ومن كان كذلك ففعله
 صحيح فيبلغه التام ولو لم يبلغ معاوية الحكم الجليل الا بعد ان اخبره النبي صلعم وذلك بعد انقضاء الصلوة و

ع
 وقياس عليه
 رفع المتغلة
 مضافا الى
 اذ انفعها
 لا يضر
 فلا تفسد
 الصلوة به
 ١٢

لذلك لم يأمَرَ النبي صلى الله عليه وسلم بالعادة وهذا توجيه لمراد أحد أسبقني به بهذا الحديث أما المستضي صلواته فأنما أمره صلواته
 بالعادة مع قوله والذي بعثك بالحق لا احسن خيرا فأنما كان ذلك والله اعلم حيث كان أمر الصلوة والطهارة
 فيها أمر أمقرها معلوما بالبداهة لكل احد يعرف أمر العبادات لله عز وجل لم يكن ترك الطهارة سنة مشروعة في وقت
 من الاوقات فلم يكن مستصحباً بالحكم وكان يمكنه ان يعرف كيف تؤدي الصلوة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه كل يوم في خمس اوقات ومن ههنا يظهر الفرق بين من يعذر بجهله ومن لا يعذر فاحفظ ذلك فاني
 لمراد من ذكره لكن يعكس على الحكم بفساد صلوة مشتمت العاطس ما في حديث عبد الله بن مسعود قال كنا نقول
 التحية في الصلوة ونسبح ويسلم بعضنا على بعض فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قولوا التحيات لله الحديث وفيه
 فانكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والارض رواه البخاري وتوهم له ببيان ربي قوما و
 سلم في الصلوة على غيره وهو لا يعلم هو لم يذكر حكماً لذلك وظاهر هذا الحديث ان ما ذكره من انه لا يبطل
 الصلوة وقد يجاب بان ذلك كان حين اختتام الصلوة واردة الخروج منها او حمل على ما كانت بغير مواجهة
 وعطاب او منسوخ بالحكم الاخر وهو تحليها التسليم كما نسخ الكلام فيها وقد مر ذكره من قبل والله اعلم ولا ينظم
 قران بقصد التفهيم فقط بطلت ان قصد معه القراءة او لم يقصد شيئاً مطلقاً يبطل قصد التفهيم مثاله
 الامام يصلي ففر رجل من اهل الفساد فقال مخاطباً للحاضرين خذوه فخلوه لانه في قصد التفهيم مع عدم
 قصد القراءة كما لم تكلم في الصلوة بما ليس منها ولا يصلي فيها من كلام الناس مع تلاعبه بالقران بحمله القران
 على غير محاله الذي عنك الله فصلوته تفسد بذلك اشد الفساد من ذلك ما يحكي ان ناساً شروا في
 سب الرجل وشتمه وهو يصلي فقرأ حمت عليكم امهاتكم وبناتكم اغواكم الى آخر الآية وفي قصد القراءة مع
 الاشارة الى التفهيم لا تبطل لان الاشارة غير مبطله للصلوة خلافاً لبعضهم كما سيأتي ودلالة الاشارة قد
 يختلف ملخصها من القران وهي ليس مرادة الاصل فاعتقر فيما لا يغتفر في تحريف دلالة اللفظ اما صورته الاطلاقة
 فلا تبطل لان فهم السامع انما وقع مصادفة ولا عليه في ذلك وخالف الاحناف فقالوا الوا استفتح غير امامه
 ففتح عليه او فتح غير فسدت صلوة الفاع والمفتوح وهو قول باطل التعليل بانه تعليم ثم تعلم ابطال لان التعليم
 والتعليم غير مبطل كيف وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة كاملة للتعليم فهل كانت صلواته صلواته فاسدة واعجب من
 قول بعضهم بان الامام اذا قرأ قدر ما يجوز به الصلوة ثم لبس عليه ففتح عليه المقتدى تفسد صلواته وهذا
 من ابطال الباطلات وسباني الكلام فيه ليس ان يفتح على امامه غير اذا التمس عليه او لم يفتح على اي قصد وفي

[illegible]

سوء ادب مع الحديث الصحيح في النهي عن ان توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي ويخرج اخرجه مسلم وابوداؤد ولذا قال صلح لا يصلح الا امام في مقام الذي صلى فيه للكتوبة حتى يتنهي وقال ايمن احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتأخر او عن يمينه او عن شماله فتجوز نقصه للادنى مع مخالفة ذلك لقوله تعولا تبطلوا اعمالكم ثم تصحح شروعه في الثانية مع مخالفتها قد صاه من الاحاديث عجيب الذي نراه منع ذلك نعم بنيته الجارمة بنقص الصلاة تبطل الصلاة وبما ثم ان لم يكن له عند مسوغ وقال بخرينة رماذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلاته وكان من المنقوش المكتوب في جدار المسجد وكذا المنفر قالوا ولو تم الموت على امامه من المصحف فسدت صلاته وكذا صلاة الامام اذا اخذ بيدك في لغة صاحباه وقل لصاحبين صواب عندنا ذلك دليل على الفساد وقد علم ان عائشة لم تكن يؤمها عبد الله بن مسعود من المصحف رواه ابوداؤد وابن ابي شيبة وذكره البخاري تعليقا ورواه الشافعي وعبد المزيق كذا في الفقه وما هل به قول اي بخرينة في غاية السقوط وقد ورد في فضل التلاوة من المصحف احاديث كثيرة وفي بعضها ان ذلك افضل من القراءة عن الحفظ ويجلي ان النظر في المصحف عبادة فكيف يفسد الصلاة ولا تسلم ان العمل بذلك كثير مبطل اذ ليس هو اكثر من المشي لفهم الباب ثم الرجوع الى الموقف وقتل الحية والعقرب والنزول من المنبر والصعود عليه وقد سوغ في ذلك ما يقاربه كحل الطفل الصغير على عاتقه ثم انزاله ووضع على الارض في السجود وغير ذلك مما

تقدم من اعمال صلح في الصلاة وهي اكثر من الافعال التي يحتاج اليها لتقليب الورق والله اعلم ويجب ان يصل الى ستره ويد نومنها وقال الجمهور باستحباب ذلك فقط اي لان مرور المار غير محقق ولنا قوله صلح اذا صلى احدكم فليصل الى ستره وليدن منها رواه ابوداؤد وابن ماجه وعن ابي هريرة عن النبي صلح انه قال اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ولا يضره ما بين يديه رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه وابن حبان وصححه احمد وابن المديني وضعفه بعض العلماء قال الحافظ في بلوغ المرام ولم يصيب من زعم انه مضطرب بل هو حسن ويؤيد ذلك حديث سيرة بن معبد الجعفي عند الحاكم وقال علي شرط صلح بلفظ ليستتر احدكم في الصلاة ولو بسهم والامر بذلك يقتضي وجوبه ولا نه بتركه السترة يكون معرضا للمار بالوقع في الوعيد الشديد ومعرض صلاته للقطع والبطلان في بعض الاحيان المروء وان لم يكن محققا لكن التعريض الذي ذكرناه محقق وهو لا يجوز فيا ثم بتركها حينئذ ولو صلى دكان والذكره مثل قامة الرجل على سيراو سطح كذا كان قريبا من عاتقه كفاة ذلك من السترة لان المقصود بها حاصل بهن اوان تكون كوخرة الرجل بقدر ثلثي ذراع فان لم يجد ذلك ثابا فليصنع عصا فان لم يكن معه

عصاه فيلحظ طول الخط فيمكنه ان يسجد على آخره قلت وكيف يسطو به او مصلاه لما قدمناه عن ابي هريرة و
 الحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال كوخرة الرجل رواه مسلم وقد رده
 العلماء المختبرون بثلاثي ذراع قال في الزاد وكان صلى الله عليه وسلم يعرض راحلته فيصلي اليها وكان يلبس الرجل فيعد له
 ويصلي الى اخرته انتهى اما الخط فاختارنا ان يكون طولا ليكون اظهر للدار ولو خطه عرضا كما قال الامام احمد كفاة اذ لم يريد
 ما يدل على بيان وضعه وما ذكرناه من بسطه الثوب او المصلي فالحصول العرض المنشود به وانما المريد كوفي الحديث
 لقلة الثياب اذ ذلك فيما نظن والله اعلم وليجعل بينه وبين الساتر ثلاثة اذ رجح تقرير الحديث بلال ان
 النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فضلى بينه وبين الجدار نحو من ثلاثة اذ رجح رواه احمد والنسائي ومعناه البخاري من
 حديث ابن عمر وعن سهل بن سعد قال كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار امر شاة متفق عليه
 وليجعل على حاجبه الايمن او الايسر لما روى عن المقداد بن الاسود انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 هود ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبه الايسر او الايمن ولا يصح له بعد رواه احمد وابوداؤد قال في النيل
 اعلم ان ظاهر احاديث الباب عدم الفرق بين الصغرى والعمران خلافا للاحناف والشافعية وهو الذي ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ السترة سواء كان في القضاء وغيره وحديث انه كان بين مصلاه وبين الجدار امر شاة
 ظاهر ان المراد في مصلاه في مسجد لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلوة في الكعبة فلا وجه لتقييد
 مشروعية السترة بالقضاء اى او المسجد المطروح قلت وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم في قضاء وليس بين يديه
 شئ رواه احمد وابوداؤد وهو على تقدير ثبوته لا يصلح لمعارضة ما مر عنه صلى الله عليه وسلم لما تقرر في الاصول ان فعله صلى
 الله عليه وسلم لا يعارض قوله وامره لنا والامر السابقة خاصة بالامة فافهموا ايضا قول الراوى ليس بين يديه شئ هو نفي
 للساتر وعدم رويته ذلك لا يدل على نفيه من كل الوجوه في نفس الامر بخلاف ان يكون الساتر خطأ ونحوه وهو يمكن
 ان يخفى على الراوى فيكون نفيه للساتر المنصوب هكذا نقول توفيقا بين الاحاديث لو امكن القول بالتعارض
 فان لم تكن سترة ومضى في موضعها حار او كلب اسود وامرأة انقطعت صلوته اى بطلت خلافا للثلاثة ودافعا
 لاحد في الكلب الاسود وتردد فيها سواء ويدل على البطلان ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان قام للصلوة اسلك عن الحرم
 لما وى الحار قبل الحديث رواه احمد قال العراقي واساده صحيح والحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة
 المرأة والكلب الحار رواه احمد وابن ماجة ومسلم وروى من ذلك مثل موخرة الرجل وعن عبد الله بن المغفل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة المرأة والكلب الحار رواه احمد وابن ماجة وعن اسن عند البزار نحوه قال

العراقي ورجالہ ثقات ولم شواهد وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم يصلي فانه لي بركة إذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرحل فإذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل فانه يقطع صلوة المرأة والماء والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الكلب الأسود شيطان قال في المتنقي رواية الجماعة ألا البخاري أقول في بعض الروايات تفقيد المرأة بالمحايض وفيه مقال هل تقدر ثبوت ذلك فيجتمعن ان يكون المراد بذلك الحائض فعلا الذي بلغت سن الحيض ويقتضي تفقيد إطلاق الأحاديث الصحاح ولا يعارض ذلك حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجره فقام بين يديه عبد الله أو عمر فقال بيده هكذا فرجع فمرت ابنة أم سلمة فقال بيده هكذا انقضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من يغلب رواة أحمد وابن ماجه لأن في أساده مجهولا وأيضا الصغيرة لا يقال لها امرأة فلا تعارض البتة وكل ما ذكرناه بعض الأحناف مجدي لا يقطع الصلوة من شيء قلت فمما إذا ما استطعتم فأنما هو شيطان رواة البرد أورد وغيره وفي أساده مجالد بن سعيد بن حمير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غيره وأحد أن في النيل وقد روي نحوه من طرق كلها ضعاف وهي على ما فيها لا تصلح لمعارضه ما ذكرناه وما لم تذكره من الأحاديث الصحاح ولو صحت لكان الواجب تفقيد عمومها بما ذكرناه إذا لم يعلم بخلاف التاريخ قال الحافظ في الدرر اية وخرج الدارقطني من رواية عمر بن عبد العزيز عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمربى بين أيديهم حار فقال هياش بن ربيعة سبمان الله فلما سلم قال من المسمع قال أنا يا رسول الله أني سمعت أن الحمار يقطع الصلوة فقال صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلوة شيء قال أساده حسن انتهى قلت ان مع ما قال الحافظ فهو حجة ودليل على النسخ ولو صح لقلنا به وإنما علقنا ذلك على الصحة لما قال في النيل نقلنا من الحافظ نفسه في الفهم انه قال سادة ضعيف عليه فيكون قول الحافظ مضطرا بالانحلال عما صح الى ما هذا حاله قال الحافظ جمال الدين الزيلعي ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية وقال لا يصح من أجل ضعف بن عبد الله وتعقبه صاحب التنقيح بانه وهم لأن ضعف هذا الأخير الضعيف ذكره ابن حبان في الثقات قال أنسائي هو صالح وعما يورد ما ذكرناه من كون ما استدلل به الأحناف لا يعارض ما صح ان مروره يقطع الصلوة صحة الاستثناء ودفعه في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلوة المسلم شيء إلا الحمار والكافر والكلب المرأة قرأنا باب سوء قال العراقي رجاله ثقات فان صح كان من الوازم زيادة الكافر اعم من ان يكون يهوديا أو مجوسيا ولا يصح ان غير ما ذكرناه يقطع الصلوة ولو صح شيء في الباب لقلنا به قال في الزاد ومعارض هذه الأحاديث تسار مجيب غير صحيح وغير صحيح فلا يترك النص الصحيح لما هذا شأنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي و

عائشة نائمة في قبلته فكان ذلك ليس كما رافان الرجل محرم عليه المراس بين يدي المصلي كما يكره له ان يكون لا بقاء
 بين يدي هكذا المرأة يقطع من رها دون لبثها والله اعلم انتهى ببعض تصرف ونقول ايضا لو كانت عائشة مارة لما
 صح ترك الصبح الصريح لهذا الحديث وكان الواجب تقنين المرأة على ذلك التقدير بغير الزوجة لما هو معروف
 من الفرق البعيد بين الزوجة وغيرها من النساء ويقال ايضا ان ذلك حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم فلا يارض قوله وامره
 لتأديته تقادير والعمدة هو ما ذكرناه عن شيخنا ابن القيم قلت ويمكن ان تكون عائشة مختصة بهذا الما اختصت
 بنزول الوحي وهي في الحاف واحد مع النبي صلى الله عليه وسلم وتمسك بالحنان محمد بن عبد الله بن عباس اذا جاء على اتان فيصلى على
 بعض الصف ثم نزل وتركها ترتع فلم يقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا اخرج به مسلم لا يجدى اذ ليس فيه نفى السترة لكن
 في رواية البزار ليس شيء يستر ويحول بيننا وبينه ويمكن ان يحجب عنه ما ذكرنا ان المقصود بالنفي نفى السترة
 المنصوبة وليس فيه نفى الخط قال امامنا احمد بن حنبل الذي لا شك فيه ان الكلب الاسود يقطع الصلوة وفي
 نفسى من المرأة والحارشي وهو قول طائفة من اصحابنا اذ لم يرد في الكلب الاسود معارض كما ورد في الحمار
 والمرأة وتاويل النووي القطع بقطع الخشع باطل لان قطع الخشع يكون بأشياء كثيرة فلا وجه تخصيص هذه
 الثالث ولم يحمله على هذه التاويل الفاسد الا التعصب بالذهب غفر الله له ولنا واذا صلى اليها فلا يضرب المسار
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فانه يستره اذا كان بين يدي مثل مؤخرة الرجل فاذا لم يكن بين يدي مثل مؤخرة الرجل
 فانه يقطع صلوة الحديث فقطع ما ذكر صلوة مقيد بعدم السترة ومفهومه وصريح اول الحديث ظاهر في انه مع وجود
 السترة لا يضرب المسار والله اعلم ويحرم المرفوع يجب ان يدرك الماركة الطائفتين بالبيت يدل على التحريم قوله صلى الله عليه وسلم
 لو يعلم المار بين يدي المصلي ما داخله كان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر ادرى قال
 اربعين يوما وشهر او سنة قال في المنتقى رواه الجماعة وفي النيل وفي سنن ابن ماجه ابن حبان في صحيحه من
 حديث ابي هريرة كان ان يقف ما نه عام خيرا له من الخطوة التي خطاها ثم قال وفي مسند البزار كان ان يقف اربعين
 خريفاً وقال هذا مشعربان اطلاق الاربعين للمبالغة في تعظيم الامور لا لخصوص عدد معين انتهى بتقديم وتأخير
 واقول لا مبالغة ولا تنبغي له صلوة واختلاف العدد انما هو باختلاف المارين فلعل بعضهم يود ان لو وقف ذاو
 بعضهم ان لو وقف ذاك او غيره وقد دل على وجوب فعل المار قراه صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين
 يديه فان ابى فليقل الله فان معه القرين رواه احمد ومسلم وابن ماجه وعن ابي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى احدكم
 الى شيء يسيرة من الناس فاد اعد ان يجتاز بين يديه فليقل الله فان ابى فليقل الله فانما هو شيطان في المنتقى رواه

الجامعة وقوله في الحديث اذا صلى احدكم الى شيء يستتره هو قيد لجواز الدفع قال النووي وانفقوا على ان هذا اكل لمن لم
 يفرط في الصلوة بل احتاط وصلى الى سترة او في مكان يامن المهر بين يديه انتهى اي كان صلى في بيته ومخوفا حيث يامن
 وجود المارين كما دفع صلعم الطفل والطفلة حيث يذكر الراوي ان كان يصلي الى سترة وقت الاحتياط يدار المار اذا لم
 يكن بين يديه سترة وقد عرفت ان التقيد في حديث ابي سعيد المار يخالف ما اطلقوه وما استدلوا به مطلق
 والمقيد مقدم عليه قوله في الحديث فان ابى فليقاتله ظاهر في ان الدفع يكون اولا باسهل الوجوه ثم ينتقل الى
 الاشد فالاشد الى حد المقاتلة قال القرطبي القاضي اجمعوا على انه لا يلزمه ان يقاتله بالسلاح واختلفوا في
 انه هل يجوز له مقاتلته بالسلاح ام لا واذا دفعه بما يجوز فذلك فلا قد عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية
 ام يكون هدرا من هبائن للعلماء واجمعوا على انه لا يجوز له المشي ليدفعه ذهب الجمهور على انه اخبر ولم يكن دفعه
 فلا ينبغي له ان يرد ذلك فيه اعادة للمهر امام من صلى قريب المطاف في المسجد فانه لا يدفع المار اذا كان طائفا
 لان له حق المهر وهو في عبادة ولا يجوز لاحد قطع عبادة احد بدون حق شرعي لم يزل كل الناس على عدم الدفع و
 قد روى عن المطلب بن ربيعة عن ابي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي بين يديه ليس بينهما سترة
 رواه ابو داود ورواه ابن ماجة والنسائي ولفظهما رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعمائة حتى يجاذى بالركن فصلى
 ركعتين في حاشية المطاف ليس بينه وبين المطاف احد في استاده مجهول فيه دليل على ان من رما مع عدم السترة
 لا يبطل صلاته كذا في النبل قلت فان كان مراده تقيد ذلك بالمطاف الطائفين فيسلم وان كان غير ذلك فقد ذكرنا ما يقطعه الله
 اعلم وسترة الامام هو سترة لمن خلفه من خلفه من يليهم وهكذا اي الامام سترة لمن خلفه والصف الاول للذي بعده
 وهكذا وسترة ترفع المخرج عنه ومن بعده اي للاتباع في ذلك اذ لم يتقل ان مقتدا يانصب لنفسه سترة واذا
 يستتر الامام ومن بين يديه ما يقطع الصلوة بمروءة هل تنقطع صلوة المقتدين بامام لا الظاهر ان لا تنقطع صلوة
 لما قد منها من ان الخلل في صلوة لا يؤثر في صلوة غيره يقال انه تنقطع صلواتهم لانه اذا امر بين يدي الامام فكانت امر بين
 يديه مقتديا الله اعلم تبطل الصلوة بالاكل والشرب الا ان يكون ناسيا او جاهلا يتعمى له لشدة غناه فانه لها مع
 ندادته وما في صلواته عن الصلوة مع حضور الطعام مع توفيق النفس الا انه ليس مما ينبغي ان يكون فيها وكان الاكل
 والشرب من عظم خضائن البشرية فلما في فيها عن كلام الناس يكون النسي عنهما من باب اولي اما الناس والجاهل فهما معدان
 فحاسبوا الصلوة على الصوم لان الصوم كان ادلى بالنقض عن اكل والشرب لمعنى الامساك عنهما فيه ولو حدثت شهوة
 او عطس فحده الله لم تبطل ولا يكره لما روى عن ربيعة بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطست فقلت

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحدًا قالها ثلاثًا فقال
 رفاعه أنا يا رسول الله فقال الذي نفسي بيده لقد ابتدرتها بضع وثلاثون ملكًا أيهم يصعد بها رواه الشيخان ^{في} الترمذي
 وروى البخاري أن أبا بكر لما أشار له النبي صلى الله عليه وسلم أن يثبت أصابعه في مكانه دفع يديه ليتكلم الله الحديث ولا يلاشارة الحاجة
 تعرض أولها السلام لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يشير بيده لود السلام وقد صححت الإشارة . . . رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايته
 أم سلمة في حديثي الركعتين بعد العصر من عائشة وجابر لما صلى بهم في الساعات . . . له فقام من خلفه فأشار
 إليهم أن أحلبوا كذا في المتقى ونارة أشار بأصبعه وأخرى بجميع يده وتارة أشار برأسه ففعل لكل سنة
 وقد اختلفت في أشياء هل هي مفسدة للصلاة أم لا وما ذكرناه هو المنصوص كغيره في الصلاة في غير المنصوص
 أو جاعل المنصوص فما كان من غير معد وثركان منافيًا للصلاة فهو مبطل لها ولا فقد يباح وقد يكره بحري
 ذلك مع الخبوة والمصلحة مع مقايضة بالمنصوص **في كل** لما كانت أكبر غايات الصلاة هي الأنا بة والخضوع
 لله فكان سكون الأطراف دليلًا على خضوع القلب **بما** الشا منبهاها وموهبة عيها ذكر الله وتلاوة القرآن كان كل
 هبة تنافي ذلك مبطلًا ^{لها} لأن فاعله قد خرج بذاته عن . . . يكون مصليا ولما كانت الهيئات المبطلات قد تختلف
 باعتبار أذواق الناس عاداتهم كان المرجع إلى الشارع فأرخص فيه فهو لا يتأثر بالهيئة الشرعية المطلوبة ولما
 كان مذهب الماريتية في قلب المصلي ذلك كالكلام **في** الصلاة وكما . . . المصلي في بين هو واجبه عليه
 كما ورد في حديث آخر فإن الله بينه وبين قلبه امرئ . . . نظر المصلي إلى الخاء . . . غايته الكمال إلى
 الماريتية فكان الاتفاقات إلى بعض الماريتية أشد وبعضهم من . . . الاتفاقات . . . في جميع كالأمراة والكلب
 والحمار والكافر حكم صلعم بأن ما ورهه بين يديه . . . نصرت بترك الصلاة مبطل لصلاة وهذا رخص المقصر على نقصان
 يكون في صلوة كالحملها من المصلي . . . يدفع المار ما الأمراة فظاهر أنها منطنة كعارض المار عن صلوة أما الكافر
 فشدّة العداوة والمباعدة فتتبعه نفس المصلي . . . الكافر غضوب الرب في الصلاة تكون المواجهة برحمة كماله
 في رداية فان الرحمة تواجهه فخيولة الكافر . . . فلو . . . تسلسل البردة والحمار والكلب شدّة نفار الطباع عنه و
 استحقاقه من تبة واستحقاقه لربه . . . تبعته . . . نصرت . . . في بين يديه . . . مثل ما هذا حاله وكان
 العارفين بالله من الأنبياء وأتباعهم قد عرفوا بين الشيطان لهما الماد . . . وجودا . . . الله إذا نهق
 الحمار ولذا خصص الأسود من الكلب لأنه شيطان بخلاف غيره من الكلاب . . . نيرة من الكلاب . . . كالحمار مع أنه لم يثبت
 من الكلب لقلة الخنزير في بلاد العرب . . . لم يرب مقارنة الشيطان له أو كونه شيطانًا كالحمار . . .

في الكلب الأسود فالماريين يدي المصلي يشبه بالشيطان الذي يفروا له فربط ثم يعود للوسوسة ولذا اطلق على المار
الذي لا يرجع بالدفع انه شيطان يويد ما ذكرنا كما روى عن ابن مسعود ان المار بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته اخبرني
ابن ابي شيبة وقد روى عن عمر ما يشهد لذلك اخبرني ابو نعيم وبن ابي قيس ان المار مظنة الاعراض عن الصلوة
والذي ذكرنا انهم يقطعونها هم اقوى واشد مظنة من غيرهم واذا كان كل مار يقطع نصف الصلوة فاذا زاد بعضهم
ممن ذكرهم كان الناقص المنقطع اكثر من النصف على الاقل ما اذا دلت النصف فهو المعظم و يكون له عليه حكم
الكل على كل فقد يرد الماراة والكلبي سود الكافر والحمار الخش من غيرهم من المارين فكيف ما يقطع من الصلوة بسبب مرورهم اكثر مما يقطع بمروهم
فيكون المعظم منقطعاً والحكم منوط بفتح الحكم بطلان الصلوة حينئذ مع ان احكام الشرع منها ما لم تبلغ العقول البشرية الى تمام معرفة
اسرارها وحكمها كعدد الركعات ولا شواطئها مثال الذي يجب على المؤمن هو اتباع حكم الشارع وترك الخوض والمراء
والجد الخ انقطاع الصلوة بمرو الكلب الاسود والمارة والكافر والحمار يمكن ان يكون من هذا القبيل ما ذكرنا
من العلة فهو ظن وتخيل حسبنا الله ونعم الوكيل.

فصل في مكروهات الصلوة وقد متنا كثيرا منها في الباب الذي قبل هذا وقد تقدم ذكر بعضها في باب فروع
الصلوة فلا تغفل اشرفنا الى البعض هناك بكرة للمصلي ان يعيث بشوباً ويجسده اي العيث الغير الفاضل اما العيث
الكثير فيبطل الصلوة لان الفعل الكثير الذي يخرج به عن هيئة المصلي مبطل وقد تقدم اما القليل فاما ينافي في الغشوع
اي يقطع له ليس اتصاله من اولها الى آخرها شرط لصحة الصلوة فكان القليل منه مكروهاً لذلك ولا نه من
الاختلاس الشيطاني وروى انه صلعم قال ان الله تعالى كره لكم ثلاثا وذكر منها العيث في الصلوة الحديث فهو وان كان
ما سلا ومنقطعاً فمغناه صحيح العيث مذموم شرعاً خارج الصلوة ففيها اولى بالذم وبكرة ان يقلب الحصى الا
لحاجة السجود فسمية واحداً اما الكراهة فلما تقدم واما جوازه بسمية واحدة فلحديث معقيب عن النبي صلعم
قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحدة قال في المنتقي رواه الجماعة وعن ابي ذر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة تواجهه فلا يمسه الحصى قال في المنتقي
رواه الخمسة وفي رواية لا احد سالت رسول الله صلعم عن كل شيء حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحد اودع
وقوله فان الرحمة تواجهه خرج من خارج العلة فكل ما يلهمه يصرفه عن هذه الرحمة المواجهة فهو مكروه وفي بعض
الصور يكون مبطلاً ولا يقق اصابعه ولا يشبكها وبكرة الاختصار والاعتماد على اليد كالحاجة تفقيع الاصابع
في الصلوة هو من العيث فيها وله حكمه وكروهه في الصلوة ابن عباس عطاء النخعي بها هذا وسعيد بن جبيرة قلته

وعلى وجهه اهل العلم قد روى عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقف اصابعك في الصلوة رواه ابن ماجه وفي
 اسناده مطعون لكن يؤيد حديث الش بن معاوية في الصلوة والملتفت في المقف اصابعه
 بمنزلة واحدة وفي سنده ابن لهيعة كذا في النيل والمراد بالفحش ههنا الكشاي ما كان يدون صوت اصابه
 كالفقهية فهو عيب فاحش مبطل للصلوة كما مر بيانه دل على كراهة التشبيك حديث ابي سعيد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم في المسجد فلا يشكن فان التشبيك من الشيطان وان احدكم لا يزال في صلوة مادام
 في المسجد حتى يخرج رواه احمد واسناده حسن في الباب نحوه وقوله ان احدكم لا يزال في صلوة الى اخره هو من تنزيل
 قاصد الشبهة المتلبس به تعظيما لامر الصلوة واذا كان قاصدا للصلوة ممنوعا من التشبيك لاجل الصلوة فتع
 المتلبس بها حقيقة اولى واخرى وقد روى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك اصابعه
 في الصلوة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ورواه ابن ماجه وفي اسناده علقمة بن عمر والمراد تشبيك
 العايش فلا يعارض ذلك تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين اصابعه في بعض الحالات النادرة لان ذلك محمول على معاني صحيحة
 كما لتفهيم او الحاجة كالمطعم ايضا قد ذكره ابن فطره صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله وامر الامة وقوله فان التشبيك من
 الشيطان ظاهر في اختصاص ذلك بالامة ودونه لم يعم لان الله تعالى لم يجعل للشيطان عليه سبيلا اما الاختصار
 وهو وضع اليد على الخامة نقداً على كراهته في الصلوة حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخصر في الصلوة قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه ولما كان الاختصار قد يكون للحاجة فيكون مباحا لها كما التخطي طبعاً ولطول
 الملك ونحوه قائماً او قاعداً فانه كثيراً ما يحتاج الى الاعتماد على يده بعد وضعها على خامة قلنا بكونه كراهته وقال اهل
 الظاهر بتحريره ووجه شيخنا الشوكاني في النيل لانه ظاهر الحديث معنى النهي الحقيقي اما كراهة الاعتماد في الصلوة
 على اليد فقد دل عليه حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلوة وهو معتدل على يده رواه احمد
 والبودادوني لفظاً لا في داؤد ونهى ان يصلي الرجل وهو معتدل على يده وعن ام قيس بنت مخضن ان النبي صلى الله عليه وسلم لما سن
 وحمل للحمل اتخذ عموداً في الصلاة يعتمد عليه رواه ابوداؤد والحديث بجميع الفاظه كما قال في النيل يدل على كراهته
 الاعتماد على اليد عند الجلوس عند النفوس وفي مطلق الصلوة قال ظاهر النهي التحريم قلت وما ذكره لا يحرر على طلاقه
 فانه قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد على يديه عند القيام ونحوه ولعل المراد وضعهما على الارض شمالاً اعتماداً عليهما في
 الجلوس حيث لا اشكال لمعارضة حديث ام قيس ببدال على جواز العذر وهو الكبير وكثرة اللحم يلحق بها الضعف
 والمرضى ونحوها فيكون النهي عملاً على عدم العذر ومن اخراج في قيامه الى ان يتكى على عصا او مكاناً ويستند الى حائط

او يميل على احديهما شبيه بما ذكره في النوافل صرح الاحناف بجوازها في النوافل لو تغير عذر وجزم جماعة من
 اصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز العود مع امكان القيام مع الاحتياط قلت انامع الهزال في قلة العمل لا قدر على
 النهوض على الركبتين من غير اعتماد على اليدين لاجل الضعف وكبر السن وبعض اخواننا اوردوا علينا بان القيام معتدلا
 على اليدين مرجوح كما مر بيا منه من قبل فاجبت بان المسئلة اعتلافيه والمزج هو الراجح في حقى لوجود العذر ولا
 يلتفت في الصلوة الاحتياج ولو لحظ عينا او شملا فلا بأس هذه ثلاث مسائل الا على كراهة الالتفات في الصلوة
 وهو قول اكثر اهل العلم قال جمهورهم انها كراهة تنزيه ما لم يبلغ الحد استد بار القبله فان بلغ ذلك من ثم عامدا
 غير مقطر بطلت صلوة فيما تختار لان الاستقبال من شرط تركه مع العلم بالاختيار مبطل كما تقتضى ذلك حقيقة
 الشرط وقد مناذ ذلك في باب فرض من الصلوة فلا تغفل يدل على ما هنا قوله صلعم يالك والالتفات في الصلوة فان الالتفات
 في الصلوة هلكة فان كان لا يدفع في التطوع كافي الفريضة رواه الترمذي صحيحه مثل عزم صلعم في الصلوة فقال
 اختلاس يختلسه الشيطان من العبد الحديث رواه احمد البخاري النسائي وابوداؤد وفي الباب عن ابي ذر وغيره المسئلة
 الثانية اباحة ذلك للحاجة لانه صلعم لما ارسل فارسا الى الشعب يحرس بالليل فلما قام يصلي صلوة الصبح جعل يلتفت
 الى الشعب الحديث رواه ابوداؤد والحاكم وقال على شرط الشيخين الثالثة الخطب بالعينين مطلقا الحديث على بن
 شيبان قال خرجنا الى رسول الله صلعم فبايعناه وصلينا خلفه فلم يرفع عينيه رجلا لم يقم صلبي في الركوع والسجود فقال
 انه لا صلوة لمن لم يقم صلبي اخبره ابن ملحة وابن حبان عن ابن عباس قال كان النبي صلعم يلحظ في الصلوة يمينا وشملا ولا
 يلوى عنقه خلف ظهره اخبره الترمذي النسائي وصححه ابن حبان الحاكم ورجح ارساله الترمذي وقد روى عنه اخرون جعل ما
 يروى في نسخ الالتفات على ما كان الاحتياج لان الحاجات الضرورات لها الحكم تحصيلها والخط لا يصدق على الالتفات استدلا
 على ذلك بعض الاحناف بما لا يحسن ونزعم كراهة الاشارة بالسلام وقد عرفت حكمه انفاذ العجب من الاحناف نعم يكرهون افعال
 النبي كالاشارة بالسلام في الصلوة ورفع السبايق في التشهد ولا شعار ونحوه فان كان هذا بعد معرفة انه فعلها النبي صلعم فامرهم
 شديد وفقنا الله واياهم لا يتابع الحديث والتوبة النصوح عن مخالفة ولا يقوم صافنا ولا صافدا ولا يقعد متربعا
 الا من حاجة لان الاول شبيهه قيام بعض الحيوان كالخيل قد مر النسخ عن التشبه في افعال الصلوة بالحيوانات فالصفا هو
 ان يلصق قدميه سجلية قائما وهو غير المنقول من فعل صلعم والترج غير الجلسة المستوثة وقدمه في الصلوة اذا كان
 ذلك للحاجة اعذر ولا بأس بكل ذلك لما مر من قبل ويكره هفص الشعر للرجل لما روى عن ابن عباس انه رأى هذا من اهل البيت
 العارث يصلي راسه معقوص الى راسه فجعل يحركه واقربا الى اخره ثم قال على بن عباس فقال ما الذي يروى في قول من يمسح

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اقم مثل هذا الكثر الذي يصلي فهو مكثون رواه احمد ومسلم وابوداؤد والنسائي وعن ابي رافع قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل من راسه معقوص رواه احمد وابن ماجه وكلاهما داؤد والترمذي معناه قوله ورأسه معقوص من
 عقص الشعر مفرقة وتلذذ العقاص محيط ليتدب اطراف الذوائب قال الشاعر فضل العقاص في مثني جميل ولا يصلي الى ثوب
 فيه تصاوير ولا عليه فان الحق يحتاج الى الصلوة في بيت فيه تصاوير ولم يقدر على اذا التها حسا او شرعا صلى ويتجرى مجانبته
 ولا ابتعادها عنهما استطاع الحديث ابي هريرة عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا في جبريل فقال اني كنت اتيناك الليلة
 فلم يمنعني ان ادخل البيت الذي انت فيه الا ان كان فيه تمثال رجل كان في البيت قرام ستر فيه تماثيل كان في البيت
 كلب فامر براس التمثال الذي في باب البيت يقطع يصير كهياة الشجرة وامر بالمستر يقطع فيجعل سادتين منتبذتين
 توطنان وامر بالكلب يخرج فعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا الكلب جرد وكان للحسن والحسين تحت فخذيهما
 رواه احمد وابوداؤد والترمذي وصححه وقال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب كما تمشي رواه البخاري ومسلم وابوداؤد
 والترمذي والنسائي والدارقطني الملائكة السياحون الذين ينزل بالبركة والرحمة كالملائكة الموت والحفظة والتصاوير
 ان كانت قد تعدل لخرج الزينة الا ان المفتونين بها اكثر من غيرهم وهي اصل فساد الدين وايضا هي مفسدة الدنيا بمعنى انها
 قد تولد منها مفسدات لانها ان كانت تصويرا تكون خفية للرجال والنساء والنساء على الرجال شراءها اذ هاب للمال مع عدم
 حرمها بغائلة يعتدل بها وقد يذهب صنعها الى ترتيبها بحسب عظمة المصوّر فيكون ذلك تعظيما لها في نفس الامر ذلك
 ممنوع شرعا يوضح ذلك ان مقتضى الصور اذا راها من هتك صورتها في جاه ومما تبت عندهم يخافون الفاعل بحجة انه
 استهان ببدي الصور وهذا الاعتقاد هو مبدأ الوثنية وعبادة الصور للنهي عن التصوير عن اقتناء الصور اسباب
 وحلل حرام ذكرناه لا يتسع لبسطها هذا المختصر لذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاوير الا
 نقضه رواه البخاري وابوداؤد وهو عند احمد بلفظ لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصاوير نقضه وما كان كذلك سببا
 للشرك فلا ينبغي ان يصلي ليل او عليه وذكر البخاري تعليقا ان عمر بن الخطاب قال انا لا ادخل كنانة منهم من اجل التماثيل التي فيها
 الصور قال كان ابن عباس يصلي في البيعة الا بيعة فيها تماثيل وصله عبد الرزاق عن طريق اسم مولى عمر ذكر سبب
 قول عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظامهم وقال حب ان تجيبني فكوني فقال عمر
 ما لا فدا كنانة من اجل الصور التي فيها يعني التماثيل المصورة وهم اصل هذا الفساد مع ان قيم فعلهم فيه مضاهاة
 الخلق اذ يصنعون لهم اصوالا للناس بالباطل الذي لا حقيقة له في الواقع ولا فائدة فيه يعتد بها والحديث يدل على
 ان قطع اسر الصور ومحو يرفع الحرج عن واضعه وانه لا ينبغي له حينئذ حكم الصور الذي يحرم اديكرا اقتناؤه

وكذا لا يقطع الست الذي فيه تصاوير اذا استعمل فيما يتبدل كالرسائل ونحوها اما صلوة المصلح الى مكان فيه تصاوير لا
 يستطيع اذا لها شرع الكنييسة اهل للذمة او المعاهد بن او حسا وشرعا كان اوى الى بيت للضرورة فيه تماثيل يقوى
 اهل على المنع من تغييرها وهو لا يجد غير او وحده ومنع منه او حبس في بيت فيه تصاوير لا يمكن له اذا لها ولا النقل
 عنها او حسا فقط كان لم يستطع تغييرها القوة التمثال فانه والحالة هذه يجوز له ان يصلي في هذا البيت دليل ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يصلون في المسجد الحرام والى الكعبة قبل الهجرة والقبلة ونحوهما لا تان من الاصنام التماثيل اذ ذلك
 وما ذكرناه يظهر ان المسافرين للمسلمين اذا دخلوا في الكفار ولم يجد بيتا الا بيت التصاوير او وحده وهو لا يستطيع بذل
 كراء او كان اكثر من كراء مثله ادخلى ان يحتاج ويفتقر في مصارف سفره انه يجوز له ان يسكن بالبيت الذي فيه
 التصاوير ان يصلي فيه ومع الاجتناب عن التوجه اليها والسجود عليها مهما امكنه الله اعلم وهو في التوفيق ومن اصحابنا
 من زعم ان تصاوير فوتوكران الذي شاعت في زمننا شيوعا كليا لا تؤثر في كراهة الصلوة واستدل برواية الاما كان
 رعا في ثوب يورده القول رواية القرام التي مررت من قبل غير ان تصوير فوتوكران لم تكن كاملة بحيث لا يعيش الانسان على قدر
 هذا التصوير كصورة الراس فقط او تصوير نصف الجسد فانه يمكن القول بمجواها واذ كانت مجاوزة فلا تؤثر كراهة الصلوة
 في البيت الذي هي فيه الله اعلم قال في الهداية ولو لبس ثوبا فيه تصاوير كره لانه يشبه حامل صليبه لانه ليس بعبد لكن قد
 يقال ان لبس ثوب الثوب اذا كان مخرج اللبس فهو استعمال لا تكرمه فيه فهو شبهه باستعمال الرسايل التي عليها تصاوير
 وهو جائز والاصناف جوز الصلوة على الفراش الذي فيها تصاوير لا نها تكون مهانة لا مكرمة اقول يلحق بما ذكرناه الصلوة في
 المواضع المنهي عن الصلوة فيها واظن اننا قد قلنا الكلام عليها فتمت المقبرة والحمام كما ورد في حديث ابي سعيد الخدري ذكره
 في المنتقى وقال رواه الخمسة الا النسائي وقد نفي صلواتهم عن الصلوة الى القبور فمنها ما طعن الا بخر كره الترمذي في جوارحه
 ابي هريرة وصححه واخرجت في سائر النظم ومنها الزبيلة والمجمر وقارعة الطريق وفوق بيت الله هذه الاربعة ذكرت
 في حديث زيد بن جبير عن داود بن حصين عن قانع عن ابن عمر وعاصم بن حميد بن ابي جعفر الترمذي هو ضعيف لان زيدا
 بن جبيره مجروح كما قال الحافظ وغيره وفي سنده عند ابن ماجة عبد الله بن سالم وعبد الله بن عمر البصري وهما ضعيفان
 لكن قد صححه ابن السكن امام الحرمين الصلوة على ظهر الكعبة قد اختلف فيه فالشافعي اشترط ان يستقبل من بناء هافر فلتى
 ذلح وابو حنيفة حوزها بلا شرط ومثله ابن سريج قال لانه مستقبل المصحة لو هدم البيت والعباد بالله كذا في النيل
 تبصر فيه **قائلة** قال القاضي ابو بكر بن العربي الموضع التي لا يصلي فيها ثلاث عشرة زادا الصلوة الى المقبرة والى الجدار
 حاض عليه نجاسة والكنييسة والبيعة قلت وقد مر الكلام عليها فلا تغفل كذا التاميل في حاد الحاد من اذ العرق في الداء

المغضوبة والى الثائم وفيه ما من صلوة صلح عائشة متعرضة في قبلة والمحدث وفي بطن الوادي الا من المغضوبة
 والصلوة في مسجد الضار الى التنزل حتى زيادة ونقصان في بعض هذه الاشياء كلام والصلوة في بعض هذه المواطن
 حرام وفي بعضها مكروهة والصلوة فيها حالات تخص بعضها باحكام بعضها لم يصح النهي عنها وقد اختلفت في صحة الصلوة
 والحق ان ما تعلق النهي فيها لاجل حق آدمي فصلوة المصلي فيه ناقصة وقبولها موقوف على رضا مالكه عفو وما كان
 النهي عن لاجل حق الله تعالى وعرف ما لاجله وقع النهي وتحقيق ان المصلي عرفه او قصده ولم يكن له عند في هذه الحالة
 لا تقم صلوة وما علم ان النهي عند وقوع لاجل المصلي لئلا يصلح ضرر كالصلوة في معاطن الا بل فان يتقن الضرر مما
 عليه الصلوة فيه ولكن لو حصل منع ذلك صلوة صحيحة لان النهي ليس لمخصوص الصلوة وان يتقن عدم الضرر فلا بأس
 بالصلوة فيه الفرق بين هذه المسئلة وما قبلها واختم لان ذلك تلبس بعبادة لا يرضها الله لكونها لا تليق ان تقدم
 اليه على تلك الحالة ومن تلك الوجهة وما كان كذلك فالقول بفسادها اول من القول بجهتها مثال ذلك الصلوة الى المقبر
 او العنبر او التمثال والدار والبقر فان الصلوة لله الى هذه الاشياء بعضها منهي عنه بالملحة وبعضها منهي لاجل ان لا يكون
 التشبه بعباد النار والبقر فالصلوة من تلك الوجهة وعلى تلك الحالة لا يجها الله ولا يرضها بل هي عنها وعن امثالها على
 لسان رسوله صلعم وما كان كذلك فهو حر ودفع تلك الصلوة مع ودة اى باطلا يجب ابعادها والله اعلم وقد كره بعض محابنا
 الصلوة الى المرأة الكبيرة التي يرا المصلح صورته فيها تجاه القبلة لئلا يتشبه بعباد نفسه على مشرب الوجودية المحلولة
 خذ بهما الله تعالى ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لحد يثا في حديث ان النبي صلعم امر بقتل الاسودين في الصلوة العقرب
 والحية قال في المنتقى رواه الحمزة وصححه الترمذي قال في النيل ان الترمذي حسنه ولم يرفعه الى الصحة لكن اخرجه ايضا
 ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه انتهى فمن منع ذلك اذكره فالحديث بحجة عليا ذ لا يعارض الخاص بالعام الحديث في
 قتل العقرب الحية غير مقيد بضربة او ضربتين او اكثر ولا بعدم الانظر من جهة القبلة ولا بالمشي اليسار والحق القليل
 فكان هذه اربعة خاصة من قبل الشارع والمصلحة فيها حفظ النفس من غير من بني آدم فاذا دفع من القتل يرجع الى صلوة
 ويبقى على ما صلى سوا كان اماما او ماموما او امام يصير كالمسبوق لما فاته من صلوة مع كلامه ويجوز للإمام الاستئذان
 ولو لم يستأذن فالمامون يكونون كما كانوا يصيرون حتى يرجع الإمام الى محله ويجوز للمامون ان يقدموا رجلا منهم هو
 يصلي بالناس فاذا رجع الإمام يقتدى به يصير كالمسبوق ان فاته شيء من الصلوة وقد اخرج البيهقي ما يؤهم التقيد
 بمضبة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم كفاك الحية ضربة اصبتها ام اخطأتها قال البيهقي وهذا ان صح فانما
 اراد والله علم وقوع الكفاية بها في لا تيان بالمصور فقد امر صلعم بقتلها واراد والله علم اذا امتنعت بنفسها

هذا الظاهر ولم يرد المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدل على صحة توجيهه بحديث فضل قتل الوزغة في ضربة
 او ضربتين هو عند مسلم انتهى من النيل قلت لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز للمصلح ما زاد على ضربة ولا لقائ المقصود
 من الاجازة في بعض الاقوال للحيات التي لا تقتل بضربة اذ لو ضرب بها ضربة وعاشت فهي تأخذ النار وتستشيط غضبا
 فالضرب في ضربة اكثر من عدم الضرب انما مقصود النبي صلى الله عليه وسلم لوضح الحديث ان الاول للمصلح ان يقتله في ضربة واحدة
 يعني يضربها بالجهد والقوة حتى لا يحتاج الى ضربة اخرى قال في الهداية ويكره عدد التبعيات باليد في الصلوة وقوله
 وجيه لان الاحمال في الصلوة توقيفية ولكن يشك في هذا في صلوة التسليم لبعض الناس لو قد روي على هذه بالحفظ فهو
 اولى لعله اراد في القرائن ولم يثبت عندنا حديث صلوة التسليم وقد اختلف أهل الحديث فيه والراجح ضعفه والله اعلم

فصل في المساجد وبيان بعض مكرهات مخارج الصلوة وقد تقدم لنا الكلام على استقبال القبلة واستد يأسره

بالفرج لقاضي الحاجة بما لا مزيد عليه في مثل هذا المختصر من بني الله مسجد انبي الله له بيتان في الجنة وهو حديث متفق
 عليه عن عثمان بن عفان اذا البخاري في رواية مثله قد اختلف في هذه المماثلة واقرب الاقوال ما قال النووي فيحتمل ان يكون
 مثله معناه بني الله له مثله في مسمى البيت اما صفته في السعة وجمامته ولطافة البناء فعلوم فضيلتها فانها ما لا
 عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر انتهى مع زيادة اي بني الله له بيتان في الجنة مع مضاعفة الثواب الى
 ما شاء الله ولذلك العالم بقدره في الحديث بعشر امثاله لا يقال ان هذا الحديث يدل على ابلعة ومشرفة تشييد المساجد
 وزخرفتها لانها اذا كان يبنى له بيتا مثله في الجنة فيكون كالترغيب فيما ذكر لان ثواب الله مشرع الاستزادة فيه
 فليست تزيد من شاء ما شاء فاما له مثل بنائنا فنقول لا بأس بالاستزادة من فضل الله فان ذلك مشرع ومحبوب

لكن لا يتوسع في القياسات الى بعد يخالف النص من انه صلح ولا ترفع كالصوامع ولا تزخرف خلافا للاختلاف ولا بأس

بتوشيق بنائها وترصيص احكامها المتبقي الى مدة طويلة لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بتشيد المساجد

رواه ابو داود ورجاله رجال الصحيح وصححه ابن حبان قد فسر التشييد في هذا الحديث برفع البناء واطالته الى جهة

السماء ومن فسر بالتجصيص استدل به على منع احكام بناء المساجد تقوية لقوله غير مقبول لانه تحمیل للحديث زيادة

على ما يحتمل لان قوله ما امرت انما يدل على عدم الامر المتحمم لان عدم الامر لا يدل على النهي ومن حمل عدم الامر على المشروعية

بما يعم الا بلعة فقد ابعد وعليه فليس هذا الحديث دليلا لنا ولا لهم ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس

في المساجد قال في المنتقى رواية الخمسة الا الترمذي اصرح منه رواية البخاري تعليقا بلفظ يتباهون بها ثم لا يعم فيها الا

قليل ووصله ابو يعلى في مسنده والمباهاة المفاخرة وهي لا تكون غالبا الا في المقادير المصونة والمنقشة المرفوعة ونحوها

يوضح ما ذكرنا روى البخاري قال قال بسعيد كان سقف المسجد من جريد النخل ام يمشي بينا المسجد قال اكن الناس اياك
ان تجر او تصفر فتفتن الناس قوله اكن الناس صريح في ان البناء لا يكون الا بقدر الحاجة لسائر الناس صونهم ما يوذون قد
كراه اصحابنا خرفة المساجد ونقشها بما واحد النقش الذهب الفضة فلا يبعد القول بتجريمه لانه زيادة في السرف
والتبذير واللاخفاف في هذه المسئلة ثلاثة اقوال ارجحها عندهم الا يالعة قالوا فلا يوجب عليه ولا ياتم به وليس
لنفسها وتطيبها وصيانتها عن الروائح الكريهة اى عن كل قذر وقد قال صلعم عرست على احوال حتى القذاة يخرجها
الرجل من المسجد الحديث رواه ابو داود والترمذي فيه بعض مقال لكن قال الحافظ رحمه الله ابن خزيمة والقذاة الشئ يقع
في العين وقد استعمل في الشئ اليسير يقع في البيت وهذا من باب التنبيه بلاذني على الا على بالقليل على الكثير وعد ذلك
ما يوجب عليه وعرضه على نبينا صلى الله عليه وسلم مع قلة هذا العلم سهولته وبشارته واسارته ظاهرة ونضيلة باهرة لمن
يخدم المساجد ينظفها ويطيبها وعن عائشة قالت امر رسول الله ببناء المساجد في الدار ودان تنظف تطيب روى
باسناد رجاله ثقات والمعاد بالدور القبائل المحلات ومن سمرق بن حبيب قال امرنا رسول الله صلعم ان نتخذ المساجد
في ديارنا وامرنا ان نتظفها رواه احمد والترمذي وصححه ورواه ابو داود ولفظه كان يامرنا بالمساجد ان نضمنها في
ديارنا ونضلم صنعتها ونظفها وهذا الاخير محتمل ان يكون المراد ان صلعم شرع لكل واحد منهم ان يبنى في بيته مسجدا
يصل فيه اهله ومحتمل ان يراد به ما يراد بالدور فيه دلالته على ان تقوية بناء المساجد واحكامها مستحب مطلوب شرعا
كما تقدم وكذلك تطهير المساجد من الاقدار غير النجسة اما هي فيجب على كل من رآه لقوله صلعم في بول الاعرابي
صبو عليه ذوبا من ماء وقد تقدم والبصاق في المسجد خطيئة الا لم يرد ذوقها لقوله عليه السلام البزاق في المسجد
خطيئة وكفارتها دفنها رواه الشيخان قد اختلف في ان هل يخرج البزاق في المسجد خطيئة ام بشرط عدم الدفن
الثاني هو ما دل عليه ظاهر الحديث قلت وذلك لا يمكن القول به الا اذا كان المسجد ترابيا او طينا فاذا كان مبلطا
فمحسوسا كالمسجد التي في عصرنا فينبغي ان يكون محرم البزاق فيه خطيئة ولا يست كل الا سقا على اهل حيدر اباد حيث
يبرزون في المساجد ولا ينهاهم للحكام وخدمتها عن هذه الشيعة واشنع منها انهم يجعلون الدكاكين داخل
المسجد ويبيعون ويشترون فيصير فيه في الخرجة من رمضان ولقد رايته يعني فاقشعره ليدنى بكيت
على مداهنة المسلمين في امور الدين ثم مع ذلك هم ينتظرون رحمة الله اما عرفوا ان رحمة الله قريب من المحسنين
فقط قال الحافظ وتوسط بعضهم فعمل الجواز على ما اذا كان لا بد من ان لا يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على
ما اذا لم يكن له ذور وهو تفصيل حسن انتهى واحسن منه ما ذكرناه وعدم التمكن من الخروج لا يلجأ الال الى البزاق

في المسجد اذا يمكنه ان يبرز على ظهر غيره ثم يدلكه بالنعل الآخر او كاردى في الحديث يبرز في ثوبه فان لم يمكن فيها
فليغيبها ولا حرم لئلا يوذى المصلين الحديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا وفيه من تنخم في المسجد فليغيب
نخامته ان يصيب حلقه من اذنيه فيؤذيه الحديث رواه احمد باسناد حسن قال تغيبك لازم عليه عدم الانذار
كذلك فلا يجوز له البصاق في المسجد المبطل الا ان يجعلها في ثوبه او ظهره فله كما رواه يلقطها خارج المسجد لانه لا
يمكن فيها في ايداء المؤمنين كالحالة ولا ينهاه سيمح للمسجد وهو منهي عنه يدل على تحريم البصاق في المحل من المسجد
الذي لا يمكن من البصاق فيه ماردى ابن عمر قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوما اذ رأى نخامة في قبلة المسجد
فتشيط على الناس ثم عليها قال احسبه قال قد عابز عفران فلطم به الحديث رواه الشيخان والود اورد اللفظه ولا

يبرز المصل عن يمينه ولا قبل وجهه فان كان لا يدفن يساره او تحت قدمه مالم يوذى او في ثوبه وسواء المسجد
وغيره الحديث الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم في صلوته فلا يبرز قبل قبلته ولكن يساره او تحت قدمه
ثم اخذ طرف رداءه فبصق فيه ورجعه على بعض فقال او يفعل هكذا رواه احمد والبخاري والاحمد ومسلم نحوه
معناه من حديث ابى هريرة ويكره البصاق تجاه القبلة مطلقا لان فيه نوع اهانة لها وهو نظير استقبالها بالفرج
لما في صحيح ابن حبان ابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من ثقل تجاه القبلة بآداب يوم القيامة وتقله بين يمينه
الحديث يدل على انه حرام لان التاخر يعاقب فالكرهية عندنا كراهية تحريم وقد صرح بذلك الحافظ داود شيخنا الشوكاني
وهو الحق الذي تختاره ولا عبرة بمن خالف وخصص بعضهم الكراهية بالصبر ولا دليل عليه القياس على الاستقبال
بالفرج لا يصلح لوجود الفارق فان الله بينه وبين قبلته ههنا كهناك ومن ثم كره بعض مشايخنا ان يضطجع الرجل
درجلا الى القبلة ومن اكل ذراعا كرويه فلا يقرب من المساجد ونحوه الحديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مساجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه للحق
بها الفجاء يضاني رواية ولا يحرم اكل ذلك الا ان قصد باكله التخلف عن الجماعة قلت واشد منها التبايع فان
من يشربها خالصة تجزئ من ذرة رائحة هي اكرة من رائحة الثوم والبصل والحق بذلك بعضهم من به يخفى فيه
او جرح له رائحة تؤذى المصلين من اواسط الناس اهل الطباع السليمة المقتصدون ولا عبرة باهل الرذلة والرافية
المتكبرين الحق بالمساجد مواطن الاجتماعات المباحة الا من ضره ان لا يذوق الا وادام مقصود كما ان عدم اذنه
الملائكة كذلك اما من الجماعة الضرورة والحاجة لذلك فلا بأس سيما في غير المساجد لان المتأذى يمكنه ان يتعدا
عن ذلك ويكره انشاء الضالة في المسجد والبيع والشراء باحضار السلعة او مطلقا والحرمان من الكلام والخلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال الاول كارد الله عليك والثاني لا ارجع الله تجارتك ولا تغام الحدود ولا يستقاد فيها اما انشاد
الضالة فلا تله صلعم لما سمع من ينشدها في المسجد قال كره الله عليه صلعم احمد وابن ماجة وقال فقولوا لا رد الله
عليك رواه الترمذي قال في الذي رآه يبيع او يبتاع فيه قولوا لا ارجع الله تجارتك الحديث والمعتمد ان هذه الكراهة
للمحريم لان النهي حقيقة فيه اما البيع فقال بعض اصحابنا لا يبيعهم والمعتمد لا انعقاد وقوله صلعم دعاء عليه لا ارجع
الله تجارتك دليل على الصحة ولا انعقاد اذ لو لم يملك المبتاع ولم يصح البيع لم يعقل الدعاء بنفي الرجوع اذ لا يبيع
فلا يبيع حيث يدري في كتاب البيوع كلام في ذلك ان شاء الله تعالى اما هجر الكلام وقبحه فالشعر
والنثر فيه سواء فما كان اللهوا وعصبية او تغافل ونحوها فلا يجوز في المسجد ولا في غيرها وفيه اقبح ولذا اني
صلعم ان تنشدها لا شعاري في المسجد والحق يوم الجمعة فيه قبل الصلوة الحديث ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة
وليس للنسائي فيه انشاد الضالة والنهي عن الخلق في الحديث خاص بما قبل صلوة الجمعة والحكمة فيه والله
اعلم انه ليسبب هذه تحلى الرقاب التفريق بين اهل الصفوف وذلك ممنوع وما افنى الى الحد من فهو مثله
وقيل لانه يذكروا في اللغة اكثر الكلام وقال صلعم لا تغام الحدود في المساجد لا يستقاد فيها رواه احمد وابوداود
والدارقطني ولا بأس بما فيه فائدة او غبطة من الكلام والشعر فيه مثله الحديث ثم بنى بن جندب قال شهدت النبي صلعم اكثر من
مائة مرة في المسجد واصحابه يتذكرون الشعر فيسبوا من امر الجاهلية فربما يتبسم معهم رواه احمد والترمذي معناه وقال
هذا حديث صحيح وعن سعيد بن المسيب قال مررت في المسجد وحسان فيه ينشد فلحظ اليه فقال كنت انشد فيه وفيه من خرج
خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال نشد يا الله اسمعت رسول الله صلعم يقول اجيب عني اللهم ابدع بروج القدر
قال نعم متفقه عليه وما تغلظ من الايمان كاللعان توقع فيه حديث سهل بن سعد ان رجلا قال يا رسول الله ارايت
رجلا جاب مع امراته رجلا يقتله الحديث فتلاعنا في المسجد وانا شاهد متفق عليه سياقي ان شاء الله في باب
اللعان من يذبح كلامه ولا يمنع احد من الاضطجاع ولا النوم فيه ويمنع من رفع الاصوات وادخال الصبيان في الميادين
اذ اخيف منهم تلويث المسجد بنجاسة ولا بأس ان يقيم فيه فقراء او مسافرون لم يجدوا ما يمكنهم غيره لان النبي
استلقى في المسجد واضعا احدى رجليه على الاخرى متفق عليه ولا يعارضه النهي الواحد عن وضع احدى الرجلين على الاخرى
لان هذا الاخير محمول على ما اذا فشي ان تبيد وعونه والرخصة حيث يؤمن ذلك وقيل ان هذا افضله وذالك امره
لان منة منة اخبرنا شاهدنا في جوارنا الاضطجاع وقد كان عبد الله بن عباس وهو شاب غلب في مسجد النبي صلعم
في احد هذه المرات فذكر رسول الله صلعم نيام في المسجد ونقيل فيه النهي عن رفع الاصوات وادخال

الصبيان والمجانين وفيه ضعف مع حمله صلعم امامة على عاتقه وحمله الحسن الحسين عليهما السلام فحلفنا النهي
 على ما اذا خيف تلوث المسجد وقد كان فقراء المسلمين في مسجد صلعم في الصفة وقد ذهب الجمهور الى جواز
 النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلوة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين
 من له مسكن فيكون من لا مسكن له فيباح وقد صح ان عليا نام في المسجد حين جرى بينه وبين فاطمة شيء فالحق
 جوازها اما المعتكف فحوزه النوم فيه بالاتفاق ولا بأس بوضع المريض الجريح وكذا لا يمنع الفقير ونحوه عن السؤال فيه
 وقد ضرب رسول الله صلعم الخيمة في المسجد لسعد بن معاذ لما اصاب بسهم في الحلة حتى سال الدم في المسجد الحديث
 بمعناه متفق عليه قال له صلعم ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا بسائل يسال الحديث رواه ابو داود وقد قيل انه مر به عن
 عبد الرحمن بن ابي بكر قال المنذرى وقد اخرج به مسلم في صحيحه والنسائي في سنته من حديث ابي حازم سلمان
 الاشجعي بنحوه اتم منه كذا في النيل لا بأس بكل الشرب فيه سكن من لا مسكن له للمريض فيه ظاهر في جواز ذلك
 وعن عبد الله بن الحارث قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلعم في المسجد الخبز واللحم في اية ابن ملعة وفي النيل كالحاوية
 الدالة على جواز الاكل في المسجد متكاثره قال قال المصنف ثبت ان النبي صلعم اس ثمانية بن اثال فربطه ببارية في المسجد قبل
 اسلامه وثبت هذا انه ثمانية من البحر في المسجد وقسمه فيه انتهى وما ذكره بعضه في الصحيح وبعضه متفق عليه و
 كذلك لا بأس بتناشد الاشعار الغير القبيحة والتكلم بكلام الدنيا فيه حديث حسان انه كان ينشد في المسجد في عهد رسول
 الله صلعم وتلامي رجاله في امر الدين مخبر من النبي صلعم لم ينكر عليهما ومن حديث ابن عمر فيه كنا نتكلم في المسجد فنقبل
 فيه حديث سمرة ان الصحابة كانوا يتذكرون الشعر اشياء من امر الجاهلية فما تبسم النبي صلعم معهم واجاز صلعم لابي ذر
 الرقص فيها وما يروى من النهي عن التكلم بكلام الدنيا في المساجد فضعيف لا يحتج به وكذلك لا بأس بالحكم والقضا فيه لثبوته
 عن النبي صلعم واصحابه في ولا فعلا للعلم والمتعلم في مسجد صلعم امر المجاهد في سبيل الله وبين ذلك في غيره من المساجد وكذا
 ان لا يدخله الا خير لقوله صلعم ان المسجد بنيت لذكر الله والحكم لما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم من
 دخل مسجدنا هذا ليتعلم خيرا او ليعلمه كان كالمجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان كالتاظر الى ما ليس له رواه
 احمد وابن ملعة قال هو بمنزلة الناظر الى ستار غيره وليس تنزيه القبلة عما يلهي المصلين اي بكرة تزوير المحاربين
 وغيرهم ما يستقبله المصلين فيقتل ونصاد ويؤاد وما ياد وغيرهما مما يلهي الحديث السنن قال كان قرامر لحاشية ان
 قد سئمت من جاني بيتها فقال لها النبي صلعم اميطي عني اياه ان لا تزال ساورة تترنل في سلوتي رواه
 البخاري وخرج كسار ابي جهم التي كانت منقشة وقال يتونى يا نجمانيته وقوله في الحديث اميطي دليل على ان الاذان

للملهي المحرم كالنصارى ولا يؤمنون قد روى عن أبيه أن هذا يدل على حديث عثمان بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وآله
 بعد دخوله الكعبة فقال في رأيت قرني الكباش حين دخلت البيت فنسيت أن أذكر أن قمرهما فخرهما فإنه لا ينبغي
 أن يكون في قبلة البيت شيء يلحق المصلين إلا أنه أحمد وأبو داود ورمي شيخنا الإمام الشوكاني رحمه الله أن قمر النصارى
 منيل الكراهة الصلوة في المكان الذي هي فيه لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصل بالانظر إليها قلت وما ربحه
 من جرح في النصارى لا سبب في غيرها من الملائكة عن دخول محل هي به مطلقا ولا أن النبي صلى الله عليه وآله لم يستعملها
 وأما العهد قطع السر الذي هي فيه نعم الملهي الغير المحرم كالمراة والنقوش وغيرها يكفي تحذيره وتنطيطه كذا من لم
 يستطع غير تحذير النصارى فإنه يكفي ذلك علة القاعدة المنصوصة أن الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يكلف
 الله نفسا الا وسعها ومن دخل المسجد أو كان فيه بعد الأذان لا يخرج حتى يصلي الا لعذر راي حتى يصلي فيه ثلاث
 الصلوة لتعينه لها فان خرج لحاجة الصلوة فلا بأس ان خرج تاركا للصلوة في ذلك فان كان لحاجة فلا بأس
 ايضا وان لم يكن لحاجة وفصل الرجوع اى لم يخفف فوت الصلوة حين غيبته فالذي تراة انه لا يكون له
 الخروج في هذه الصورة ايضا والله اعلم ولنا فيما تقدم حديث عثمان بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافي رواية ابن سنج و الزيداني في احكامه
 واين سيد الناس في شرح الترمذى وأشار اليه الترمذى في جامعه كذا في النيل وعن ابي هريرة قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله اذ كنتم في المسجد فندى بالصلاة فلا يخرج احدكم حتى يصلي رواه احمد وبن ابي الشعثان قال
 خرج رجل من المسجد بعد ما اذن فيه فقال بوجه يريه امامه هذا بعد صلى ابا القاسم صلعم قال في المنتقى رواه الجماعة قال ابن
 عبد البر هو مستند عند من لا يختلفون فيه الخوازي مرفوع وحين التيامن لداخله والتيا شرب الخرج في الحديث الشراية
 كان يقول من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجله اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برجله اليسرى اخرج به الحاكم
 وفي الصحيح كان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى فاذا خرج بدأ برجله اليسرى اى اذا دخل المسجد وخرج منه فنيه من
 عائشة روى قالت كان النبي صلى الله عليه وآله يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وتوجهه وتنعله وقد تقدم لنا كلام
 في خلاف ذلك في شأنه اى مما فيه من تركه وشرف فهو يباشره باليمين او يقدم له حين الابتداء فيه اليمنى
 فاذا فعل ما فيه تركه اى ما ليس بمنوم شرعا او ما ليس من سقاسف الامور عادة فعله باليمنى واذا مشى
 او تقدم الى ما هو كذا اليمنى والاشرف التيامن كما تقدم ان للقدمين التيامن كما لا بأس ان يفعل
 فيما فعله مطلوب شرعا في غير حين الصلوة كفسية مال فيى او خراج او نحوه وحكم وقضاء واصلاح خصومة

وكثير من بلعب سلاح ونحوه وكذا الأكل شرب دعوة إليهما ونحوه وتعليق قنوت ونحوه أما حين الصلوة فلا لئلا يؤذي
 المصلين أو يخط عليهم صلواتهم وإذا كانت الصلوة غير المكتوبة منهيًا عنها حين إقامة المكتوبة فما سوى الصلوة
 من باب أولى وذلك معلوم من الدين بالضرورة وقد دل على الأول صحة صلح المال الذي جئ به من البحرين في
 المسجد وقسمته كما في الصحيح عن استرخ الحق بذلك جواز وضع وقسمته كل ما يشارك المسلمون فيه من صدقة ونحوها
 سواء في ذلك الواجبة أو المتطوعة بها ومحل الجواز حيث لم يمنع من الصلوة في المسجد والحق بذلك وضع ما يعم
 نفعه أو الحاجة اليه كما للماء للشرب التوضي ولا يجوز وضع ذلك للخزن كما في بعض الأحوال الضرورية منها أو يامر
 الإمام أو الناظر أو أهل الحرم العقد فتفكر أما التدرج باللعب بالسلاح فقد دل على جوازه لعب الحبشة وبسبب
 صلح كما في الصحيح وفيه أيضًا أن باطلحة دعا النبي صلعم إلى طعام وهو في المسجد فلجأ به مع من معه من أصحابه وأما
 الزواج ففيه قوله صلعم لرجل هو في المسجد زوجته بما معه من القرآن وقيل تزويج فاطمة وقعت في المسجد
 وأما الأكل والشرب فقد تقدم ما يدل على جوازه فيه فلا تغفل ولا يجوز منع المسلمين من دخول مساجد والصلوة
 فيها وإن اختلفت مذاهبهم إذا دخلوا للعبادة لقوله تبرؤ من الظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه
 وإلى الله المشتكى من صنيع أهل عصرنا حيث يمنعون من يخالفهم ولو في مسألة فرعية عن الدخول في مسجدهم
 فالأحناف يمنعون أهل الحديث وبالعكس الشيعة تمنع أهل السنة والنواصب بالعكس كل هذا جهل ناقص
 وعصيان لله ولرسوله صلعم ومن فعل فيها ما لا يجوز أو أذى عتبه بما يراه الإمام جاسما للفسدة فمن منع من
 الأحناف أحد من أهل الحديث أو من أهل الحديث أحد من الأحناف عن الصلوة في المسجد أو
 إذا أعزس تعزير شديد أو يصد الأسدة لى هذه المسألة من وجوه عديدة والمؤذى بفعله أو قوله أولى
 بالمنع من المتعاطي - أراثة لريهة كالثوم ونحوه ومن الكبار اختصاص الطوائف من أهل المذاهب بمساجد
 لا يدخلها إلا أهل ذلك المذهب لأن الله تفرق ذم الذين بنوا مسجد أضراس أو تفرق بين المؤمنين وهذه
 البلية قد عمت المسلمين في هذا الزمان ثم لا يخافون عقاب الله حتى في الحرميين الشريفين يمنعون أهل الحديث
 والشيعة وقد جعلوا لهم من مصليات في مسجد واحد نقل في طوائف المقلدين للأئمة الأربعة واحد
 بعد واحد والذي يقلد الثوري أو الأوزاعي أو إسحاق أو ابن جبرير ماله مصلي وكذا الذي لا يقلد أحد
 منهم بل يتبع الكتاب أو سنة أو كذا للشيعة والخوارج وهل هذا إلا تفرق بين المؤمنين سيولهم الذين
 ظلموا أي منقلب يتقلبون والله المستعان -

باب صلاة الوتر

الوتر بالكسر الغرة وكذلك هو بالفهم لغة أيضاً وشرع الوتر لأن الوتر عند مبارك وليس نسخ في الطبائع معنى التوحيد لأن كل ما عرفه الناس في جميع أحوالهم لا محالة يرسخ استشهاده فتكون عظيماً من المسلمات العامة ولذلك كان لا يتار في كثير من العبادات والناس يميلون إليه في كثير من عاداتهم والله أعلم سنة مؤكدة وفاقاً للجمهور وقال أبو حنيفة واجب في رواية أنه فرض وخالفه صاحباه واستدل له بقوله عليه السلام أن الله زادكم صلاة الأولى الوتر صلواتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر قالوا ولا امر للوجوب قلنا نعم إن الأمر في الوجوب أظهر منه في الندب لكن هذه الظاهرية لا تتم إلا عند عدم المعارض ليس ما نحن بصدده من ذلك لموجود المعارضات الكثيرة الدالة على ندب الوتر وعدم وجوبه فتولاهم أداكم ليس فيه دلالة على الوجوب لا سيما يلزم أن يكون المراد من جنس المزيد ولا للزمهم القول بوجوب ركعتي الفجر لقوله صلعم أن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم هي خير من حمى النحر الأولى الركعتان قبل الفجر وهم لم يقولوا بهذا الحديث رواه أبو نصر المروزي وأخرجه البيهقي ونقل عن ابن خزيمة أنه قال لو أمكنني لرحلت في هذا الحديث أم الحديث الوتر واجب على كل مسلم فهو ضعيف وقد استدل لهم بقوله صلعم من لم يوتر فليس منارواه أحد وابن أبي شيبة عن أبي هريرة وفي أسناده الخليل بن مرة قال نينا أبو نمرعة شيخهم صالح ومنعه أبو حاتم البغاري عن بريادة عند أبي داود بلفظ الوترية فمن لم يوتر فليس منكرهم تين رواه الحاكم في المستدرک وصححه لم يكبره لكن يرد عليه أن من أوتر في عسرة ولومرة واحدة هل يدخل في قوله صلعم من لم يوتر فليس منا فمن أعين النظر بالاضاف يري أن هذا الحديث لا يدل على أن من ذكرناه يدخل في هذا الترهيب الشديد وعليه فيلزم الأكتفاء بصلاة الوتر مرة في العمر فالحديث لا يدل دلالة صحيحة على أكثر من ذلك والموجبون لا يقولون بذلك بل يحلون الحديث على أكثر مما يدل عليه فهو ليس بحجة لهم وإن كان قد يدل على خلاف ما ذهبنا إليه من الاستحباب مطلقاً ونحن نعلم ذلك على المستخف أو على من أنكر سنينة الوتر جميعاً بين الأحاديث الباب عذرنا من أن تقع فيما وقع فيه الموجبون مطلقاً من مخالفة الأحاديث المصححة بعدم الوجوب ليس الأخذ ببعضها أولى من الأخذ ببعض الآخر فإذا أمكن الجمع والعمل بكليهما وجب تعيين المصداق إليه فتأمل استدلالهم بقوله في هذا الحديث الوتر حق وجوابه أنا نقول هذا لا يتعين به الدلالة على الوجوب لصحة قولنا كل العبادات حق لأن الحق من حق الحق إذا ثبت وقد ورد مراراً مثلاً لا في غسل الجمعة وهم لم يقولوا بوجوبه نعم قد تدل رواية أبي داود عن أبي أيوب بلفظ الوتر حق على كل مسلم لكن قال في الغيل نقلاً عن الحافظ صحيح أبو حاتم والذهبي الدارقطني في العلل البيهقي وغير واحد وقفه والموقوف ليس بحجة والسيد

في شرح بلوغ المرام قال وذكر المجتهد بن يثيمة عن ابن المنذر رحمه الله عن أبي أيوب بلقاء الترمذي وليس بواجب انتهى
 قالوا بآية عند مضطربة على أنه وحده في رواية الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحق الله على كل مسلم أن يفتسل
 في كل سبعة أيام يوما وهم لم يقولوا بوجوبه ثم للموجبين لا يمكنهم الاستدلال بالمخالفة من جهة واحدة فان وافقونا
 على كونهم موقفا فقد بطل الاستدلال به والا كان الأمر أعظم أتركهم ما علموا صحة مع ما عارضه ثم في حديث أبي أيوب
 ما يدل على عدم الوجوب حيث قال فيه من أحب يوترنجس فليوتر ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن
 يوتر بواحدة فليوتر فان هذا التحذير لا يلزم الوجوب ثم يحجزوا أكثر من الثلاث ولا أقل منه في الوتر فقد تركوا هذا الحد
 ثم يستدلون به علينا وهذا من أعجب العجائب وإذا عرفت ضعف استدلال الموجبين فلنا قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة
 بعد الفريضة صلاة الليل رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه وأعلى المعتمد عند المخالف هي الخمس أي
 وصلاة الترهى من صلاة الليل وصلاة الليل ليس هي بواجبة يوضح الدلالة على ما ذكرنا من استحباب الوتر
 عدم وجوبه أنه باتفاق مناه من المخالف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك صلاة الليل فإذا تتبعنا ما ورد في كيفية
 صلواته الليلية وجدنا أنه كثيرا ما كان يصلي صلاة الليل صلاة واحدة بتحرمة واحدة تسع ركعات لا يجلس
 فيها إلا في الثامنة فيذكر الله وحده ويكبر ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله وحده ويكبر ثم
 يسلم تسليما للحدِيث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ما أشبه وفيه أنه صلى الله عليه وسلم لما أسن وأخذة اللحم وترسبع أي بتجرم وسلام
 واحد وفي روايات ما يقارب ذلك ومنها عند النسائي قالت فلما أسن وأخذة اللحم صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في
 آخرهن أي صلى السبع بتجرم وسلام واحد ففي صلاة واحدة وهي صلاة الليل لم يصل غيرها في تلك الحالات المذكورة
 وصلاة الوتر جزء منها أيضا فاعلم ما ذكرنا أن صلاة الليل قد تعم صلاة الوتر وأنه يكون جزءا منها في بعض الأحيان
 والحالات والصلاة الواحدة بتجرم وسلام واحد لا يجوز أن يكون بعض ركعاتها واجبا والبعض الآخر مستحباً وهذا
 بل لا بد أن تكون كلها واجبة فيلزم القول بوجوب صلاة الليل من يوجب صلاة الوتر بكيفية مخصوصة ويقول
 أنها ثلاث ركعات فقط لا يمكنه أن يقول بذلك ولا يمكنه أن يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الوتر ولا يصلي
 صلاة الليل التي هي أفضل الصلاة بعد الفريضة وهذا أن قال بإحدى فحج لا يجسر أن نقول به مع إجماع العلماء
 على أن صلاة الليل كانت فريضة عليه صلى الله عليه وسلم فتعين أن تكون صلاة الوتر سنة مؤكدة مستحبة لا واجبة وكافر
 على الأئمة كبقية صلاة الليل لأنها جزء من مندوب مستحب لا يقال أن صلاة الليل كانت فريضة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان الوتر جزءا من الفريضة كما من المندوب المستحب لا نأقول لا نبحت عن خصائص النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مندوب

الأمة باتفاقنا واتفقوا قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينذر بها الأمة ولهم من ان يفعلوا مثل
 ما فعل بل قد قال صلوا كما رايتوني اصلي فهذا الحسن ما يستنبط في الاستدلال على عدم وجوب الترتيب
 فتح الله بعلي بن ابي حمزة الكلام في هذه المسألة ولم يرد من سبقنا اليه ولا من حمله قوله قد املنا ان يكون به فصل
 النزاع في هذه المسألة التي طال ما تحيرت فيها الا انها لم تجد في البدل والختم من الادلة على عدم الوجوب
 حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام شهر رمضان ثم انتظر من الليلة القابلة فلم يخرج وقال ان خشيت ان يكتب
 عليكم الترتيب واذا ابن حبان وهو نفي في عدم الوجوب في رواية البخاري ايضا الا انه بلفظان يفرض عليكم صلاة الليل وهو
 ايضا نفي في ان صلاة الليل ليست بواجبة عليه فلا استدلال على عدم وجوب الترتيب بظاهر على القاعدة
 التي استنبطناها فتذكر واخرجها ايرادا مع اختلاف في اللفظ بما يقارب ما في الصحيح والمعنى واحد قال السيد
 في شرح بلوغ المرام واهل العلم قد استشكل هذا التعليل لعدم الخروج بنجسية الفرضية عليهم مع ثبوت
 حديث من خمس من خمس لا يبدل لقول بلدي فاذا من التبدل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد نقل المصنف
 يعني الحافظ صاحب الفتح هذه الجواب كثيرة ومن بينها و اجاب بثلاثة اجوبة قال انه فتح الباب عليه بها وذكر
 واستجود منها ان خوفه صلى الله عليه وسلم كان من افتراض الجماعة في قيام الليل يعني جعل التكبير في المسجد جماعة شرطا في صحة
 التعليل بالليل انتهى استدلال عليه بما روي السيد بقوله قلت لا يخفى انه لا يطابق قوله ان يفرض عليكم صلاة الليل كما
 في الجواب فانه ظاهر ان خشية فرضها مطلقا في السير لم يجب عن ذلك الاشكال قلت وما فتح بعلي ههنا في الجواب
 عن الاشكال القديم ان تعليل عدم حرجه بنجسية الفرضية انما هي خشية ان يفرض عليهم قيام رمضان ذلك
 اذ وقع ان يكون من العبادات المفروضة في انما مرة في شهر رمضان هولون اخر لا يتضمنه ولا يدل عليه قوله
 في الحديث الثابت من خمس من خمس لا يبدل لقول بلدي الحديث لان هذا الاخير انما هو في افتراض صلاة اليوم واللييلة
 وعدم التبدل بالزيادة والنقصان في الصلاة المفروضة في اليوم واللييلة لا ينافي ان يفرض او يوجب صلاة في السنة
 ونحوها فخشية الافتراض لما هنالك باقية فانه فاع الاشكال بما ذكرناه ظاهر لا غبار عليه قلت ثم اني بعد ذلك رجعت
 الى الفتح للحافظ فرايته قد سبقني الى ما ذكرت رحمه الله الا انه لم يعتمد على ذلك من تطابق الخواطر الواردة
 وعليه ففهم لم يتر في هذا الجواب الا بترجيحه والله اعلم ولا تعود الى ما كنا نصدده في قول من الادلة على عدم
 وجوب الترتيب ما روي عن علي بن ابي حمزة الكوفي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والترمذي رحمه الله والحاكم رحمه الله وسهاما رحمه الله ابي السيمخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاء رجل الى رسول الله

صلح من اهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل
 على غيرها قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان ايضا من حديث ابن عباس ان النبي صلح بعث معاذا الى اليمن الحديث
 وفيه فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من احسن ما يستدل به لان بعث معا
 كان قبل دقائه صلح بليسير كذا في النيل فصلة الليل مع ايتارها بركة قد صحت باوجه متعدد ذكرها كما في
 هجزية والاحسن لم يتبع السنة ان ياتي بوجه مرة ثم بالوجه الآخر هكذا قال شيخنا امام اهل الحديث ابن حزم
 في المحلى ان الوتر بعد الليل ينقسم الى ثلاث عشرة حجة ايها فعل اجزاء ثم ذكرها واستدل على كل واحد منها
 قال فيها البنا ان يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم ذكره في النيل
 وذكر من ذلك شيخنا ابن القيم ثمانية اواع ولم يخرجه شيئا من ذلك على ما سواه قلت احبها الى احد
 عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ثم اذا تبين الفجر يصلي ركعتين خفيفتين اي ستة الفجر
 لما روى عن عائشة رضى قالت كان رسول الله صلح يصلي ما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة
 ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر تبين له الفجر جاء المؤذن فامر فركع
 ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى ياتيه المؤذن للاقامة قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وقال الا حناف لا يجزئ عن الوتر الا ثلاث ركعات لا يفصل بينهم بسلام مع انه لم يصح فيه حديث ذكره
 الترمذي وقال ان بضاعة ابي حنيفة ركانت من حاجة في الحديث والا فضل عندهم بتشهدين ولو اكتفى بالتشهد
 الاخير جاز ولا ياتار بركة من الستين المشهورة وجاز ان يصلي ثلاث ركعات ولكن بتشهد واحد او بتسليمتين
 اولى هو مذهب الجاهل وعلية عمل الخلفاء الاربعة وسعد بن ابي وقاص معاذ بن جبل ابي بن كعب ابي موسى الاشعري
 وابي الدرداء وابي هريرة وحذيفة وابن مسعود وابن عمر ابن عباس معاوية وقيس ابي ايوب الانصاري و
 فضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحارث وعن التابعين ومن بعدهم من لا يحصى فما ذهب اليه
 الاختلاف من عدم جواز ايتار بركة مردود بما عرفت والنهي عن البتراء افاوخر في الثلاث الركعات كما سياتي
 ذلك وما ذكرنا من ان الركعة لا تكون صلوة دهي بل دليل استدلوا بما روت عائشة انه لم كان يوتر بثلاث رواه
 احمد والبيهقي والحاكم والنسائي ونقطة كان لا يسلم في ركعتي الوتر وكذا اخرج البيهقي والحاكم وقال يعقوب
 شرط الشيخين بلا ذكر الفصل والصل عند الترمذي والحاكم ايضا والشيخين وما ذكره لا يتعين بهم ادهم
 بل لا يدل عليه هل هو الا حكاية فعل صلح مع اختلاف الرواية فيه وهو اذا لم يعارضه معارض غايته لا يدل

على النذير الجواز والتاسي به صلعم وان كان من اعظم القربات الا انه اذا وجد عنه صلعم امر قولي يخفى بالامة
فلا شك ان الواجب المتعين هو امتثال امره وطاعته فلا يترك قوله لفعله الا للزمت شتاعات ومقاسد و
دونك امره صلعم للامة بان لا يوتروا بثلاث ركعات متصلة وبتشهد بنفقول روى ابو هريرة عن النبي صلعم
قال لا توتروا بثلاث اوتروا بخمس ولا تشبهوا بصلوة المغرب رواه البيهقي قال رواه كلهم ثقات وابن
حبان في صحيحه والحاكم وصححه قال الحافظ رحمه الله كلهم ثقات ورواه محمد بن نصر المروزي عن ابي هريرة ايضا قال قال
رسول الله صلعم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ولكن اوتروا بخمس او سبع او تسع او باحدى عشرة او اكثر من
ذلك قال العراقي اسناده صحيح واخرجه من رواية عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة وعبد الرحمن الاعرج عن
ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث اوتروا بخمس او سبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب
قال العراقي ايضا واسناده صحيح وروى محمد بن نصر قولهم قسم ان الوتر لا يصلح الا بخمس او سبع وان الحكم
بن عتيبة سأل عن فقال عن الثقة عن الثقة عن عايشة وميمونة وقد روى نحوه النسائي عن ميمونة مرفعا
وروى محمد بن نصر ايضا باسنادة قال العراقي صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبع او خمس ولا تحب ثلاث بقاء وروى
ايضا عن عايشة باسنادة قال العراقي صحيح انها قالت الوتر سبع او خمس اني لا كره ان يكون ثلثا بقاء وروى ايضا باسنادة
وصححه العراقي ايضا عن سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فذكر الثلث وقال لا تشبه التطوع بالفريضة
او تبركة او بخمس او سبع كذا في النيل تبصر وذكر ان الحافظ جمع بين الاحاديث بحمل احاديث النخعي على الايتار
بثلاث بتشهد بن وسلام واحد لمشابهة ذلك بصلوة المغرب احاديث الايتار بثلاث على انها متصلة بتشهد بن
اخرها قلت واستحياب الاختلاف لتشهد بن فيها مخالف لاحاديث النخعي مخالفة لا تقتل التاويل مع ان احاديث
ايتار صلعم بثلاث لم يذكر فيها انه صلعم صلاحا بتشهد بن والله المستعان والذي تختاره انكم معاوضة بين
الاحاديث بل ذلك فعل صلعم وهذا امره لنا بقوله واللازم علينا امتثال الامر فيلزم ان لا توتر بثلاث متصلة
وسواء في ذلك التشهد والتشهد ان غير ان ادنى الفعل الجواز فلو حملت احاديث النخعي على التشهد بل على
تسليم واحد يبقى جواز الثلاث بتشهد واحد او بتسليمتين ام احاديث ابي ايوب عند ابي داود والنسائي و
ابن عسبة بلفظ من احب ان يوتر بثلاث فليفعل فهو على ما فيه ليس فيه صراحة بانه يصلي بالتشهد بن
والتسليم الواحد ورواه خراط القناد وازاد في الحديث الاخر لا يسلم الا في اخره لا يدل على كونه بالتشهد بن
بالجملة ما الزمه الاختلاف ليس باللائم بل كونه ورواه عنه وعلى بعض السلف ليس بحجة لجواز عدم البلوغ وقول بعض

الاختلاف وحكى عن الحسن البصري اجماع المسلمين على الثلاث لا يصح تقله عن الحسن على ان الواقع خلافه وكراهة عائشة
 للوتر بثلاث دليل واضح على انها قد فهمت اختصاصه صلعم بما روت من فعله اعني ايتار صلعم بالثلاث
 الركعات فما استدوا به مع ما عرفت مما يعارضه من عدم اتمام الاستدلال هو ما خالفه راوية في جواز الاستدلال
 بذلك خلافاً معروفاً فلا تغفل فظهر به فساد قول الاختلاف باستحباب الوتر بثلاث ركعات والقول بوجوبه
 او بتعيينه لا سواه اسد من كل فاسد وقالت الشافعية ان اكثر من احدى عشرة ركعة قالوا فلوراد على
 الاحدى عشرة بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام بالاخير في الفصل ان علم وتعد ولا يصح
 نقلاً مطلقاً واستدل بعضهم على ذلك فقال للخير المتفق عليه عن عائشة وهي اعلم الناس بمجاليه من غيرها
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة قلت وما ذكره
 لا يدل على عدم جواز صلوة من زاد على ذلك لما انه لا يدل على عدمه فيما نقص غايته ان يكون فعل ذلك
 افضل من هذا غاية ما يدل عليه مجرد الفعل هو وان كان قد يدل على تعيين المفعول فماذا ذلك الا القرينة
 خارجة عن الفعل اذا عرفت ذلك فالحق انه لا حكمة لكثرة والزيادة على الاحدى عشرة جائزة بل لا عيب فيها و
 قد دل على ذلك حديث ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال رسول الله صلعم
 صلوة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة قال في المنتقى رواه الجماعة وصرح منه ما قدمناه عن ابي
 هريرة عند محمد بن نصر حيث قال فيه او باحدى عشرة او اكثر من ذلك الحديث ومن ههنا يبطل ما زعم بعض اصحابنا
 من المشددين فقال ان ما يحكى عن بعض الاولياء انهم كانوا يصلون في الليل مائة ركعة او اكثر بديعة ولا يجوز للرجل
 ان يصل النوافل زائداً عما روى عن النبي صلعم فان تكثير النوافل مجاز بالاحاديث الكثيرة منه لحدوث الان تقطوع
 وليس له احد معين من الشارع حتى لا يجوز الاعتدال وقوله صلعم صلوة الليل مثنى مثنى قد اخذ بظاهر الامام
 مالك روه فقال لا يجوز الزيادة على ركعتين ركعتين والاحاديث الصحيحة الكثيرة ترد ذلك فلا دلي على ذلك
 على الافضل من احرم بشفع فحشى طلوع الفجر فوتر قبلها وتراد لا يضر عدم النية عند التحريم دل على جواز ذلك
 حديث ابن عمر الماراً بالقوله فيه فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة وفي الصحيح فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة فوترهما
 قد صلى فانه قد اسند الى الركعة الواحدة تصبيراً ما قبلها وتراد ذلك ظاهر للمتصدين فتأمل وقتها ما بين صلوة العشاء
 الى طلوع الفجر الحديث اخرجنا رسول الله صلعم ذات قد اة فقال اعتدوا كما اعتد الله بصلوة على
 خير لكم من جهرا نعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر قال في المنتقى رواه الجماعة

إلا النسائي وأخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وصححه وضعفه البخاري وقال ابن حبان إسناده منقطع ومثله باطل وقيل
 فيه غير ذلك وعن عائشة رضي الله عنها قالت من كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدل الليل أو وسطه أو آخره فأنتهى وتره
 إلى السجدة قال في المنتقى رواية الجماعة ألا البخاري وأبداؤهم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يكفون أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 ثم يرقد ومن ثنى بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قرأ آخر الليل محصورة وذلك أفضل رواية أحمد ومسلم والترمذي
 وابن ماجه والأحاديث في الباب كثيرة صريحة في أن وقت صلاة الترميزين الفراغ من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وهي
 تدل على أن الاتباع بها ادعاء في غير هذه المدة المضروبة للعلمة لا يعتد به أي لا تسمى وترًا وأما انعقادها
 فلا مطلقا ففيه خلاف ومن خالف ما ذكرناه فقله فاسد لمخالفته للأحاديث الكثيرة ثم إن فاته الترتيب وقتها
 للمضروب فهل يصليبه لزوما إذا ذكره قال الأحناف يلزم لأنهم قالوا بوجوبه وعند الجمهور لا لكونه قطوعا فان صلاة
 فلا بأس به كما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى رابعة الظهر بعد العصر فوجب القراءة في صلاة الليل والوتر كما يجب في غيرها من سائر الصلوات
 من النوافل فتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة منها ما قرأه على الفاتحة فندوب كما مر قد تقدم الاستدلال
 على ذلك ومن وصل الوتر خمسا أو سبعا أو تسعا أو إحدى عشرة أو زيادة عليها فلا فضل إن يقرأ في أولى الثلاث
 الأخيرة منه سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بعد هاقل يا أيها الكافرون وفي الأخيرة موصولة أو مفصولة قل هو
 الله أحد والمعوذتين أما قلنا ومن وصل الوتر إلى آخره احترازا عن الإقتصار في صلاة الوتر على ثلاث ركعات لما قد
 من نهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حق الأمة وأما قوله ذلك صلى الله عليه وسلم فيلزم أن يحمل على الاختصاص به صلى الله عليه وسلم قد نقص
 بجواز الوصل في الصوم دون الأمة وبوجوب الوتر نفسه كما احتساره جمع والدليل على اختيار قوله ما ذكرناه حديث أبي
 بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
 بقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن رواية النسائي ورجالهم ثقات الأعبس العزيم خالده وهو مقبول قد أخرجه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه عنه بدون قوله ولا يسلم إلا في آخرهن عن ابن عباس عن الترمذي والنسائي وابن ماجه
 وابن أبي شيبة بل فقط كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله
 أحد في ركعة ركعة انتهى أي ولم يذكر فيه لفظ الثانية والثالثة ولا قوله لا يسلم إلا في آخرهن وفي الباب عن غير من
 ذكرنا ها وهي وإن كان فيها مقال إلا أنها الصم أن تكون شواهد لما تقدم ذكره وعن أبي هريرة عن الطبراني في الأوسط
 بزيادة المعوذتين في الثالثة وفي إسناده ضعف وعن عائشة عن أبي داود والترمذي بزيادة كل سورة في كل ركعة
 وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي إسناده خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم

قال العيني اساده صالح وحديث زيادة المعوذتين له شواهد تقويه وان انكرها الامام احمد يفي كذا في النيل بزيادة و
نقص واحد في الباب ان كان بعضها ظاهرا في ايتار صلح ثلاث ركعات الا انها حكمية فعل فلا تدل على مشروعية
الايتار ثلاث ركعات للامة ولو كانت مشروعا يكون مشروعا بيقين واحد وقد سنا الكلام على ذلك ولما كان اختيار
القرينة بالسور المذكورة غير معارض بما يدل على الخصوصية استحبنا ما في صلاة وترنا ولا امر على مذهب الاحناف ظاهر
ولو صحت مشي واخر الترتيب ركعة فالذي نختاره ان يقرأها في الشفع الاخير الركعة الأخيرة بفتحها الاتباع مهمامكن
على ان بعض الروايات تدل على ذلك فقامل القنوت فيه وفي المكتوبات مشروعة في الجملة للنوازل نحوها وفيما سوى
ذلك من شاء قنت ومن شاء ترك وليس بسنة مستمرة دائما ولذا انما اقتبست شافعيانا لاني اقتدى بحجتي و
هو قنت قبل الركوع فاذا قام من الركوع يهوى ساجدا اتبعه ام اقنت بعد الركوع ولا بالي بالمتابعة فقلت له يا فلان
اتبع امامك وارك القنوت فان القنوت ليس بواجب متابعة الامام واجبة بنص الحديث وقالت الاحناف يقنت
في ثالثة الترتيب جميع السنة قبل الركوع وقالت الشافعية وبعض اصحابنا اختاره انه يقنت في النصف الاخير من رمضان
استحب الشافعية في آخر ركعة من صلاة الفجر بعد الركوع دائما قالوا ومن سهاه او بعضه او الصلوة على النبي صلعم فيه سجد
للسهو قلت الكلام ههنا قد اشغل على مسائل قبله ينبغي للواقع ان يعرف معنى القنوت لغة وشرعا قال في القاموس القنوت
بالضم الجماعة والسكوت والدعاء والقيام في الصلوة والامساك عن الكلام انتهى اما شرعا فاكثر ما جاء في المتنوع في العبادات
فعبادة وقولية دعائية وغير دعائية وفي اصطلاح بعض الفقهاء هو دعاء مخصوص في مقام من الصلوة مخصوص بدعوة
المصلي فان كان خلفه من يقتدى بهما من الدعاء امامه وسألى القول فيه انه لم يستدل هذا الاصطلاح الى مل صحيح
عن رسول الله صلعم قال الحافظ في الفقه ذكر ابن العربي ان القنوت دبر عشرة معان فتنها شيخنا الحافظ زين
الدين العراقي فيما انشده لنفسه اجازة ولفظ القنوت اعداد معانية تجد من يدعى عشر معاني مرضيه + دعاء
مشرع والعبادة طاعة + اقامتها اقامة بالعبودية + سكوت صلوة والقيام وطوله + كذا في دوام الطاعة الرابع القنية
اذ عرف ذلك بالالتصير فالواجب عليك ان لا تضارب بين الادلة الشرعية بل لا يلزم عليك التوفيق بينها
والجمع وذلك بان كل شئ على سادل عليه حيث تعينت دلالة ولا تغارض الخاص بالعام او تحمل ما يليق ببعض
على غير قوة تلتفت الى مخرج اصطلاحات المصطلحين في كيفية تصويل المسائل الحاق بعضها بغير نظيرة و
مثله فانتبه ثم نقول -

المسئلة الاولى لم يثبت كما قال الاثرمة الحديث عن رسول الله صلعم حديث ناص على ان القنوت

المصطلح عليه عند الفقهاء سنة في محل مخصوص من اى صلوة اذا استمر ابل قلصحت الاحاديث وصحت بعد ذلك
استجاب ذلك كما قال ابو مالك الاشجعي قال قلت لابي يا ايت امك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في بركو
عمر وعثمان وعلى ههنا بالكوفة قريبا من خمس سنين اكانوا يفتنون قال اى بنى يحدث رواه احمد الترمذى و
صححه وابن ماجه والنسائى ولقظه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يفتت وصليت خلف ابي بكر ولم يفتت و
صليت خلف عمر فلم يفتت وصليت خلف عثمان فلم يفتت وصليت خلف علي فلم يفتت ثم قال يا بنى بدعة قلت و
ما قدمناه دل دلاله صريحة على عدم مشروعية القنوت في المكتوبات قال في النيل قد ذهب الى ذلك الكثر اهل
العلم ثم اختلف الثافون لمشرع غير هل يشرع عند النوازل امره والحق الاول كما ستراه والا حاديت في مسألة القنوت
على ثلاث حالات فاولى منها ما قد عرفت ومخت لا تفعلها على النفي مطلقا كما انك لا تفعل احاديث الا ثبات على الدوام
ولا استمرار والتشريع العام.

المسئلة الثانية ثبوت مشروعية القنوت في الجملة اى في النوازل ونحوها كاللوعاء لعساكر المسلمين
حين الجهاد وكالدعاء بالفرج مما دها المسلمين من ضغط الكفار وكالدعاء على الكفار وكان شيخنا عبد العزيز اللكهنوي
يقول القنوت في كل صلوة حين ظهرت طائفة النياحة في الهند وشرعت في تضليل المسلمين وادناء عقائدهم وقد
حدثت على ثبوته السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما روى عن ابن النخعي عن قتادة بن شريك روى عنه في
لفظ قنوت شهر ايدى على اعياء من اعياء العرب ثم تركه رواه احمد ومسلم والنسائى وابن ماجه وفي لفظ قنوت شهر ايدى
قتل القراء فما رايته حزنت حزنا فاقط اشده منه رواه البخارى وعنه كان القنوت في المغرب والفجر رواه البخارى وعن
البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وآله كان يفتت في صلوة المغرب الفجر اى احمد ومسلم والترمذى وصححه وعن ابن عمر انه
سمع رسول الله صلى الله عليه وآله اذا رفع راسه من الركوع في الركعة الاخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا بعد ما يقول
سمع الله لمن حمده ربنا والحمد لله فانزل الله تعالى ليس لك من الامر شئ الى قوله فانهم ظالمون رواه احمد والبخارى عن
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا اراد ان يدعو على احد او يدعوا لحد قنوت بعد الركوع فربما قال اذا قال سمع الله لمن حمده
ربنا والحمد لله اللهم انج الوليد بن الوليد رسالة بن به شاد وعباس بن ابي ربيعة والله متضعفين من المؤمنين اللهم اشدد
ظلمة على من اوجعها عليهم ستين كسنى يوسف قال يجرى اليه ويقول في بعض صلواته في صلوة الفجر اللهم العن فلانا وفلانا
حين من اعياء العرب حتى انزل الله تعالى ليس لك من الامر شئ الاية رواه احمد والبخارى وعنه قال بينما النبي صلى الله عليه وآله يصلي بالعشاء اذا
قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد اللهم انج الوليد بن الوليد اللهم انج المستضعفين من المؤمنين اللهم

اشدد وطأتنا على مضالهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف رواه البخارى ايضا فى رواية كان ابو هريرة يقنت فى
الركعة الاخيرة من صلوة الظهر والعشاء الاخيرة وصلوة الصبح بعد ما يقول سمع الله من جملة فيدعو للمؤمنين ويلعن
الكفار متفق عليه وفيه قال لا قربن بكم صلوة رسول الله صلعم وفى رواية كاحمد وصلوة العصر مكان صلوة العشاء
الاخيرة وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلعم شهرا امتتابعا فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح فى دبر كل
صلوة اذا قال سمع الله من جملة من الركعة الاخيرة يدعو عليهم على حى من نبي سليم على رعل وذكوان وعصيدة يؤمن
من خلفه رواه ابو داود واحمد وزاد ارسال ليهم يدعوهن الى الاسلام فقتلوهن قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت
قلت وكان شيخنا عبد العزيز يقول فى القنوت اللهم اشدد وطأتنا على رعد ثبت بما ذكرناه
من الاحاديث الصحيح ان القنوت عند نزول الحوادث اعنى الكافات عامة طارئة على جماعة المسلمين او على عامةهم
مشرع مطلوب وانه يندب يستحب فى كل الصلوات جهر اليؤ من المؤمنون فيشتروا فى الدعاء وظاهر الاحاديث
انه جهر به فى الصلوة السرية به نقول لو خالف فيه مخالف فلا نغيا بخلافه والعجب ان اهل عصرنا يبلغ جهلهم الى
حد انه لو قنت احد جهر فى الصلوة السرية بعد الركوع او بعد العشاء اخر من حوائج الدنيا والاخرة فيطعنون عليه مع
كونه سنة ما اثر عن النبي صلعم ويلتزمون ما ثبت تركه غابا عنه صلعم من الدعاء يرفع الايدي بعد التسليم ويعيون
من تركه ثم الاولى ان يرفع يديه اذا قنت او دعا فى الصلوة وهو المأثور عن مشايخنا وجاء فى حديث المطلب تقنع
يد يلى وتقول اللهم وسياى مفصلا وقد دعا ابو بكر فى صلوة ورفع يديه حين اشار اليه النبي صلعم مكانك والذى
نختار ان هذه الاحاديث مقيدة لا تطلق احاديث النفي المتقدم ذكرها فى المسئلة الاولى والاحاديث التى ربما اوهمت
مشرعيه انما استمر فى بعض الصلوات وسياى لنا كلام على القسم الاخير وهذا هو المتعين فى الجمع بين السنن لنحل بطلها
ولا نكون ممن يؤمن ببعضها ويكفر ببعض ولكن يفرق بين السنن فيقول هذا النادر هذا الخصوص فانسى غيره من مروى عنه
نفي القنوت مطلقا انما اراد نفي كونه سنة ثابتة مستمرة من كل الصلوات او بعضها فتامل -

المسئلة الثالثة القنوت بمعنى طول القيام مع الخشوع وان يدعوا الشخص لخصيصة نفسه بان يفرع

على باب فضل مولاة فى صلوة هذا هو القنوت الذى ليس به ولا يؤمن عليه المقتدون وانما يعرف بطول القيام هو يكون
قبل الركوع وبعده وما قدمناه مما يحج به للنوازل ونحوها فالسنة فيه ان يكون بعد الركوع كما صرح بذلك الاحاديث
التي ذكرناها فى المسئلة الثانية ولم يصح حتى حديث واحد عنه صلعم يعارضها معارضة قطعية فتامل على اننا لا نرى
فى الجهر بدعاء القنوت للنوازل ونحوها قبل الركوع باسا لوقوع ذلك عن بعض السلف وعلهم الا انا نكره ان نطلق عليه انه

ويرجو رحمة ربه وقال تعالى صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين وقال صلعم افضل بصلوة طول القنوت و
 قال زيد بن ارقم لما نزل قوله تعالى وتروا نواصيا منكم فانتبهوا له فانتبهوا له فانتبهوا له فانتبهوا له فانتبهوا له فانتبهوا له
 بعد الركوع من نواصيته اللهم اهله في من هديت الى اخره ويؤمن من خلفه ولا ريب ان قوله ربنا والى الحمد ملا
 السموات وملا الارض وملا ما شئت من شئ بعد اهل التناء والمجد الحق ما قال العبد الى اخر الدعاء والتناء الذي
 كان يقوله قنوت وتطويل هذا لو كن قنوت وتطويل القراءة قنوت وهذا الدعاء المعين قنوت فمن اين لكم ان انسا
 اما اراد هذا الدعاء المعين دون ساير اقسام القنوت ولا يقال تخصيصه القنوت بالفجر دون غيرها من الصلوات
 دليل على ارادة الدعاء المعين اذ ساير ما ذكرتم من اقسام القنوت مشترك بين الفجر وغيرها وانما يخص الفجر
 ساير الصلوات بالقنوت ولا يمكن ان يقال انه الدعاء على الكفار ولا الدعاء للمستضعفين من المؤمنين لان انسا
 قد اخبر انه كان قنوت شهر ثم تركه فتعين ان هذا الدعاء الذي داوم عليه هو القنوت المعروف وقد قننت ابو بكر وعمر وثمان
 وعلى البراء بن عازب ابو هريرة وعبد الله بن عباس وابو موسى الاشعري انس بن مالك وغيرهم لا نأقول الجواب من
 وجوه احدها ان انسا قد اخبر انه صلعم كان يقنن في الفجر المغرب كما ذكره البخاري فلم يخص القنوت بالفجر كذلك
 ذكر البراء بن عازب فما بال القنوت اخضع بالفجر فان قلتم ان قنوت المغرب منسوخ قال لكم منازعكم من اهل الكوفة و
 كذلك قنوت الفجر سواء ولا تاتون بحجة على نسخ قنوت المغرب الا كانت دليلا على نسخ قنوت الفجر سواء ولا يمكنكم ابدان
 تقيمواد ليلا على نسخ قنوت المغرب احكام قنوت الفجر فان قلتم قنوت المغرب كان قنوت النوازل لا قنوتا تابا قال منازعوكم
 من اهل الحديث نعم كذلك هو وكذلك قنوت الفجر سواء سواء وما الفرق اى بين حديث انس في قنوت الفجر فقط
 بين حديثه مع حديث البراء بن عازب المصرح بان ذلك كان في المغرب والفجر مما يدل على ان قنوت الفجر كان قنوت نازلة
 لا قنوتا تابا ان انسا نفسه اخبر بذلك وعلمكم في القنوت الراتب اما هو حديث انس هو بنفسه اخبر انه قنوت
 نازلة ثم تركه ففي الصحيحين عن انس قال قننت رسول الله صلعم شهر ايدى على حى من احياء العرب ثم تركه في هذا الحديث
 المجمع على صحته لم يستثن قنوت الفجر الثاني ان شيا به روى عن قيس بن الربيع عن عامر بن سليمان قال قلنا لانس
 بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلعم لم ينزل يقنن بالفجر قال كذا رواه اما قننت رسول الله صلعم شهر واحد ايدى على
 حى من احياء المشركين قيس بن الربيع وان كان يحى ضعفه فقد وثقه غيره وليس دون ابى جعفر الرازى فكيف يكون
 ابو جعفر حجة في قوله لم ينزل يقنن حتى تارق الدنيا وليس لا يكون حجة في هذا الحديث وهو اوثق منه ومثله والذين
 ضعفوا ابى جعفر اكثر من الذين ضعفوا قيسا فاما يعرف تضعيف قيس من يحيى وذكر سبب تضعيفه فقال احمد بن

سعيد بن ابي مریم سالت يحيى عن قيس بن الربيع فقال ضعيف لا يكتب حديثه كان يحدث بالحديث عن عبيدة وهو
 عنده عن منصور مثل هذا الا يوجب حديث الراوى لان غاية ذلك ان يكون غلط ودهم في ذكر عبيدة بدل منصور
 ومن الذي سلم من هذا من المحدثين انتهى ببعض زيادة ونسب قلت ويعارض حديث ابي جعفر ايضا ما روى ابن
 خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنط الا اذا دعا القوم او دعا على قوم الحديث فحدث
 ابي جعفر لا يخلو اما ان يكون مردودا امر جرح الضعف ابي جعفر ولعارضته ما هو اصح منه واما ان يكون محمولا على قنوت
 النوازل ونحوها واما ان يكون القنوت المذكور فيه غير القنوت الراجح بل المراد به طول القيام والتجديد والدعاء السري
 واقفا المختص الفجر بذلك لانه وقت مشهود كما مر ديد ذلك الكتاب هذا اولى ما يقال في هذا المقام وحديث ابي جعفر
 لا يدل على اكثر من ذلك والا للزم ترجيحه مع ضعفه على ما هو اصح منه بل ترجيحه دلالة الخفية المشبهة على ما هو
 اصح واصح منه ذلك لا يجوز والجمع اولى من الترجيح الممكن فبالبالك بما هذا حاله وانما اطلنا في هذا المقام لان الشا-
 فعية قد تجاوزت الحد في هذه المسئلة حتى استهان بعضهم من لم يقل باستحباب القنوت الراجح مع ذلك قد ازموا
 من سني ذلك ان يسجد للسهو كما يفهم جلوه من الأركان اللازمة وذلك زيادة في الصلوة المكتوبة ولو لا شبهة
 الاجتهاد لكان من الدين فساد صلوة من زاد فيها سجود السهو للقنوت الاستدلال على ذلك من اظهر الاستدلال
 ولو كان القنوت المخصوص سنة راتبة في صلوة من صلوات يسجد من تركه للسهو وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كل يوم دائما
 مستمرا جهر او احبابه يؤمنون خلفه كذا الى ان قارب الدنيا لتوفرت الدواعي لنقله ونقل قوله ولا كما نقلت
 عدد ركعات الصلوة وحيث لم ينقل الا على ذلك كقولهم حدثت وبديعة او نحو ذلك كما تقدمت القول عنهم
 فكيف يصح لقائل ان نقول ان هذا القنوت المخصوص كان سنة راتبة لم كيف يصح الاعتماد في مثل ذلك على حديث
 راويه ضعيف قد عرفت بان صاحب منالك لا سيما اذا خالف ما حفظه من هو اوثق منه ثم ما بالك به اذا كانت
 دلالة مشتبهة غير نص ظاهر في المراد ليس تروى ما قد مناه والاعتماد على ما هذا حاله من اقبح التحكم والتحمل
 للمذهب فلا حول ولا قوة الا بالله -

المسئلة الرابعة قنوت الوتر قال باستحبابه وانه سنة مشروعة مستمرة دائما الاخفاف بعض الشافعية

واليه ذهب العترة من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن مسعود ورواه عنه محمد بن
 نصر قال العراقي باسانيد جيدة ورواه محمد بن نصر ايضا عن علي بن عمر حكاية ابن المنذر عن الحسن البصري وابراهيم النخعي
 ثور ورواية عن الامام احمد كذا في النيل قوله وروى الترمذي الى اخره المروي عن اكثر هؤلاء انما هو فعل ذلك

لا يعلم انهم فعلوه لسبب او فعلوه باعتقاد انه سنة راتبة والظاهر الاول ذهب الشافعي الى استحباب ذلك في
 النصف الاخير من رمضان وقد قيل انه المشهور عن مالك وسياق ما يخالف ذلك عنه وروى محمد بن نصر عن علي
 انه كان يقنت في النصف الاخير من رمضان وروى ابو داود ان عمر بن الخطاب جمع الناس على ابي بن كعب كان يصلي
 لهم عشرين ليلة ولا يقنت الا في النصف الباقي من رمضان ذهب مالك فيما حكاها النووي في شرح المهذب هو وجه
 لبعض اصحاب الشافعي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان وروى بقية السنة وذهب الحسن قتادة ومحمد بن كادى ذلك
 محمد بن نصر عنهم انه يقنت في جميع السنة الا النصف الاول من رمضان وذهب طاووس الى ان القنوت في الوتر
 بدعة وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر باسناد صحيح انه كان لا يقنت في الصبح ولا في النصف الاخير من رمضان
 رواه ايضا عن ابي هريرة وعروة بن الزبير وروى عن مالك مثل ذلك قال بعض اصحاب مالك سالت ما لك عن الرجل
 يقوم لأهله في شهر رمضان اتري ان يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اسمع ان رسول الله صلى
 قنت ولا احد من اولئك وما هو من الامم القديم وما افعله انا في رمضان ولا اعرف القنوت قد عاودت نقل عن مالك
 انكار القنوت عن بن عيسى قال بن العربي يختلف قول مالك فيه في صلوة رمضان قال الحديث لم يصح والصحيح عندى
 تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله ولا قوله كذا في النبل قلت وكذلك قال بعض الائمة من اهل الحديث انه لم يحفظ
 عنه صلواته قنت في الوتر اى القنوت المعروف الذى يجهر به الناس اليوم ويؤمن عليه المقتدون فمن نقي القنوت
 فانما ينبغي ان يكون هذا القنوت سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله راتبة في الوتر وغيره من الصلوات كما روى الحلال عن
 احمد انه لا يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وآله شي ولكن كان يقنت اما القنوت بمعنى تطويل القيام وتبجيل الله وتقديسه والثناء
 عليه دعاءه والخشوع والتضرع بين يديه قبل الركوع او بعد سر ايدون ان يمس على ذلك المومنون فذلك مستحب
 وهو موضوع كل صلوة وما كانت الاجابة فيها اى فهذا القنوت فيها اكثر على هذا النوع من القنوت فالحديث الحسن
 بن علي عليه السلام قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله كلمات اقولهن في قنوت الوتر اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن
 عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت قنيت شهما قضيت فانك تقضي لا يقضي عليك انه لا يذل من البيت
 تباركت ربنا وتعاليت وافراد القهري في قوله اهديني وعافني وتولني الى اخره دليل على ما ذكرناه ولو كان راتبا في صلوة
 الصبح كل يوم ادى النصف الاخير من رمضان بالصفة التى ذكرناه آنفا كما يقول الشافعية لم يكن لتعليمه الحسن
 فائدة اذ انه لا بد ان يحفظ ذلك هو وغيره من صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله لو كان مستونا راتبا في صلوة الوتر جميع
 السنة كما يقول الامتاف فلا بد على الاقل ان يحفظه غير الحسن ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولما لم

كان يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس أخرجه مسلم فحصل على ان تلك الركعتين كانتا من الوتر فكان يوتر أو لا بواحدة ثم يضم بهما ركعتين أخريين يقرأ فيهما وهو جالس فإذا أراد ان يركع قام فركع كما ورد مصرحاً في رواية أخرى وأنه صلح فعله مرة أو مرات لبيان الجواز وفيه احتمال أخر أنه يكون مخصوصاً به صلح على ان القول مقدم على الفعل قال النذوي في الخلاصة وخرجت صلاة الركعتين بعد الوتر عن النبي صلح من حديث أبي امامة وانسخ امر سلمة وثوبان ومعهما ضعيف وقد دل على المسئلة الثانية حديث طلق بن علي قال سمعت النبي صلح يقول لا وتران في ليلة وفي المنتقى رواية الخمسة الأئمة وحسنه الترمذي وصححه غيره وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه قلت وقد دل باختلاف السلف في صلاة الشفع بعد الوتر على ان الأمر للندب بيان الأكل وقد صح من فروع ما يؤيد ذلك ورثت عائشة عن النبي صلح ما أوتر في أول الليل من المعلوم انه صلح كان لا يترك قيام الليل اما النبي من وترين في ليلة فظاهر في عدم صحة الوتر الثاني فلو شفعه بركعة وصلى ركعتين ركعتين ثم أوتر جازعاً عند بعض أهل العلم وإباه آخرون وقالوا انه لا نسبة ولا ربط بين ركعة وركعة تخلل بينهما سلام وكلام وغيره مما يعيد فاصلاً ومبطلاً وقاطعاً فمن فعل ذلك فهو لم يصلي صلاة واحدة وأما صلى وترين فاذا هو أوتر في آخر صلاة تلك الليلة أيضاً فهو يكون لا محالة قد أوتر في ليلة واحدة ثلاث مرات وذلك معنى عنه وهذا لا يراى لا شك في ذلك وأما من فعل ذلك من السلف فعذرهما اجتهاذه لكن لا يجوز لأحد الاحتجاج به -

تنبيه ليس لمن قام لصلاة الليل بعد ان يتوضأ قراءة ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار الآيات إلى آخر السورة ثم يصلي ركعتين ثم يصلي ما شاء ان يصلي إلى آخر ما تقدم وذلك للاتباع -

باب النوافل

هي أربع قبل الظهر وان شاء ركعتين واربع بعده وان شاء ركعتين قبل العصر قبل أربع وركعتان قبل المغرب وركعتان بعدها وركعتان بعد العشاء وان شاء اربعاً أو ستاً وركعتان قبل الفجر أما الأربعة قبل العشاء علم ثبت بالحديث وقال الفقهاء باستحبها وأقول لا قل ما ذكرناه ههنا مضافاً إلى الصلوات هو المسمى بالنفل الرواتب ما سواه من المطوع الموكد وما زادنا بالراتب ما يتأكد قضاءه وبالموكد ما رغب الشارع في فعله وعيته وما سوى ذلك فهو النفل المطلق وعلم ان من النفل الموكد ذوا السبب الموقت كما سيأتي ذلك ومنه الوتر وقد مر الكلام عليه وجه ذكر الرواتب في حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلح ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر

ورأى كعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ورأى كعتين قبل العشاء كانت ساعة الإدخال على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها نحو ثنتي عشرة ركعة
 أنه كان إذا طلع الفجر إذا كان الموضع على ركعتين متفق عليه عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين بعد ركعتين بعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين قبل الفجر ثنتي عشرة
 ركعة أو ثمانية ركعات فيخرج أحدهم ويصلي ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين
 قبل العصر بدل ورأى كعتين بعد العشاء وجميع الحائز بينهما فقال فيه ورأى كعتين قبل العصر ركعتين بعد العشاء وكذا
 عند الطبراني في معجمه بالحجاء إذا صلى قبل الظهر أربع ركعات قبل العصر ثنتين أو ثلث عشرة ركعة المذكور في الحديث من
 تأخر على ثنتي عشرة ركعة من السنة فمضى الله له بيتان في الجنة وقد عد بعضهم الراتب قبل الظهر أربعاً وهو وجوبه أما الركعات
 قبل العصر فإن لم تذكر في الآثار الروايات ولكنها ذكرنا في رواية النسائي في الحائز بينهما ابن عمر رضي الله عنهما من ثمانية ركعات
 قبل العصر في سنن أبي داود بن سليمان الأصبهاني مضطرب الحديث وقد ثبت دخولهما في الروايات حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
 أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها بعد العصر فقالت كان يصليها قبل العصر ثم أنه
 شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر فثبتتهما وكان إذا صلى ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين
 على أن ما بين الركعتين من الروايات بخلاف ذلك في المذاهب وأما ما زاد على ذلك من الموكول في الراتب فهو أنه
 حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أربع ركعات قبل الظهر أربع ركعات قبل العشاء أربع ركعات قبل الفجر
 الترمذي وعند الترمذي في رواية داود وفي غيرها من الحفاظ يدل على ذلك معارضة بين أهل هذه الأئمة أنه صلوا
 كان يصلي تارة هذه وتارة تلك ويحتمل أنه كان يصلي في بيته أربعاً وفي المسجد بقية ركعتين وقد تقدم أنه صلوا
 كان يصلي قبل العصر ركعتين وكذلك في غيره من صلواته أربعاً في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة
 وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يذكر هذا الحديث ويدفعه حديث أبي داود وابن أبي شيبة وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير
 من قوله صلى الله عليه وسلم ابن عمر رضي الله عنهما أصليا قبل العصر أربعاً ركعات أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعة واحدة أو ركعتين
 خزيمة وفي أسناده محمد بن هجران وفيه مقال لكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدي في النيل بإختصاره وقد ذكرناه شواهد
 تضمنها عن ابن عمر عن أبي هريرة عن أم حبيبة وعن أم سلمة قال في الأحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات
 قبل العصر الدعاء منه صلى الله عليه وسلم بالوجهين فالحال في التبريح يتم بينه وبين أهل الدار ما يتنافس فيه المتنافسون يدل على
 ندب الركعتين قبل المغرب حديث عبد الله المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء
 كراهية أن يتخذها الناس سنة فخرج الإمام البخاري في صحيحه وفيه عن عقبه الجعفي أنهم كانوا يصلون الركعتين

المسجد يجلسون شويهم ثم يقومون ويصلون تحية المسجد فهو جيل صريح ومخالفة كلام النبي صلى الله عليه وآله منها و
على العلماء النبي عن ذلك والاستخارة عند بيت جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يستخارة في كل
كلها كما يعلنا السورة من القرآن يقول ذا هم أحدكم بالامر فلا يركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك
بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم انت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال علي بن ابي طالب فاقدر لي سيرتي ثم بارك لي
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال علي بن ابي طالب فاصرفه عني واصرفني
عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال ليسى حاجته قال في المتن رواية الجماعة الامامية قال في النيل الحديث
مع كونه في صحيح البخاري ومع تصحيح الترمذي في ابي حاتم قد ضعفه الامام احمد بن حنبل وقال ان حديث عبد الرحمن بن
ابي الموالي يعني الذي اخرجه هو كذا الجماعة من طريقه منكر في الاستخارة قال وقد رواه خير واحد من الصحابة انتهى
وقد وثق عبد الرحمن المذكور كجور اهل العلم وقال الامام احمد بن حنبل ابو هريرة وابو حاتم لا بأس به اي لا بأس بغير
شخصه واما حديث الاستخارة فقد عرفت ما قال في مدخله فطعته فيه اما هو من باب نقد متون الاحاديث وهذا
لا يعرف الا بكثرة الممارسة وهو من دقائق علوم الحديث وكما قال القياصرة لكن من عرفنا عنهم تصحيح حديث الاستخارة
هم ايضا من الكل ومن اكابرة هذا الفن وما ذكره الامام احمد ومع قوله ان الرجل لا بأس به لا يمكن تقديمه مطلقا
على كل قول بعد التحقيق والتحصيل لا سيما وقد وجد ما يعضد رواية عبد الرحمن فالحديث يشواهدة وسنده صحيح فيما
نحار وقد روى عن غير واحد من الصحابة والله اعلم قال في الحجة دهندي ان الكتاب الاستخارة في الامور تزيان عجب
بمصيل شبه الملائكة وضبط النبي صلى الله عليه وآله اديها دعائها فشرع ركعتين وعلم اللهم اني استخيرك قلت لم يثبت من
النوع الاستخارة عند اهل السنة الا هذا النوع المذكور في حديث جابر والامامية اكثر الناس استخارة وقد رويها
طريقا اخرى عن جماعة اهل البيت فبعضهم يستخير بالسمعة وبعضهم بالرقاع والله اعلم بعينها وصلوة التراويح في
رمضان ثمان ركعات ومع التراويح عشرة ركعات ولم يثبت عدد العشرين عن النبي صلى الله عليه وآله بالسنة الصحيح ثم التراويح
هي المقيده في غير رمضان ولم ينقل نه صلى الله عليه وآله بعد التراويح ولهذا الفضل ان ينقل التراويح في آخر
الليل في سبعين ذكرها فيما بعد من كعتان بين كل اذان واقامة حديث بين كل اذانين صلوة قال ذلك ثلاث مرات
ثم قال في الثالثة لمن شاء وهو حديث صحيح والمراد بالاذان اذان الاذان والاقامة تغليبا كما يقال اللهم رب الشمس والقمر
وبهذا الحديث يستدل الفقهاء ان يصلي قبل العشاء ركعتين او اربع ركعات ومن زعم من اصحابنا انه بدعة

او مني من فضل قدسي وظلم نعم لا يصح ان نقول ندسة النبي صلى الله عليه وآله في جوارحه بل في استجابته ولم تثبت
صلوة التسبيح بسبيل صحيح بل صحيح لبعض الائمة يكون محدثها موضوعا ولا يجمع ضعفه وذكره الجوزي في الحصن و
صلوة الرخا والصلوة القدر وصلوة عاشوراء وصلوة الاشراق وغير صلوة الصبح وصلوة نقي الزوال وصلوة ليلة البراءة
لم تثبت اصلا بل قد صرحوا بكونها بدعة والصلوة الغوثية كفر لا فيها عبادة غير الله فيكفر من صلاها لقوله تشر
ان صلواتي ونسكي وحجاي وحماني لله رجب العالمين الا فضل في نوافل الليل النهار اربعة عشر متني وما سواه فمأوح
فعله بكيفية وعندنا الا فضل ان يودي كذلك ويكره ما سوى ذلك ولا يجرى ركة في غير وترونا فالاحداث
وخلاف الثلثة الا اذا اراد بها شفع الوتر على خلاف في ذلك والاصل في كون صلوة الليل متني او يسلم من كل ركعتين
عند بيت ابراهيم قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال صلوة الليل متني متني الحديث قال في
المنظري زكاة الجماعة وقد تقدم وقد نسى بما قد مناه ابن عمر الرازي وهو مقدم على تفسير غيره فانتبه ومثلها
صلوة النهار لان الخمسة قد روية بزيادة صلوة الليل النهار متني متني وان ضعفها بعضهم لكنها قد صححها ابن
خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال رواها ثقات وقال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة ان تقبل
وقال البيهقي هذا الحديث صحيح وعلى الباقي الذي ضعفه ابن معين اعتمده مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد
صحح البخاري لما سئل عنه وقال وقد روي عن محمد بن سيرين عن ابن عمر بن نويرة باسناد كلهم ثقات انتهى وله
طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص كذا في النيل باخضرار واما ما روي بعد مخصوص
او كليات فقد قلنا ان الا فضل ان يودي كما نقل عن الشارع الاتباع وقد تقدم ذلك والكيفية المدد اعلم عليها
او ما اكثر فله لها افضل مما دونها اي المدد اوصه عليها او فعلها في اكثر الاحوال افضل ولا تريد انه لا يفعل ما هو
ذلك بل الاولى في كمال الاتباع فله وليمة واحدة تحقيقا للاتباع في جميع الاحوال المطلوب فيها وقولنا ويكره ما
ظهر في ذلك لان الزيادة على الركعتين في غير الوارد فما انفك لما دل عليه قوله صلوة الليل والنهار متني وانما صرحنا
بذلك المخالفة للرواية والحديث المطلب بن ربيعة ان رسول الله صلعم قال لصلوة متني متني وتشهد وتسلم في
كل ركعتين وتبأس وتمسك وتفتع يدك وتقول اللهم من لم يفعل ذلك في خداج راحة احدوا بن
ملحة وفيه مقال ما تقدم عن ابن عمر يدل ايضا على منع التنفل بركة الا ليوتر صلوته ليل او قد تقدم ان الركعة
الواحدة انما هي وتروها لا يكون الا في الليل بعد صلوة العشاء الى طلع الفجر لا يكون وقته غير ذلك فاذا ضم الى ما
قد مناه من نهاية صلعم عن وترين في ليلة وان الوتر ادا لا يكون الا في الليل كما عرفت ظهر عدم جواز التنفل بركة

انما هي
صحيح على
سبيل
في الصلاة
بما
فيها

وذلك ما اردناه فاعلم بما ذكرناه تبين فساد قول الثلاثة رحمهم الله حيث جوزوا التنفل بركعة واحدة وكذا في قول ^{حاشا} ^{الاول} في نوافل النهار ان شاء صلى بتسليمة ركعتين ان شاء اربعاً فهذا بالاطلاق غير صحيح وكذا في صلاة الليل نعم ذلك فيما ورد كذا لا كراهة فيه اماماً ورحمته صلى الله عليه وسلم فعله لا بصورة معينة فالا فضل ان يصلي مشي مشي كما عرفت ما قد مناه وقل محمد بن ابي يوسف ان الافضل في صلاة النهار اربعاً هو عندنا مروج وكذا قول الامام ابو حنيفة رحمه الله قال الافضل ان تودي نوافل الليل النهار اربعاً ارباً واستدل له بعض الاخاف في صلاة الليل بانه صلى كان يصلي بعد العشاء اربعاً وفي رواية في صلواته صلى بالليل يصلي اربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن في صلاة النهار بانه صلى كان يواطىء على الاربع في الصبح قالوا ونذكر ان يصلي اربعاً بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين على القلب يخرج قلت ما ذكر من الاستدلال في غاية السقوط لان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى في الليل قل من اربع واكثر وكذا في النهار ركعتين ركعتين واكثر ما كانت نوافله في النهار ركعتين ركعتين فان كان الاستدلال بالفعل هنا هو المناط فحاشا للركعتين اسرع فاذا انضم هذا الى ما قد مناه واتفق قوله وفعله على ان الافضل في نوافل الليل النهار الذي لم يعلم فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اداه على صورة مخصوصة ان يكون ثابته مشي مشي يسلم من كل ركعتين وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله قلوا نذكر ما في اخره فالامر عندنا عكسه والاستدلال بمسائل الذين ذهبوا الى التسليم عند الخصم على تفهيم اصوله مصادرة قائل وقوله والتراويح تودي جماعة تراويح فيها جهة التيسير يقال عليها انها لم تشع لتودي جماعة وانما كانت تودي على كلاً الحالين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وايضاً السائل في حديثه ان عمر المار لم يكن اماماً واما قوله في الود على الشافعي ومعنى ما رواه شفعاً لا تراويح الحديث ومعناه على ما يزعم صلاة الليل النهار شفعاً لا تراويح هذا كما تراها لا اظن احداً يمكنه ان يفسر به كلام غير النبي صلى الله عليه وسلم فبالله بكلام اخص من نطق بالمضاد هل يجوز ان يتكلم بهذا الكلام ويكون مراده هو هذا ان يطلق لفظ مشي مشي ويريد معنى الزوج والشفع الذي يقابل الوتر فان هذا من ادعي الكلام واضعف بل افسده الا ترى ان الشفع لا يقابله الا الوتر بخلاف الاثنين ومشي مشي فان كلما نقص عنها وزاد عليها من ^{على} الا نفسير المذاهبية هي مقابلة لها واذا كان الامر كذلك فكيف يجوز ان يوضع احد من اللفظين محل الآخر ويراد به ما يراد بالآخر لا سيما مع عدم القرينة هذا عند من نه معرفة بالمرية ويقدر كلام محمد صلى الله عليه وسلم قد لا يجوز ولا يفور ولو كان معنى الحديث ما زعم فكيف يقول ان الافضل ان يصلي اربعاً ارباً بل وصلى مائة ركعة بسلام واحد ينال الا فضلية لا نه صلى شفعاً لا تراويح.

فصل في القراءة واول نحن قد تقدم لنا الكلام على القراءة في باب صفة الصلاة بكلام يزيد عليه من اراد الحق ولكن

لما كان كتابنا هذا قد ذكرنا اننا نزيد ان نخذ ويبقى الترتيب عند كتاب هذه الايمان وكان صاحب الهداية قد
 عقد في هذا المقام فصلا للقراءة التي يختلف وتوجبها بحسب اختلاف الصلوة وذلك وان كان مقرا على قواعد مذهبه
 نحن لا نقول بها الا اننا نجاريه وفاء بما وعدنا ليعلم الناظر الحق في امثال هذه المسائل ان يكون سببا ودليلا
 لمن اراد الله له التوفيق والهداية فنقول قراءة الفاتحة واجبة وفرض في كل ركعة من كل صلوة سواء كانت
 مكتوبة او نافلة خلافا للاحناف حيث قالت القراءة فرض في الركعتين الاوليين من المكتوبة وفي جميع ركعات النفل
 والوتر للامام والمنفرد لا تتعين الفاتحة للفرضية وانما هي واجبة لمن ذكر فيها ذكر غاية الواجب تقع تاركه في الحرج و
 الاثم وتركه لا يستلزم الفساد والبطالان نحن قد قدمنا الدالة الواضحة على فتراض القراءة وتعين الفاتحة وانها لا يجزئ
 غيرها لمن استطاعها وتيسر له فلو لم يقرأها وهو كذلك لم يعتد بصلوته بل تلزمه الاعادة وغيره لا يقوم مقامها
 ولا يكفي عنها الا للمعذور الى ان يزول عذره ويلزمه التعلم قال بعض الاحناف لنا قوله عفا قرأ او ما تيسر من القرآن
 والامر بالفعل لا يقتضي التكرار انما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانها ما يتشاكلان من كل وجه فاما الاخرى ان
 يفارقا في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا لمحقان بها ثم ترا على الشافعي ومن افترق من يستدل بقوله صلحكم بالصلوة
 الا بفاتحة الكتاب فقال الصلوة فيما روى مذكورة صراحة فترضت الى الكلمة وهي الركعات جميعا فلو كان خلف لا يصلح صلوة بخلاف
 ما اذا خلف لا يصلح ان يقرأ وما ذكره باطل بان يقال ان نفس هذه الآية لا يستغاد منها وجود القراءة ولا افتراضها في الصلوة
 مطلقا فضلا عن تخصيص تعين ذلك بالركعتين الاوليين ثم اذا كان المصلي تيسر له قراءة كثير من القرآن كان يحفظه كله
 او كثيرا من سورة فما تيسر في حقه مبهم والمحل المأمور بالقراءة فيه محمل مقدار المقدور المتيسر كذلك محمل ما كان
 كذلك فلا بد له من معين ومبين ونحن بعد الفحص والتنقيب لا نرى ما يعين ذلك ويمينه الا السنة النبوية كما
 ان من خالفنا لم يعرف دالة الآية على فتراض القراءة في الصلوة الا من السنة والاخذ ببيان رسول الله صلعم في
 محل دون محل في شيء دون شيء هو من البطلان والفساد محمل يعرفه كل مسلم والله المستعان والى ان لا بد في معرفة دالة
 الآية من السنة في تعيين المقدور المتيسر في تعيين محله من الصلوة قد ذكرنا ذلك وارجع الى حديث المسني صلونه وقوله صلحكم بالصلوة
 الا بفاتحة الكتاب الى غير ذلك من الاحاديث الصحاح التي قد منها في باب صفة الصلوة اما قوله الامر بالفعل لا يقتضي التكرار
 قلنا ليس في ذلك بمقصود على التكرار في الركعات بل في الصلوات كذلك فبان ان لا توجب القراءة على احد الا في ركعة
 واحدة من صلوة واحدة في جميع مرة فان اجبت بالسنة كانت حجة عليك في فتراض قراءة الفاتحة في كل ركعة من كل صلوة
 وذلك ما نريد حلا لا لزام بان اما قوله انما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى فيقال عليه هذا الاعتراف منه بانهم

افترضوا القراءة في الثانية قياسا على الاولى لان الآية دللت على ذلك بنطوقها ونحن نقول ان هذا ترجيح للقياس على السنة
الصحيحة المشهورة وهذا كما انه باطل في نفسه بين البطلان هو مخالف للاصول المسجلة عندهم من تقديم الحديث ولو كان
مرسلا او ضعيفا او موقفا على القياس ذلك يكفي في حرم ما زعموه في هذه المسئلة زيادة على ما ذكرناه سابقا من الأدلة
الواضحة فتأمل ذلك فانه دقيق وايضا نحن لا نسلم تعيين دلالة الآية على فتراض القراءة في الاولى حتى تقاس الثانية عليها
بل لا نسلم دلالة الآية بمجدها على فتراض القراءة في حضور الصلاة وبناء عليه فلا يمكن للمخالف ان يستدل ببيان السنة حيث
يفسد قوله ولا تكون الاولى الامثل ما بعد ما لم يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ركعات الصلاة الواحد كما فرق هؤلاء اما قوله لا يفتن
يتشاكلان من كل وجه الخ فيقال عليه ان تشاكلهما من كل وجه غير مسلم اذا اخذ التشاكل في كل الصفات المتعدية لانه
نقول قد امتازت الاولى عن الثانية بدعاء الاستفتاح والمعوذ وايضا فالاولى قد امتازت في بعض الأركان الفروض
ككبيرة التحريم فلم لا يجوز ان يقال انها تمايز بالقراءة كذلك وعليه فلا تشاكل بينهما من كل وجه ولا تلحق الثانية بالأولى
وذلك يناقض مدعاكم ولا يخرج لكم منه ايضا ان كل ما يكمل القراءة في الأدبين لمزيد اهتمام بهما عرفتموه من اختصاصها
بقراءة السورة على قول بعضهم فان الأخيرة قد امتازت بواجبات وسنن متفق عليها وذلك كالشهادتين فعوده
والسلام والقنوت للنوازل نحوها فالنفرتي بالصفات المسنونة او الواجبة الخارجة اللاحقة لا يكون به تفرق
يصح ان يكون منوطا للنفرتي في الفروض والأركان التي تقوم بها الماهية فلا فرق بين الركعات في القياس كما ان
السنة لم تفرق بينهما ايضا لا في القراءة المفروضة ولا في غيرها من الفروض كالقيام والركوع والسجود اما قوله في حق السقوط
في السفر ففي غاية السقوط يقال عليه من سلم ذلك ان الساقط في السفر هما الركعتان الأخيرتان اذا قلنا ان صلاة
السفر هي ركعتان صلاة الإقامة هي الرابع للاعتبار ان يكون هناك سقوط واستقاط فبالحق ليل ترد عليه ما مرى عن عائشة
افترضت الصلاة ركعتان ركعتان فاقرت صلاة السفر ونريد في الصلاة الحضر يقطع ما قال بن ابيه ابن الزيادة من الاستقاط
على ما لو سلمه ان السقوط في السفر كما ذكرت فاننا لا نسلم انه يصح ان يقاس عليه سقوط ركن منهما في الإقامة كما نقول ان
سقوط الركعتين من الرابعية انما كان سقوطهما كايه بمرة واحدة ذلك لما لول الكتاب لسنة فان كان يجوز استقاط بعضهما بالادلة من الكتاب
وللسنة بل انما استقاطهما في السفر فلم لا يجوز ان استقاط سجدة من كل منهما او محذور ذلك قياسا على سقوط هاتين الركعتين في السفر ولما لم
يسقطوا القراءة من الاولى الثانية قياسا على سقوط الأثر الا ان كان في صلاة شدة الخوف حين القيام القتال لقتال
وكذلك في صلاة المريض فلو ان الاستقاط معتبرا هنا كما لا هنا نفرتي بلا فارق على انه بناء على غير اساس لم يتدل
عليه السنة ولا يصح القياس فتأمل ذلك والله اعلم هل تجزئ مثل هذه التخييلات الفاسدة لان تبني عليه

ببيان المسائل ما تأويله للحديث الذي استدال به الشافعي ومن افقه كما صحوا بنا اهل الحديث حديث قال صلى الله عليه وسلم
 فيما روى من ذكره صريحاً فنصرت الى الكلمة وهي الركعتان عرفنا فيقال عليه ولا انه قد وثرت له احدى مبيحة بل
 مشهورة هي نص في محل النزاع لا يمكن تأويلها فاعذر في مخالفتها وتأنيها انك لا تسلم هذا التأويل مما هو موجب
 له والركعتان من الرباعية والثلاثية حين كونها بعضاً من الصلوة لا تسمى صلوة لا شرعاً ولا عرفاً وركعتان من صلوة
 الظهر والعصر المغرب والعشاء المقيم المقيم لا تسمى صلوة ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء وانما تطلق الصلوة كذلك على
 الاسربع والثلاث ولا تدرى في اي عرف عرف اطلاق صلوة الظهر مثلاً على ركعتين منها حين كونها اربعاً هذا مما
 لا تعلم احد من اهل الاسلام غير هذا الشيخ المعنى بقوله ثم نقول ان قولك فنصرت الى الكاملة ان صح هذا الزعم
 فهو لا محالة انما ينقلب يصير حجة عليك لان الركعتين من الصلوة الرباعية مثلاً ليس هي الصلوة الكاملة وانما هي
 الصلوة المقصورة والكاملة انما هي الاسربع في الرباعية والثلاث في الثلاثية فبناء على ما اخترته واصلته انما كان يصح
 قولك لو اوجبت القراءة في الاسربع الركعات كلها لانها هي الصلوة التامة والكاملة شرعاً وعرفاً اما الركعتان من الرباعية
 في السفر فتعفى تسليم قولك هي لا تسمى صلوة كاملة وذلكما تسمى صلوة الرخص الاعذار فهي صلوة ناقصة مقصورة
 فان صح تأويل هذا الشيخ فيلزم الاخفاف ان لا يوجبوا القراءة في هذه الصلوة لان ايجاب القراءة في الصلوة انما
 ينصرت الى الصلوة الكاملة وهي الاسربع الركعات او صلوة المقيم بخلاف صلوة السفر فتعفى وما ذكرناه واضح لا غبار
 عليه فتأمل فحيث لم يقولوا بذلك فالحديث حجة عليهم من لا زعموا لهم ان لا يوجبوا القراءة في صلوة النقل لانها
 تدرى على الرحلة والى غير القبلة وبلا قيام وبلا ايماء للراكب فهي مبنية على التخفيف ولا تلحق بالفرض فان كان ما
 ذكره صحيحاً من تعليل عدم ايجاب القراءة في الركعتين الاخيرتين من الرباعية فمن باب اولي ان لا يوجبوا القراءة
 في النوافل مطلقاً ولا في صلوة السفر حيث لم يقولوا بذلك فتفرقهم غير صحيح وهم لم يطردوا بل عكسوا القضية
 وقابوا الامر الحقيقة فوجبوا القراءة في جميع ركعات النوافل كان الاحد ربهم ان يجعلوا اول مدلول ما صدق الحديث
 هو الصلوة المفروضة لان ما يجب في النقل انما يجب فيه تبعاً لوجوبه في الفرض والفرض هو الاصل والنقل هو الفرع
 والاخفاف عكسوا القضية اما تعليلهم ايجاب القراءة في جميع ركعات النقل بان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام
 الى الثالثة كتحريمه مبتدأ فنقول عليه ان هذا من باب الاستدلال بمبطل المذهب على تاسيس قواعد وهذا
 باطل على ان الاخفاف لم يثبتوا عليه لان من احرم باربع ركعات تطوعاً مثلاً فاذا كانت الركعتان الاوليان صلوة
 عليه في الركعتان الاخيرتان كذلك صلوة عليه فقد صحتم صلوة بلا تحريم وذلك اشد مخالفة للسنة من ترك

القراءة فالأمر حكيم بطلان صلوة التطوع لترك القراءة ولم تحكمت بطلانها مرة التحريم وهل هذا إلا تحكم ونسج
 للذهاب نقض الله المستعان الاختاف قد فرغوا على ما ذكرناه عنهم مسائل عادة النوافل بترك القراءة في الأوليين
 أو عادة الآخرين بعد القيام إليهما بعد اتمام الأوليين إلى غير ذلك وهو تفريع لا يلتزمه من لم يوافقهم على أن كل
 ركعتين صلوة على وحدة وإن لم تمتاز بتجوز والخبر أن الصلوة هي التي انقذت بنجوم سواء كان ركعتين أو أربع أو أكثر
 وهي بذلك صلوة واحدة فلا يمكنه الزيادة على عدد الذي أحرم به إلا بأمر مبيح فإنه يمكنه الاقتصار على أقل من ذلك إلا
 بنية الاقتصار على الأربع من الأقوال عندئذ لا يمكنه قلب صفتها إلى بنية جديدة تنافي عن الأربع كذا إذا طرأ ما يفسد بها
 فسدت كلها والحق أنه لا يجب عليه إعادة نعمة نعم لا يجوز له تعمد إفسادها لقوله تعالى لا تبطلوا أعمالكم إذا ولو وجبنا عليه إلا
 كان ذلك تشريعاً من تلقاء أنفسنا وإيجاب ما لم يوجب الله على الأمة ومع ذلك نكون قد خالفنا العقل حيث
 رجحنا الفرع على الأصل ذلك لا يكون إلا بدليل شرعي فتأمل هذا المقام فانه يجد من بالتفريق الطالة ونحن نكتفي بذلك
 لأن هذا المختص لا يحتمل أكثر من ذلك وما ذكرناه هو كالتبني على مسائل قبيحة وأصل جليله والله أعلم بما قرأه السورة
 في سنة في الأوليين من الفرض الرباعي والثلاثي وفي كل ركعة من ركعات النوافل السنن طورت في نوافل السورة في الأوليين
 من الفرض الرباعي أو الثلاثي أو قرأها في الآخر بين أيضاً صحت صلوته وكذلك إذا ترك في النوافل السنن ويجوز أن
 يصلي قاعداً أو مضطجعا في جميع النوافل مع القدرة على القيام لحديث عائشة قالت لما يدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان
 أكثر صلواته ساجداً عليه قواه لما بدت قال بوعبيدة يفتح الدال لمشدة تبدينا إذا است وقرأه بعضهم بضم
 الدال معناه كثرة الحمد أي السمن وقد صح عن عائشة ما يدل على ذلك والله أعلم وعن عثمان بن حصين أنه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعداً قال ن صلى قائماً فهو أفضل من صلى قاعداً أفله نصف أجر القائم و
 من صلى قائماً فله نصف أجر القاعد قال في المنتقى رواه الجماعة الإسلامية من انتقيها قائماً ثم تعد غير هذا راجح في الأصح
 وكذا إن عكس اتفاقاً الحديث عائشة رواه أنها لم تزل النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعداً قطعتي أسن وكان يقرأ قاعداً حتى
 إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع قال في المنتقى رواه الجماعة وعندها أنه صلى كان يصلي ليلاً
 طويلاً قائماً ولبلاً طويلاً قاعداً أو أماً أو لها فيه كان إذا قرأ وهو قائم وهو قاعداً وسجد وهو قاعداً رواه
 الجماعة إلا البخاري فأما ما رواه أنه لا يقوم لمجرد الركوع بعد الفراغ من جميع القراءة ولا يجلس لمجرد الركوع بعد الفراغ من
 جميع القراءة فهذا الحديث لا يعارض الحديث الذي ذكرناه قبله لا ينافي في الحديث الأول بأنه صلى يقرأ وهو قاعداً
 فإذا قام قرأ أيضاً نحو من ثلاثين آية إلى آخره ثم يركع بعد القراءة من قيام أو قعود وإذا كان تادية التطوع جازاً للمقام

والقاعد فلا فرق عندنا بين ان يفتتحه قاعدا ويتمه قائما وان يفتتحه قائما ويتمه قاعدا الا ان حديث عائشة قد دل
على ان النبي صلى الله عليه وسلم لما يفعل ما عرفت وغاية الفعل ان يدل على الافضلية ولما من قال بان من افتتحها قائما فلا يجوز له
ان يتمها قاعدا فهو عندنا مخرج لانه مخالف للرخصة في تادية النقل على كلا الصورتين افتتاح الصلوة قائما لكون ذلك
بان يصليها قائما لكون آخره ليس الشرع في الصلوة النافذة هو نذر روكا بمنزلة خلافه الا ان كان حيث قالوا بذلك
فانهم اعادة اذا بطل او ابطله ونحوه التطوع على الرحلة الى اى جهة توجهت ولو لم يقصد خلافا للشافعية
حيث اشترطوا فيما اذا كانت حلوته راكبا غير القبلة ان توجه راحلته الى جهة مقصده فان توجهت به راحلته لغير
القبلة وغير مقصده لم تصح صلواتهم واطلاق الاحاديث يرد عليهم وكلاص في ذلك الكتاب السنة اما الكتاب
نقوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله واما السنة فلحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسمى على راحلته قبل
اى جهة توجهت ويوتر عليها غير انه لا يصلى عليها المكتوبة متفق عليه في رواية كان يصلى على راحلته وهو مقبل
من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزول فايما تولوا فثم وجه الله رواية احمد ومسلم والترمذي وصححه وكذا
الوتر لانه تطوع خلافا للاخفاف ولنا الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ويوتر في السجدة اكثر من ركوعه لما
في حديث جابر لكن يخفض السجود من الركوع ويوتر اياما الحديث رواه ابو داود والترمذي وصححه ولا يصح انه لا فرق بين
الحضر والسفر ولا داخل المصر ولا خارجه وفا قالابي يوسف لا تطلق بعض الروايات حكاية فعنه صلى الله عليه وسلم على الرحلة
والفعل لا يقيد الفعل لا بقرينة وقد ذهب الى ما رجحناه بعض الشافعية واهل الظاهر قال شيخنا امام اهل الحديث العلامة
ابن خزيمة وروى عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي قال كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم
حيثما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين فعموما في الحضر والسفر قال النووي هو محكي عن انس بن مالك
انتهى كذا في النيل من افتتاح راكبا ثم نزل يبنى بكذا عكسه خلافا للاخفاف في الثاني لما عرفت مما قد مناه من جوار
التطوع للراكب غيره ومن فعل ما ذكرناه فهو لم يخالف المشروع ويقضيه القياس الصحيح وقولهم لحرام الازار لم يقد
لوجوب الركوع والسجود فلا يقيد على ترك ما لزمه من غير عذر ساقطا تامنعه لانه لا في حرم التزم ذلك بنية
مخصوصة او بند صريح واما من اطلق ترجمه النقل فلا يلزمه الركوع ولا السجود الا حين اذا هما وهونا زل في جوار ذلك
للراجل لما شى خلاف فجزءه الشافعي وغيره قيا على الراكب هو وجبه والله اعلم ويجب الاستقبال حين التسمية
ثم لا يضره الانحراف عن سمت القبلة وذلك في حق الراكب الماشي ايضا ان قلنا يجوز تنقله وذلك الحديث انس
بن مالك رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يصلى على راحلته تطوعا استقبال القبلة فكبر للصلوة ثم غلى

عن ربيعة في صحيحها توجهت به رواية احمد وابوداؤد قال في النيل خرج به ايضا الشيطان بنحو ما هنا ولا يصح فيما تقدم

صلوة الفريضة على الرحلة او العجلة للسافر بعد مطاوعه وخوف ذهاب نفقة ونحو ذلك كالراكب في السفينة وسكة

الحديد للحدوث المرفة والمركب الهوائي المستحدث حلا في بلاد اور ويا ويحكي استقبال عند التحريم ولا يضره

الخزان المركب فيما بعد ثم فيما سهل وكذا من عجزكم بعض لم يجد من يوجهه ومن يوطئ على خشبة وغريق على لوح يخاف لو

استقبل الغرق وكذا الماشي لو انقطع عن الرقعة يخاف على نفسه او ماله التلغ اذا ان يضل فقال الجمهور لا تصح

صلوة من ذكر وللشافعية قولان اعمها تصح كما ذكرنا ولا اعاده ولا يصح عندهم ان من ذكرنا هم يصليون كذلك الحرمه

الوقت لكن عليهم الاعادة واستدلوا بقول بعض الرواة الذين حكموا صلوة صلح للنافلة على الرحلة حيث قالوا ولم

يكن يصنع ذلك في الصلوة المكتوبة الحديث ولنا حديث يعلى بن مرقان النبي صلى الله عليه وسلم انتهى الى مضيق هو واصحابه وهو

على راحلة في السماء من فوقهم والبلية من اسفل منهم فحضرت الصلوة فامرهم بالهزات فاذا اقام ثم تقدم رسول الله صلى الله

عليه راحلة ففعل بهم يومى ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواه احمد والترمذي قال في النيل الحديث المرفوع

ايضا الشافعي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمر بن الربيع وثبت ذلك عن انس بن مالك

وصحبه عبد الحق وحسنه الترمذي وضعفه البيهقي والجواب ما استدلوا به ان الثاني انما انفرد بما علم وهم العلم يستلزم

الدوام والمثبت مقدم عليه فالواجب الاخذ بخبر من اخبرنا بشي لم يعلمه غيره لان من علم حجة على من لم يعلم كذا في النيل باختصاصها

وتصرف قال كثير ما يرجح اهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرها في مثل هذه الصورة وهو غلط او وقع في مثله المجرى

فليكن من ذلك ما ذكر قلنا ما يريد ما رجحناه كما هم بصحة صلوة من علم بعد صلوة بالاجتهاد انه اخطأ ولم

يصل الى القبلة حتى قال الاحناف ان من صلى في مسجد او شيعته عليه القبلة نظمة مثلا انه يجتهد ولا يلزمه

ان يتجسس عن المحراب بيده اذ اخاف موزيا من البدل والدواب فاذا اهلى به صحت صلوة قلبان انظر لصل

الى جهة القبلة لم يلزمه الاعادة وما يدل على ان في الامر سعة وسيرافوق ما يظن المانعون حديث معاذ قال

صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى الصلوة وسلم تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله

صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت صلواتكم بحجتها الى الله عز وجل رواه الطبراني في الاوسط وفي اسناده

ابو عيلة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن حبان في الثقات وله شواهد ومزيدات يقوى بعضها بعضها فاضل

للاحتياج كذا في النيل فظهر بذلك ان من عذر في امر القبلة صلى الى غيرهما ثم علم ذلك في الوقت انه لا يلزمه الاعادة

واذا كان الامر كذلك فظهر ان التيسير فيها فاذا انضم الى ذلك اياحة الجلوس في الصلوة والايماء باركانها ان عليه للبرهان

بموجب
البرهان
درب

فلنا سنده ضعيف لا يصلح الاحتجاج وقيام رمضان يحصل بالكل كما قد منا الا ان ما دأوم عليه صلعم هو المختار والفضل
 فيما نعتقد لكن من اعجب العجب ان بعض المتفقه يدون الصلوة على غير ما عرف من مذهبه من اقيم
 الامور حتى انى رايته بعض الجهل تمن الاخفاف يتبرأ من إحدى عشرة ركعة ويؤدي من يفعلها ولا يعرف لذلك سبب
 الا الجهل والتعصب للمذهب فان كان الثاني فهو معاندة لسنة النبي صلعم ولا يخفى ما يترتب على اهانة ومعاندة
 لسنة النبي صلعم نخشى على صاحبها الكفر فلا حول ولا قوة الا بالله ومن العجائب ما ذكره بعض الاحناف لتعيين عدد
 العشرين حكمته مساواة المكمل للمكمل فلنا مثل هذه الحكم لا يجدي في مسائل الشريعة بل هي لا تزيد على الوساوس
 والهواجس منشأوها اعتشادة التقليد على الابصار والقلوب.

باب ادراك الفريضة

ومن كان في ثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخل مع القوم على ما كان عليه فاذا انقضت صلوته فهو بالخيار اما ان
 يسلم او يبقى جالساً تشهداً ينتظر ليسلم مع الامام وفاقا للشافعية لان النبي صلعم لما خرج في مرضه وهم يصلون
 خلف الصديق تقدم وصلى بهم بدون ان ينقضوا صلواتهم وصح انه امرهم ثم خرج من الصلوة واغتسل وهم
 وقوف في الصلوة ثم رجع وراسه يقطر من الماء فضلى بهم على اختلاف في الرواية وقد تقدمت وعلى كل تقدير فقد دلت
 السنة على ان اقتداء الشخص في اثناء صلوته او في اثناء صلوة الامام صحيح وسواء في ذلك صلوة الامن والخوف
 وقد تقدم لنا كلامي في ذلك وقالت الاحناف من صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى ثم يدخل مع القوم وان
 لم يقيد الاوى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام وان كان قد صلى ثلثاً من الظهر يتمها واذا اتمها يدخل مع القوم
 والذي يصلي معهم نافلة ولا ندري ما دليهم على ذلك وقولهم لا نهمل الوضوء القطع لا كمال يقال عليه ما
 الموجب للوضوء القطع وهل على ذلك دليل شرعي ولما يدخل ويشترك مع الجماعة على حالته في صلوته بدون
 ان يقطعها او يفسدها كما قال تعالى لا تبطلوا الصلوات كما ليس في ذلك اولى كاسيما وقد دلت السنة على جواز بل ستمسانه
 كما قد منا الكلام على ذلك اما قولهم ان الثانية تكون له نافلة فذلك صحيح كما تقدم ذلك في قصة الرجلين
 الذين قال لهما صلعم ما منعكما ان تصليا معنا الحديث اما صلوة الصبر فقالوا انه ما يقيد الثانية بسجدة يقطع ويخل
 مع القوم ولا اتمها ثم لا يصلي مع الامام قالوا لان النفل بعد ما كرهه وكذلك صلوة المغرب لا تعاد لان المعادة نفل
 بالثلاث مكرهه كذا قالوا واطلاق الاحاديث الصحيحة بل خصوصها ترد ما ذكره من الراي في هذه المسائل فتأمل قال

في متن الهداية ومن دخل مسجد اذن فيه بكرة له ان يخرج حتى يصلي قلت وقد قلنا الحديث واطلقنا الكلام عليه نقول هنا كما قال صاحب الهداية انه لا بأس ان يخرج من مكان ينتظم به امر جماعة كإمام ونحوه في مسجد آخر لان من كان كذلك لا يدخل في عموم النجس من الخروج لان ذلك مقيد بعدم الخروج للحاجة مع عدم ارادة الرجوع وهذا قد خرج للحاجة وهو عازم على الدخول الى المسجد ليقيم بوظيفته ويصلي فيه المساجد تنكفي لتأدية الصلوة فيها ولا يلتزم به اولى مما عطل به شارح متن الهداية ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فلا شك انه يشترك مع الجماعة ويصلي معهم تكون له نافذة كما قلنا ذلك هو اراد الحديث الرجلان الذين كانا صلياً في رحا الهما ثم اتيا المسجد الحديث لا يفيد ما اذا كان قد صلى تلك الصلوة فإراد الخروج قبل ان تقام الصلوة فيحتمل ان يقال لا يخرج لعدم الحديث ويحتمل ان يقال يخرج كما لا يدخل في عموم النجس من الخروج بان يقال ان الاذان اتمام ودعاء الى تلك الصلوة وهو قد اداها وقد اجاب داعي الله كما قال صاحب الهداية وهو وجوبه لان الاعادة ليست بواجبة عليه لا يشترع له ان يدير للجماعات ليصلي معهم صوراً فروع تكون له نافذة واقامها فيها النبي صلى الله عليه وسلم من اتفق له ذلك فتدبر وايضاً اذا كان الخروج للحاجة جائزاً في حق من لم يصل تلك الصلوة فاقول حالات من ادى الصلوة ان تكون تأديته لتلك الصلوة بمنزلة الخروج للحاجة فتأمل ذلك فانه جدير بالتأمل اما قول الاخناف في خصوص العصر والمغرب والفجر انه يخرج وان لم يخذ المودن في الاقامة وتعليقهم ذلك برواهية النقل بعد العصر والفجر بان النقل بثلاث مكروه راي مصادم للسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاراهة اما في النقل المطلق واما المعادة وكذلك كل نفل له سبب متقدم او مقدار فلا يكره بعد العصر ولا بعد صلوة الفجر كما قلنا من الكلام على ذلك فارجع اليه اما التنقل بالثلاث فلم يرد النجس عنه الا في الايتار بالثلاث حيث وجب المنع عنه بثلاث ركعات وهم قد ردوا الحديث في موطنه الخاص مدلوله بالمطابقة فقالوا لا يكون التزكيات بثلاث ركعات وتشهد بين فكيف يجوز لهم الاستدلال به فيما لا يحتمله بالجملة هم جوزوا ما كرهه الله ورسوله وهو ما لم يكرهه الله ورسوله ان هذا المنع العجيب العجيب ان كان في اثناء فروع غير ذات الوقت ولا اقامة او نفل واقيمت

الصلوة فان خشى فوت الركعة الاولى اخرج منها ودخل مع القوم ولا اتم ثم دخل كما يجوز له الشرع في اتي صلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة اما كونه يتم اذا لم يخش فوات الركعة الاولى فلانه صلح لم يامر من رآه متلبساً بالصلوة حين الاقامة بنسخها كما في حديث ابى موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلاً يصلي ركعتي الغداة حين لم يخذ المودن يقيم فخر النبي صلى الله عليه وسلم قال الا كان هذا قبل هذا الخزي الطبراني في الكبير قال العراقي اساده جيد واما كونه لا

يشترع في الصلوة اذا شرع المؤذن في الإقامة فلم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة
 الا المكتوبة قال في المنتقى رواية الجماعة الا البخاري وفي رواية كاحد الا التي اقيمت وظاهر النسخ التي لم يرد عدم الاعتقاد
 وقد حكى صاحب النيل في المسئلة تسعة اقوال ورجح ما اختزنه وهو الحق ثم لا فرق بين ركعتي الفجر وغيرها بل كنما وركعتي
 من احاديث المنع اما هو في ركعتي الفجر اما الا استثناء الواجب في بعض الروايات اعني كركعتي الفجر فنكره لا يصح
 الاستدلال ولا فرق بين ان يؤدبها في المسجد ام خارجيه عند باب المسجد شلا فالاختلاف في ذلك العموم الصحيح
 مقيد بالاقامة لا بالمسجد فقولهم يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود قاطل يوضحه حديث عبد الله بن مسعود
 بن نجينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد اقيمت الصلوة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعا الصبح اربعا الصبح ومن ادرك الامام قبل ان يسلم ادرك
 الجماعة لان الامام لا يخرج منها الا بالسلام فمتى ادركه قبله ادركها وان لم يجلس كما ذكرنا معه ما يعتد له به
 من النية وتكبيره الاحرام والاتفاق على جواز الاقتداء به حيث مناه ادراك الجماعة وفضيلتها هو جواز الاقتداء
 ووقوعه قبل السلام ولما ادراك الصلوة فلا يكون الا بادر اركعتيها ما يعتد له منها كالركعة وعليه فمن ادرك من صلوة
 الجمعة اقل من الركعة لا يكون مدارك الصلوة الجمعة بل يكملها ظاهرا فيكون كمن صلى الظهر جماعة وبذلك يجمع بين
 الاحاديث في هذا الباب لحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعتم الى الصلوة ونحن سجودا فاسجدوا ولا تقلوا
 شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة رواه ابو داود وهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة
 مع الامام فقد ادرك الصلوة اخبره الشيخان اي ادرك الصلوة والجماعة وامام من ادرك اقل من الركعة فلا يكون
 مدارك الصلوة وان كان مدارك الجماعة واما قلنا انه مدارك الجماعة لما عرفت سابقا لحديث علي بن ابي طالب
 ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم الصلوة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه
 الترمذي وهو وان كان فيه ضعف الا ان له شواهد قوية فريدة فهو بها بلا شك يصلي للاحتجاج به لا سيما و
 عدم الاحاديث المتفق على صحتها شامل لما حل عليه هذا الحديث بخصوصه كحديث ابي قتادة وفيه اذا اتيتهم
 الصلوة فعليكم بالسكينة فما ادركتم الصلوة فصلوا وما فاتكم فاتوا الحديث متفق عليه فلا يمكن مدارك الجماعة
 لم يكن كامرا بالدخول مع الامام فيها فائدة ومرا دنا بادر ارك الجماعة انه يحصل له او يكتب له اصل فضيلتها و
 ثوابها ولا يستبعد ذلك لانه قد قيل ان من قصصها فلم يدركها يكتب له اجرها وهو وجيه وقد استدلل صاحب
 هذا القول بحديث ضعيف ويؤيد حديث ابي هريرة وفيه فان احدكم لم يجد الى الصلوة فهو في صلوة الحديث

أي هو في معنى وحكم من يصلي وكيف يتصور أن يكون في الصلوة وليس له ثوابها وقالت الأحناف ومن أدرك من الظهر
 ركعة ولم يدرك الثلث فإنه لم يصل الظهر بجماعة ومن ثم فرعوا على ذلك أن من حلف فقال عبد الله حران على الظهر جماعة
 وأدرك ركعة من الظهر مع الإمام لا يحنث وإن قال عبد الله حران أدرك الظهر بجماعة يحنث إذا أدرك ركعة مع الإمام ودون
 هذا امرود لأنه لا فرق بين العبارتين نعم إن كان الحالف نوى للصلوة كلها بركعاتها مع الإمام لا يحنث إذا أدرك ركعة
 ولو نوى بعض الصلوة أو ما يسمى به مديركا للصلوة شرعا فإنه يحنث ويصير العبد حر إذا أدرك ما عينه أو أدرك
 ركعة في الصورة الأخيرة أما صورتان اللتان ذكرهما الأحناف فالحق أنه يحنث في كليهما ويصير العبد حر كيف
 وقد قال صلعم من أدرك ركعة من الصلوة مع الإمام فقد أدرك الصلوة قد تقدم لأن الشارع قد جعل مدرك الركعة
 مدركا للصلوة والعرف الشرعي مقدم عند الإطلاق ولا يعدل عنه إلا بقراءة أو نية الحالف وهذا الكلام معترض
 ليس هذا محل ذكره صاحب الهداية فجاءه وسياقي من يد بيان مسائل الحلف في بابيه إن شاء الله ومن خشى

فوت فضيلة أول الوقت كره إمران يشغل عن تأديته بتطوع قبله الأمانة فأن كان منتظرا للجماعة فلا بأس
 ما لم يخف فوت وقت الاختيار ولا يصلي منفردا أو تطوع فاذا أقيمت على معهم وكانت له نافلة وذلك لو فرغ من الأحاديث
 الكثيرة في فضل المبادرة بالصلوة لأجل وقتها وقد تقدمت لنا الإشارة إلى بعضها فتعقب ذلك مكره شرعا ولنا ما صح
 في فضل الجماعة كما تقدم فلا بأس أن ينتظرها في وقت الاختيار لأنه لم يفته به فضيلة أول الوقت مطلقا بل صلوته
 فيه جماعة لا تنقص عن فضل صلوته أول الوقت منفردا أما إذا لحق فوت وقت الاختيار وان تقع صلوته في آخر الوقت
 كوقت الكراهة فلا ينتظر بل يصلي منفردا أو يذهب إلى محل آخر للجماعة وذلك لما تقدم في حديث الأصم الذي يبيتون
 الصلوة ويخرجونها عن وقتها وقد تقدم فلا تغفل لحديث المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بئوك
 فتبرئوا ذكر وضوءه ثم عهد الناس عبد الرحمن يصلي بهم فبقي مع الناس فيه فلما قضاهما أقبل عليهم فقال قد أحسنتم
 وأصبتم فيبطلهم إن صلوا الصلوة لوقتها الحديث متفق عليه أما الرأفة فيصليها ما لم يخف فوت الوقت جميعها
 أو يضيق عن الاتساع كداء فرمته فإن خاف ذلك صلى لفرض ثم قضاهما لا نه صلعم قضى قبلية العصر والظهر لما شغل
 عنها وذلك يحتمل أنه صلى العصر لوقت وقته وترك الركعتين لما ذكرنا فقضاها بعد كما في الحديث وما أطلقه لاحقا
 حيث قالوا من أتى مسجد أقدم صلى فيه جماعة فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت انتهى قاله

توده لأن ذلك من كراهية فوات فضيلة أول الوقت فمائل -

باب قضاء الفوائت

ومن تعد ترك صلاة بلا عذر شرعي فلا يمكن قضاؤها بل قد باء بانه ويندب له ان يكثر من التواكل فيحب عليه التوبة
والإقامة الصادقة وهو قول الجمهور من اصحابنا والمختار عندي انه يقضي ليكثر من التواكل ايضا ومن قال بعدم امكان
قضاء الصلاة المتروكة عدا وبلا عذر من اصحابنا شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن تيمية وهو مذهب اودوا بن
عزم وبعض الشافعية والامامية اما القضاء الذي يسميه العامة بالقضاء العمري اعني قضاء الصلوات التي حانت
قبل البلوغ او قبل الاسلام فلا شك في كونه بدعة اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اسلاف الامة قالوا ولما
كان لا يجب القضاء الا بامر جدي فاذا عدم الدليل فلا قضاء قالوا ولم يأت دليل صريح في محل النزاع بان من ذكر
يقضي وامر حديث من نسي صلاة المؤسياتي فهو لا يدل على ان العامل الغير المعتذر يقضي بل كالة مفهومها انما
هو عدم القضاء لما ذكر من ذكر الاحاديث لم ترق في قضاء الصلاة الا للمعتذر شرعا كمنها النائم والناسي واما العامل
المعتذر بتركها حتى خرج وقتها فانه لا يقضي بل لا تنقضي صلواته قضاء عن صلاة قد خرج وقتها لانه من شرط
صحة الصلاة ايقاعها في وقتها فلو قد مضى وقتها فانه لا يقضي بل لا تنقضي صلواته قضاء عن صلاة قد خرج وقتها لانه من شرط
الشرط يستلزم انتفاء المشرط فنبهت الوقت نفوت الصلاة يوضح ذلك تصريحه صلعم بوقت صلاة من نسي الصلاة
او نام عنها ومن يلحق بهما حيث ورح ان من نام عن صلاة او نسيها ففتهلحين يذكرها فلو كان العامل مثل الناسي مخو
لم يكن للتقيد فائدة والقياس مع الفارق لا يجوز وقضى النبي صلى الله عليه وسلم صلوات الخندق لانها كانت بعد من شرعي فليلتا
لما اخترناه قوله صلعم في الحديث المتفق عليه فدين الله الحق ان يقضي لا قضاء اسم الجنس المضاف للعموم ولا نه
ورج ايجاب القضاء على العامل في تركه كثيرا من العبادات فلا يبعد ان يقاس على ذلك قضاء الصلاة فتأمل وان
تركها العذر فليست بقضاء اي خارجة عن الوقت بل قتهلحين يتذكر او يزول لعذر قالت الاخناف الشافعية
هي قضاء يريدون بذلك انها مودة في غير وقتها الشرعي ولم ار لهم على ذلك دليلا يصلح للاعتبار والاحاديث
تروى عليهم هي الاولى بالقبول منها حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة
لها الا ذلك متفق عليه لمسلم اذ ارقد احدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول
اقم الصلاة لذكرى عن ابي هريرة بخوة رواه الجماعة الا البخاري وادفع منه حديث ابي قتادة قال ذكروا النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة فقال انه ليس في النوم تغريط اما التغريط في اليقظة فاذا نسي احدكم صلاة او نام عنه
فليصلها اذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه واود اودره قال الحافظ وساده على شرط مسلم ومسلم بخوة وفي
الباب احاديث ومنها احاديث نومهم عن صلاة الفجر فخير ذلك وسياتي بعض ذلك وقد ورح في رواية الدارقطني

والبيهقي من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلها وقتها وهو وان كان ضعيفا لكنه صريح في الرخصة الثانية
والاحناف واصله في الصحيحين كما عرفت الا صلوة العيد ففي ثانيه ولا يفعلها في يوم العيد بعد خروج وقتها وسيأتي
بينا انه لحديث عمير بن النضر عن حمومة له انه غم عليهم الهلال فاصبحوا صيا ملجاء ركبت فيه انه صلح امرهم ان يخرجوا العيد
من الغد الحديث اخرجه احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر ابن السكيت
وابن جرير والخطابي والمحاظ في بلوغ المرام ويندب ان يقدمها على ذات الوقت فان خاف فوت ذات الوقت او بعضها
لزومه تقدمها اي ما لم يخف ان يقع من ذات الوقت جزء خارج عن وقتها فان خاف ذلك قدم ذات الوقت لزوم الان
وقتها يكون مضيقا حينئذ بخلاف وقت نحو المنسية فانه قد توسع فيه بقدر ما تحولهم الى موضع اخر وصلوة السنة
الراتية قبلها واما ذات الوقت اذا ضاق وقتها فانه يحرم تاخيرها بالاتفاق وقد دلت على ذلك احاديث وجوب
المحافظة على الصلوة لوقتها وهي كثيرة لا تظيل بذكرها اما اذا اتسع وقت ذات الوقت اي الحاضرة فالسنة ان يقدم الغائبة
لحديث جابر بن عبد الله ان عمر بن الخطاب يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يبكي كفار قرين قال يا رسول الله ما كنت
اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما صليتها فتوضأ وتوضأ فاضلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
المغرب متفق عليه ولا يلزمه تضادها واما للشافعية وفلاذ الاحناف حيث قالوا لو خاف فوت الحاضرة قدمها على الغائبة ثم
يقضيها واستدلوا على ذلك بحديث من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل
التي ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام وهو لا يصلح للاحتجاج لان الراجح الصحيح انه موقوف على بن عمر من رفعه فقد اخطأ
كما قال ذلك غير واحد من ائمة الحديث وفي اسناد الترمذي والجمعي وقد تكلم فيهما قال ابن حبان ان الترمذي روى عن النعمان
اشياء موضوعة وذكر من منكر هذه الحديث واستدلوا ايضا بحديث ابي جعفر جبيب بن شباع ان النبي صلى الله عليه وسلم
ونسي العصر ثم اهلوا ذن فاذا نثم اقام فصلي العصر نقص الاول ثم صلى المغرب فهو مع مخالفة لما قدمناه عن جابر بن عبد
الله في اسناده ابن لهيعة ولو سلمنا تعدد القضية فهو مع ضعفه ليس بحجة للاحناف لانهم اسقطوا وجوب الترتيب
بالنسيان لا سيما وقد جاء في صحيح مسلم انه صلح صلاها بين العشاءين المغرب والعشاء ولم يذكر فيه نقص الاول كما انما
واذا ادى الغائبة فلا يلزمه تضادها مرة ثانية في وقت مثلها بعد ذلك لحديث عمران بن حصين قال سرينا مع
النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى ايقظنا من الشمس فجعل الرجل يقوم منادها شأ الى طهره ثم
امر بالا فاذا نثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا فقالوا يا رسول الله الا نغيدها في وقتها من الغد فقال اينها
سراكم تبارك وتعالى عن الربا ويقتل منكم رواه احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها وابن ابي شيبة

والطبراني ويشهد لصحة ما ذكرناه ما تقدم من قوله في حديث انس لا كفارة لها الا ذلك وقد قيل انه بالاجماع واما ما في
صحيح مسلم من حديث ابي قتادة بلفظ فاذا كان الغد فصلى بها عند وقتها فلا يعارض ما قدمناه لاحتمال ان يريد بقوله
فليصلها عند وقتها اي الصلوة التي تحضرها في وقتها ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكرها وادها فيه
فليس المراد انه يصلي الصلوة بعد مخرج وقت ذكرها الذي صلاها فيه فقد يروى في سنن ابي داود من حديث
عمران بن حصين بلفظ من ادرك منكم صلاة الغدا من غدها فليقف عليها فقد قال الحافظ انه لخطأ من رادوها
وما قدمناه عن عمران بن حصين عن ابي رافع عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مطلقا اي سواء التسع وقتها ام ضايق كانه بالشرع فيها يتعين وجوب اتمامها ولا ينقض الحاضرة ولا يقضيها خلافا
للسانعية في استحياب القضاء والاحناف في ايجابه وكن الوكان ذاكر اعلمد او هي صحيحة لا يجب عليه قضاؤها
قلت الفوائت امر كثر وفاقا للسانعية وخلافا للاحناف والاحناف قد جاءوا بغير ابي بصير عجايب خالفوا بها المطر
من الادلة الشرعية القطعية وخالفوا بها الاصول التي طال ما قد دقروا في تحريرها فقالوا بوجوب تقديم الفائتة
على الحاضرة واستدلوا بما لا يدل وبما لا يحتم به على الوجوب قد مواد على الادلة الصحيحة من القرآن السنة
القاضية بان الصلوة اذا اديت في وقتها كاملة فهي الصلوة المسقطة للمطالبة والاعادة قالوا ذلك وذهلوا
عن الاصل الذي اتسوها اعني ما ثبت بالسنة من الاتحاد الصحيح لا تعيد اكثر من الوجوب الذي ياتم تاركه ولا
تفسد بتركه العبادة خالفوا اصلهم هذا في هذا الباب بحديث موقوف لا يحتم به فاذا تصوابه لزوم تقديم الفائتة
على الحاضرة وجعلوا هذا التقديم شرطا في صحة الحاضرة ثم اشتروا ذلك شروطا لم يصح وقت الحاضرة وهذا
كثرة الفوائت وحدها والكثرة يكون الفوائت ست صلوات في وقتها كل ذلك اختراع في دين الله بلا دليل
قالوا فاذا ادى الحاضرة في آخر وقتها المضيق في صحيحة وصحيحة مطلقا فيما اذا كانت الفوائت كثيرة فاذا كانت
الفوائت قليلة وادى الحاضرة في سعة من وقتها فهي باسالة بصفة كوفها وضاد قال بعضهم فاسلة مطلقا
اي لا تنقل نفلا ايضا من العجب كل عجب ما حوكة عن الامام ابي حنيفة رحمة الله عليه نقلوا عنه انه يقول بان فساد
الحاضرة موقوف فلو صلى بعدها خمس صلوات قبل ان يودي الفائتة بحيث تكون معها ست صلوات انقلب الكل
جائزا اي لكثرة الفوائت المانع من لزوم الترتيب كما زعموا وبناد عليه فكانه على زعمهم يقول ان من صلى الحاضرة
بسعة الوقت وعليه فائتة مثلا فصلوته فاسلة فسادا هو قافا اذا تعد تر في خمس مكتوبات بعد ها
انقلبت الحاضرة جائزة ماضية صحيحة فتكون الكثرة في المعاصي بتركه الصلوات المكتوبة موجبا لتصحيم

تدب سب سهادته برسالة الرسول صلعم أو كسلاد لم يتب بعد الاستتابة وأخرجها عن وقت الضربة قتل بعد اخلافا
للأحاديث وكلمة علي غير مخرج عن الملة وقيل كفر مخرج عنها وقيل لا يطلق عليه الكفر مطلقا اعلم ان العقوبة الشرعية
الدنيا وبه تارك الصلوة عند اوبلا عن ربي من المسائل الاجتهادية اذ لم يرد في تخصيصها عن الشارع نص وكل
ما كان كذا في حق عدم ورد النص فيه لا بد وان يكون للشارع فيه حكمة بالغة وذلك بان يكون من الامور التي
يتفاوت ضررها ومصلحتها باختلاف الزمان والمكان والحالات والشارع قد يترك التنصيص على حكم
امثال هذه الاشياء مع بيان قبحها وعظم اثمها عند الله ليرتدع من خاف عقاب الآخرة وليعاقب في الدنيا بما تراه
ائمة الامة اذ في مصلحة المسلمين لذلك يختلف علماء المسلمين في هذه المسائل بدون تبليغ وتفسير ومن
ثم اختلفوا في قتل من ترك المكتوبة بلا هذا فقال ابن شهاب الزهري وسعيد بن المسيب عمر بن عبد العزيز وابو
حنيفة وداود بن علي والمنذني يحبس حتى يموت او يتوب ولا يقتل واحتج لهذا المذهب بما رواه ابو هريرة عن النبي
صلعم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فاصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها رواه
الشيخان عن ابن مسعود قال قال النبي صلعم لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله داني رسول الله الا باحد
ثلاث التلبس الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة اخرجاه ايضا قالوا ولا نقام من الشرائع العلية
فلا يقتل بتركها كالصيام والزكاة والحج وقد خالفهم الجمهور فقالوا بقتله كما عرفت ذلك مما تقدم قال الامام
ابن القيم روى في كتاب الصلوة اثنى سفيان بن سعيد الثوري وابو عمر الاوزاعي وعبد الله بن المبارك ومحمد بن زيد
وكيع بن الجراح ومالك بن السنن محمد بن ادريس الشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه واصحابهم بانه
يقتل اختلفوا في كيفية قتله فقال الجمهور يقتل بالسيف ضربا في عنقه وقال بعض الشافعية يضرب
بالخشب الى ان يعلى او يموت وقال ابن شريح ينحس بالسيف حتى لا يموت لانه ابلغ في ذمته وامر في ارجوحه و
قول الجمهور هو المختار لقوله صلعم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة انتهى بزيادة وتصرف
واستدل المرجحون لقتله بقوله تروا قتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واتعدوا اليهم كل
مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وظاهر الآية ان احد هذه الثلاثة مبيح لقتله فمن
قال ان من تاب عن الشرك رفع عنه القتل ان لم يقيم الصلوة ولا آتى الزكاة فقد خالف ظاهر القرآن وفي
حديث ابي سعيد الخدري قال بعث علي بن ابي طالب هو باليمن الى النبي صلعم بذهبية فقسمها بين اربعة
فقال رجل يا رسول الله اتق الله فقال وبالله الست احق اهل الارض ان يتق الله ثم ولي الرجل فقال خالد بن

لو ليد يا رسول الله ألا اضرب عنقه فقال لا لعله يصلي فقال خالد فكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما امرت ان انقب عن قلوب الناس لا اشق بطونهم متفق عليه وجه دلالته انه
 جعل المانع من قتله كونه يصلي ومفهوم ذلك ان من لم يصلي يقتل قد قال في حديث آخر نهيت عن قتل المصلين
 بمفهومه ان غير المصلين لم ينهاه الله عن قتلهم صح ان رجلا من الانصار استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله في
 قتل رجل من المنافقين وفيه انه صلى قال اليس يصلي الصلوة فقال الانصاري بل لا يصلو له فقال صلى الله عليه وآله
 اولئك الذين نهاني الله عن قتلهم الحديث ومفهومه ان من لم يصلي لم ينهاه الله عن قتله وفي حديث الامراء عن ام
 سلمة رضي الله عنها قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم فقال لا ما صلوا الحديث رواه مسلم عن عبد الله بن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وآله قال امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وقيموا الصلوة
 وادوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله متفق عليه واخرج
 احمد وابن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله قد استدلت على قتال النبي الزكاة بهذا الحديث وروى عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله اخبرني النسائي واسناده صحيح واجاب الموجبون لقتله ايضا عما استدلت به المانعون بان الواجب ان لا يطلق
 فيما استدلوا به على المقيد في هذا الاحاديث على ان ما استدلت به المانعون مقيد بقوله فيه الا بحق الاسلام والصلوة
 اكد حقوقه على الاطلاق قالوا وحديث ابن مسعود قد صرح فيه بقتل التارك للصلاة ولدينه والصلوة ركن الدين الا عظم
 ولا سيما ان قلنا بكفره كما ذهب الى ذلك كثير من الائمة فعند هؤلاء ان تارك الصلاة قد ترك الدين بالكلية و
 اما من لم يكفر فلا شك انه يقول ان من ترك الصلاة فقد ترك الاسلام ولما نفي عن قتله اجوبة صلها
 ان ما استدلت به الموجبون لقتله ليست بنص على محال لنزاع ولا يجوز الاقدام على مثل هذا الامر العظيم بدون
 نص يعين المراد بالا احتمال كيف وقد ثبت عند الفريقين ان الحد ودرأ بالشبهات وكل ما ذكره الموجبون
 يحتمل ان يراد به المنكر للوجوب المكذب للرسول صلى الله عليه وآله اذ كان المنعوبات والسنن من الدين وتاركها
 لا يقتل بالاتفاق فلا يجوز ان تكون بعض واجبات الدين كالصلوة مثلاً لا يقتل من تركها كسائر ما قوله
 امرت ان اقاتل الناس الى فتايته ان يدل على الامر بالمقاتلة والمقاتلة انما تكون من الجانبين ونتيجة المقاتلة
 قد تكون دون القتل فهو ليس بنص على قتل تارك الصلاة مع اعتقاده لوجوبها فتأمل ذلك فانه دقيق
 فظهر بما قد منا ان مسألة قتل تارك الصلاة المعتقد لوجوبها هي مسألة اجتهادية غير منصوصة لا سيما
 اذا ضم مع ادلة المانعين اصل منع اقامة الحد ومع وجود الشبهات فليتفكر الناظر بقى مسألة وهو ان لنا

نفس هناك أعمال هي لا تنج مع أصل الإيمان فهي كفر صريح وذلك كالسبيل
للصحة وكسب الرسول عليه السلام وإرادة قتله ونحو ذلك لأن تلك الأعمال
بمنزلة تكذيب الشهادتين والحاصل أن الإيمان ينقسم إلى اعتقادي وعمل بالعلم ينقسم إلى عمل القلب وعمل ما سواه من
الجوارح وغيرها ومخرج المعرفة بدون عمل القلب كالأذعان والتصديق والأطمينان إليه لا يكفي شرعا أي لا يسمى
ذلك إيمانا ولا عمالا لظاهرة هي قوة الإرادة فما كانت مناقضة لما يصح الإيمان لا باعتقاده فهي كفر صريح وما لم تكن
مناقضة لذلك كالتروك فإن دبر عن الشارع في ذلك حكم قطعي بلا معارض فذلك ظاهر الحكم الفاصل هو ما صح عن
المعصوم صلعم وبناء على ذلك فما كان ضد الأعمال فإن كان مما ورثه نص بان أصل الإيمان ينتفي بعدم الأيمان
به أو بفعاله فهو كفر مخرج عن الملة وما لم ير فيه نص كذا الذي يفهم من الكفر العملي الذي ينافي بمكان الإيمان لا أصل له فأنهم
ذلك وتأمله فإنه من المضائق والمزاويع وبذلك تفصل من شبهات الجوارح والمعتزلة والمرجئة وتنطبق النصوص
المتخالفة بحسب الظاهر هذه المسئلة قد الفت، فيها الكتب طال فيها النزاع والمناظرة وكثر من أحوال أصحاب الحديث
وقعوا في الغلط فجعلوا الكفر العملي كفر حقيقيا والشرك الأصغر العملي شركا أكبرا اعتقاديا فكفر بالمسلمين بما ليس بكفر
فلو في الدين والله العاصم بما ذكرناه شجلى كل ظلمة وتخل كل عقدة والله الموفق ومن ترك شرطا أو ركنا مجمعا عليه
لها أو منها فهو كتركها إلا أن يكون محدثا عهدا بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وذلك يمكن بعد ترك الواضوح لها
أو الغسل من الجنابة بالإسوخ شرعي أو نحو ركوع وسجود كذلك لأن ترك ذلك هو ترك لها والكلام في ذلك هو
كالكلام في تركها... الله فلا يفيد ومن بعده عدم اشتراف تركها أو ترك المجموع عليه لها أو منها الذي لا تقم بدونه
لولا العذر فلا خلاف... أنه لا يقتل بل لا اثم عليه ولا خلاف يعتد به في وجوب الأعادة عليه في بعض الأحيان من
تركها أو شرطا أو عهدا أو عهدا بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وذلك يمكن بعد ترك الواضوح لها
هذا أقواله... أنه تاريخ الصلوة بحسب... إغفاده فهو كترك المجموع عليه واجيب أن الاختلاف شبهة والحدود تدرك
بالشبهات... وأيضا اعتقاد... بعض الناس لا يصح... كورد... أن الأعادة تنبئ عليها أحكام الدين الشرع وإنما قلنا
بتأثيرها ونه بالدين لأن ترك ما علم أنه من الدين لا يكون إلا من هاهنا... الدين واستخف به ومن جهنا
يظهر أن أكثر المخالفة... مذهب معلوم لا يجوز لهم شرعا وعقلا أي يحرم عليهم تخريبها مجمعا عليه... يجوز والحد
على المذهب بعد اهتدائي كل... يجمع عليه المسلمون لا سيما إذا كان في الفهم لا يعدل صحة مذهبهم في فعل
النزاع اللهم إلا بعد إقامة الحجة القاطعة وإما قبلها فلا يجوز اتفاقا ومن أنكر مشروعية الجمعة كفر لا يمكن

للقرآن ومنكر ما علم أنه من الدين ضروري ولا يقتل بتركها خلافا لبعض الشافعية استدلال هؤلاء بما ورد في حديث
 ابن مسعود حيث قال صلعم لقد هممت أن أمرهم بالخيل بالناس ثم أخرجني على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم
 الحديث رواه مسلم وبقوله صلعم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه لينتهين أوقامهم عن ودعهم الجمعات أو لينحتمن الله
 على قلوبهم ثم يكون من العاقلين رواه مسلم ومحدث أبي الجعد الفهمي أن النبي صلعم قال من ترك ثلاث جمع بها
 طبع الله على قلبه رواه أهل السنن قالوا والنبي صلعم لا يهزم ولا يعزم على ما لا يجوز لعصمته قلنا والامر كذلك إلا أن عدم
 فعله له ذلك لا يحرق لم يكن إلا بعد أن فسخ ذلك العزم ورجع عنه ولا يجوز لنا العمل كالأوامر بما رجع عنه صلعم فعدم قتله
 صلعم هؤلاء مع علمه بتركهم الجمعة ودعهم أياها دليل قاطع على عدم قتل تاركها ودل حديث الضمري على أنه عند الله
 فقط لا على قتله بل دلالة على عدم القتل أظهر فتأمل وأيضا لو كان عزمه الذي لم يفعله متحتما علينا فله بلا تردد لوجب
 قتل تارك مطلق الجمعة الغير المعدور في جميع المكتوبات لانه قد صح أنه صلعم أخبر بأنه قتلهم بإحراق بيوت المتخلفين عنها
 عليهم وانتم لا تقولون به قلت وغاية ما يمكن أن يوجد من حديث حمزة صلعم على داود أن أنه يجوز للإمام إخراج على الدين
 من أن ينكل ويقاتل لولا القتل من ارتكب فظيما من مجرم الدين وذلك كترك الصوم والحج والزكاة وسائر الكلام على
 كل في بابيه إن شاء الله تعالى وليس قضاء الوتر والراتبة وكذا وراودا فالشافعية وقالت الأحناف بوجوب قضاء التافلة إذا
 أفسدها بعد الشروع فيها وكذا فلا يشترط قضاء ما لا يتبع للفرض ويجب قضاء الوتر عندهم لما ذوات الأسباب كصلوة الكسوف
 والخسوف ولا يستسقاء ونحوها فلا يقضى بالاتفاف قلت له إن ليلا للأحناف على جوب قضاء التافلة إذا أفسدها ولا يستل
 بقوله تروكها تبطلوا أها لكم لا يتم كما هو ظاهر أما قضاء الوتر فقد دلت عليه آثار كثيرة إياه وتصريحنا في هذا حديث أبي سعيد
 الخدري قال قال رسول الله صلعم من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره رواه أبو داود بإسناد صحيح الترمذي وراود
 إذا استيقظ وأخرجهم أيضا ابن ماجة والحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين في الباب غير ذلك ومثله ونحوه
 عن كثير من الصحابة أما قضاء الراتبة فقد تكون مع الفرض ودليله صلوته صلعم ذلك مع الفرض ليلة القدر قد تقدم
 وتقدم أيضا حديث قضاء سنة العصور وحين عايشة رغان النبي صلعم كان إذا لم يصل أربعين قبل الظهر صلاها بعد هارواة
 الترمذي وقال حسن غريب في الباب إحد عشر ركعتي الفجر قبل الطلوع وبعده كما وردت الأحاديث الصحيحة بذلك
 قوله وفعله تقرير أو حجة للأحناف في منعهم قضاء ما بعد صلوة الصبح وقبل ارتفاع الشمس أم حديث أبي هريرة أن رسول
 الله صلعم قال من لم يصل ركعتي الفجر لم يصلها بعد ما تطلع الشمس رواه الترمذي فهو مع عدم صراحته في مداهمة قد ورد
 مقيد بالفظ من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلها بعد ما تطلع الشمس رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي والروا

حمل المطلق على المقيد كان في المقيد زيادة علم لا يجوز إهمالها لاسيما إذا كان الراوي واحداً اقتصر على ذلك حتى
 أنه صلحوا من رآه يصليهما بعد صلاة الصبح فلا يظن بتخريج ذلك فاطلبه من مقامه أما قضاء المعتادة لمصلحة
 من مطلق التوافل فقد دل عليه حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلعم من نام عن حربه من الليل أو عن شيء
 منه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل في التنبيه برأه الجماعة ألا البخاري وثبت
 عنه صلعم أنه كان إذا منعه من قيام الليل نومه أو وجع صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة للحديث وهو عند مسلم
 والترمذي وصححه والنسائي وقد نازع في قضاء هذا الأخير أكثر الشافعية والحق جواز ذلك بل استحبابه للأدلة التي
 عرفت والله أعلم.

باب سجود السهو أي في الصلاة والسهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره يجب لما يأتي على من ذكره
 وفقاً للائحاف واحد قبل السلام أو بعده ما لم يفحش الفصل بعد السلام أي يجب بسجود السهو في المواضع الآتية
 وأما يجب على من ذكره وذكر أنه سها قبل السلام أو بعده ما لم يطل الفصل ويفحش قالت الشافعية مسنون على
 الإطلاق وقال مالك واجب في نقصان سنة في الزيادة وقد صح عنه صلعم الأمر بذلك كما في حديث أبي سعيد
 الخدري وحديث ابن مسعود وذلك دليل لنا على الواجب ولا صارف عنه وما كان السهو في الصلاة لا يكون إلا من
 تقصير في تأديتها غالباً شرع له السجدة تان تذركهما فرط فهو شبه الكفارة والقضاء كما قال غير واحد وفيه إرقام
 للشیطان وتذليل إخضاع للنفس وقد صرح ببعض ذلك رسول الله صلعم فيما صح عنه وقولنا قبل السلام أو بعده
 إلى آخره هو الصحيح خلافاً للائحاف في فصره على أن يؤدي بعد السلام دائماً والشافعية في أنه قبله كذلك والحق صحة
 المذهبين معاني الأبحاث لا في النفي وما استدلل به أحدهما بإرضاه ما استدلل به الآخر ولا يتمشى القياس في مثله
 ولنا أنه صلعم فعل الأمر بين وأمر به قبل السلام وبعده فتعين القول بمجوازته في الموضعين وإلا للزم الترجيح بالإمام
 أو إهمال أحد الدليلين مع إمكان العمل به وهو لا يجوز وهو سجدتان يكبر للهوى والرفع فيهما مطلقاً فان
 فعلهما قبل السلام فلا تكبيرة أحرام ولا تشهد بعدهما وان فعلهما بعده شرع لهما ذلك قد انفقت الروايات
 عن رسول الله صلعم أن سجود السهو سجدتان وهو إجماع من عرف من أهل الإسلام فلو اقتصر على سجدة واحدة
 ساهيا لم تبطل صلوته فان تذكر الأخرى قبل أن يسلم أضافها إلى الأولى وان سلم ثم تذكر أحدا واستأنف سجدة في
 السهو وان طال الفصل وفحش بحيث لا يعدى فإنه مكمل للصلاة واحدة فانه سجود السهو واجزائه صلوته و
 قيل يعيد الصلاة وهو الأظهر على القول بوجوب السجود اما إذا تعدى الاقتصار على سجدة واحدة للسهو فان صلوته

تبطل لانه تعد الاثنيان بسجدة زائدة ليست مشروعة وذلك لحدوث في الدين بما ليس منه وهو ترك كل مردود
 داخل ولو سجد ثلث سجدة فضاها سجدتين سجدتين اخريين للسجود في السجودات تذكر قبل السلام والا
 اخرا انه صلواته ولو تعد ذلك يبطل صلواته وكذلك صحت الرواية واقفوا على انه يكره فيهما للهوى وارفع اما
 التحريم لهما فالمختار الصحيح في ذلك هو ما ذكرناه وهو مذهب الجمهور ظاهر الاحاديث التي يذكر فيها سجود
 السهو قبل السلام صريح في انه صلعم لم يحرم تكبيرة احرام غير تكبيرة الهوى نعم قد دلت على ثبوت التحريم لهما
 بعض روايات حديث السجود بعد السلام وذلك فيما رواه ابو داود في حديث ذي اليدين عن ابى هريرة وفيه
 انه قال فذكر ثم كبر وسجد للسهو الحديث واستاده صحيح لكن اشار ابو داود الى شذوذ هذه الزيادة عن حماد بن
 زيد الراوى كذا في الفتح قلت ما ذكرنا في المتن هو الاظهر الا وفق بالقياس لانه لما سلم فقد اتم صلواته والسجدتان
 بعد ها كانه استئناف صلوة اخرى فيشرح التحريم والنبي صلعم في قصة ذي اليدين قام من مجلسه في الصلوة
 معتقدا على خشبة او دخل منزله وخرج سرعان الناس من المسجد وتكلم اذا عاد تحرم والاقتصار على ما ورد اولى
 والى ما اختارناه ذهب نجم العلماء ما لا يخفى من رجح الامام الشوكاني في الدرر محو التحريم لسجدتي السهو مطلقا و
 تبعه السيد على عادة الاطلاق ضعيف وكذلك القول بالوجوب لانه قد ثبت في الصحيح في هذا السجدة المعنى الذي
 يوديه بعد السلام انه صلعم انما سجد سجدتين ولم يذكر فيه تكبيرة الاحرام وفي بعض روايات فثنى رجله وسجد
 سجدتين فالتحريم لهما في صورتها فعلهما بعد السلام انما هو مشروع لمن شاء ففعله فتأمل وكذلك التشهد بعد ها
 فان كان فعلهما قبل السلام فالمختار انه لا يعيد لهما التشهد كما هو مذهب الجمهور هو ظاهر الاحاديث الواردة
 فيما سجد فيه قبل السلام واختلفت الرواية فيما اذا وقعها بعد السلام هل يتشهد بعد ها ام لا فظاهر حديث
 صلواته صلعم الظاهر خمسة انه لم يتشهد بعد ها اذ لو كان لذكر وقد ذهب الى عدم اعادة التشهد مطلقا الشافعية
 ودل كلام الامام البخاري على اختيار ذلك فانه استدل في الصحيح على عدم التشهد لسجدتي السهو مطلقا وذهبت
 الاحناف الى انه يتشهد بعد ها ولم يقولوا بوجوب التحريم لهما وهذا عجيب حكى الترمذي عن احمد واسحق
 فيما اذا وقعها بعد السلام انه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية وقد قيل انه قول قديم للشافعية
 وقد رتب الامام الشوكاني في الدرر انه يتشهد بعد ها مطلقا سواء وقعها قبل السلام او بعده وتبعه السيد رح
 وقولهما ضعيف فيما اذا وقعها قبل السلام واستدل من قال يتشهد مطلقا بحديث هيران بن حصين ورواه
 النبي صلعم على بهم فسنها فسنجد سجدتين ثم تشهد سلم رواه ابو داود والترمذي وحسنه واخرجه

ابن حبان وصححه والمحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وضعفه البيهقي وابن عبد الله وغيرهما قالوا المحفوظ
 في حديثهما ان انه ليس فيه ذكر التشهد وانما تفرقه به اشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ
 عن ابن سيرين وقد اخرج النسائي بدون ذكر التشهد قلت وكانت الرواية عن اشعث مع شذوذها قد
 اختلفت فهو تارة يذكر التشهد وتارة لا يذكره وقد مرادت في التشهد بعد سجدة السهو احاديث كلها
 ضعاف لكنها مع ما قدمناه من حديثهما ان ترتقى الى درجة الحسن ثم هي على اطلاقها معارضة لما في الصحيح
 وغيره من حديث عبد الله بن بجمينة رضي الله عنه قال فيه فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك
 وفي رواية فيه فسجد سجدتين وهو جالس ثم سلم الحديث وهو ظاهر في ان السلام وقع بعد رفعه
 من السجود بلا فصل واذا وقع التعارض وجب الترجيح ان لم يكن الجمع والترجيح يقتضي تنديد بما في
 الصحيح به يبطل قول من شرع التشهد بعد سجدة السهو مطلقا لئلا اذا امعنا النظر وجدنا انه يمكن الجمع
 بحديثي حمران ونحوه على ما اذا وقعتهما بعد السلام بقي انه هل التشهد لهما في هذه الصورة واجب
 محتمل ام هو مشروع غير ملزم شاء فعله هذا محل نظر فمن تتبع الاحاديث في سجدة صلعم للسهو بعد السلام وجد
 انها لم تدل على انه تشهد بعد سجدة السهو الا ما قدمناه عن حمران رضي الله عنه فامثل الاقوال في المسئلة قول عطارد
 بالتحخير وما قدمناه فلا ينافيه وانما هو لاحب اليك لانه زيادة خير جائزة شرعا فتأمل فانه سجد بالكمال
 ومن سها عن فعل مسنون استحب له السجود وان تركه فلا بأس واما قال الامام احمد وقال الشافعي واصحابه
 لا يتعلق سجود السهو بالمسنون سوى القنوت والتشهد الاول والصلوة على النبي صلعم فيهما وعلى الآل في
 القنوت والتشهد الاخير وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لتكبيرات العيد والقنوت والتشهد والمخافة موضع
 الجمع عكسه لا لكونها سنة بل لانها واجبة عنده فهو متفق بالشافعي في ان سجود السهو لا يتعلق بالامسنة
 وقال مالك ان جهر في موضع الاسرار سجد بعد السلام وان عكس سجد قبل السلام وقول الاحناف لا نزاع
 فيه اذا ثبت وجوب ما ذكرناه عنهم ولا يرد عليهم ولا على المالكية الا في الاقتصار على انه لا يسجد لسبب
 ما ذكرناه من السنن وكذلك على الشافعية لنا عموم قوله صلعم من نسي شيئا من الصلوة فليسجد سجدتين
 وهو جالس رواه احمد والنسائي وابن ماجة والطبراني في الكبير ذكره في اللئذ وعن ابي سعيد رضي الله عنه ان النبي
 صلعم قال اذا صلى احدكم فليذكر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس رواه الترمذي وحسنه في الحديث
 نعم السنن وغيرها والمراد انه يسجد للترك ما يحصل به اصل السنة كما لها واستدل لذلك السيد هبة

سجدة صلعم لتركي التشهد الاوسط وهو لا يتم الا بعد ثبوت انه غير واجب فيه نزاع وعديث ثوبان ان النبي
 صلعم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم ثم اراه ابو داود وابن ماجة وفي كلام من ضعفه نظروا سماعيل بن عياش
 الذي في اسناده فهو وان كان مختلفا بنيه الا ان البخاري قال فيه انه اذا حدث عن اهل بلده يعني الشاميين
 فصحيح وهذا الحديث هو من روايته عنهم قال حديث في نظر البخاري صحيح حينئذ لا سيما وما قد مناه يؤيد
 معناه فتفكر واما كون السجود لذلك سهوا فلا بأس بتركه فلانه لما كان المقتضي له ترك مستنون كان جارية
 بالسجود كذلك الثلاث يجب للرفع اكثر مما يجب لاصله وبناء على ما اهتمد اصحابنا يستحب السجود لسهو التكبيرات
 في الرفع والهوى ولسهو التسبيح في الركوع والسجود ونحو ذلك من كل ما ثبت استحبابه في الصلوة بالنص
 وهل يسجد للشك في ذلك فيه نظر وخلاف والظاهر انه يسجد ان شاء لعموم الاحاديث في ان من شك
 في شيء من صلواته يسجد للسهو ولم يفرق بين الواجب والمستنون في ذلك ومن زاد في شيء منها ليس
 مشروعا فيه سهوا استحباب له السجود لعموم ما قد مناه وقد روى عن عائشة رضيها روى عا سجدتا السهو ثم يأتى
 من كل زيادة ونقصان رواه ابو يعلى وابن عدى والبيهقي ذكره في الاكثر عنهم من رواة تشهد لصحة صدق
 لما دلت صحاح في الشك صرح فيها بان سجدتي السهو لا تضره اذا تبين وقوعهما لغير مقتضى بل فيهما
 فائدة ترغيم الشيطان فتتبع ذلك وتامله فان ما ذكرناه هو الصواب المحقق عن كثير من حجة التقليد عن
 ادراك الصواب او فعل منها ما لم يرها او ميسر لا محذور سجدتها سجدتان في الثاني واستحبابا في الاول
 اما كونه شرع له السجود فله عموم ما قد مناه وجوبه للثاني دون الاول اعطاء اللبدل ما يعطى للبدل والا لما
 صح ان يكون بدلا وما قيدنا ذلك بكونه سهوا كان السجود المذكور لا يشرع لغير السهو لئلا يعم كالأفعال التي ربما
 قد يفعلها بعض المصلين عمدا فانها لا يشرع لذلك سجود السهو ومن ترك ركعة ادركنا سهواته اركعتي وسجد
 للسهو وبعد السلام افضل وقد دل على ذلك حديث ذي الديد بن وفيه انه صلعم صلى ركعتين ثم سلم فقال
 له ذو الديد بن يا رسول الله انشيت امر قصرت الصلوة فقال لمرأته ولم تقصر فقال الكافي قول ذو الديد بن فقالوا نعم
 فتقدم صلعم فبلى ما تركي ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجدة او اطول ثم رفع راسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
 سجدة او اطول ثم رفع راسه وكبر فربما سالوه ثم سلم الحديث وما ذكرناه منه متفق عليه وعن عثمان بن حصين
 ان رسول الله صلعم صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفي لفظه دخل الهجرة فقام عليه رجل يقال
 له الخياط وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكره فخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى الى الناس

فقال اصدق هذا قالوا نعم فعلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم قال في الثنتي رواية الجماعة الا البخاري ومسلم وقد اختلف العلما في هل هذا الحديثان حكاية لواقعة واحدة او هما واقعتان والظاهر تعدد الواقعة وقد دل على انه يتدارك ما ترك وانه يسجد للسهو وانه بعد السلام واما قلنا ان ذلك افضل لانه حكاية فعل والقول قد وجر بما يدل على جواز الامرين كما قدمنا ذلك واشك في عدد الركعات بنحو

اليقين وهو الاقل والا فضل ان يسجد للسهو قبل السلام لحديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك احدكم في صلوته فلم يدر او واحدة صلى امر ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدر ثنتين صلى امر ثلاثا فليجعلها ثنتين واذا لم يدر ثلاثا صلى امر اربعا فليجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ من صلوته وهو حالس قبل ان يسلم سجدتين رواه احمد وابن ماجة والترمذي وصححه وهو مع تصحيح الترمذي له طريق وشواهد وعن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلوته فلم يدر صلى ثلثا ام اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلوته وان كان صلى اتما لا ربيع كانتا ترغيبا للشيطان رواه احمد ومسلم ورواه ابو داود بلفظ فليلق الشك وليبن على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين فان كانت صلوته تامة كانت الركعة والسجدتان نافله وان كانت صلوته ناقصة كانت الركعة والسجدتان ترغيبا للشيطان واخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وفيه دلالة على ان سجود السهو في هذه الصلوة ونظائرها يكون قبل السلام ولما كان قد عارضته احاديث امرة وفعله ذلك بعد السلام كان الاولى في الامتثال للجمع والعمل بالكل وذلك بان يحمل كل حديث على محل بحيث لا يتناقض الاخر فيكون كل في موضعه لبيان الافضلية وكذلك اذا شك في

ركن تحرى الصواب فان لم يأت بنظيرة من الاخرى عاده والا فليات بركعة في اخر صلوته ويسجد للسهو قبل السلام لما لو نه يتدارك ما يشك فيه فلان الصلوة قد وجبت عليه بيقين فلا تبرأ ذمته كاليقين وهي بدون اركانها وشراطينها لا تصح ولا تسمى صلوة شرعية وقد مرنا ذلك في باب صفة الصلوة وتحرى الصواب هو قصد ما قدمنا ذلك في من شك في ركعة فلا منافاة بين ما قدمناه عن ابي سعيد وحديث ابن مسعود وفيه واذا شك احدكم في صلوته فليتم الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين رواه الجماعة الا الترمذي وغايته ان يكون حديث ابي سعيد مبينا لحديث ابن مسعود فتأمل واما ما ذكر في بعض الفاظ حديث ابن مسعود مما قد يوهم خلاف ما ذكرناه كقوله فليتم الصواب فليتم عليه الى الصواب كما في

بعض الروايات عند ابن ملحة ومسلم فأنما يحمله على جانب الزيادة أي الجانب الذي يأتي به ويتداركه وما يوضح
 ذلك في الحديث عند عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم على شيء من العبادات في
 الصلوة فليصل حتى يكون على شيء من الزيادة أخرجه عبد الرزاق كذا في كبري العمال قلت هذا أحسن ما
 يمكن أن يقال في الجمع بين الحديثين المأذونين لكن يعكر على ذلك ما أخرجه أبو داود والبيهقي في سننه
 الكبرى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كنت في صلوة فشككت في ثلاث وأربع وأكثر فذلك على أربع
 تشهدات ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل أن تسلم ثم تشهدت أيضاً ثم تسلم فإن صح كان دليلاً على
 جواز البناء على الظن الرابع وعلى استحباب التشهد بعد سجدة السهو حتى قبل السلام ولو بعد إتيانه بالتشهد
 الأخير كما صرح بذلك في هذا الحديث قلت ولما روي في العلم أن أحد أئمة الحديث فيما يحتم به فاذا صح قلنا يجوز
 الأمرين أي يجوز البناء على اليقين الذي قد لا يحصل في الأكثر إلا بالبناء على الأقل ويجوز البناء على الظن
 الغالب الذي قد يكون في الزيادة وقد يكون في جاب المقصود ويجعل حديث أبي سعيد على الأولوية و
 الأفضلية مما يدل على ترجيح هذا الرأي ما روي عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سها
 في صلواته في ثلاث وأربع فليتم فإن الزيادة خير من النقصان أخرجه النسائي والحاكم في المستدرک كذا في أكثر
 وجهه كالتدبر على هذا الرأي الأخير أن أغل التفضيل يقتضي الاشتراك في الأمر المتفاضل فيه غير أن المفضل
 ينقص بزيادة فقوله في هذا الحديث فإن الزيادة خير من النقصان يقتضي أن لا تنقص على نقصان فيه
 خير دون الخير الحاصل في الزيادة وما هذا حاله فلا أقل من أن يكون حائراً إذا حمل حديث أبي سعيد على بيان
 الأفضلية كما تقدمت من ذلك لا لزوم التعارض والتناقض المقتضي إلى تركهما معاً أو الترجيح بلا مرجح وهو لا يجوز
 على أن الجمع مقدم على الترجيح فإن قيل إن إطلاق هذا الحديث لا يجوز إلا لاختلافه لانه يخالف لجميع الأحاديث
 الباب في مسألة الشك إذ ظاهر إطلاقه يدل على جواز البناء على الأقل ولو لم يقارنه الظن الغالب قلنا إذا
 صح الحديث فأنما يحمل على ما قارن الظن الرابع بدليل العقل وما دلت عليه الآثار فتأمل فإن المحل جد ير
 به وقال الشافعية لو شك في ارتكاب منهي لا يسجد وهو وجيه لأن الأصل عدمه والظاهر أن من زال
 شكه أثناء الإتيان بالمتدارك لا يسجد بخلاف ما إذا زال بعد الإتيان به ومن تأمل أحاديث الباب وجدها
 تدل على ذلك ولو قام ساهياً لندبته لا وسطاً عادلياً لم يستجأ وزهد الركوع ولا يسجد ولا مضى لم
 يسجد وسجد السهو قبل السلام أو بعده وقبل السلام أفضل ويخالف المنصوص من قال لا يكون السجود في هذه

الصورة الا بعد السلام وذلك لما روى عن ابن بجينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فمضى فلما
فرغ من صلوته سجد سجدة ثالثة ثم سلم رواه النسائي واما حديث المغيرة الذي رواه عنه زياد بن علاقة قال
صلى بنا المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسمح به من خلقه فاشاد اليهم ان قوموا فلما فرغ
من صلوته سلم ثم سجد سجدة ثالثة وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد والترمذي وصححه وقد
تكلم في بعض رجال اسناده فهو لا يعارض حديث ابن بجينة المتفق على صحته وغايته ان يكون دليل على جواز
ايقاع ذلك بعد السلام واما قدما حديث ابن بجينة للافضلية لانه اصح وكان قوله هكذا صنع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس نصا ولا صريحا في السجود بعد السلام وقد قيل لعل المغيرة لشيء السجود قبل السلام فسجد بعده وهذه
صفة السهو هذا احتمال ممكن وقوعه للمغيرة ولا يمكن ان يقال في السجود قبل السلام الذي صرح به في
حديث ابن بجينة فكان بهذا المقدم ما للافضلية على حديث المغيرة اما لو نريد ان يعود ذلك ما لم يتجاوز
حد الركوع وانه لا سجود عليه لهذا السهو اذا عاده وانه لا يعود اذا تجاوزته ويسجد فلحديث المغيرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستلم قائما فليجلس واذا استلم قائما فليجلس سجد سجدتين السهو رواه
احمد وابوداود وابن ماجة ومفهوم قوله واذا استلم قائما فلا يجلس الى اخره ان السجود لا يشرع فيما دون
ذلك ولما كان ما فوق حد الركوع معدودا من القيام وتودي فيه قراءة الفاتحة قلنا ان نهض اليه لا يعود
عليه السجود لانه قد صار قائما شرعا ومتلبسا بقرآن فلا يجوز له العود فان عاد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلوته
ولانه زاد قياما واما من كان في نهضته في حد الركوع فما دونه الى العود فانه يعود ولا يسجد لانه لم
يصر قائما واقفا وقعت منه وثبة الى الصلوة وقد روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سهو في وثبة الصلوة
الا في قيام من جلوس او جلوس من قيام اخبرني الحاكم في المستدرک عن البيهقي ذكره في الاثر وهو مع ما قبله ظاهر
فيما ذكرناه وهما متعصدا ان قال الشافعية فلو قام المقتدي ساهيا الزمه العود واعاد فلا يجوز له العود
وياشم في تركه متابعة الامام وتقدمه عليه عموم احاديث الباب مع حديث تحمل امامه بسهوة تدل على انه
يعود فان لم يعد فلحديث النخعي عن التقدم على الامام تدل على انه واما بطلان الصلوة فلا دليل عليه و
غايته ان ينقطع القدوة فيما تقدم به فيكون فيه كالمفترج ولو قام الى خامسة فمضى قد كره العود ولو قيل لها بالعبادة
سواء كان تشهد في الرابعة ام لا فلا للاختلاف ولا يضمن اليها سادسة خلافا ليهما ولا يتابعه المقتدي بل يقال
او ينتظر ليسلم معه واذا انتظر سجد معه للسهو متابعة اما لو نسي العود اذا تذكر فلا يجزئ له احد ان يزيد او ينقص

في الملتزمة ما ليس منها أحد الركعة ولا ركنا فنذكر أنه قد زاد فيها الزمها الرجوع إلى الأصواب الحديث في أبي سعيد وابن
 جابر المتقدمين في من شك في صلواته وفي خصوص هذه المسئلة عن ابن مسعود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا
 فقبل له أزيد في الصلوة فقال وما ذا هي فقالوا أصليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم رواه الجماعة وابن أبي
 شيبة وظاهره أنه لم يشهد في الرابعة فهو يرد ما ذكرناه عن الأخوان حيث قالوا إذا قام إلى الخامسة قبل أن يشهد
 في الرابعة حتى فيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وقولهم يحل هذا الحديث على أنه تعدى الرابعة محتاج إلى دليل مع
 أنه لو فرض أنه تعدى في الرابعة فالحكم ببطلان فرضه فيما ذكره حال كونه ساهيا تحكمان الزيادة في الصلوة سهوا
 لا يبطئها كمالا على ذلك إحداهما كثيرة صحيح وعلى كل حال فلا يستقيم الحديث على مذهبهم لأن فيه التكلم
 وهو لو كان سهوا ففسد للصلوة عندهم أما قولهم فإذا قيد الخامسة بسجدة أضاع إليها سادسة وجوبا
 وسجد للسهو فهو ظاهر الفساد وهو مع مخالفة الأحاديث المتقدمة والأخذ باليقين كما عرفت مخالفا أيضا
 لأحاديث لزوم قنين صلوة الفرض من صلوة النفل سجود النبي صلى الله عليه وسلم للسهو ثم سلامه بعده عليه بأنه صلى الله عليه وسلم
 قيامه حينئذ إلى السادسة نص في وما ذهب إليه الأصناف ما قولهم لتصير الركعتان نفلان يقال عليه معنى
 شرح الله هذا ولما كون الركعة الزائدة التي ياتي بها الشاك تكون نفلا مع سجدتي السهو فهو لا يدل على ما ذهب
 إليه الأصناف الشاك حين فعله لتلك الركعة إنما أتى بها بنية أنها ركعة من صلوة في فرق بين الشاك الساهي
 والمتعمد ولو سلمنا بوجوب قصد النفل في هذه المسائل فأنك لا تسلم أن هذا النفل المخصوص لا يصح ولا يتم إلا
 بركوتين ولما يكفي انعقاد تلك الركعة مع سجدتي السهو نفلان له كيف لا وقد صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شك أحدكم في صلواته الحديث وفيه وليين على ما استيقن ثم يسجد
 سجدتين ثم قال فيه فإن كان صلى خمسا شفعن له صلواته وإن كان على ثمانية أرباع كانتا ترهنا للشيطان رواه
 الجماعة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورواه عنه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه بلفظ وليين
 على اليقين فإن استيقن بالتمام سجد سجدتين فإن كانت صلواته تامة كانت الركعة نافلة والسجدة نافلة
 وإن كانت ناقصة كانت الركعة تمام الصلوة والسجدتان ترهنا للشيطان وهذا نص في رد قول الأخوان لا ترى
 أنه سلم قد افترى بأن الركعة تكون نافلة وإن السجدتين كذلك وتشفعان له الركعة والظاهر في ذلك ظاهر فنسأل
 الله الهداية والتوفيق أما كون المقتدى لا يتابعه فلعله بانه إنما قام إلى زيادة لو تعدى ما بطلت صلواته وقيام
 المقتدى مستعدا مبطل لصلواته أيضا وهو المطلوب قد مر بعض كلام يتعلق بذلك في باب بصفة الصلوة

فإذا سجد الإمام تابعه الموقم ولا يسجد المقتدى لسهو نفسه إلا المسبوق كان الصحابة كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد ولورود الأمر الدال على وجوب متابعة الإمام فلوليه يتابعه أتم بالألتفاق وهل تبطل صلاة العالم العامد قال الشافعية تبطل ولم ينزلهم في ذلك دليل لا يصح المعول عليه في مثل هذا الأمر وإذا لم يسجد الإمام فهل يسجد المقتدى لسهو امامه قال الأحناف لا يسجد وعليه ذلك مالا يطرح وقالت المالكية والشافعية في المعتقد عندهم يسجد أي بعد سلام امامه وهو المختار أما السهو نفسه فلا يسجد بالألتفاق وقيل استدال لذلك بحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس علي من خلف الإمام يسجد فان سجد الإمام فعليه وعلى من خلفه رواية الأئمة البيهقي والدارقطني وفيه زيادة وإن سجد من خلف الإمام فليس عليه يسجد والإمام كافيه وإسناده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه ما تركه أما المسبوق فيوافق ويتابع الإمام إذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلاة نفسه لسهو امامه يسجد أو لم يسجد وكذلك السهو نفسه في الجزاء والفائت فيسجد مرة أخرى آخر الصلاة لأن آخر الصلاة هو محل سجدة في السهو ولا يكف به السجود الذي فعله مع الإمام لأن سجدة حين الاقتداء إنما هي متابعة فقط فلا يجبر به الخلل المنسحب إلى صلواته بالسراية من صلاة امامه وكذا لا يخلل الحادث فيما بقي من صلواته وسهو المقتدى المسبوق به مذكورة الإمام لا يتحملها الإمام فيسجد له كما لمنفرد فلو سلم الإمام وتبعه الموقم المسبوق فعليه سجود السهو في آخر صلاة نفسه لأنه صار منفردا بنفس سلام امامه فلا يتحمل عنه السهو فاقال الشافعية وهل يقتدى الداخل بمن سلم وعليه سهو فقالت الأحناف نعم لكن إن سجد للسهو بعد اقتداء الداخل كان دخلا في صلاة الإمام ولا قال محمد يكون دخلا وإن لم يسجد الإمام والذي تختاره أن من سلم عامدا فقد انقضت صلواته فان سجد حينئذ بعد السلام فلا يقتدى به ولا تنقض القدوة لأن سجود السهو بعد السلام إنما هو خارج الصلاة وإنما هو كالفسادة وجبر النقصان الذي وقع فيها وقيل يصح الاقتداء ولو كان سجود السهو بعد السلام بمنزلة صلاة أخرى فلا بأس على من خالفنا ذلك من مسائل الاجتهاد أما السلام سهوا فلا يخرج من الصلاة عندنا ثم لا يسجد مثل هذا المقتدى في آخر صلاة نفسه لسهو الإمام وهو الظاهر وقيل يسجد كالمسبوق الواحد جزاء من الصلاة مع الإمام وقول الشافعية لو سجد الإمام الجمعة وسجد ثوبان فبطلت الرقة أو ظهرها يرد لما قدمناه من أحكام الصحاح في أن من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك الصلاة فلا تغفل خطوة التطوع

كذلك فيما لم يشترط الأحاديث لها شمولاً شرعياً ومن فترق فقد أبعد ولو تعدد السهو فلا يلزم ألا يسجدتان بينهما جلسة استراحة أي لا يلزم أكثر من سجدتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في صلاة السهو أكثر من سجدتين
لا سيما وقد تعددت أسبابه في حديث شاذي اليدين -

باب صلوة المريض قد تقدم لنا كلام يتعلق بصلوة المريض وقد ذكرنا دليله من عجز عن القيام على

قاعده أو ركع ويسجد فان لم يستطع السجود أو في أيامه وجعل سجوداً أخفض من ركوعه وان لم

يستطع القعود صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن صلى

على تلقيا رجله يمين القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنبك

رواه الجماعة إلا مسلماً زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها

وعن علي بن أبي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً ان استطاع فان لم يستطع صلى

قاعداً فان لم يستطع ان يسجد أو في برأسه وجعل سجوداً أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان

يصلي قائماً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن

صلى مستلقياً رجلاً يمين القبلة رواه الدارقطني وفي أسناده مقال فهو ضعيف وفي الباب

ما يقاربه عند البزار والبيهقي وقد قوى الحافظ حديث البيهقي قلت والحديث المذكور قد

أخرجه البيهقي أيضاً عن إمامنا الحسن بن علي عليه وعلى أبيه السلام من سلا وقد أخطأ الأحناف

فجعلوا الاستلقاء على الظهر مقدماً على الاصطجاع على الجنب وقلبو الأمر وقد عرفت ان الحديث

قد جعل من رتبة الاصطجاع على الجنب بعد رتبة القعود وأما الاستلقاء ففي حديثه كلام و

على تقدير صحته فهو في الحديث المذكور في المرتبة الرابعة واستدل بعضهم بحديث يصلي المريض

قائماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى قفاه إلى آخره مع انه لا يعرف بهذا اللفظ في شيء من

كتب الحديث ولا يرجع إلى وجهه شيئاً ليسجد عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يراه يفعل ذلك كما عند الطبراني

في الكبير والأوسط عن ابن عمر رضي عنهما ذكرناه من الأحاديث تدل على انه لا يتروخ من رتبة إلى مادونها

ألا بعد عدم الاستطاعة والمراد بعدم الاستطاعة وجود المشقة الشديدة أو خوف زيادة المرض أو

الهلاوي خلافاً للشافعي ورواه الكثير من أصحاب الأحناف ومالك وإسحاق ولا يكتفي بآدني مشقة

قالوا عن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق سائر السفينة وخوف الفرق لو صلى قائماً في ان لم يحصل

له وسمان الرأس في هذا الأخير ولو كان في جهاد ونحوه كما مناخات ان قام براه العدد على قاعدا وكيف
 امكنه ولا قضاء عليه خلافا لبعض الشافعية وقس على ذلك ما ضاهاه لا يقال التقيد بعدم الاستطاعة
 لا يتناول ما ذكرتموه بل ظاهرة انما يدل على عدم القدرة مطلقا لا نقول ان سبب قوله صلعم
 ذلك معلوم وذلك انه من ارحم ان بن حصين وكان يشتكى وجع اليواسير رأسه ابن البيا سيرا تقدم
 القدرة على القيام بالكلية داما تحصل به المشقة غالبا وثبت صلوة كثير في عصره بنحو ما ذكرناه فصيح
 تفسير عدم الاستطاعة بما عرفت ومن عجز عما تقدم اخبر عنه ولا يؤمى بعينه ولا بما جبيه ولا يجرى
 الاركان على قلبه وفاقا للاحناف والمالكية وخلافا للجمهور عند الشافعية وقال بعض اصحابنا تسقط عن
 عجز عن الاشارة قال اكثر الشافعية ومن وافقهم ان مناط اداء الصلوة حصول العقل فمتى كان العقل حاضرا
 الا يسقط عند التكليف بها فباتى بما يستطيعه كان يؤمى بعينه وحاجبيه ثم يجرى الاركان على قلبه ولا
 اعادة عليه لقوله صلعم اذ امر تكلم بامر فاثامته ما استطعت و مراد بان صلعم امر بامرنا بالاعمال والعينيين
 ولا باجراء ذلك على قدرنا فكيف يقال يلزم ان نأني منه بما استطعنا بل هو بين اقل ما يمكن ان يكفي في تادية
 الصلوة ولما كان ما سوى ذلك لا يكفي سكت عنه صلعم ولقد اصاب صاحب الهداية من الاحناف حيث قال
 ان نصب الاموال بالاراي ممتنع انتهى وقولنا عرفت اى حتى يقدر على فعلها بصفة مما دخرت مع مراعاة الاستطاعة
 وعدمها وهي حينئذ اداء وقيل قضاء فان اخرها بعد الاستطاعة بلا عذر فمضى قضاء اتفاقا وقال الشوكاني والسيد
 من اصحابنا في الدرر شرحها وتسقط اى لصلوة عن عجز عن الاشارة لان ايجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك
 المحذور من تكليف مالا يطاق ولم تكلف الله احد افوق طاقته انتهى ويرد قولهما بان ايجاب الصلوة على كل مسلم
 عاقل بالغ معلوم من الدين بالضرورة وقد استثنى الحايض والنفساء ولم يستثن المريض ولا تسقط الصلوة عن
 احد الا بتوقيف من الشارع وهو معدوم هنا واما قولهما انه تكليف بمالا يطاق فيقال عليهم السلام ان ايجاب القضاء
 حين الاستطاعة يكون تكليفا بمالا يطاق نعم لو كلفناه بالاداء وهو في هذه الحالة يكون تكليفا بمالا يطاق قد يقال
 ان ايجاب القضاء اما هو مرجع عن وجوبها في الوقت حين قيام العجز به ووجوبها وهو بهذه الحالة تكليف بمالا
 يطاق ولذلك لم تجب على المجنون ونحوه ومجيب بالتفرقة بين من ذكر وبين المجنون ونحوه لا نقول ان
 وجوبها على العاجز مع وجود عقله بالفعل قل دالالة ان يكون نظير وجوبها على من نام عنها اى لو وجد عقل القاسم
 بالقوة فوجوبها على ذلك نظير وجوبها على من اوتاريتها من هذا الكتاب يتها من ذلك والجواب احد و فرق بين

وجوب الشيء وجوب ادائه والفرق بين المجنون والمريض ثابت بالكتاب السنة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا
او على سفر فاعطوا صلاته على المريض مع عدم وجوب الاداء حالة المرض وقال صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاثة وذكر
منها المجنون ولم يذكر المريض فقياسا احدهما على الاخر قياس مع الفارق فتأمل اعلم انك تمنع العاجز عن
الايمان مما ذكره كتصوير الصلوة وذكر الله بقلبه ولسانه فان ذلك مخير لان خشوع القلب وانا بتمنا الى الله ^{مطلوب}
شرعا وانما تمنع ان تكون هذه الهيئة صلوة شرعية تكفي في اداء المكتوبة فلا تغفل عرفت مما قد مناه ان
من اكره على ترك الصلوة وامكنه ان يفعلها بالايمان قاعدا او على جنبه او مستلقيا بحيث لا يشعر به المكروه
بالكسر انه يصلي كذلك ولا قضاء عليه لانه عاجز غير مستطيع ومن امكنه القيام دون الركوع والسيود لزمه
القيام وفعلها بقدر امكانه فاقال الشافعية دخلا في الاحناف وقول الاحناف ان ركنية القيام وسيلة لتأدية
السيود ممنوع وقد دل الكتاب السنة على ان القيام لله عبادة مستقلة قال الله تعالى وقوموا لله قانتين فهو من
الصلوة اكن مقصود كما ان السجود كذلك وانما الخلاف في انه ايهما افضل والحق ان كل عبادة في حينها افضلها
افضل مما سواها في ذلك السبب المحل ليس هذا المحل مما يليق بالبسط في هذه المسائل بما ذكرنا يبطل قول الاحناف
ويصح ما قررناه في المتن ونزد على ذلك دالة الاحاديث المار ذكرها فانها مصرحة باشتراط عدم الاستطاعة
في العدول من القيام الى القعود ثم نرجع على ذلك دالة قوله صلى الله عليه وسلم اذ امرتكم بامر فاقامتموها استطعتم الحديث وكان
المسيور لا يسقط بالمعسور ومن صلى قائما صحيحا كان او مريضا ثم حدث به مرض او نرا ادمه منه اتمها كيف امكنه
اي قلعد او مضطجعا او مستلقيا لما قد مناه فان زال عذره اتمها قائما فان كان مضطجعا ولم يستطع بعد
خفة المرض حين القعود فعلها كذلك لان الصلوة كذلك انما هو العذر فهو شرط في فعلها على تلك الهيئة فانها
هذه السبب عدم المسبب عاد الامر الى اصله او الى المستطاع ولا فرق بين المومي وغيره خلافا للاحناف ودعنا
للتأنيبة وما عطل به بعض الاحناف قائما هو استدلال بمسائل المذهب على مسائله الاخرى وهو مع ذلك قياس
مع الفارق ولنا ان كلام القعود والاضطجاع والايمان هي آيات لصلوة العذر واجازة كلامها المعصوم صلى الله عليه وسلم عند وجوب
المرض او المانع فالحكم ببطلان ما اجازة صلواته انما هي مخالفة له صلى الله عليه وسلم فمن ادعى بعض صلواته حين وجود عذره
بالايمان مثلا فلا بد ان البعض جائز صحيح لا يبطل بزوال العذر ولا كان ابطال الاعمال الصحيحة واجبا بالامور
شرعية بل كما ان يكون ممنوعا كما قال تعالى ولا تبطلوا اعمالكم من زوال عقده بالاعتذار من اجب عليه فدام ذلك حتى
انقضى وقت الصلوة او لم يبق منها يسير ركعة لم تجب عليه تلك الصلوة فقالت الشافعية من افاق في وقت

الضرورة ولو بقدر تكبيرة وجبت عليه الصلوات وقالت الاخناف من انهي عليه صلاة يوم وليلة تفني ما فاتته الى خمس صلوات وان زاد على يوم وليلة فلا قضاء ولم يروهم على ذلك دليل الا ان الشافعية قالوا ان وقت الثانية التي تجتمع معها هو وقتها في الجملة وحرر بانه لم يكن وقتها الا بالنية ان يرا او تقدم بما والنية من ذائل العقل معدومة فبطل قولهم بما تقتضيه قواعد مذهبيهم ولنا اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة وفيه عن المجنون حتى رآه الحديث صحيحه الحسن بن علي بن فضال والناظر لان العقل مناط التكليف اذا فقد العقل فلا يبقى الشخص مخاطبا بما يخاطب به العقلاء حينئذ فايجا بالصلوة تحتاج الى دليل جديد كما ورد في حق النائم من قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو لم يرد هذا الدليل لحكمنا في النائم ايضا لحكمنا في المجنون لاطلاق الحديث المار ذكره في التقنين باستغراق وقت الصلوة وازيادة على يوم وليلة لا بد له من دليل يدل عليه الا فهو راى لا يجب على احد التزامه سيما اذا ظهر فساد بالتمامل في نص الشارع عليه السلام اما كونه اذا افاق في آخر وقت صلاة لا يجب عليه قضاؤها ما لم يدرك من وقتها ما يسع ركعة فلما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر متفق عليه في لغظ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وقد تقدم في غير موضع فلو

افاق وعاد قبل ان يجد زمنا يكفي لفعل الطهارة والصلوة لم يجب عليه وهل يجب عليه الاعادة اذا افاق ودامت السلامة من اخرى بما يسعها فيه نظر الا قرب ان لا يجب عليه الاعادة لانه لم يكن اهلا للتكليف مدة صلوة و

هو مع ذلك معدور والامتنيا طاول ولو طرأ عذر كان حاضرا او حين او اثنى عليه او نزل عقله غير متعذر

اول الوقت ودأى الى ان خرج وقتها وجبت ذات الوقت ان ادرك من وقتها ما يسعها وقالت الشافعية ويجب ما قبلها مما تجتمع معها اذا ادرك من الوقت ما يسعها ايضا وقد عرفت ان شرط التاخير في مذهبيهم وجود نية التاخير في وقت الاداء لا في وقت الجمع فجمع تقديم اي الصلوة التي بعد ما فلا يجب عليه باتفاق منا ومنهم وذلك ظاهر والدليل في كل ما ذكرناه عدم صلاحية من ذكر الخطاب التكليف.

باب سجدة التلاوة سجدة التلاوة سنة وقالت الاخناف واجبة اما كون سجود التلاوة مشروعا فقد وقع

عليه الاجماع وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بكبي يقول يا ويلتا اما ابن آدم

بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فعصيت فلي النار ثم اراه مسلما في صحيفة والحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يقول

عليتنا القرآن فذا لم يزل بالسجدة كبر وسجد وسجد فنامعه رواه ابو داود والحاكم وقالت الاخناف بوجوبها واستعمل

بعضهم فروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السجدة على من سمعها وعلى من تلاها قال وعلى كل كلمة ايجاب قلنا هذا حديث
 لم يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لو صح فلا تتعين فيه على الوجوب الا اذا لم يعارضه ما يمنع دلالته على الوجوب
 ولنا انه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم الحديث متفق عليه قد صح عن عمر بن الخطاب الصريح بعدم وجوبها على المنبر وانها لم تفرض
 عليهم كان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينقل عن احد منهم الا نكارا لذلك بقوله روى عن سجد فقلنا صاب من لم يسجد
 فلا اثر في ذلك عندنا انتهى روى مالك والبيهقي وابو نعيم في مستخرج ابن ابي شيبة وهذا امنه في هذا الموضع
 العظيم مع سكوت الصحابة دليل على اجماعهم لا سيما وقل الصحابي حجة عند الاحناف واما دمه فمن لم يسجد بقوله
 واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدوا فوارى في الكفارة لانهم تركوا ذلك انكارا وهنادا وعتوا واستبدادوا وسياق
 الآية انما يدل على ذلك بل ما قبله وما بعده وليشرح في خمسة عشر موضعا منها سجدة من شكروا في الحج سجدتان
 وذات الاحناف ليس في الحج الا سجدة واحدة ووافقهم المالكية قالوا والسجدة الثانية في الحج انما هي للصلوة وهو
 الركوع حديث ١٠٠ روى عنه اركوا واسجدوا فاقولوا الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم فضلت الحج بسجدتين اي بسجدة التلاوة
 وبسجدة الصلوة وهذا التاويل مع بعدة لا بد من باب استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازة معا يرد حديث
 عمر بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان رواه
 ابو داود وابن ماجة والدارقطني الحاكم وصححه المنذرى والنسائي وضعفه عبد الحق وابن القطان في سنده عبد الله
 بن منين الكلبي وهو مجهول الراوى عنه الحارث بن سعيد الفتي المصري وهو لا يعرف ايضا كذا في النيل من
 الحافظ ويؤيده ما رواه خالد بن معدان قال فضلت سورة الحج بسجدتين رواه ابو داود مرسلين في عام من حديث
 عقبة بن عامر بن خلف قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال نعم ومن لم يسجد هكلا يقربها الله الى احد
 والترمذي مرؤعا ايضا عنه لكن سنده ضعيف لان فيه ابن لهيعة قيل انه تفرد به ايده الحاكم بان الرواية صحيحة
 فيه من قول عمر بن الخطاب وانه و ابن مسعود و ابن عباس و ابي الدرداء و ابي موسى و عمار و ساقها موقوفة عليهم قلت لفظ
 عمر كونه في الكثر انه يعني عمر كان يسجد في الحج سجدتين قال ان هذه السورة فضلت على سائر السور بسجدتين انتهى
 مالك وعبد بن حميد وابن ابي شيبة وابو عبيد في فضائله وابن جرير والبيهقي وهذا وان كان ظاهرا الوقت
 الا انه في حكم المرفوع لانه لا يقال بالراى اذ ليس لاحد ان يشرع عبادة براه بخلاف صفات العبادة ومحسناتها اذا
 احتمل ان تدعى عليها عجميات ونحوها وما هنا ليس كذلك فهو لا محالة من اقسام المرفوع وهو حجة على الاحناف
 وتاويلهم مرادهم كما عرفت وبعض الفاظ الحديث في اروايات مناقضة لتاويلهم كقوله في حديث عمر الماراة

صلح اقرأه في الحج سجدتين قوله في حديث عقبة ومن لم يسجد بها فلا يقراها وكذلك قوله في اثره انه كان
 يسجد في الحج سجدتين كاسماء وسجود التلاوة يكون في غير الصلوة فاني يستقيم تأويل فعل السجدة في سورة
 الحج اذا كان في غير الصلوة فتبين بذلك ضعف ما تاول به الاحناف لهذا الحديث والتأويل فرع
 عن ثبوت الحديث عندهم فلا تغفل فهو حجة على كل تقدير والله اعلم وقالت المالكية لا يسجد في المفضل
 وعدا ومن عزا ثم سجود التلاوة سجدة ص وكذا قال احمد في احدى الروايتين عنه فاذا اضيفت الى ذلك
 ما افقه للاحناف في اسقاط السجدة الثانية من سورة الحج فيكون المفضل من مذهب المالكية ان يسجد
 التلاوة احدى عشرة قال في النيل واعلم ان اول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله تعالى بعد الغد
 والاصال وثالثها عند قوله في النحل يفعلون ما يؤمنون ورابعها عند قوله في بني اسرائيل ويزيدهم خشوعا وطمعاً
 عند قوله في مريم خروا سجدا وبكيا وسادسها عند قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله
 في الفجر ان وزادهم نفورا وثامنها عند قوله في النمل رب العرش العظيم تاسعها عند قوله في الكهف انزل وهم
 لا يستكبرون وعاشرها عند قوله في ص وخر الكافران في حرم السجدة ان كنتم لا تعلمون
 وقال ابو حنيفة والثافعي الجمهور عند قوله وهم لا يسلمون والثاني عشر الثالث عشر الرابع عشر سجدة
 المفضل الخامس عشر السجدة الثانية في الحج انتهى وسجدة المفضل هي سجدة النجم عند خاتمتها واذا السماء
 انشقت عند قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون واقرأ باسم ربك عند خاتمتها واذا الغلاف في محل السجدة
 الواحدة فالمختار ان لا يسجد في الموضعين لئلا يكون ات بما لم يشرع وزائد اعداد السجدة على خمس عشرة
 بل يسجد لها في المحل المتأخر اذا قرئ الخلاف في محلها لان التلاوة القليلة بعد قراءة اية السجدة لا يكون بها
 مفوتا للسجدة بخلاف ما اذا سجد لها في المحل الاول فانه لا يكون ساجدا لها على القول لثاني كما في ذلك
 الشيخ الواسع النظر الحافظ السيوطي وما قد مناه ظهرا تفاهي سجدة التلاوة كلها الاما عرفت من خلاف
 الاحناف في ثمانية الحج وخلاف الشافعية في سجدة ص حيث قالوا ليست هي سجدة تلاوة وخلاف المالكية في
 سجدة المفضل قد عرفت ضعف قول الاحناف وذلك الجواب عن اقوال من سواهم فنقول قال في النيل وارجح
 من نفي سجدة المفضل بحديث ابن عباس عند ابي داود وابن السكن في صحيحه بل غلط لم يسجد صلح في شيء من المنع
 منذ تحول الى المدينة وفي اسناد ابوداود الحارث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان وان كانا من رجال
 قال لؤي حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا يعبر الاحتجاج به انتهى قلت هو على فرض صحته فليس نية الا انه

اخبر عن عدم الوقوع والخياره انما يكون قاطعا اذا اخبر عما شاهده وعليه فيجوز ان يكون هناك سجود شاهد غير لان
 تاخير السجود جائز لان الامر الغير المحتم يجوز ان يترك في بعض الاحيان وانما هو يشك على مذهب الاحناف
 القائلين بجوب سجدة التلاوة واذا كان التارك في بعض الاحيان قد يكون لاسباب كثيرة فلخياره بعدم الفعل
 لا يعارض الاثبات ومع ذلك هو لا يدل على عدم المشروعية كما عرفت وما ذكرناه هو الجواب عن حديث زيد بن ثابت
 الذي قال فيه قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنجم فلم يسجد الحديث رواه الجماعة الا ابن ماجة اذا عرفت ذلك فلتأمله
 ما قد مناه حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم فسجد فيها وسجد من كان معه الحديث متفق عليه عن ابن عباس
 ان صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون المشركون والحنابلة لا ينسروا البخاري وعن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري وابوهما انما كان لسلامه
 ستة سبع من الهجرة وهو قد اخبر عن سجود المفصل الذي نطه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مثبت وحديثه اصح من
 حديث ابن عباس الذي عرفت ضعفه اما قول الشافعية ان سجدة من تسحب في غير الصلوة وتحرم فيها وان
 فعلها في الصلوة عالما بامد انتبل صلوته فهو قول باطل لا دليل عليه اما قوله انها سجدة نشكروا وسجدة
 الشكر غير مشروع في الصلوة فهو لا يفي وغير مقتنع في خصوص هذه السجدة لانه لم يشرع لكل من ذكر توبة
 داود سجود الشكر وانما شرع هذا السجود عند تلاوة الآية فهو سجود شكر سببه التلاوة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرها عن
 سببها فحيثما وقعت تلاوتها فهو حين استحباب فعلها لا فرق في الصلوة وغيرها وقد سئل ابن عباس عن ابن ابي
 السجود في من قال من قوله تعوذ ذر يته داود وسليمان الى قوله فبهذا اهمر افتدة رواه ابن خزيمة البخاري
 في صحيحه قلت فظهر بذلك انه سجود الشكر وان سببه التلاوة ولا اقتداء ايضا اذا كان سجود التلاوة انما شرع بسبب
 ذكر السجود في تلك الآيات فلا شك ان الركوع في قوله وخردا ودر الكاداب انما المراد به السجود كما افصح عن ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله سجد هادا وعلية السلام توبة وسجدها شكرا لراة النسيان وغيرها وعليه فالقياس مع ما ذكرناه
 يدل على انه لا فرق بين هذه السجدة في طلب فعلها من القاري لايتها وبين ما سواها من السجودات لا في الصلوة
 ولا في غيرها فتأمل وتسأل القاري قراءة مشروعة وتناك للمستمع ان سجد القاري والسامع فخير اما اذا كانت
 القراءة غير مشروعة كقراءة الجنب الخائض والسكران والساهي وانما وما علم من الطيور كدرة ونحوها وكذا القو
 نحران او بغير العربية او في نحو ركوع او سجود او صلوة جنازة فلا تشرع السجدة وسواء سجد القاري ام لا ومن
 القادة المشروعة القراءة بين يدي المدرس وكذا قراءة الملاك والخنزير والصبى المميز والامراة والخطيب نحو ذلك

فعليك بأرجاع كل شيء إلى أصله واختلف في الكافر فرج أكثر الشافعية أنه يسجد السامع والمستمع لقراءته والحق أن لا يسجد
 لقراءته لأنه ليس أهلاً لأن يقتدى به كاهن من أهل الإمامة ولو في الجملة وقد قال صلعم للخلعرات إمامنا الحديث يأتي
 وهل يسجد هو لقراءة نفسه فالظاهر أنه يسجد كما أنه يسجد لقراءة المسلم وأما كونها تسن للمستمع إذا سجد القارى فلأحد حديث
 الكثيرة وقد وقع الاتفاق على ذلك وإذا لم يسجد القارى فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر بهما لا يسجدان
 والقول بجواز الأمرين أي استواءهما هو أحب إلى والدلالة على ما ذكرناه كثيرة فمنها ما روى عن عطاء بن يسار أن رجلاً
 قرأ عند النبي صلعم السجدة فسجد فسجد النبي صلعم ثم قرأ أخرجه السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلعم فقال يا رسول الله قرأ
 فلان عند السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد قال النبي صلعم كنت إمامنا فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده
 هكذا أمر سلا وخزجه أبو داود في المراسيل قال البيهقي رواه قرطبي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرطبي ضعيف و
 أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم قال إن غلاماً قرأ عند النبي صلعم السجدة فانتظر الغلام النبي صلعم
 فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلعم بلى ولكنك انت إمامنا فيها فلو سجدت لسجدنا قال فانتظري
 القمح رجاله ثقات إلا أنه مرسى قال البخاري وقال ابن مسعود لتميم بن حذاف وهو غلام وقرأ عليه سجدة فقال يسجد فأنك
 إمامنا فيها وقد وصله سعيد بن منصور عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلعم والنجم فلم يسجد فيها وفي المنتقى
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه والظاهر أنه صلعم إنما لم يسجد لأن زيد لم يسجد لا سيما وقد روى الدارقطني أنه قال (أي
 زيد بن ثابت) فلم يسجد منا أحد الحديث وهذا نص في أن زيد بن ثابت القارى لم يسجد وأن من أتبعه لهذا
 الشاهد ويؤيد حديث أبي سعيد في قراءة النبي صلعم وتبهاً للناس للسجود معه الحديث وهو عند أبي داود يناد رجاله
 رجال الصحيح وهذا الحاكم في المستدرک وجه دلالة أن انتظارهم لسجدة صلعم يدل على أنه كان من المعروف المعلوم عند
 أن سجود المستمع إنما يكون إذا سجد القارى لكنه قد يقال أن انتظار سجدة صلعم يقاس عليه انتظار لغيره لا محال الشبهة
 في زمنه صلعم ولو جوب الناس به صلعم قلت وهذا وإن كان يمكن أن يقال إلا أنه لا يحتمل أن يقال فيما صرح عنه أنه قرأ
 على المنبر يوم الجمعة سورة النفا حتى جاء السجدة فنزل يسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى
 إذا جاء السجدة قال بها الناس أنا لم نؤمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب من لم يسجد فلا إثم عليه ولم يسجد من رواه
 البخاري وفي لفظه لم يعرف من علينا السجود إلا أن تشاء قلت وعدم نقل سجود أحد منهم ظاهراً إثمهم لم يسجد وإذا
 سجد والمكان يمكن أن يخاطبهم وهم يسجد لعدم سجودهم يدل دلالة واضحة على أنه قد كان من المقر عندهم
 أن المستمع والسامع إنما يشرع لهما السجود إذا سجد التالي إذا كان يمكن أن يكونوا كلهم قد تواطؤوا على تركه

السنة كما تقول الشافعية ومن واقفهما وواجب كما يقول الاحناف وفيهم من يراه من سجد فقد اصاب من لم يسجد فلا
 اثم عليه محتفل ان يراى به ما يعم القارى والمستمع والسامع وظاهر التحيير على انه اذا كان يدل على تخيير القارى فلهما اى
 المستمع والسامع من باب اولى وذلك ظاهر فلا تقفل اما اطلت في هذا المقام لتواطى المقلدين على خلاف ما ذكرناه
 مع اجمال صحابنا لتحقيق المقام وما ذكرت انما هو بعض ما يقال الكفيت بهما الاختصار والله اعلم وان قرأ آيتها في

الصلوة سجد لقراءة نفسه نذبا فان كان اماما سجد المقتدى بسجود امامه وان لم يسمعه سواء قرأ بذكره من الغائبة
 الغيبة وغيره بدل خلافا لما لا يخفى من الشافعية حيث قالوا من عجز عن قراءة الفاتحة فقرأ بغيرها
 فيه آية السجدة انه لا يسجد وعموم الاحاديث يرد عليهم والعبارة بوجود قراءة آية السجدة فاذا وجدت كان
 السجود سنة وخرج بقراءة نفسه قراءة غير مطلقا فلا يسجد لها الا امام ولا المنفرد لا متناع الزيادة في المكتوبة
 بل وان اذن من الشارع فان فعل عالما بطلت صلوة امام المقتدى فلا يسجد لسجدة غير امام مطلقا
 حتى ولا لقراءة نفسه فلو فعل علمد عالما بطلت صلوة من لم يقرأ ولو تبين ان امامه حدث فلا يسجد
 لسجدة لانهما السجود لقراءة الاجنبى وقد عرفت حكمه قالت الشافعية فان سجد امامه فتخلت (اى لم يسجد)
 او عكس بطلت صلوة وعلموا ذلك بانهم مخالفون لما فيه فالحشة وهى مبطلات لصلوة المقتدى فندم والحق عدم البطلان
 لعدم ورود دليل عليه غاية ما ذكرناه ان ذلك يفتى عليه فضيلة الجماعة ويصير به المقتدى منفردا او كما المنفرد
 قتال فانهم في هذه المواضع كثيرا ما يحكون ببطلان صلوة المقتدى بل لا دليل كان لهم مندوحة عن ذلك بما
 ذكرناه وما ذكرناه في المتن علم ان الامام لا يسجد لقراءة المأموم لانه يودى الى عكس وضع الامامة والمأموم انما يقرأ
 ما يقرأ اذ لنفسه بخلاف قراءة الامام فتنبه واذا تراها من في الصلوة وسجد وسمع او استمع لها من ليس في صلوة

سجد استحبها او قال للاحناف لانه لا مانع عن السجود في هذه الصورة اذ قد وجد سببها ففى اخذت فيما دل الدليل
 على استحبابه وقالت الاحناف ولو سمعها من في الصلوة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد وهما في الصلوة ولو
 سجدوا فيها لم تجزئهم ويسجد ويقاعد الصلوة ولا تبطل الصلوة بها وفيما قالوه نظروا الظاهر انهم لا يسجدون

مطلقا وان سجدوا في الصلوة فى باطله لا ينافى زيادة غير مشروعة فتأمل ومن سمعها من مصل فاقضى
 به في تلك الركعة او في الاخرى سجد ما فرغ من سجودها فلا يسجد عليه في صورتين خلافا
 للاحناف في الثانية حيث قالوا اذا اقتدى به في الركعة الاخرى انه يسجد بعد الفراغ قالوا لانه لا يصير
 مدركا لما في القراءة ولما تعلق بها ولنا انه بدخوله الصلوة بعد سماع آية السجدة وسجودا يتالى كان معرضا

عنها وهي تفوت بذلك ولا يمنع عن الاتيان بها بعد إقامة منوبة مطلوبة منه ومتحمة عليه لقوله عليه
 الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فان كانت سجدة التلاوة صلوة فلامر واضح وان لم
 تكن صلوة كدهو الاربع فالاشتهال بما دون الصلوة من العبادات حين الإقامة من باب اولي يكون بالمنع احدا
 وقد عرفت انه بدخوله الصلوة تفوته فتمام وان اقتدى قبل ان يسجد لها يسجد معه وزاد في الشافعية
 لما تقدم ان المأموم يلزمه ان يسجد لسجود امامه بل لو لم يسمعها فانه يلزمه ان يسجد لسجود امامه كما امر المسلم اذا
 تراعى سجدة التلاوة لا يتداركها بعد الصلوة وفاق الاحناف اذا لم يرد ما يدل على ذلك وسئل ذلك بعض
 الاحناف بانها صلوتية فلها منية الصلوة فلا تتأدى بالنقص وهذا التعليل نبي بشئ اذا المصلح بالابدان
 يكون اصلا مسلما وثابتا شرعا وبدون ذلك لا يصح الاحتياج وهو كتعلييلهم بان صلوة الفجر وسببها
 فلا تؤدي ناقصة داعية لمن ادرك ركعة من صلوة الفجر قبل طلوع الشمس وما اشبه الليلة بال باليلة
 ولو قال الخصم ان من قرأ آية السجدة خارج الصلوة ثم شرع في الصلوة وسجد فيها فينبغي ان يجوز له ان
 ادى بالكامل بدلا عن الناقص فلا ادري ماذا يجيبون ولو كرر آية السجدة في مجلس واحد او في مجلسين
 سجد لكل منهما عقب سببه اى عقب قراءة الآية خلافا للاحناف في الاول او في ركعة واحدة فكذا لا يخالفنا
 للاحناف حيث قالوا لو كرر تلاوة آية السجدة في مجلس واحد او في ركعة واحدة لفته الاولى وقوله ان مبنى
 السجدة على المدخل دفعا للحرج مردود لان ما لم يثبت لا يدخل فيما ثبت وكيف تدخل الثانية في الاولى قبل
 ان يوجد سببها وكيف تدخل فيما انقرضت وعدمت وقوله لهما دفعا للحرج يقال عليه كالحرج في ذلك فمن تقدم
 تكرار التلاوة انه لا محالة يكون منشر حاله فينبغي له ان يلتزم اداها الذي منها سجود التلاوة بعد قراءة
 ايتها وذلك ظاهر اما المعلم والمتعلم فلا حرج عليهما ايضا اذ لهما ان يسجد بعد الفراغ من القراءة
 سجدة واحدة كما سيأتي ولو لم يسجد الاولى لفته سجدة واحدة سواء اتحدت المجلس الركعة او تعددت
 وفاق الشافعية وخلافا للاحناف في الاخير حيث قالوا اذا لم يسجد الاولى وتقدم مجلسهما ان عليه سجدة
 ولست انما امان يتد اخلان او يسقط السجود الاولى اذا عزم عنها بعد فعلها وشرعه في التلاوة
 ثانية ثم ان ما ذكرناه هو داخل في مدلول الأدلة المتقدمة ولو كان الفقهاء قد صرحوا بها واختلفوا
 في بعض احكامها لم تكن في حاجة الى التصريح ولا فرق بين قرأتها في صلوة الجهر او صلوة السراى الاولى
 فلجد يث اني رافع الصائغ قال صليت مع اني هزيمة العمة فقرا اذا السماء انشقت فحينئذ

ما هذه: أنال سجدة بها خلف أبي القاسم صلعم فما زال السجدة حتى ألقاه مستغفر عليه وقد دل على الصواب
 الثابت بتحديث ابن عمر بن النبي صلعم سجدة في الركعة الأولى بصلوة الظهر قرأ أصحابه: أقرأ أنزل السجدة
 رواه أحمد وإبوابه ودولفته سجدة في صلوة الظهر ثم قام فركع فقرأ بأنه قرأ أمية من السجدة وأخرجه أيضاً الطحاوي
 والحاكم وفيه بعض مقال كذا نصه أن: شأ الله وإذا أراد السجود نأه أي فصله لأن السجدة لا تسجد بها إلا يكون من
 الذاهل الخبر إنما الأعمال بالنيات ولا يتلفظ بها خلافاً للشافعية سواء كان في صفة أو ليس فيها للمعرفة فانهما
 من الأعمال المقصودة وهو لا تحصل بدون قصد هاتئ يكبر للهوى بلا رفع ليدية يكبر للرفع خلافاً للاحناف
 والشافعية ورواها الإمام أحمد قالت الشافعية يكبر للاجرام رافعا يديه وقالوا يكبر للهوى والرفع منها بالرفع
 ليدية ووافقتهم الاحناف فيما سوى تكبيرة الاجرام زادت الشافعية فضيه افتراض السلام للخروج منها
 هذا إذا سجد خارج الصلوة أما فيها فلا تحرم ولا سلام اتفاقاً وما ذكره الشافعية من التكبير للاجرام
 ورفع اليدين معه وكذا ما وافقهم عليه كذا خلافاً من: يكبر للرفع لم يدل عليه دليل والقياس على
 الصلوة لا يفهم. لما حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا فإذا سجد بالسجدة كبر وسجد
 وسجد نارواه ابوداؤد وفي نسخة: العمري عبد الله المذنب وهو ضعيف وأخرجه الحاكم من رواية العمري
 أيضاً لكن فتح هذه مع غرا والضعف ثقة ولهذا إذا إلى شرط الشيخين قال الحفاظ وأصله في الصحيحين عن ابن
 عمر بلفظ آخر قال عبد الله بن قيس: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا فإذا سجد بالسجدة كبر وسجد
 ولم يزد فيه من الروايات ما لا يثبت به ولا سلام لها ورواها الاحناف والمخالفون وخلافاً للشافعية
 قد قلنا قول الشافعية ورد في نسخة الحديث في قوله صلعم لما سجد السجدة ولم يرد في واحد منها أنه قشده
 وسلم وذلك كاف في عدم مشقة عليه ذلك لهذا: بجوز على غير صنوع ويستحب الطهارة بها أي الصغرى وهي الوضوء
 أو بعد له بشرطه أما الطهارة الكبرى فالذي أشار إليه شرط لها لما قد مضى في باب الطهارة من اشتراطها
 في تلاوة القرآن والسجدة المذكورة انتهى من مناقشات السجدة فتأمل ذلك فإنه مهم وابن خالف فيه بعض
 أصحابنا ذلك الطهارة في التوراة المذكورة: أنه يقرأ أهل مداهب الأربعة ذلك لها وقالت الشافعية يشترط
 لها أنه يشترط للصلوة قياها عليها ولم يزلهم على ذلك: يلزم الحائض لم يزل في ذلك قد عايناهما وإنما
 استحبناه ذلك لأن الطهارة مطروحة على كل حال وخروجها من خلاف من ذكرناهم ولنا أنه كان يسجد معه
 صلعم كل من حضر تلاوته ولم ينقل أنه أحد منهم بل الوضوء وبعد أن يكونوا جميعاً متوضعين والياً كان

يسجد معه المشركون كما تقدم وهم انجاس واعداء ولا يصح وضوءهم وقد روى البخاري عن ابن عمر انه كان يسجد على غير
وضوء وكذا في شري عند ابن ابي شيبة وامام ارواه البيهقي عنه باسناد قال في لفظ صحيح انه لا يسجد الرجل الا وهو
طاهر فيجمع بينهما ما قال الحافظ من جله على الطهارة الكبرى اولى حالة الاختيار في الطهارة الصغرى والاولى
على الضرورة قلت يمكن ان يقال مرادة بالسجدة الصلوة او السجدة العمودية وليس ان يقول فيها سجد وسجى
للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله احسن الخالقين ذكره في المنتقى عن الخمسة
الا ابن حجة قال وصححه الترمذي ولم يذكر فيه وصورة وانما ذكرها البيهقي ولا قوله فتبارك الله احسن الخالقين
واما رواها الحاكم وقد صحح الحديث ابن السكن وزاد في اخره ثلثا الحديث اي يقول ذلك ثلثا وقد روى من اذا كان
خير ذلك نعم ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاما رجل فقال اني رايت الباردة فيما يرى النائم كاني اعملى
اي اصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول اللهم احط بي عني بها ومن راوا كذب لي
بها الجراوا جعلها الى عندك ذخرا قال ابن عباس فرايت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد فسجدت يميل في سجود
مثلا الذي اخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه الترمذي زاد وقلها مني كما تقبلتها من عيسى داود
عليه السلام واخرجه ايضا الحاكم وابن حبان وقد قيل ان في بعض رجال سادة جهالة وفي الغالب عن ابن سميع
الحذري وهو من الاحاديث المقبولة وقد وقع قوله بالا نقا والله اعلم قلت في هذا الحديث دليل على مشروعية
السجود للتلاوة في الصلوة وان سجود المستمع والسامع اما يكرر السجود المقارنة او لا يقول ذلك بعد ان يسبح
التسبيح الواشري في سجود الصلوة ام لا والذي نختار جواز الامر في سجود على الدابة ولو ايماء لانها فعل مستحب فلا نفي
اكثر من حكمه ولا نه لو سجد في الصلوة على الدابة لجاز قطعا وقد استأنس لنا في زيادة على ما عرفت سجود
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الفتح سجدة تسجد الناس كلهم منهم الراكب الساجد في الارض حتى ان الراكب
ليسجد على الدابة رواه ابو داود وفي امادة مصعب بن ثابت بن عبيد الله بن الامير وقد صنعه غيره احد من الكثر
وقد حكى ابن المسيب انه قال الحافظ توفي بها اذا سمعت قراءة السجدة وقرا الدعاء المتقدم قلت
هو اختيار حسن وكذا ان يقرأ سورة في صلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانها قال بعض الاخفاء يشبه
الاستنكاف عنها وذلك من موم لم يعرفه بكاء الشيطان اذا سجد القاري ولا بأس ان يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها لعدم تصور الاستنكاف ولا نه مبادسة الى ما يحب الروحان ويغضب الشيطان ويقرب
العبد الى ربه المنان خلافا للشافعية في قولهم بالكرهية والاولى ان يقرأ قبلها آية او آيتين وقال

الأخبار - نحب اخذنا بها شفقة على السامعين ونحن نسلم اظهار اليشترية - سامعون في الثواب العظيم
وقد بين الشافعية ان من خد قرأة آية السجدة في الصلوة ليسحب تبطل صلوة - بالسجود مراد وليس
لهم عليه نيل وماراؤا انه صلعم كان كثيرا ما يخص الركعة الاولى من صلوة الصبر يوم الجمعة بقراءة اسم
تذرية السجدة قالوا باستثناء ذلك السورة في يوم الجمعة وذلك من هو لا الشافعية المتأخرين قتل
للمذهب والوجه اعني انهم لم يثبت دليل يصح ان يستدل به على نظاير مراده ولا فني ذلك الى الخلط
وفساد كبير في احكام الدين والله المستعان -

فائدة في سجود - ردة من الفوائد والا سرار فوق اغصاب الشيطان المذكور في الحديث اشارة
الى المبادرة باستئصال الامور اظهاها الخضوع والاستكانة وذلك من احسن الغرائز والخصال ومن اعظم
ما يشبه في القلوب ان الايمان بالقرآن والتصديق بكلام الرسل وفي مشروعيته تكثير للعبادة هي
اعظم العبادات واقربها الى خالق الكون والسموات حيث قال النبي صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد والله اعلم -

باب اصلوة السافر اي كيفية صلوته من حيث اسفروها يتبع ذلك والسفر هو نقلة معروفة في الجملة
وان اختلفت في تعيينها والاراء بالسفر ههنا ما اخص احكامه وتغييره احكامه مثل قصر الصلوة والباحة القطر
وامتداد مدة المسح وسقوط الجمعة والعيد - ونحو ذلك وقد تختص بعض الاسفار باحكام دون البعض
الآخر نانا كما ان شاء الله واما عند اخذنا فلا اختلاف بل حكم جميع الاسفار واحد ولم يفرق بين سفر
سفر - غير ان السجدة - من - طاعة وهذا كما سناو سياتي الكلام على ذلك ان شاء الله وبه الاعانة

فرض المسافر ان يركعتين لا يجوز اقل من ركعتين ان له فان صلى اربع اجزاؤه والمختار عندنا ان
لا اعادة عايد ولا اتم عليه قيل يكره الأعمام ولا يحج - ان القصر افضل قد اختلفوا في صلوة المسافر هل شرعت
بالكتاب ام شرعت بالسنة يوحى خاص فقال جماعة من - بالعلم ان ذلك شرع بقوله تعالى واذا ضربتم في
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم - بذلك الذين كفروا الآية وجماعة اخرى الى انه شرع
بالسنة فاصل المشروعية مجمع عليها وكذلك وقع الاجماع على ان - الصلوة لا قصر فيها ثم تفرع عما ذكرناه عنهم
ان اختلفوا في وجوبه ونهيه في كل سفر فقل انه لا يتردد - نقصان في السفر قيل يشترط كون سفر حج
او غيره وقيل يشترط ان يكون سفر طاعة وهذه الاخبار - وجوبه - فقههم كثير من اصحابنا المقتد ما بين

والمتأخرين كالامام الشوكاني والسيد وصفي ذلك عندهم انه لا يجوز له الزيادة على ذلك كما انه لا يجوز له
 التقصير فان زاد الركعتين كان صلاتها تمامًا لا اجتناف في وجوب الاعادة تفصيل سيأتي ان شاء الله وتظاهر
 كلام الامام الشوكاني وتبعه السيد ان الاتمام لا يجوز به مطلقا وهو مخرج كما سيأتي دحبه ضعفه وقال
 بنديب القصر انه من خصصة الشافعي واعدا وكلام مالك وقد اجمع الاحناف ومن وافقهم من الموحدين بحجج
 قال في النيل الاولي ملازمته صلعم للقصر جميع اسفاره كما ثبت عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد
 في السفر على ركعتين وايابكر وعمر عثمان كذلك متفق عليه قال ويحجب عن هذه الحجة بان عجز الملازمة
 لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور ائمة الاصول وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه
 بالفاظ منها فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر بامت صلوة الحضر قال وهو دليل ناهض
 على الوجوب لان صلوة السفر اذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على
 اربع في الحضر قد اجيب عن هذه الحجة باحوية منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها لم تشهد
 بل لم تولد زمان فرض الصلوة وانه كان كذلك لنقل متواتر والايمان قد ورد الاخبار اصحها مرفوعة وقالوا
 انها اخبار احاد لا تقيد الوجوب ولا تجوز بها زيادة على الكتاب مخالفة وفيما نحن فيه يقبلون قول الصحابي فيجوزون
 به مخالفة كتاب الله حيث قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلوة لان ظاهرها ليس بمجاوز القصر كونه خاصة
 وهذا من اعجب العجائب عند اولى الالباب منها ان المراد بقولها فرضت اي قدارت وهو خلاف الظاهر انتهى
 بزيادة ونصرت قال الحافظ والذي يظهر لي وبه تجتمع الادلة السابقة ان الصلوة فرضت ليلة الاسرار ركعتين
 ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق
 الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلوة الحضر السفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المدينة اطمان زيد في صلوة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلوة الفجر لطول القراءة وصلوة المغرب لانها
 وتراها وتشم بعد ان استقر فرض الرباعية منفردة منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن المنير في شرح المسند ان قصر الصلوة كان في السنة
 الرابعة من الهجرة وهو ما خوذ مما ذكره خيريه ان نزول آية الخوف كان فيها ثم قال فخطي هذا المراد يقول عائشة
 فاقرت صلوة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التحفيف لانها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك
 ان القصر عن رمية واقول وفيما ذكره نظر كما قال صاحب النيل الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه

قال ان الله عز وجل فرض الصلوة على لسان نبيكم صلعم على المسافر ركعتين، وعلى المقيم اربعاً والخوف ركعة والجواب
 ان لا نقول بغير سنينة الامة ام على المسافر فلا تقوم به الحجة علينا وهو ايضا موقوف كحديث عايشة والكلام فيه
 كما لا يخفى فيه مع انه يلاحظ تحكده في صلوة الخوف فما بالهم يحتج به فيها شاؤا ديتروكونه فيما شاؤا
 الحجة الرابعة حديث ابن عمر عن النبي وغيره صلوة الفجر ركعتان وصلوة الفطر ركعتان
 وصلوة المسافر ركعتان ثم سيرا قصر على لسان محمد صلعم والجواب يظهر من الجواب السابق الحجة الخامسة
 : حيث ابيح عمر بافظ امرنا ان نضلي ركعتين في السفر والجواب انه ليس فيه ان نهينان نضلي اربع ركعات
 في السفر والامر قد يرد بالتدريج وتبين قال الرب فقد استدل بالآية لكن الموجبين قد ادنا زعمهم في ذلك
 الدلالة وقالوا ان المراد بالقصر في السفر هو قصر الاركان فهو قصر في الكيفية لا في الكم وذلك انما هو في
 صلوة الخوف او السفر بشرط الخوف واستدلوا ايضا بقوله في الحديث الصحيح انها صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا منها، الحديث رواه الجماعة الا البخاري عنه، وغرد قد تقدم ويقول له صلعم ان الله وضع شرط
 الصلوة على المسافر وضع الصوم عن المسافر وعن الموضع والحمل ذكره في الكنز عن ابن خزيمة والطحاوي
 والبيهقي وغيرهم وعنه عن ابي امية غمري نحوه بلفظ ان الله وضع عن المسافر نصف الصلوة والصوم
 اخبره الفايدي في الكبير وجه الدلالة ان ذلك لا ينافي وان القصر بخصه وقد اوضح ذلك جليلنا حديث
 ابي حمزة ان رجلا قال يا رسول الله اقتصر الصلوة في السفر غمري قال نعم ان الله يحب ان يؤخذ بخصه كما يحب
 ان يؤخذ بغيره ثم اخبره ابن جرير وصححه ذكره في الكنز ويطلب قول من قال ان تتبع الرخص ممنوع
 واستدلوا ايضا بحديث عايشة قالت خرجت مع النبي صلعم في عمرة من رمضان فافطر وصمت وقصر انتم فقلت
 يا ايها النبي افطرت وصمت وتصرت وانتم فقال حسنت يا عايشة رواه الدارقطني وقال هذا اسناد
 حسن ووثيق، النبي صلعم كان يقصر في السفر ويقيم ويصوم رواه الدارقطني وقال سادة صحيح وقد تكلم
 في سادة المحدثين حتى قال شيخ الاسلام ابن تيمية ان ذلك كذب على عايشة وانت ترى انهم مهما قالوا
 فان حديث عايشة هذا لا يفيق احد، مرتبة ما يحتج به من الاحاديث والدارقطني من ابر الحفاظ والنقاد
 فلا يرجح قول شيخ الاسلام على قوله في صحة الاحاديث وضعفها والتزجيم الذي ذكره واحتمله شيخ الاسلام
 الامام الشوكاني لا يعدل اليه الا اذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه اما اذا امكن الجمع كما فيما نحن بصدده فلا يصار
 الى التزجيم وطريق الجمع ان نقول انه لا منافاة بين كون فرض صلوة المسافر في الرابعة ركعتين ركعتين

وجواز الاتمام قال شيخنا الحنفى الحجة كانه يمكن ان يكون الواجب الاصلى ركعتين مع ذلك ان يكون الاتمام مخيراً
 بالاولى كما هو في بعض النسخ فيسقط عنهما الفرض كالذي يجب عليه نيت مخاض فقصده بالكلية وبنت
 بكونه ونظير ذلك قول الاخضات في باب الصوم انه لو صام المسافر والمريض بركعة ثم عجز عن الفرض وقوله مخيراً بالاولى
 الا ينافي كون الله هو الافضل لان افضلية افعالها ملازمة لكونها واجباً عليه كما علمت وبما ذكرنا
 يوفق بين الادلة التي عرفت بل به يرتفع الاشكال الذي ذكره في شأن قصره في ركعة كما سيأتي لان الواجب
 الاخذ بالدليلين اذا امكن لا سيما وقد عرفت التصريح في ادلة الموجبين بان الاقتصار على الركعة الواحدة
 هو الرخصة لا يضييق فيها ما قول الامام الشوكاني فاجيب بان الامر بقوله لا يحبس عنها وهو
 المطلوب انتهى فصعيف ما اجاب به فان هذا الامر يمكن ان لا يعمل على الوجوب لان الرخصة قرينة صارفة
 عن الوجوب ولو قلنا به فيمكن ان يكون المراد به الامر بالاذعان والتسليم بوجوب العمل بالرخصة عند الحاجة
 وبتوحيده عند الضرورة او المصلحة الراجحة المطلوبة شرعاً في بعض الاحيان وانما استدلال من اوجب العمل بقوله
 هذا لا يصح فانه يقول صلعم ان الله يحب ان تاتي وحده كما يكره ان تاتي معه غيره الحديث وجوابه منع الدلالة
 على الوجوب اذا انسلخ عنه اراد الماتلة من كل الوجوه والا للزم وجوب كل ركعة - عدم جواز الاتيان بما قابليها
 مرة العزيمة وان فعل الغنائم لاهل الاعتذار لا يكفي في اداء المطلوب الشرعي مما لا يجوز الموضوع الكامل لغير الوجوبين
 للاسبغ الخف لمن في رجليه جلحة عليها حيازة وكامل من جازله القيمة كالجمعة من العيد المريع نحو ذلك وهذا
 مما لا قابل به ولا يحصى من الامور فنعين ما قلنا فظهر بجواز الاتمام وان المتم لا يتم عليه الا العارض كقوله مصلو
 راجحة شرعاً بسبب الاتمام او لوقوع ضرر بسببه وانه لا يجب الاعادة على المتم مطلقاً وبذلك لا يسقط ما ذكره الاحتياط
 من التفصيل حيث قالوا اذا صلى اربعاً فافان تعد في الثانية قدر التشهد الاخر اجزائة الاوليان من الفرض
 واكثر بان له فافلا بطلت صلوة كلها فيجب الاعادة قلت ومن زيادة على ما ذكرته من الدلالة على ما مر حجة به
 فاعظم افع لقول من لم يجز الا تمام للمسافر ما في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه صلعم صلى ما يصحايه في غزوة ذات
 الرقاع فركعتين كل ركعة ركعتين وهو متم حيث صلى اربعاً الحديث بمقتضى ما في الصحيحين صلوا قصر وهو متم وهذا الفصل
 في جواز الاتمام للمسافر ولا يتمشى فيه تأويل الاختلاف بان الركعتين الاخيرتين من النبي صلعم كانتا نافلة لا فملا
 يجوز من قدوة المفترض بالتمثل فلهذا التاويل ان بعض ما ينفذ لا يقال ان تلك الصلوة خوف فلا يقاس عليها لا فاقول
 ان تلك الصلوة سفر زيادة اي خوف فان كان القصر اجباً في صلوة السفر على الوجه الذي ذكره لم يوجب في هذه الحالة

اولى لتعدد الدواعي واذا جاز للمسافر الخائف الاتمام فجواز المسافر الخائف من باب ادنى الخصوصية
 لا يعدل اليها الا بدليل وهذا دليل واضح لم ار من شبه عليه من الفريقين ونواستشعره منصف لم تسعه مخالفتهم
 وقد غفل عنه الامام المشوكاني والسيد والا لولا به وجههما الله تعالى ومن قصد الى محل يسقط عنه وجوب الحضور
 للجمعة شرع له ان يصل صلاة المسافر خلافا للاحناف والشافعية والمالكية وبعض الحنابلة قالت الاحناف لا يقصر
 المسافر اذا قصد تحلادون مسيرة ثلاثة ايام بليا ليها اي بسير الاثقال هي الا بالحملة او المشي المعتد^عا على الاقدام
 من اول النهار الى زوال الشمس كل يوم مقاتل الشافعية ومن وافقهم لا يقصر في اقل من مسافة يوم ودليله ولم ير لهم
 ولا للاحناف دليلا يصح للاحتجاج في هذه المسئلة ثابعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ذكره في عدم جواز سفر المرأة وحدها
 اوضح غير ذي محرم وقد استأنس به الامام البخاري ولا شك في ان ذينك الحديثين قد انفصا بان الذهاب
 لمسافة يوم ودليلة او ثلاثة ايام بليا ليها يكون من السفر ولكن اين الدلالة على ان مادون ذلك لا يسمى
 سفرا تمس فيه الصلوة فالحد يثان تدلان على ان سفر المرأة اذا كان لمسافة يوم ودليلة او ثلاثة ايام بليا ليها
 فينبغي ان يكون مع محرم اما سفرها فيما دون يوم ودليلة فلا يحتاج الى معية المحرم والمصلحة في هذه الظاهرة
 ونوسلم فدل الاحناف ينقصه دليل الشافعية وبالعكس ثم اعلم ان مسافة القصر قد انتشرت فيها
 الاقوال بما يت فيها آراء العلماء الى عشرين قولاً وقد اختلفت في ذلك الاثار عن السلف الصحابة والتابعين
 وقد روى عن ابن عباس وابن عمر في ذلك لكن الرواية عنهما مختلفة قد روى عنهما ان القصر في يوم
 ودليلة وروى انه في يوم تام وغير المعصوم صلح لا حجة في قوله وان كان صحابيا قلت واضح ما ذكر في ذلك
 ما روى شعبه عن يحيى بن يزيد الهنائي قال سالت اشاعن قصر الصلوة فقال كان رسول الله صلح
 اذا خرج مسيرة ثلاثة اميال او ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شك شعبه رواه احمد ومسلم وابوداود وهو لما
 تراه نص في محل النزاع وحجة على من خالفه لما قول من يقول ان المراد المسافة التي يبتدأ منها القصر لا غاية
 السفر فهو مردود وكان البيهقي قد رواه من هذا الوجه وذكر ان يحيى بن يزيد راوى عن انس قال سالت انسا
 عن قصر الصلوة وكنت اخرج من الكوفة يعني الى البصرة فاصلى ركعتين ركعتين حتى اوجع فقال انس ان كان رسول
 الله صلح فذكر الحديث فظهر انه ساله عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يبتدى القصر منه
 وبما عرفت نعتقد ان القصر يجوز لمن قصد ثلاثة فراسخ او ثلاثة اميال فان قيل ان الثلاثة الاميال
 مشكوكه بخلاف الثلاثة الفراع قلت نعم لكن اشك من شعبه لا ينبغي كون الثلاثة الاميال هي المروية في

تأمل
 الاحناف
 لا يثبت
 في مسافة
 يوم ودليلة
 اياها
 يقصر

نفس الامر لتقدير مسافة القصر لا سيما اذا دويما ما يورثها كما روينا عن ابي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سافر فرمى بخا يقصر الصلوة اخرجيه سعيد بن منصور واوردته الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه
وفي النبل ان صح كان الفريخ هو المتيقن ولا يقصر فيما دونه الا اذا كان يسمى سفر العدة شرا حتى
قلت الفريخ هو الثلاثة الاميال ويؤيد ذلك حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاهل
عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على راس ميل وميلين فيتعدس عليه الكلاء فيرتفع ثم تجي الجمعة
فلا يجئ ولا يشهد بها وتجي الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع الله على قلبه رواه ابن ماجه باسناد حسن و
ابن خزيمة في صحيحه ذكره المندري في الترغيب والترهيب وقال الصبة السرية اما من الخيل والابل
او الغنم ما بين العشرين الى الثلاثين وفي الباب عن ابن عمر وجابر وغيرهم وجه الدلالة ان صلوة
الجمعة واجبة على كل مكلف باتفاق مذا من المخالف ولم يستثن من ذلك الا العبد المراهق والمريض
والمسافر فمن كان محل اقامة الجمعة على زيادة من ميلين مالم يبلغ ثلاثة اميال فهو مطالب بالحضور
لصلوة الجمعة حيث لم يقم به عذر اخر ويفهم من بعض الاكلام حديث ابي هريرة هذا ان من كان من
محل الجمعة على ثلاثة اميال واكثر لا يجزى عليه الحضور للجمعة يوضح حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الجمعة على من سمع النداء رواه ابو داود والدارقطني وقال فيها الجمعة على من سمع النداء وهو حديث
له طرق يعضد بعضها بعضا فلو لم يكن من لم يسمع النداء مسافرا وجبت عليه الجمعة والنداء اذا كان
من محل مستوى مع هبوب الريح ونحوه فلا يشترط ان يسمع الصوت الجمهور بل يسمع الى ما يقارب الثلاثة اميال
لا سيما في بلاد العرب وما قاربها من البلاد التي يقبل فيها اللفظ والصخب وصنجة الاصوات ونحوها واذا
كانت البلد كبيرة والمسجد في وسطها فهذا العبرة بسماع الاذان فعلا امر تقدر ان يفرض كون المؤذن في
احراما يسمى من البلد هذا فيه نظركما قال بعض الشافعية والظاهر الثاني لان من هو داخل لبلد لا يعتبر
في وجوب الجمعة عليه سماع الاذان فهو اذ لم يكن مسافرا فما عذره في عدم حضور الجمعة وقد عرفت
حصر من لم يجز عليهم الجمعة فتأمل ذلك فانه اولى من استدلالهم بحديث لا تسافر المرأة ثلثا الامع ذي
رحم محرم ومحدث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حصة لان هذا
الذي استدلوا به انما هو لو اخر ومثله اخرى واما ما ذكرناه فهو دليل على نفس المسئلة المتنازع فيها بل ذلك
تدركه ان شاء الله اما القصر من ثلاثة فراسخ فلا ارى لهم عذرا في مخالفة اما حديث ابن عباس ان صلعم قال

يا اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة يرد من مكة الى عسفان الحديث فهو ضعيف لا يحتج به واول السفر
مفارقة البلد وفاقا للاحناف والشافعية والمناذلة وقال الامام مالك في احد الروايتين عند اول ان يفارق
بنات بلدة ولا يجاذيه في احد جهتي ميمنه او شماله شي من البيوت والرواية الثانية ان يكون من المصرا
على ثلاثة. سأل وحكي عن الحارث بن ربيعة انه اراد سفرا فبصر كعتين في منزله وفيهم
الا سود وغير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن مجاهد انه لا يقصر اذا خرج ليلا حتى يدخل النهار
وان خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وهذه كلها اجتهدات طنية وتلحد يث انس رضي الله عنه قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري
وظاهرة ان ذلك ابتدئ فيه من نفس الخارج والظاهر لا يعدل عنه تشهيا ونباء على ما قد مناه فان كان
للبلد سور او حندقا فالعبارة بمجاذنته ولا يشترط مجاوزة ما جاوزته ولصوق به في جهة الخارج
من البيوت العمران وان لم يكن شيء من ذلك فلا بد من مجاوزة العمران اي البيوت العمار ونحوها ولا عبارة
بالخارية واللباتين لان ذلك لا يسمى من البلد وانما هو من ملحقاتها فلم يتناول الحديث المارة من انس
و اول سفر ساكن الخيام مجاوزة الحلة واذا رجع انتهى سفره من حيث ابتدأ لما قد مناه من حديث انس و
من نوى الإقامة اكثر من عشرين يوما اتم من حين وصوله او نيته بعد وصوله وقيل يتم اذا نوى الإقامة اكثر من
اربعين يوما وفيما دون العشرين او اربعين او في يقصر متريدا او غير متريدا وقيل ان كان غير متريدا فنوى
اكثر من اربع ليس فيها يوم دخوله وخرجه اتم وهو قول الشافعية والمالكية واختاره الشوكاني من اصحابنا
وتبعه السيد عرو قال في الاختلاف خمس عشر يوما وقال الامام احمد مدة يفعل فيها اكثر من عشرين صلوة وان
نوى اقل من ذلك قصر وان كان متريدا يتوقع قضاء حاجة ونحوها قيل يقصر الى عشرين واختاره الامام الشوكاني
وقيل ثمان عشر يوما وهو المختار عند الشافعية وقيل اربعة ايام وهو قول لهم وقيل ابدان طالبت اقامته
اي سنين وهو قول لهم وفيه قالت الاحناف واليه ذهب بعض السلف وقيل غير ذلك واقول قد اكثر الخلاف
وتشعبت الاقوال في هذه المسئلة واحسنها وادفعها بالسنة هو ما اخترناه وما كان الاصل ان من خط حله
محل ناو بالاقامة بهامدة لا يمكنها المسافر لراحة سفره البتة هو الحالة انما بعد من المقيمين لا من
المسافرين لكن هذه المدة قد تختلف باختلاف حاجتهم الى الراحة وباختلاف حاجتهم الى تحصيل ما
يحتاجون اليه المضرورة وباختلاف عرف الناس ايضا فلذا لم يكف ان يكون هذا العرف هو المعمول عليه

في تميز عدد الأحكام الشرعية فكان الواجب هو الرجوع إلى السنة النبوية ولا اقتداء والتأسي به صلعم
 والاختلاف إنما وقع بالاجتهاد فيها دللت عليه سنته صلعم فقالت الشافعية ومن وافقهم من عرف
 بحديث جابر أن النبي صلعم قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فقام بها الرابع والخامس والسادس
 والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وخرج من مكة متوجها إلى المدينة بعد أيام التشريق
 قال في المنتقى ومعنى ذلك في الصحيحين وغيرها وقد حمل الشافعية حديث الش حيث قال أقام بمكة عشرة
 على معنى جميع أقامته بها ومنى معا قالوا ومعلوم أن النبي صلعم قد نوى الإقامة بها هذه الأيام لأن أقام
 أيام أعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل حاج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار
 ويكون الظاهر الأصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو الإتمام ولا لزوم أن يقصر للصلاة من
 نوى إقامة سنين متعددة ولا قائل بأنه يجب بانك لا تسلم هذا اللزوم ووقع ما ذكره من النية لم
 يدل عليها إلا الحرص ولم لا يجوز أن النية قد تقع بأكثر من ذلك كيف أقامته في تبوك فآزيا
 لا تكفي له الأربعة الأيام في إرهاب الأعداء ببعث السرايا والاعارة عليهم ثم إياب المجاهدين إليه صلعم
 في موقف أقامته كذلك أقامته بعد الفتح لا سيما بعد علمه أن هؤلاء تريد الإيقاع به وبأصحابه وتجمع له الجمع فقل
 يكفي له في الاستعداد للقائهم وإحصاء الغنائم وتوزيعها بين المجاهدين وغيرهم أربعة أيام نحن نعلم أن ذلك لا يكفي
 فسقط ما استدال به الشافعية وبغير شيخنا العلامة الشوكاني واستدل الأخفاء على ما ذهبوا إليه بالماثور
 عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أن ذلك من مطاوع الاجتهاد وقل الصحابي ليس بحجة فيه وعللنا بعض الأخفاف
 بأنه لا بد من اعتبار مدة لأن السفر يجامع باللبث فقد رناها بمدة الطهر لا نهما مدتان موجبتان أقول أن
 تعليل الأحكام أو توجيهها بما يشبه هذا المما يوجب الأسف فاعتبروا يا أولي الأبصار على أنه يقال عليه ليس أن
 مدة الطهر متفاوتة باختلاف عادات النساء في حيضهن كون الخمس عشر اليوم هي مدة الطهر إنما هي شاذة وقلما
 توجد امرأة يكون طهرها الخمس عشر يوم فقط وإنما يقول بعضهم إنها أقل مدة الطهر لا نهما مدته وقد عرفت القول
 الحق في أقل الطهر في أبواب الحيض بذلك تعرف فساد هذا التوجيه من أصله وليس صحة الاحتجاج بالتعليل
 بما يشبه هذا كان الأولى أن يختار مدة الطهر الغالب وقوعها لأكثر النساء وهي الثلاثة والعشرين اليوم أو
 الاثنين والعشرين اليوم أو ما قارب ذلك فإذا كان في يوم طهروا وانقطاعه كس يومين كان ذلك يوم إقامة
 المسافر ويوم فقوله في السفر فلا يبقى إلا العشرين اليوم وتتوافق مدتنا الطهر الأكثرى ومدة الإقامة التي إذا تجاوزنا

إقامة المسافر وجوب عليه الإتمام وهما مدتان موجبتان فإن كان يصح توجيه المسألة بهذا إلى هنا فهي على ما
 اخترناه أدل منها على ما اختاره الاختلاف قلنا ذلك مجازاة لهم ونستغفر الله من أمثال هذه الاخترا^ع
 العقلية في المسائل الشرعية والأسف كل الأسف أنه كتب إلى عبد السلام المبارك يروي أحد اخواننا
 كتابا يعيننا فيه بأننا نقاض صاحب الهداية في بعض المسائل مع ذراية حديث المسألة عند الفقهاء وقد
 عرفت من أمثال هذه التعليقات الواهية التي يضحك عليها البلاء والصبيان غزارة علمه وتفقهه في
 الدين ولعمري لو قلت في حجة أن الذي لا يعرف الحديث قد ألقي في الفقه كتابا كان صحيحا وصوابا يغفر
 الله لنا وله ولسائر المحدثين أمأما يروي عن الإمام أحمد فلم أر له دليل لم أره من الإمام رحمه الله إلا فيما
 نقله عنه بعض الشافعية والعهدة في ذلك عليه والله أعلم ولما التفت بين المتروك في نية الإقامة كالمترجع
 قضاء حاجة ونحوها فذلك مرجع إلى اجتهادات ظنية وما استدلوا به عليها قد عرفت من كلامنا على ما استدل
 به الشافعية فسادة فتبين أن المرجع في تعيين المدة التي يمكن للمسافر أن يقيم فيها هو ما ثبت أن النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها وثبت أنه قصر أربع أيام في مكة أو عشر أيام في حنى وثبت أنه أقام فيها اثنا عشر يوما الفتح ثم في
 عشرة ليلة يقصر قد اختلف الرواية في ذلك فبقول عشرين يوما وقيل تسع عشر يوما وقيل خمس عشرة يوما وجميع بين
 الروايات بأنه إذا كان سبب أن بعضهم ترك من العدد يوم الدخول ويوم الخروج أو عد أحدهما هذا أجل ترجيح
 رواية التسع عشر لانهادها البخاري وتبقى رواية خمس عشر وعشرين شاذتان وهما صحيحتان من حيث
 الأسناد لكن يجهل أن الراوي للخمر عشر سافر فذهبه من التسع عشر إلى سبع عشر ثم حدثه يوم الدخول والخروج
 فحكي المدة التامة خمس عشر يوما وهذا هو الشذوذ في هذه الرواية وراوى العشرين ظن أنها كذلك بدون يوم
 الدخول فالحق والله أعلم قلت ذلك صحيح ولا منافاة إذا أخذنا بالآثر المسمى لا سيما وقد صح أنه صلى الله
 عليه وسلم أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلوة ثم أنه لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم أقام في هذه المواضع بنية الإقامة أم كان
 مترددا فيها والظاهر عدم التردد إذا لو كان نية الإقامة في ما دون العشرين موجبا للإتمام لبيته صلى الله
 عليه وسلم بوقع الناس فيما لا يجوز اغتراسا بوجوب اتباعه. أسى به صلى الله عليه وسلم وقد عرفت أن إقامته بتبوك و
 بجبال غزوة حنين لا يكفي لهما إقامة أربعة أيام فهو لا محالة عازم في هذين الموضعين على الإقامة
 أكثر من أربعة أيام فظهر أنه لا فرق بين نادى الإقامة والمتردد فيها إلا أن الأول يتم من حين وصوله إذا
 نوى أن يقيم أكثر من العشرين اليوم والثاني إنما يتم بعد معنى العشرين الكاملة فتأمل ذلك فإنه مما أكثر فيه

الخلاف وما ذكرناه هو المختار وإنما اقتصرنا على العشرين اتباعا وما زاد على ذلك، فلا نقدر عليه لعدم الإذن
 من الشارع مع كون ذلك لا يكون معه الشخص مسافرا مع كون الإتمام هو مقتضى الاحتياط وقد روى عن الأوزاعي
 التحديد بأثنى عشر يوما وعن ربيعة يوم وليلة وعن من البصري أن المسافر يصير مقيما بدخول البلد
 عن عيشة بوضع الرجل الحق أن ذلك اجتهدات من عند أنفسهم لا منه تنزل بها شرعي كما قال ذلك بعض
 أهل العلم أما قول الاختلاف وبعض الشافعية أن من هو عازم على الخروج غدا أو بعد غدا بانه يقصر إنما
 فكذلك لا دليل عليه أما قصر ابن عمر رضي الصلوة بأثره بيجان ستة أشهر فهو وإن كان صحيحا عنه إلا أنه
 مما لا يحتج به لوقفه وكونه محالا للاجتهاد وهو مع ذلك يخص من الدعوى وأما الأربعة فلهذا يثبت ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بجمين أربعين يوما يقصر الصلوة لكنه ضعيف كما أشار إليه صاحب التلخيص قد روى
 أنه أقام الأربعة في خير يقصر الصلوة ذكره صاحب الكنز عن ابن عباس أيضا ورواه له (عبد) فان
 صحيح كان منتهى ما يقصر المسافر أربعين يوما ولو خرج من موضعه مسافرا ثم نوى الرجوع انقطع سفره إن كان
 من البلد على أقل من ثلاثة أميال وهل يقضى ما صلاها قصر قبل النية الظاهر أنه لا يجب عليه إعادة خلافا للاختلاف
 والشافعية قالوا إلا أنه فرض سفره قبل الاستحكام ولنا أن العبادة في العبادات بما في ظن المكلف وصلوته قبل
 نية القطع ما دون فيها شرعا ولم يجب عليه حين ذلك إلا تلك الصفة وقد ادعى كما وجبت فلا تقصد
 بقطع السفر ونظير ذلك من صلى بالتيمم إذا زال عذره في الصلوة أو بعد هاو كذلك من بان أنه أخطأ
 القبلة لما تقدم من قوله إن صلواتكم قد رفعت الحديث فان قصر بعد نية القطع لم تصح صلوته وتلزمه إعادة
 اتفاقا لأنه مقيم غير مسافر ومن كان كذلك لم يشرع له قصر الصلوة أما الرجوع بعد أن تجاوز مسافة القصر
 في اعتقاده فلا يرتفع عنه حكم السفر فيقصر إلى أن ينتهي إلى محل أقام متافقا أيضا ولو قصر بعد نية القطع
 وصلى ثم نوى السفر صححت صلوته القصيرة ولا تلزمه إعادة وقيل تلزم إعادة لأن الفاسد لا يعود صحيحا ولو كان
 لمقصده طريقتان أحدهما طويل والآخر قصير فيسلك الطويل عامدا الغرض غير القصر قصره والآخر لا يسلك
 القصير الذي دون مسافة القصر فإنه لا يقصر وفاقا للشافعية وخلاف الاختلاف في الأول لأنه سلكه الطويل
 لغرض القصر إنما هو كالمتردد في الطريق القصير ليطوله على نفسه ليستريح القصر الذي لا يكون إلا للمسافر والمتردد
 في مسافة غير مسافة القصر لا يكون مسافرا أما غير العائد فإنه يقصر لأنه مسافر في اعتقاده نفسه وقد نوى
 قطع مسافة السفر والقصر أما لو كان الطريقان طويلين بان كان كل منهما إلى مقصده مسافة القصر

لكن احدهما اطول من الآخر فانه يقصر الصلوة في ايهما سلك اتفاقا لانه مسافر على كل تقدير وبالعبارة بالمسافة
وفاقا للشافعية وخلافا لبعض الاحناف فلو قطع مسافة القصر في ساعة اما يخرج القادة كرامة او بتوسط
الآلات كان ركب السكة الحديدية او المراكب الهوائية او بالون لا يرشيب ونحوها قصر الحد يث السن المتقدم
فانه قدس ذاك بالمسافة ويزال الخلاف دليله لا فرق بين السهل والجبل ولا البر والبحر وفاقا للشافعية وخلافا
للأحناف حيث قالوا السفر لمن بالسهل ثلاثة ايام بسير الابل ومشى الاقدام المعتدل في الجبل والبحر لياليها
لكن بعد اعتبار المعتدل الى البحر لمسافر البحر استدلالا بقوله صلح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام لياليها
الحديث قال بعضهم عمت الرخصة للجنس من سفره في عموم التقدير انما في الجواب انا نقول لا جامع بين الترخص في
المسح وبيان ماهية السفر وتعيين المسافر الا ترى انه قدس للمقيم يوم وليلة ولا مشى ولا مسافة كذلك المسافر
يتمسح المدة المذكورة له ولو كان ماكتا ولا ترى ان بعض المسافرين قد لا يستبجح المسح تلك المدة المضروبة
للمسافر اقام بعد اللبس فانه انما يتمسح مساح المقيم وبذلك يظهر ان الترخص في المسح لكونه وتقدير المسافة
للسفر لكونه اخر كيف وحد يث السن في المسئلة بخصوصها ليس الواجب استعمال كل حد يث في موطنه الخاص
به وكفى بذلك دافعا لما اعتمد به بعض الاحناف فلو قطع المسافة القصيرة في نحو ساعة مثلاً قصر لما عرفت ان العبور
بالمسافة ولا نه يكون لذلك مسافرا فهو بمنزلة الاشغال المشقة وكفى بابتعاد عن مسكنه واعوانه كلفة و

مشقة ومن خرج متابعا لغيره ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلاثة اميال فلو قصر المتبوع العالم فهو كما لو
علمه بالسفر اتفاقا اما كون التابع الغير العالم مقصدا متبوعه لا يقصر قبل بلوغه ثلاثة اميال فلاته لم يدر اخرج
هو الى سفر ام الى غير سفر هو في هذه الحالة غير مسافر ومن كان كذلك لا يقصر انما فرضه الا تمام لكته ببلوغه
مسافة القصر صار مسافرا بالفعل اما اذا اعلمه المتبوع فالامر ظاهر كذلك اذا اعلم سفره بالقرائن ككثرة الزاد
والاستعداد للسفر الطويل او راي المتبوع العالم يقصر فان التابع يقصر ايضا وان لم يعلم بانه الى ابن يروح
لان ذلك علامة له بانه مسافر الى محل تقصر من اجله الصلوة وقد دل على ذلك العمل المستمر على عهد صلح
فانه صلح كان يرسل الجيش ولا يعلم بالمقصد الا اميرهم ولربما لم يخبرهم بمقصد الا بعد طي مسافات طويلة
وهم لا يزالون يقصرون في مثل هذه الغزوات لما علمت من تأكد القصر للمسافر وجوبه عند البعض فاهل الجيش
بهذه الحالة انما يقصرون الصلوة برويتهم الا ما يريهم لا يكون ذلك الا بعد اعطام فعله حكم قوله واذا نوى
التابع مسافة القصر دون متبوعه صححت نيته خلافا للشافعية والاحناف لكن نحو العبد والزوجة يا ثم اذا

السيد والزوج اما الممنوع عن فعل مختاراته صفا فلا يستقل بنية السادة في الإقامة اتفاقا لئلا يتابع مكانه
 يمكنه انشاء السفر فكذا لا يمكنه الاستقلال بالنية اذا كان مسافرا مع متبوعه وغاية الامران بعضا لتابعين
 قد يكون عاصيا بذاته اذا تضمنت مخالفتهم عصيان المتبوع الغير الجائز معا وقد قد مناته لا فرق بين سفر
 المعصية والطاعة في قصر الصلوة والاحناف لا مفاضل لهم عن الالتزام لا نهم وافقونا على ذلك كما عرفت اما
 الشافعية فعموم احاديث القصر لكل مسافر يريد عليهم هذا في من اذا تولى امكنه ان يتبع النية بالعمل فعلا
 اما الماخوذ اسير او نحوه ممن لا يقدر على الاستطاعة ان يعمل بما نواه فانه لا يستقل بالنية ولا يستتبع مجردها
 القصر سواء كان ما سورا او ما خذا ظلا او غير ظلم لعدم وجود السفر بذيته فلو ذهب به اسره فعلا الى
 مسافة القصر قصر الاسير ونحوه اعطاء لكل حالة حكمها بحسب الوجود والواقع واعتبرة في الرجوع عن السفر
 بنية التابع وفعله الا الماسور ونحوه ممن مانعه محسوس وفي الإقامة بنيته مطلقا ومضى المدة المضروبة
 للقصر خلافا للاحناف والشافعية قد قد منان العيد ونحوه كالجندى وكل تابع لا يتخلوا اما ان يكون خرج رابعا لغيره
 ولما قصد له غيره وقد عرفت انه لا يقصر الا ببلوغه مسافة القصر فعلا واما ان يكون قد تولى سفر قصر قد قد منا
 انه يستقل بالنية وانه يقصر للمعروف انه لا يشترط في قصر المسافر كون سفره طاعة وههنا قلنا ان التابع
 يمكنه الرجوع عن نيته للسفر وغايته ان يكون ما ثوما اذا تضمن فطره محد وراشر عا هذا في غير نحو الماثور اما هو فنيته
 كالعدم لعدم قدرته على فعل ما ينيوه واذا قد عرفت ما قد منا وحكمنا بجواز قصر الصلوة في ما انشاء من السفر فمن باب اولي
 ان يستقل وتصح نيته للإقامة وعدمها فلو تولى إقامة العشرين اليوم فماد وبها جازله ان يدوم على قصر حتى وان تولى
 متبوعه الإقامة اكثر من ذلك واتم الصلوة لان حكم الاستمرار اهون ويتسامح فيه غالبا كما لا يتسامح في الانشام ولا ابتداء
 الا ترى انه يمكن ان يعتقد المتبوع ان حلقه لا يمكن ان تقضى الا في مدة اكثر من المدة التي يقيمها المسافر قصر الصلوة
 فيتحالف اعتقاده التابع اذا اعتقد ان هذه الحاجة لا يدون تقضى في اقل من تلك المدة فاذا تولى المتبوع الإقامة بناء
 على ظنه واعتقاده فما المانع من ان ينوي التابع عدم الإقامة بناء على اعتقاده ثم نقول اليس من الجائز ان يختلف
 مذهبا التابع والمتبوع في سفر القصر شرائطه وفي مدة الإقامة التي يقصر فيها والتي لا يقصر بعد مضيتها او نسيته
 اقامته لها وفي كون المحل هل تجوز وتصح نية الإقامة فيه ام لا الا ان احد يقول بوجوب اتحاد المذهب ولو
 الخلاف بين اهل المذاهب في ذلك وان يوجب على احد العمل بخالف ما يعتقد الحق والصواب في نحو
 هذه المسائل الاجتهاد يتوالى يمكن ان يخفى الصواب فيها ما لم يظهر للخالف خطأ ومن لازم الاختلاف في هذا

جواز استقلال التابع بنيته فيما تقدم بل قد لا يجوز له متابعة المتبوع وسوافتة في بعض المسائل في هذا الباب
 وغيره وبذلك يتدفع ويسقط قول الشافعية والاختلاف من وجوب الموافقة لما نواه المتبوع على تأبده حيث
 قالوا لقصر الصلوة التابع بعد ان نوى متبوعه الاقامة ثم يصح صلوة التابع وتجب عليه الاعادة وقالوا لو
 اقتدى المتبوع بالتابع في الصلوة المقصورة فتوى المتبوع الاقامة في اثناء الصلوة صححت نية المتبوع وصار
 التابع بنيته مقيما فاذا سلم من الركعتين بطلت صلواتهما فجعلوا صلوة الامام تابعة لنية المقتدى وقد
 قال صلعم اما جعل الامام ليؤتم به والجواب الصحيح في هذه الصورة انه يصح صلوة التابع المقصورة ويتم
 المتبوع صلوته بعد ان يسلم التابع كما لو اقتدى بمبا فر غير تابع له فظهر ان نية المتبوع في هذه امثلة و
 نحوها اما وجوب عليه الاتمام وهي لا تجب على التابع الامام او غير الامام سواء كان عبدا او حنبيا او
 خادما او غيرهم واما يلزم كلامنا وانما بحسب اعتقاده الذي يرى انه الحق والصواب وما ذكرناه من التوجيه
 هتالم امر من نيه عليه قلى ثم اعلم انهم قد اختلفوا في الموضع الذي يصح فيه نية الاقامة من المسافر
 بقطع النظر عن كون النادى تابعا او متبوعا فالمقتضى به عند الاختلاف ان ذلك لا يصح الا في بلدة او قرية
 وقالوا لا تنفقد نية الاقامة في المفار وحقها وقال بعضهم تنفقد الاقامة في كل موضع وقال ابو يوسف
 ورجحه صاحب الهداية اذا نصب الرحالة ما يكنهم ونصبوا المعالف ونحوها في محل كثير الكلاء والماء ونوا
 الاقامة صاروا مقيمين قلت وقد خالفهم الشافعية وغيرهم واشترطوا شى من ذلك الا ايل عليه
 بل العبرة بوجود نية الاقامة في اى موضع كان ولا يشترط الا امكنها في نظر النادى والا حصل في الحكم
 ان يعلم والتفرين لا بد له من دليل واذ ليس فليس ومقتضى قول الاختلاف انه اذا اقام رجل في الصحراء
 وترهب وعزل عن الناس فانه يقصر مدة عمره ولا شك في بطلانه واهل الغزو اذا نوا الاقامة
 بارض العدو ولا يؤمن العشرين يوما اتموا عند اصحابنا وكذا بارض اهل البغي خلافا للاحناف ووافقا للشافعية
 لانهم بذالك غير مسافرين ولا اذن في القصر لغير المسافر الا ما ياتي في باب صلوة الخائف فان كانوا
 محاصرين للكفار واهل البغي فكذلك خلافا للاحناف ووافقا للشافعية حيث لا خوف ولا فسياتي
 في بابهم لانهم بعد مضي العشرين اليوم او نية الاقامة يصيرون مقيمين امنين ومن كان كذلك
 ففرصه الا تمام اما اذا كان هناك خوف فله حكم الخائفين وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب
 فانتظروا ولو اقتدى المسافر نوايا القصر خلف متم فالافضل للمقتدى الا تمام مع الامام ولا يجب عليه

خلافا للشافعية والاحناف اى في قولهم بوجوب ذلك دانه لو قصر خلف المتم لزومه الاعادة حتى قالوا ولو لم
 يعلم ان امامه متم وقصر ثم بان انه متم لزومه الاعادة وذلك من التدقيقات الفقهية التي لم يكن
 على اساس صحيح ومن ذلك قول الشافعية لجهل سفر امامه وقصر لزومه الاتمام وان لم يتم وجبت
 عليه الاعادة حتى لو بان امامه مسافرا قاصرا ومحدثا او ذا نجاسة خفية قالوا ولو بطلت صلوة
 المقتدى في هذه الصورة ونحوها وجب عليه اعادةها وقضاؤها مالا قصر اتمام ذلك واعتبروا
 قالت الاحناف زيادة على ذلك لو نوى المتبوع الاقامة المعتبرة كالسيد والامير ونحوهم ولم يعلم
 التابع فصل صلوات او صلوة او بعض صلوة قصر ابعدا نية المتبوع وجبت عليه الاعادة او القضاء وتماها و
 دليلهم على كل ما عرفت ما روى عن ابن عباس ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربع اذا اتم
 بمقيم فقال تلك السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن مسلمة انا اذا كنتا معكم صليتا اربعا واذا رجعا
 صلينا ركعتين فقال تلك سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم قال في النيل وقد ادرى الحافظ
 هذا الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه وقال ان صلته في مسلم والنسائي يلفظ قلت لا بن عباس كيف اهل
 اذا كنت بمكة اذا لم اصل مع الامام قال ركعتين سنة ابي القاسم انما قلنا امارا واية مسلم
 والنسائي فلم يصح فيها بما ادهم المتنازع فيه واما الروايتان الاوليان فقد اخرجهما الامام
 احمد رحمه في مسنده فاذا صححت كما قال بعضهم فانها لا يدلان على الوجوب بحيث ان المسافر
 لو قصر صلوته خلف الامام المتم تجب عليه الاعادة ولا تحسب له صلوة تفاديا لك بالاقتداء
 بالامام الذي يجهل حاله اذا تبين انه مسافر ناول للقصر او غير ناوله وكيف يصح ان يستدل بهذا
 الاثر على ان من نوى القصر خلفه يلزمه الاتمام فان لم يتم لم يعتد بصلوة المقتدى ووجبت عليه الاعادة
 والقضاء لان هذا لا يدل على الاثر من ان الاتمام خلف الامام المتم سنة وغاية ذلك ان يكون الاتمام
 والحالة هذه افضل من القصر لا شعار ذلك بما يدل على تفخيم هذه السنة في جواب سوال يدل على
 اسماء اهل منهم فغير ما ذكرناه لا يدل عليه الاثر المذكور اما تقليل بعض الاحناف لوجوب الاتمام بقوله
 لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الاقامة لانصال المغير بالسبب هو الوقت فيقال
 عليه لا نسلم ان هذه التبعية مغيرة لفرضه لزوما وهلا كان ممنوعا عن الاتيان بما يغير فرضه فتقولون
 لا تنفقد القدوة من اصلها ثم لا نسلم تساوى نية الاقامة وهذه التبعية لانه بنية الاقامة يرتفع

عنه اسم السفر الذي هو مناط قصر صلوته وسببه بخلاف تبعية الامام فانه لا يرتفع بها عند اسم المسافرية
 فلا يجب عليه الا تمام مع وجود سبب القصر ولو كانت التبعية مغيرة للفرع فلم لا يجوزون قدوة
 من يصلي الظهر خلف من يصلي العصر من دلي ذلك ان لنا على جواز قصر المقتدى بالمتحد يث جابر
 قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع واقامت الصلوة فصلى بطائفة ركعتين ثم تاخر واوصل بالطائفة
 الاخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وسلم سبع وللقوم ركعتان متفق عليه وهذا الحديث قد دل
 على جواز الا تمام في السفر كما تقدمت الاشارة اليه ودل على انه يجوز القصر خلف المتمددان
 اتمام الامام لا يغير قصر المقتدى كما دعت الاحناف والعدول الى تأويله لا يقبل لان هذه صفة
 من صلوته المسافر الخائف وما يدل على جواز القصر خلف الامام المتم ايضا حديث ابن عباس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بنى قرد نصف الناس خلفه صفين صفاء خلفه وصفا موازي العد وفصل بالذين خلفه
 ركعة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاء اولئك فصلى بهم ركعة رواه النسائي باسناد رجاله ثقات
 قال الحافظ صحيحه ابن عسبان وغيره وقد صلى بالناس كذلك حذيفة بطبرستان وقال انه صلى كما صلى مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والنسائي ورجال اسادة رجال الصحيح وروى النسائي عن زيد بن ثابت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم مثل صلوته حذيفة ووجه دلالة هذه الاحاديث على جواز القصر للمقتدى خلف الامام المتم يظهر جليا من
 حديث ابن عباس رضي قال فرض الله الصلوة على نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر بجا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
 رواه احمد ومسلم وابو داود والنسائي فان بما ذكرناه ان ذلك فرض من ذكرهم وان الا تمام يجزى عن القصر
 وان من فرضه القصر ركعة او ركعتين يجوز قصره ولو اقتدى بهم فان قيل ان تلك واقعات في الخوف وخلف
 النبي صلى الله عليه وسلم فتجوز الخصوصية لا نقول ما تجوز العقول لا يجوز ان بدفع به الثابت بدون دليل يكون نصافي
 محل النزاع واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى صلوة الخوف في السفر بكيفيات اخرى لكونه يصلي ببعضهم ركعة ثم
 يستمرون باخرى وبالبعض الاخر كذلك فغدوله في بعض الاحيان عن هذا الى ما ذكرناه لا يكون الا لبيان الجواز
 وان الكل خير مجزى توسيع الامة والا فلا وجه للعدول الى ما لا يجوز الاقتداء به فيه مع عدم بيان الخصو
 قتل ذلك رحمة الله فاني لمرار من نية عليه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده وبسبب الغفلة
 ما ذكرناه قد توسع الفقهاء في تفريعاتهم وقد قيقا بهم حتى قال الشافعية ويشترط للقصر نيته في الا
 بالصلوة والتميز عن منافها وما قالوا فلو اصر اثم تردد في انه يقصر او يتم او في انه يؤي القصر

او قام امامه لثالثة فشا هل قام امامه ممتا او ساهيا لزم المقتدى الاتمام في هذه الصور كلها ونحن نقول
 ان الاصل في صلوة المسافر العسر فلا يعدل عنه الا اذا اراد ونوى الاتمام في اول الصلوة او في اثناءها نعم ان
 قلنا الى الثالثة لا بنية الاتمام فان كان ساهيا وتذكر سهوة فيها فان نوى الاتمام اتم ولا محذور سجد السجود
 بعد السلام او قبله ثم سلم لما عرفت من جواز الامرين ابتداء او كذلك انتهى اجراء الدليل على عمومته وسهولته
 للحكم ولانه لا ضرر في الزيادة وانما الضرر في النقصان كما ثبت في الاثنا واما قول الشافعية ان اراد الاتمام
 عا د ثم نهض فلا دليل عليه وكذلك تفصيل الاختلاف حيث قالوا ان كان قد نوى الثانية فقد رتب التشهد
 اجزائه الركعتان الاوليان عن الفرض والاخر يان له نافذة وان لم يقعد بطلت صلوته فلا دليل عليه
 لما عرفت ان ترك التشهد الاوسط لا يبطل الصلوة وانما يكون له سجود السهو واما قولهم ان التشهد
 في الثانية هو تشهد اخر صلوته وهو ركن فقد عرفت فسادا من الادلة على جواز الاتمام للمسافر فتذكر بقى ما
 اذا قام للثالثة عامدا او بلا قصد الاتمام فان كان قيل ان يقعد بقدر التشهد فضلته باطلا لا اتفاق
 وهو المختار عندنا واختلاف في وجه بطلانه في هذه الصورة فالاختلاف قد عللوا ذلك بما علقوا به
 في الصورة التي قبل هذه وقد عرفت فسادا وقالت الشافعية العلة تلاعبه بالزيادة في الصلوة لا على
 وجه مشروع وهذا هو الوجه الصحيح عندنا فان كان قد قد تم قام الى الثالثة كذلك فلا تبطل صلوته
 عند الاختلاف وقالت الشافعية تبطل وفولهم ارجح لتلاعبه ايضا واذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم
 واتموا وليين ان يقول بعد السلام اتموا فانا قوم سفر بالاخلاق وفي الليل جوازا ايتما المقيم بالمسافر فجمع
 عليه قد روى عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين حتى يرجع وانه
 اقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم يقول يا اهل مكة قوموا
 فصلوا ركعتين اخريين فانا قوم سفر رواه احمد والبيهقي والترمذي وحسنه بكثره شواهد وعنه
 عمر انه كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا اهل مكة اتموا فانا قوم سفر رواه مالك في الموطا
 ورجال اسادة ائمة ثقات كذا في النيل واذا دخل الوطن الاصل يقيم لانه لم يبق مسافرا يدخله فيه بل
 خلاف ومن استوطن غير وطنه الاول تارك الاول فوطنه الثاني ويقصر في الاول اتقان لان النبي صلى الله عليه وسلم قد
 عد نفسه في مكة مسافرا وكذا المهاجرين لما تقدم ورويا فاذا اجتاز ببلده فيمنع حجة او تزوج فيه اتم وفاقا للاختلاف
 والمالكية والامام احمد روى في قوله فيمنع حجة المرد بها المصينة المستوطنة في الشافعية فلم يجعلوا التزوج موجبا

للزمام واقاموا ذلك عندهم على نية الإقامة او بلوغ محل اقامته ووطنه قلنا ان محل تاهله وبلداى ووطنه وخبته
 هو في الحقيقة من باب تعدد وطنه بل صيرورة البلد محل إقامة يقطن الاهل فيه اظهر من صيرورة ذلك
 بالنية ونحوها كصيرورة كذا الى العديد فيسنة إقامة سيده وللجندى بنية إقامة الامير وللزوجة بنية إقامة
 الزوج كما نعلم لان من اقامت زوجته ببلد فبيت اقامتها انما يكون لها بيتا بعد ان يكون بيتا للزوجة فبيتها
 واهله لا شك انه محل اقامته وذلك هو الوطن لغة وعرفا لا يقال ان المسافر قد يرسل بتزوجته معه
 فلم اجزئتم له القصر مع وجود اهله معه قلنا فرق بين الزوجة في محل اقامتها وفي حين رحلتها فاما المخرج
 عن بلد اقامتها للسفر معه في مقية وهو مقيم ايضا مادام في بلدها للمعرت فتأمل فانه ظاهر بنفسه
 وقد يستدل على ذلك بحديث عثمان رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم في اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال يا ايها الناس
 اني تاهلت بمكة منذ قدمت والى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تاهل في بلد فليصل صلاة المقيم
 رواه احمد في مسنده وعبد الله بن الزبير الحميدي ورواه البيهقي واهله بالا نقطاع وبتضعيفه لعكرمة
 بن ابراهيم قال في الهدى قال ابو البركات ابن تيمية رحمه الله ويمكن المطالبة بسبب الضعف فان البخاري ذكر
 حكمة المذكور في تاريخه ولم يطعن فيه عادة ذكر الجرح والمجرحين لكن المحافظ في الفتح قد ضعفه وقد يقال
 ان صحة هذا الحديث لا سيما تاهل عثمان رضي الله عنه رجوعه ونقصه لهجرة وهو اجل من ان يتسبب في ذلك وقد
 يستدل بهذا الاحتراض بقوله صلى الله عليه وسلم يقيم للمهاجر بعد نسكه ثلثا ومنعه المهاجرين من الإقامة بمكة بعد نسكه
 الا ثلثة ايام قلنا لا يلزم ذلك الجواز ان يكون منعه لهما عما كان لتلاير عبوا في الإقامة الطويلة فيزوا في وطنهم
 الاول اذا اتوا باترا بهم وقراباتهم وسكنوا في بيوتهم وراوا اموالهم وعياد ذلك مما تخن الانسان ويرغبه
 في وطنه وذلك قد يكون سببا لترك بعضهم العود الى دار الهجرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيفضي ذلك الى
 عزهم على ترك ان يكون المدينة وطنهم ومحل اقامتهم وذلك هو الرجوع عن الهجرة وعليه فتدبر صلحهم
 يكون من باب سد الذرائع ويؤيد ما قلناه اقامته صلحهم في مكة وفي غيرها مدة اكثر من الثلاثة والاربعة
 الايام كما عرفت ذلك فيما تقدم فاطلاق اسم الإقامة على المسافر لا يكون بها المسافر مستوطنا مطلقا لانه صلحهم
 بها هم مقيمى ثلثة ايام ولم تنتقض هجرتهم بهذه الإقامة وعليه فالمقيم العازم على السفر اذا سمي مستوطنا
 بالتابع لغيره لا يكون تارك لوطنه الاول الذي هو عازم على السفر اليه فظهر ان عثمان لا يكون بتزوجه راجعا ولا ناقضا لهجرتهم
 وان لزمه الاقام في صلوته ويؤيد صحة ما ذكرناه من تاويل حديث منعه المهاجرين من الإقامة باختلاف العلماء

رحمهم الله في مدة الإقامة التي يكون بها المسلما فمقاييسه المستوطنين بحيث يرفع عنه اسم السفر فيلزمه
 الإتمام ومما يزيد ذلك أيضا حازمكم وجوب الإتمام على المقتدى بالتمتع فعلم أن من المسلمات عندكم أن
 وجوب الإتمام على المسافر قد تكون له أسباب غير الإقامة التي زعمتم أنها تكون ناقضة للهجرة الملهجرة فلم يكون
 تاهل عثمان وإقامة واستيطان بالتبع للغير وموجبة لإتمام الصلوة ومع ذلك لا تكون استيطاناً مطلقاً ^{قضاء}
 لحيته فتأمل ذلك فإنه دقيق وبذلك يظهر أن الاعتدال لعثمان في إتمام الصلوة بذلك من أحسن
 الاعتدالات كما قال ذلك الإمام العلامة شيخنا ابن القيم رحمه الله بخبر أنه ومن الجائز أن يكون للمشي
 الواحد أسباب كثيرة كما أنه تكون منه آثار وخواص كثيرة والمقدد في الاعتناء والفروع من كذاها التعداد
 في المنشأ والأصول فتأمل على أن قوة الأشكال والاعتراض على قصرها إنما يتوجه على قول العالمين بأن
 الإتمام لا يكفي عن العصر في صلوة المسافر وقد عرفت ضعفه إما على ما اخترناه فلا سرا سهل لجواز العذر
 للصلاة إلى الإتمام كما روي أن بعض أصحاب ظنوا أن الصلوة من كعتان دائماً فالحق هذه المفسدة يجوز أن يكون
 إتماماً وان يكون ذلك من جملة فوائد إتمامه فصرح بذلك هذه الفائدة وإن لم تكن هي السبب لوجوب هذا الإتمام عليه
 وكلما يقال في الاعتدال عنه يجوز أن يكون من هذا القبيل فتأمل ذلك فإني لم أر من نبه عليه عليه فتكون هذه
 الاعتدالات متطابقة كال دليل الواحد والله أعلم وفائدة السفر تقضي فيه ركعتان اتفاقاً ولو تخلل بين السفرين
 إقامة أذ لموجب للإتمام بوجوب الوجه ولو شرع في قضاءها في السفر فبلغ وطنه أو نوى الإقامة بعد أن أتى بركعة
 منها أضاف إليها الثانية فقط لا يبادر إلى الركعة تسمى مقضية السفر للأحاديث المتقدمة وفي الحضار أربعان
 كان وقتها بعد زوالها أو لا أحد والشافعية وخلاف الأحناف ومالك لما تقدم في الأحاديث أن من سني صلوة أو نام عنها
 وقتها حين يذكرها هذا أن ذكرها في الحضار واستيقظ فيه أو بحيث لم يبت من السفر إلا ما لا يسع ركعة من الفائتة
 لأن الصلوة لا تدرك ولا تعد موداة في وقتها إلا إذا درك منها في الوقت ما يسع ركعة منها فتدرك ولا تغفل وكذا
 أن كان وقتها بلا عذر وقتنا يصح القضاء كما هو قول الأكثر من أصحابنا خلافاً لشيخنا وأئمتنا ابن يثمية أنزل الله
 علينا من بركاته فإنه تغدو بغفرانه أسكنه بحبوة جنة لا أهل المذاهب فيه الخلاف السابق أي وقال الشافعية
 واحد وخلاف الأحناف ومالك لأن أثر السفر يزول بانقطاعه حتى لو نوى الإقامة أثناء الصلوة لزمت صلوة الإقامة
 اتفاقاً فهذا أولى وأحرى والذي اخترناه فيه الاحتياط إذا إتمام يجزئ من العصر دون العكس وفائدة
 الحضرة هي ما فاتت فيه كلها وما أمكنه أن يصلي فيه منها ركعة إن فاتت بعذر وذكرها في السفر وقضاها

فيه فترجيح عليه الا تمام بل انقصا والى خلافا لائمة الاربعة ووفقا للحسن البصري والمزني وهذه من المسائل التي
 مخالفتها فيه الائمة الاربعة ودليلنا ما تقدم من الحديث من ان وقتها حين يذكرها وان فاتت بالاعتذار قضائها
 اربعاً في السفر والحضر اتفاقاً اي اذا قلنا بصحة القضاء في هذه الصورة كان السفر لم يشتر فيه الا قصرها وجبت
 فيه من الصلوات وهذه ليست من صلوات المسافرين وقلنا اتفاقاً نحن به اتفاق الائمة الاربعة اذ خالف فيه
 الحسن البصري والمزني فقلنا لا اذ قضائها في السفر صلاها مقصورة ركعتين ولا تسن للمسافر المواظبة على
 الرواتب الا الفجر والوتر لا تسن الرواتب المتقدم ذكرها مواظبة لا القبلية ولا البعدية قال في الهدى
 قال ابن عمر وقد سئل عن ذلك فقال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم اراه يسبح في السفر قال الله عز وجل لقد كان لكم في
 رسول الله اسوة حسنة ومراده بالتسبيح السنن الرواتب ولا فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يسبح على ظهوره اخلته
 حيث كان وجهه متفق عليه وقد صح انه صلى الله عليه وسلم يديع الوتر وسنة الفجر في الحضر ولا في السفر مع ذلك من صلى
 الرواتب في السفر فلا بأس وتصيره كالتفل المطلق كان فعلها قد مرى عن كثير من الصحابة ما تركها في الاثر والوقا
 اتباع النبي الرؤف الرحيم اولى وقد قال بعدم كراهة اداء الرواتب في السفر الائمة الاربعة وما يملك عن ابن عمر
 مجهول على عدم الفعل الاستحباب مواظبة وقد عرفت انه المعتمد لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقبل انه يقول بالكراهة ولا يعبر صحة هذا النقل قال شيخنا ابن القيم وكان في السفر يواظب على سنة الفجر والوتر
 دون سائر السنن ولم ينقل عنه انه صلى الله عليه وسلم سنة راتبة غيرها ورحم عليه الحافظ بما رواه الترمذي عن ابن عمر
 قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين بعد ركعتين قال الترمذي حديث حسن ومضى احمد ابو داود
 عن البراء قال سألت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة وفي ثمانية عشر سفراً فلم اترك الركعتين قبل الظهر وبين للمسافر الجمع
 بين الظهر والعصر المغرب والعشاء فقد يما او تاخير اخلافا للاحناف في منعهم ذلك مطلقاً الا يعرفه ومن دلفه
 وجعلوا هذا الجمع من تمام النساك لا للسفر قال مالك والليث انه يختص بمن جدد به السير وخصصة بعضهم
 بالتأخير وقال الا وراعي الجمع في السفر يختص بمن له عذر وعنده ما يجمع في السفر كان فقد يما او تاخيروا
 سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قررنا في المتن ولا خلاف ومن وافقهم قد تاولوا الاحاديث على الجمع بالصورة
 ونحن نقول ان تاول الاحناف لا يصح اذ انا ملنا في احاديث الباب لانها لا تحتل التاويل الا بعد
 تكذيب روايتها فان توهمهم فان صح هذا كان لا زعمهم مثله فيما يسلوه من الجمع وهذا لا محيص لهم
 عنه واما من حضر الجمع بوقت دون وقت وحالة دون حالة وصلوة دون صلوة مما ذكرناها فافهمنا

ببعض روايات لا يلزم عدم وقوعه وجوازه فيما سواه وانما ثبت في الصحيحين حديث النبي ﷺ قال
كان النبي ﷺ اذا حل قبل ان تزيع الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما الحديث فهذا
في التأخير وقد وثق في التقديم عن معاذ بن ربيعة بن زيدة بن بكير وفيه اذا ارحل بعد ان تزيع الشمس الى الظهر العصر
جميعا ثم سار الحديث رواه احمد وابوداؤد والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي
وصححه غير واحد وقول الحاكم بوضعه قد رآه المحققون كيف قد قال هو بعد ايراد الرواية ثقة ثقات
فبحان من تزيعه عن النفس واخرج من حديث ابن عباس نحو حديث معاذ بن ربيعة عن النبي ﷺ في المغرب والعشاء واخرجه
ايضا البيهقي والدارقطني وصححه اسناده ابن العربي وتعقب بان في اسناده من لا يحتج بحديثه والتحديث
طرق يقوى بعضها بعضا فهي على كل تقدير لا تخط عن درجته المحتج به وقد جاء في الصحيحين
تأخير المغرب الى العشاء عن ابن عمر وذلك ظاهر لا يطيل بالاحتجاج عليه ومخالفته بعد ثبوت الاحاديث
مكبرة واذا ارحل قبل وقت الاولى فتأخيرها افضل والا فلكسها اي تقديم الثانية لئلا يماقد منا
من الاحاديث على ذلك والا فضل لما كنت وقتهما فيه تركه للاتباع والخروج من خلاف من لم يجوز الجمع
في هذه الصورة ولا شك في جواز الجمع له عندنا وقولنا فيه اي في السفر في التقديم يجب تقديم الاولى
وفاق الشافعية لان النبي ﷺ فعل كذلك وقد قال صلوا كما رايتهم يصلون اولى وكان الثانية لا تجب الا بعد
الاولى في الاصل فلو لم يصل الاولى في جميع التقديم قبلها كان مصليا للثانية في غير قتها وفي غير جمع
وذلك مخالف للشرع حضرا او سفرا وكل ما كان كذلك فهو من نص رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم الاولى فبان
فسادها فشرع في الثانية لم تنعقد ثانية لما عرفت من انه كما المصلي قبل الوقت ولو بان فسادها بعد شروعه
في الثانية اجزائه واعاد الاولى فقط خلافا للشافعية فاذا صلى الاولى فبان فسادها بعد فراغه من الثانية
او في اثنا اجزائه الثانية وصحت عن فرضها كما نرى لانه دخلها مع اعتقاده صحة الاولى وقد
اذن له الشارع صلعم بذلك وهي لم تشمل على مفسد في نفسها حين تاديتها فلا يجب عليه اعادتها اما
الاولى فلا نزاع في وجوب اعادتها ولا يبعد استحياب اعادة الثانية خروجها من الخلل واحتياط في الدين وانما لا
توجب عليه الاعادة لما عرفت من ان الاصل نفيها من الصلوةين وصحتها انما تكون لمخاطبة نفسها فاذا لم ينعقد
مخالفة المشروع فضلوته الصحيحة وصحة الفاسدة فاسدة ولكل حكمه ولودل على غير ما ذكرناه بان يدل على
وجوب اعادة الثانية لقلنا به وقالت الشافعية يشترط لجواز جمع التقديم بنية الجمع في تحريم الاولى او اثنائها قالوا

البتة التقدیم للمشروع عن التقدير عينا أو سهوا والحق عدم الوجوب بل قصد فعل الصلوة الثانية حين
 الشروع فيها كاف وبه يحصل التمييز بين العبث والسهو وبين الفعل المشروع ولو كان ما ذكره كالأمر به صلعم أو
 أشار إليه مثل اشتراطهم ذلك اشتراطهم المولاة بل قد صح أنه صلعم كان يدخل ويخرج بين الصلوتين ^{المجموعتين}
 وذلك دليل على أن لزوم المولاة التي اشتراطوها وأما قولهم إن ذلك فصل يسير فيكون معفو عنه فيقال
 عليه هذا ألا يعلم ألا بعد أن يأتي بالدليل على لزوم المولاة فإذا ثبت اشتراطها لبيان يقال إن هذا الفصل لقربه
 كان مستثنى معفو عنه وكذا كان ذلك من باب قلب الحقائق وجعل المتعالم بالأحكام الشرعية من باب الرخص من
 باب عزائم ثابتة بل الحق أن نقول قد ثبت دخوله وخروجه صلعم بين الصلوتين المجموعتين وذلك فصل معتد به
 فدل على جواز ذلك ملتقا بهما ببقى الوقت تمام ذلك فإن ما سواه مبالغة في التشديد والتضييق قلت و
 سأيد على ذلك في صحيح في جميعه بالمراد لغة من حديث أسامة وبنه فصل المغرب ثم أتوا كل إنسان بعيرة في منزله
 ثم أقيمت العشاء فصلاها الحديث متفق عليه في بعض الفاظه أنهم بعد ألا ناخه لم يحلوا حتى أقام العشاء كذا رواه
 مسلم وأحمد وفي بعض الفاظ أحمد أنهم بعد ألا ناخه حلوا رحا لهم وأهنتهم ثم صلى العشاء وقيل رواية من نفى
 العمل على ساهون ياد على حل الرحا لكه سيح الثياب ونحوها ادعى أن بعضهم لم يحل دعى كل تقدير الحديث صحيح
 وهو حجة على من يشترط المولاة والله الهادي إلى سبيل الرشاد ولو بطلت الثانية أدبان فسادها بعد السلام
 أعادها جازا خلافا للشافعية لا اشتراطهم المولاة في الجمع وبذلك تفوت عندهم وقد علمت فساد اشتراطها ما قد ^{منه}
 والتميم كالمتمومي وذا قالهم أي للشافعية كإطلاق الأدلة لكن الشافعية يشترطون التيمم لكل من المجموعتين
 وقد قد منافي باب التيمم عدم اشتراطه لكل فرض فلا تغفل التأخير بلا قصد جمع خلافا للشافعية حيث
 قالوا إن ذلك قضاء نية التأخير في وقت الأولى شرط عندهم ولنا عدمه وروى ما يقتضيه ذلك عن النبي صلعم فلو
 كان ذلك شرطا لأمر أصحابه أن يعقدوا هذه النية وأهلهم من أول الأمر بإيقاع التأخير فالشارع قد أباح
 للشافعية الجمع تقدما وتأخيرا وذلك لأن صلعم كان عن النية على استحباب النية احتياطا وخروجا من
 الخلاف ولو جمع تقدما فقام الخلاف في جواز التيمم المقيم وقاله الشافعية بطل الجمع مطلقا لأنهم لا يجيزون
 الجمع للمقيم لا تقدما ولا تأخيرا وقد وافقهم كثير من أصحابنا كما أشوكاني والسيد وغيرهما وهو قول الجمهور
 من أهل المذاهب الأربعة وقالت طائفة من أصحابنا يجوز ذلك للمقيم مطلقا قبل ما لم يتخذ عادة
 خلقا قال في الفتح ومن قال بجواز سنة ابن سيرين ومن ببيعة وابن المنذر والفقهاء أن أكبر وحكاية الخطابي

عن جماعة من اصحاب الحديث وقد حكى ذلك عن الامامية وبعض الزيدية والروايات متواترة في كتبهم عن ائمة
 اهل البيت رضي الله عنهم بجواز ذلك وروى عن علي كرم الله وجهه وصح عن ابن عباس فعله ورواه مردعا واحمد على
 ذلك الشنخان ابن تيمية وتليد ابن القيم رحمهما الله تعالى وظاهر كلامه في الزاد اشراط وجود المشقة والحاجة و
 المختار عندنا هو ما اختاره الدلالة الاحاديث الصحاح عليه روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر
 والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي المنتقى وفي لفظ الجماعة الا البخاري ابن ملحة جمع بين الظهر والعصر بين المغرب
 والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لا بن عباس ما اراد بذلك قال اراد ان لا يخرج امته انتهى وقد فعل
 ذلك ابن عباس بالبصرة لاجل شغل في الفتح وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق ان شغل ابن عباس
 المذكور كان بالخطبة وانه خطب بعد صلاة العصر الى ان بدأت النجوم ثم جمع بين المغرب والعشاء وفيه نصديق
 ابي هريرة لا بن عباس في رفعه وقول ابن عباس اراد ان لا يخرج امته هو من المرفوع حكاه اذ لا يجوز له الاخبار عن
 ارادة النبي صلى الله عليه وسلم الا بتوقيف عنه صلعم قال في النيل قد اخرج الطبراني في الاوسط والكبير عن ابن مسعود بلفظ جمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قيل له فقال صلعم صنعت ذلك لئلا تخرج امتي الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد قلت
 ومن ضعفه فلم يصح هذا ايعاض ما استدل به الاخناف من رواية ابن مسعود في عدم الجمع الا في عرفة
 ومن دلفه وقد حمل بعضهم ذلك على الجمع الصوري قال النووي وهذا احتمال ضعيف او باطل لانه مخالف للظاهر
 مخالف لا يحتمل قد قوى هذا الاحتمال شيخ شيخنا الشوكاني وانتصر له في النيل قال وما يدل على تعيين حمل
 حديث الباب على الجمع الصوري ما اخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اخر الظهر
 وعجل العصر اخر المغرب وعجل العشاء الحديث ومعنى لا نسلم اتحاد الواقعة مع انه لم يصرح فيه بانه قدم الثانية
 في اول وقتها فبقيد دلالة مشتركة بيننا وبين مخالفنا فتأمل فان شيخنا العلامة لم يتفكر في قول ابن عباس
 اراد ان لا يخرج امته اذا معرفة اول الوقت واخره بحيث اذا فرغ من الصلاة الاولى دخل وقت الثانية
 عويصة جدا ربما تخفى على الخواص فضلا عن العوام فالجمع بهذه المثابة مما يوجب زيادة حرج على الامامة واما قول
 ابي الشعثاء وانا اظنه كذلك فهو ما يدل على ما ذهبنا اليه من ان الجمع هو جمع الصلواتين في وقت واحد
 ولذلك جعل ما سواه ظاهرا او اما قول ابن مسعود ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة لغير صليتها الا صلواتين جمع
 بين المغرب والعشاء بالمنزلة الحديث فيعارضه ما من رواية الطبراني عن ابن مسعود ومع قطع النظر عنه
 عدم رويته لا يدل على عدم الوقوع للمعرفة ولو صح ذلك كما قال فهو ما استدل به الاخناف على الجمع حتى في السفر الاما

الترتيب لا يقول يقول الاختلاف عرفنا بان يتبين عن جميع المسافر كان جوابا عن الجميع من الحاجة والمشقة اما قوله
 فيه مع انه ممن روى الجمع بالمدينة فجاوبه نعم والامر كذلك الا انه يجوز بعد الواقعة فرائد شيئا ولم يأت من
 الجائز عليه النسيان في بعض الاحيان وما استدلل به مما خرج ابن جرير عن ابن عمر بنحو ما نقله عن السائي عن ابن عباس
 كما مر في الجواب عنه هو نفس ما وجدناه عندنا فلا نفي وما ذكرناه يظهر من الاحاديث كاهي معارضة ولا ضرورة في
 معنى واحد بل قد ورد في صلح الجميع الصلوة والجمع الحقيقي في الحضر للحاجة ولدفع المشقة. ثم ترفت جمع ابن عباس في
 الحضر للجمعة باستغاله بالخطبة وقد دل قول ابن عباس في الامم اخرج امته قوله صلح للملا تخير امته على ان الجمع جائز
 لدفع الحرج والمشقة اما في تحصيل شيء او في حصول شيء ايجابا او سلبا وهذا غير الجمع الصلوة فانه اى الجمع الصلوة
 قد ثبت جوازها مطلقا في حديث بيان جبريل للمواقيت واذا ثبت ان جواز الجمع الصلوة قد كان ثابتا من
 حين اذ وضعت الخصال المكتوبات وذلك ما معلوم لهم بغير ضرورة عليهم اوقات الصلوة فلا نفي ان جمعه بالمدينة
 يكون لبيان جواز تأخير الصلوة الى آخر وقتها لان ذلك معروف كما علمت ومعلوم بقوله صلح
 من ادراك من الصلوة ركعة فقد ادراك الصلوة وكذلك تعجيل الصلوة لاول وقتها فقد مر في
 صلح في احاديث كثيرة قد بلغت مبلغ الشهرة وما كان جوازها معلوما للامة فلا يجوز ان يقال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا فعله انه فعله لاجل بيان الجواز لذلك ما لا نفيه صلح عليه فيصير الجواب ان ذلك لدفع الحرج
 ولا يلزم من ذلك جواز الجمع للتشهي المفضي الى الغاء تعيين الاوقات على انه يمكن ان يوجه جواز الجمع التقديم
 مطلقا اذا قلنا باشتراك آخر وقت الاولى من صلوات الجمع كما دل على ذلك بعض روايات ادائه العصر
 في الوقت الذي صلى فيه الظهر في اليوم الاول فامل ذلك فانه جدير بالتأمل وبه يتدفع ما اطال به الامام
 الشوكاني وتبعه السيد وخيرة من اصحابنا قلت وقد علل ذلك الامام ابن تيمية رحمه الله فقله صاحب الزاد بانه
 اذا جاز الجمع بعرفة والمزدلفة لمصلحة الوقت ليتصل وقت الدعاء ولا يقطع بالانزول لصلوة العصر مع امكان
 ذلك بلا مشقة فالجمع كذلك لاجل المشقة والحاجة اولى اى في الحضر وبذلك فوق ما قد منا يظهر فساد
 قول الامتياز بعدم جواز العصر في السفر اذا السفر مشقة ومنظنة للمشقات فالقياس الصحيح يقتضي جواز العصر في السفر
 حتى لو لم ترد فيه ما تدل من الاحاديث على جواز العصر فيه بخصوصه فتظهر ان الجمع في الحضر للحاجة ودفع
 المشقة لا يمتنع مطلقا ولا يلزم من ذلك مخالفة حديث جبريل الوارد في تعيين المواقيت ولا مخالفة
 رتبة التيمية ان الصلوة كانت على المومنين كما هو قوام من استدلال من الاختلاف على منع الجمع في الحضر

بالآية والحديث المذكورين فقد ضل واضل اذا لا يخرج الصلوة عنه كونه موقوتا بالجمع وحديث جابر بن نبيه
 اظهار الاوقات الاصلية المتفرقة لكل صلوة وهو ساكت عن مسألة الجمع واذا جازت الزيادة بالحديث الصحيح
 على الكتاب فجوازها على الحديث بحديث آخر من باب اولي وظاهر ايضا انه لا محل لقول القائل بشرط ان لا يجعل
 ذلك عادة وخلقا فان الاستمرار على الامر الجائز سيما اذا دامت المشقة والحاجة وقوله من غير خوف ولا
 مطر او ولا سفر كما في بعض الروايات ظاهر في ان الجمع للمطر قد كان ثابتا بجوازته كثيرون جوازته في السفر
 وكذلك الجمع للخوف وعليه فليس الجمع للمطر اجماعا لدفع المشقة فاذا ثبت جوازته للمطر في الحضر فكيف
 يستبعد جوازته للحاجة والمهرج حتى تاول ما وردت في جوازته من الاحاديث الصحاح التي لا تحتمل التاويل
 والسيد رحم ما معنى النظر في هذه المسئلة وقلة العلامة الشوكاني على عادته وقد جاز الجمع للمطر
 الشافعية وغيرهم والكره الاختلاف لكن الشافعية قد قيدوا ذلك بجمع التقديم على المعتمد عندهم
 وما اعتقدوه من جرح فالحق جوازته مطلقا وقد قالوا اذا مطرت السماء بما يبل للذيل جاز الجمع وعليه فكل حاجة
 او مشقة تدري بما يساوي مشقة المطر بل الثوب المذكور او تزيد عليها تفيد جواز الجمع والمحمد لله انه توافق
 النقول والعقول والقياس على جواز ما اخبرنا به بقي انه قد يقال اذا حملتم حديث جمعه صلعم في المصلحة
 على الجمع الحقيقي وانه كان للحاجة فكيف جاز الجمع لاصحاب النبي صلعم كلهم فان كلهم لم يكونوا ذوي حاجة
 وكيف تقولون بجواز الجمع للمقيم مطلقا فنقول بما حملنا حديث جمع النبي صلعم على انه كان حين ذلك ذاتا
 بل انه صلعم جميع اظهار الجواز لا وقاصدا دفع المخرج عن امته واصحابه تبع له واصحابه في كل امر فهذا الحديث
 يدل دلالة واضحة على جواز الجمع للمقيم ولو لم يكن ذا حاجة لمصلحة من المصالح الدينية فجوازته للحاجة او مرض او هذا
 مما لا يستريب فيه عاقل وجوذا لهما م احمد رحمه الجمع للمريض وانا افتيت وجلا مبسورا يخرج منه الرجوع ساعة فساعة
 ويشكل عليه التوضي لكل صلوة انه يجمع بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء جمعا حقيقيا جمع تقديم او تأخير الكل
 واسع وديننا يسر بحمد الله ولكن اهل التقليد حجبوا واسعا والقوا عباد الله في المشقة والكلفة وقد قال
 النبي صلعم يسهروا ولا تعسروا ونشدوا ولا تشفروا ولتعودوا لان الى مسألة المتن فنقول من اتقى سفر بين الصلوة
 الميسرة عشرين فان كان هناك له شغل وحاجة او مشقة عليه كائنه او يتوقعها جاز له ان يجمع الثانية مع الاولى
 ولا فرق بين التقديم والتأخير طرق الادلالة ومن اراد الجمع اذن للاولى واقام لكل صلوة بعدها اي
 مكتوبة لحديث جابر ان النبي صلعم صلى الصلوة بين يعرفه باذان واحد واقامتين الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي

وما ذكره بغير ذكر الاذان فلا يعارضه لوجوه كثيرة والزيادة من الثقة واجب قبولها وقد ذهب الى ان المشروع اذان واحد في الجمع اقامة لكل واحدة من المجموعتين الشافعي في القديم المعتقد عند اصحابه وهو المروي عن احمد وابن حنبل وابن الملقثون وقواه الطحاوي وقيل يجمع باقامتين بدون اذان وهو ضعيف.

باب صلاة الجمعة نعم الجمعة في كل موضع تصح فيه سائر المصالح خلافا للاحناف حيث اشترطوا المصراة انية الا يشية المستوطنة للمجموعين مالم يكن كونه اذات مسجد يسوق قال بعض الاحناف مستدل لمذهبه في كون الجمعة لا تصح الا في مصر او في فناء المتصل به بقوله كراجمعة ولا تشرقي ولا تظا ولا اضحي الا في جامع قال المصراة جامع كل موضع له امير قاض وما ذكره لم يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يروى عن علي بن ابي طالب ورواه عنه بعضه وقال البيهقي لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وقول سيدنا علي لا يجتمع به لا سيما فيما لا يجتمع فيه عجالة لا سيما اذا صحت عن كثير من كبار الصحابة ما يخالف هذا المروي عن علي ولم يتفكر هذا المستدل في ان الزيادة على الكتاب لا يجوز من خبر واحد صحيح عند الاحناف فكيف يجوز من خبر موقوف ضعيف اما رفعه فهو من عيد هذا الحنفى قارة يرفع الموقوف وقارة يصفى الصحيح وقارة يغير الحديث بالفاظ لا تكاد توجد في شيء من كتب الحديث والله العاصم ثلثان اول جمعة انما اقيمت في قرية عوان وذر الثياب يزرعها المدعى وتجب على كل مكلف حر ذكر مقيم بلا مرض ونحوه فلا تجب على غير مكلف كصغير ومجنون ونحوهما ولا على عبد مملوك ولا على امرأة ولا مسافر ولا مريض ونحوه كاعني لم يجد قايدها وقالت الاحناف لا يجب عليه ان وجد قائدا وروى الباب حديث النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة من واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض اخرجته ابوداود ومن حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرجته الحاكم من حديث طارق عن ابي موسى قال لما نظر وصحبه غير واحد قال السيد في حديث ابي هريرة وجايز ذكر المسافر قلت واستثناء المسافر قد وقع عليه الاتفاق في جماعة للاتباع ولما عرفت في الحديث الماروا قلها امام مقتدى اى اقل الجماعة اه ام ومقتدى وقد ادعى في الحديث حديث عبيد بن عباس في صلوة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه الجماعة وفي الباب حديث من استقرظ من الزوم وايقظ اهله فصليا جميعا الحديث وحديث من يتصدق على هذا المن فاته الجماعة دانه تام ^{بطل} حديث من حديث رواه احمد وابوداود والترمذي بمخاضه وفي رواية لا احمد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصحابه الظهر فدخل دجاجة ذرية وفي البيل اخرجته ايضا الحاكم والبيهقي بن حبان ستة الترمذي قال في الباب عن ابي امامة وابي موسى والحكم بن عمير واحاديثهم بلفظ الاثنان لما فقهه جماعة حتى قلت ومما يدل على ان الاثنين لما فقهه جماعة حديث ابي بن كعب

قال فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الرجل مع الرجل اذكى من صلواته وحده وصلواته مع الرجلين اذكى من صلواته مع الرجل
وما كان اكثر فخره احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وابن ماجة وابن حبان صحيحه ابن السكن والعقيلي والمحاكم
واشار ابن المديني الى صحته فبناء على هذه الاحاديث لو خطب احد رجلين في صلي احد لها خلت الاخر صحت الجمعة
سواء كان في مصر او قرية او سواد في بيوت او كهوف او خيام وسواء كانا مستوطنين من تجم عليه الجمعة او غير
من تجم عليه لما ياتي قريبا ان شاء الله تعالى ومن كان خارج محل اقامتها بحيث يسمع النداء وجب عليه السعي اليها
لواء لواء في الصلاة فمن يوم الجمعة فاستمر الاخر انما لقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة من سمع النداء رواه ابو داود والاقطع في حاله انما الجمعة على من سمع النداء او
ولا يشترط لها حضور الامام ولا نائبه فلا الاختلاف في اشتراطهم ذلك لصحة صلوة الجمعة اذا لم يستدلوا على ذلك بدليل
صحيح وقد بالغ الاختلاف حيث قالوا لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان فان ظاهره بل حقيقة
تعطيل الجمعة اذا اعدم السلطان او كان فاسقا لا يبالي بامور الدين لما هو مشاهد في سلاطين زماننا انهم مسلمون
للاسم فقط لا يصلون ولا يصومون ولا يحضرون الجمعة والجماعات انما منعهم شرب الخمر استماع المعازت ومصاحبة
القيقات وكذلك اذا كان كافرا كما في بلاد الهند والسند والصين فان سلاطينها انصارى او عبدة الاوثان
مع ان عدد قاطنيها من المسلمين ينفون على مائة مليون فلا قدرى ما حكم الجمعة على اصل مذهبهم في
هذه الايام المتأخرة حيث سلبت النصارى اكثر بلاد الارض عن ايدي المسلمين حتى انها غلبت على سواحل
البحر كالهند والمسيحيين والنجريين ومسقط وجزيرة العرب وغيرها وفي تلك البلاد من المسلمين ما
تزيد على مآت الوف فهل يعتقدون عدم وجوبها ويقولون انه انقضى الزمان الذي يمكن ان يقال فيه وجوب
الجمعة ومثلهم من اشتراطها شرط ظاهر يوجبها الله فانما نرى ان من لازم قول هؤلاء تعطيل الجمعة اعدام ايضا
المعظم من الدين بالقسم ثم من تحقق اصل سبب وجوبها والمصلحة في افتراضها علم ان ذلك فرق بينهما وبين سائر الصلوات الا في كونها تكون في جماعة
كما يدل عليه لفظ الجمعة فانه مشتق من الجمع فتسميتها جمعة تدل على ذلك هي لا تكون جمعة الا اذا تحقق وجود مسدول
اسمها فانه اعظم دليل على وجوب اداؤها في الجماعة ولا يبعد ايجاب حضور اهل البلد في المسجد الجامع مع
ايها او نحوها اذا امكن ان يسعهم ولو في رحابه لا سيما اذا حضر السلطان وامر بالحضور الى محل واحد كان
طاعته فيما يخالف الشريعة واجبة لان اجتماع سائر افراد البلد او القرية لتحصيل الايتلاف بينهم من
سن مقاصد الجمعة لكن اين ذلك من كونه شرط لا تصح الجمعة الا به ويلتزم قتها بانها وقت الظهر
لا يقدار بدله عنه فتسقط صلوة الظهر بها ولا مل ان يكون البديل مثل المبدل عندهما امكن الا اذا منع عن

في دليل وحديث لم يرد دليل في حواشيها بعد وقت الظهر تعين الوقت على - عطائها وقت الظهر في الانتهاء
خلافا لما لاك واحد فيهما يحكي عنهما اما ابتداء فعلها فلا فضل ان يكون باقدا وقت الظهر ايضا ويجوز
فعلها قبل الزوال سيما اذا عرضت ضربة وخيفت المشقة كشد الحر وغوها وفاقا للامام احمد رحمه وحلافا
لثلاثة لحديث سهل بن سعد قال ما كنا نقيل الا بعد الجمعة وروى الجماعة وعناد احمد ومسلم والترمذي
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقال بعد الزوال غداء وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما كان يصلي الجمعة ثم يذهب
الى جمالنا فنزحيج حين تتحول الشمس يعني النواضح رواه احمد ومسلم والنسائي فاذا كان حين اراحتهم
الجمال بعد ربوعهم من الصلوة يكون هو حين الزوال فمتى يكون اجتماعهم وكم يكون وقت الخطبتين في الصلوة
فليتأمل ذلك المنصف قلت وبذلك يعلم ان وقت صلاة الجمعة يكون من العداة الى آخر وقت الظهر فابتداء
وقتها باقدا وقت صلاة العيد واما وقت الزوال الا بعد الزوال لا ينافي فعلها قبله اذا كان وقتها
هو ما عرفت فاذا خرج الوقت قبل ان يدرك منها ركعة فيه اقروها ظهرا وفاقا للشافعية وخلافا للاحناف
في البطلان واحد ومالك في اتمامها الجمعة فالاحناف قانوا يمنع البناء والاختلاف ونحن لا نسلم ان مثل هذا
الاختلاف موجب للقطع باسناد العبادة المنهي عنه لانه لا شيء من ذلك مناف لصحة صلاة الظهر الا
الاختلاف في القدر وهذا قد اعتقر بالكتفاء الشارع باحدهما عن الآخر لا نفها صلواتا وقت واحد
فتجوز بناء احدهما على الاخرى اولى بالصحة والاكتماء كيف وقد جرت مع الاعتمام باسبابه الطائفة اثناء صلاة
المسافر التاوي للقصم لم امر لما لاك واحد لا دليل ولا تعليل اذا ادركا منها فيه ركعة اقروها الجمعة خلافا للشافعية
والاحناف وفاقا ل احمد ومالك فان الاحناف قالوا تبطل يستقبل الظهر قد عرفت فسادا والشافعية قالوا
يتمها ظهرا وقاسوا الا ابتداء على الانتهاء وبانواع حتى قالوا فلو كان في اثنا عشر فعلم ان ما بقي من الوقت لا يسع
اقل الواجب انقلب ظهرا من حين علمه لا من حين انقضاء الوقت ولنا قوله من ادرك ركعة من الصلوة
فقد ادرك الصلوة للمفسر في بعض افرادها بقوله من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد
ادرك العصر من ادراك من الفجر ركعة فلان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر الحديث بمعناه وقد قد من القطة
في غير موضع والجمعة داخله في ذلك فهو حجة لنا وليس مع اننا العتجة ولا دليل غير الراي الفاسد
ادراكها مع الامام ركعة فقد ادراكها انما اعوم ما قدمنا ولحديث آخر من ادرك ركعة من صلاة الجمعة
فليضعف اليها اخرى وقد تمت صلوة وهو لا ينقص من درجة السن بخبره وعليه فلان اخرنا قد يهمل المصنف

واحد ركعة فقد ادرك عند الانذار أيضا الجمعة فليضف إليها ركعة أخرى ولو جازت الثالثة فكذا ذلك وهم جبراً كما
 راجحه أكثر المتأخرين من الشافعية وهو الحق عندنا لما عرفت من أن أقل الجماعة اثنتان بخلاف الأحناف وكذا ذلك إذا ادرك
 أقل منه قبل التحليل عند ادرك الجمعة وقد قال الإمام أبو حنيفة رحم وخلافاً للثلاثة أي من ادرك من صلوة الجمعة
 أكثر من ركعة ولو سجود السجود مع الإمام فقد ادرك الجمعة فيلزم صلوة ركعتين وقد ذهب إلى ذلك الإمام
 أبو حنيفة واليوسف وقال فحين من الأحناف والائمة الثلاثة وبعض اصحابنا لا يدرك الجمعة وإنما يتظاهرها
 وقال طائفة من لا تدرك الجمعة إلا بأدراك الخطبتين وقوله في غاية البعد استدلال الثلاثة بمفهوم الحديث المتقدم
 وبثبوت بعض الشرائط ولنا أن منطوق قوله صلعم ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا الحديث مقدم عليه وفوات
 بعض الشرائط غير مسلم وما علل به بعض الأحناف لما رجحناه فليس بشئ بل الوجه هو ما ذكرناه وهل يجزى
 ويظهر ما ذكرناه سابقاً فيما إذا اقتضى بهذا المسبوق شخص آخر أم لا الظاهر اطرد ذلك ههنا أيضاً لا مقام
 الجمعة إلا بتقدم خطبتين قبلها وفاقلاً لائمة الأربعة وقيل هما واجبتان وقيل ستة وهذا الأخير
 اختاره الشوكاني وقبعه السيد من مولفاته بحسب عادته وبطل قول من قال باشتراط الخطبة حيث لم يدل
 عليها دليل قول لا يخفى أن المقصود الأعظم من الجمعة هو اجتماع من أمكن اجتماعهم من المؤمنين ولهذا
 الاجتماع مقاصد وغايات وفوائد جليلة فمنها الاجتماع الودّي على طاعة الله الذي لا تقي بحجر فائمة الأسفكا
 وقد دل على أنه من مقاصد الجمعة الذي لا تكون ولا تسمى الجمعة جمعة إلا به كما قدمنا أدلة ذلك وإذا نظرنا
 إلى أنه هذا الاجتماع العظيم الذي قد رغب فيه الشارع الترغيب العظيم الذي يرهّب توعده على الخلف
 عنه بالتحذيف الشديد المهيب فلا نرى أن العقل تقتنع وتكتفي بأن سبب ذلك هي صلوة الركعتين بل لا
 عن الأمايع التي لم تشرع في وقت الظهر بل لا اعتبار لبعض ذوى الضرورات فلا بد أن يكون وراء ذلك
 أشياء هي مقصودة ولا نرى أجدر من أن نقول أن المقصود من هذا الاجتماع كمال الاعتناء بالأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر الذي أمر الله به في كتابه مع تعريف المؤمنين بمصالحهم وفوائدهم في دينهم ودنياهم بحسب
 ما تقتضيه الحالات والوقت وحيث أن هذا الخيراى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد أمر الله به في كتابه ولا
 يقتضي الوجوب لم يكن بد من وقت محدود للقيام بهذا الواجب العظيم الخيرا العظيم فلا بد أن يكون العمل بهذا
 الواجب على جميع من المؤمنين في الأسبوع مرة في كل مصر وبلد وقريّة وموضع من مواضع المسلمين اختياراً لذلك
 يوم الجمعة لما اختص به ذاك اليوم من الخصائص الفضائل من أمور العظام مما لا يحتمل هذا المختصر بيانه

وقد اشار الى بعض فوائد هذه في الزاد وعليه فيكون من اعظم مقاصد هذا الاجتماع الخطبة المشتملة على حمد الله
 وتثناؤه والآيات القرآنية والوعظ والذكر كيرور كلها الاعظم هو الاخير اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعمير
 المسلمين بما يصلح دينهم ودنياهم فلا تكون الجمعة جمعة الا اذا وجد هذا المقصد فالخطبة واجب من اجبات
 الجمعة ومنه من فرضها التي لا تكون الجمعة جمعة الا بها ولا تزي كون صلواتها ركعتين الا تخفيفا لما
 عسى ان يلحق المجتعيين من الكلام التعب طول الانتظار للسبكرين الى محفل الاجتماع لرضاء رب العالمين
 ولذلك لا يستحب التنقل بعد الجمعة في المسجد بل الادلى ان ينتشروا بمجرّد الفراغ من الجمعة واليه اشار
 الله سبحانه بقوله فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض يعني راجعوا الى حوائجكم وبيوتكم وقد نازع الشوكاني
 والسيد وغيرهما في اقتضاء قوله فانتشروا الى ذكر الله لوجوب الخطبة بشيعة ان المأمور به وهو ذكر الله
 فحمل يحمل ان يكون المراد به الصلاة ويحمل ان يكون المراد به الخطبة والصلاة قد اتفقوا على وجوبها فتكون
 هي المأمور بالسعي اليها دون الخطبة ونحن لا نقبل ذلك منهما ولا قطبنا قلوبنا اليه بل الامر عكس ما ذكر
 اذ الصلاة اعني صلاة الظهر اربعاء وركعتين قد علم وجوبها كافة المسلمين كلهم قبل نزول هذه الآية فحمل
 هذه الآية عليها هو من باب تحصيل الحاصل ايضا الصلاة قد صارت معروفة باطلاق لفظ صلاة عليها عرفا
 شرعيا فاذا جاء الامر بالسعي الى ما يسمى ذكر الله فانه لا يصدق على ما قد انقضى باطلاق اخر في الشرع كالصلاة
 مثلا بخلاف الخطبة فانه كان يطلق عليها اذ كان انما ذكر وتذكير وما يوضح ذلك حديث بيان فضيلة
 الساعي الى الجمعة وفيه فاذا جلس الخطيب طوت الملائكة الصحف يستمعون الذكر فلو كان السعي المأمور به
 لمجرد الصلاة دون الخطبة لدامت كتابة الملائكة لفضائل الساعين الى وقت اقامة الصلاة او تحريم الامام
 لها فكان الحديث مبينا لفضيلة التذكير الى هذا الذكر العظيم ما بعد من الصلاة والآية لبيان ثقت وجوبه
 وانه يحرم على من لزمه الحضور المتخلف حتى حرم عليه البيع الذي احله في كتابه وانما ذكر وعبر بالسعي بتبنيها
 على المبادر فحين سماع الاذان ليدركها الخطبة ومعلوم ان الذكر الذي يلي الاذان انما هو الخطبة بالاتفاق وقد اطلق
 النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المذكور لفظ الذكر على الخطبة فكانه وقع تفسير للذكر المذكور في كتاب الله اخرج هذا الحديث
 الجماعة الا ابن ماجة فقوله يستمعون الذكر نفس في ان الخطبة هي التي تسمى ذكر اليوم الجمعة فتعين انها المقصودة
 بوجوب السعي بالفصل الاول ولا يبعد تناولها للصلاة بالبيع فالنداء للصلاة والسعي لا يكون اولا للخطبة
 وهي الباقية على صلاحية اطلاق لفظ الذكر عليها لغة وشرعا كما عرفت فتحريم البيع المباح الحلال وقت

قد تقدم
 خطبة الجمعة
 رواه عن
 ذكرها في الذكر
 ومنها عليها
 رغب
 قال اما بعد
 الخطبة من
 الركعتين
 لمن فاتته
 الخطبة
 على اربعين
 اية

الخطبة دليل واضح على وجوبها كوجوب الصلوة اذ لا يتصور تخيير في ذلك الا كافتضاء الى ترك واجب واجب و
 ذلك واضح لا يحتاج عليه فرحم الله الامام الشوكاني فاني لا اراه في هذه المسئلة الاجامد اعند ظواهر غير
 مرادة ولا ارى لسيد الا انه قلنا نقول اجامد او مما ينكشف به حقيقة هذه المسئلة وجوبها لصفات الجمعة حتى لم
 يقيد الشارع بصلوة من تكلم بالليس من صلوات الصلوة حين الخطبة ومن ذلك تحريم النقل المطلق حين الخطبة ومطلق
 الصلوة على قول بعضهم وذلك نظير قوله صلعم اذا اقيمت الصلوة (اي المكتوبة) فلا صلوة الا المكتوبة للحديث
 ولا يمنع احد من طاعة مخصوصة كنقل الصلوة الا اذا افضى الى ترك فرضه كالصلوات المكتوبة لان المكتوبة في
 كل حين من وقتها تكون مطلوبة من المكلف على وجوب الموسع فاذا اقيمت الصلوة تعين عليه ناديتها فحينئذ
 عن غيرها من العبادات وكذلك مطلق النقل حين الخطبة سواء بسواء فاندفع ما عسى ان يقال ان الفجر حين
 اقامة المكتوبة انما كان يمكن ان يكون لاجل الجماعة وهي سنة مؤكدة عند الجمهور فالنهي عن الصلوة حينئذ
 انما يكون لاجل غير المفروض وفي الخطبة يكون او يجوز ان يكون كذلك اذا عرفت ذلك فنقول ايضا واما
 النبي صلعم وخالفه وجميع اصحابه وتابعيهم الى يومنا هذا دليل على انهم فهموا ما فهمنا واعتقدوا ما اعتقدناه
 والا لو وجد في العلم اختلاف كسائر ما اختلفت في وجوبه وحيث لم يكونوا على شيء من ذلك حتى ولا شاذ ولم يوجد
 فعلا الصلوة بالخطبة ولو نادى فلا شك ان الحق ما رجحناه والصحيح ما اخترناه واما اطلاق الكلام لتشجيع الشوكاني
 والسيد على القائلين بافتراض الخطبة ومن الله التوفيق ولا تكون محزنة الا اذا اشتملت على ذكر وتذكير
 بحيث تشتمل خطبة وفاقا للمحمد واني يوسف لان النبي صلعم سماها خطبة فلا بد من حصول ما يطلق عليه الاسم
 والله تعالى سماه اذ كان لا بد منه فيها والنبي صلعم هو المبين عن الله تعالى بفعله وقوله صلعم فلا بد ان تكون
 الخطبة على نحو ما كان يخاطب صلعم وفي حديث ابن عمر عند مسلم كانت له صلعتان خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن
 ويذكر الناس والفرق بينهما الاصل من الخطبة هو التذكير (الوعظ) وقد اتفقت الحقيقان الشرعية واللغوية
 فيها يقال خطبة المذاهب اذا تكلم بكلام الله ووعظه وانما يحصل الابان يفهم السامعين ما يخاطب به
 فانه ولو ان كان اليعازر في اليلسان السامعين او بلسان يعرفه الاكثر منهم من انكر من اصحابنا الخطابة
 بغير العربية فهذا من جهله باغراض الشارع والشرعية وعدم الخوض في الفاظ الحديث وقوله ان هذا البدع
 مما يقضي منه العجب اذ البدعة الشرعية مكالة دليل ان من الكتاب السنة وانهما دل عليه الكتاب لسنة
 معا وعدم النقل من الصحابة لا يدل على عدم الوجود لو سلم فيكون من البدعات الحسنة كاعراب القرآن

عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله
 ان النبي كان خطيبا
 فاما انما لم يجلس
 فيقول في خطبة
 فغافل فقلت فليكن
 كانت خطبة قال
 كلام يخطبه الناس
 وفي آيات من كتاب الله
 الحمد لله رب العالمين
 ان سيدنا في خطبة
 السيد يخطبه
 ويصليهم ويصليهم
 من خطبة

وترجمته وعلم الفحو والصرف وغيرها ولا تتعين لها الفاظ مخصوصة كانه صلعم خطيب بالفاظ مختارة ولم يامر
 به معين لفظ منها ويشترط تصديده بمحمد بن عبد الله واما الشافعية وخلافه للاختلاف لقوله صلعم كل كلام كائيد فيه
 بالحمد لله فهو جازم روى ابو داود والترمذي وحسنه وابن حبان كل مردي بال كائيد الحمد لله تعالى فهو
 اقطع والمأدب النافعة تشبه الكلام ذي البال الخالي عن بعد الاجازم بعيد من يد التغير عنه وما كان كذلك
 فلا يصلح ان يتقرب به الله تعالى لذلك لم ينقل انه صلعم خطيب خطبة لرصد اياه الحمد لله والشاء عليه
 وما كان ناقصا مستقذرا للمؤمنين ملوها لله ولرسول صلعم فلا يصدر عليه انه هو المراد بامر وهذا اصل عظيم
 يجب على امة قبيح التنبيه له وقد غفر عنه الامام الشوكاني ههنا وكذلك كل من لم يشترط حمد الله في اول
 الخطبة فاذا انضمنا الى هذا الاصل قوله صلعم كل من احد في امرنا هذا اما ليس منه فهو حديث لم يبق
 شك في شرطية ما ذكرناه للخطبة وهذا المراد من نبيه عليه فاحفظه ثم الشهادتين اي شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله اي بعد ان يحمد الله ويثنى عليه وانما في اشتراط ذلك لقوله صلعم الخطبة التي ليس فيها
 شهادة كائيد الحمد لله روى احمد وابوداود والترمذي وحسنه وقال تشهد بديل شهادة وقد روى البيهقي في
 دلائل النبوة من رواه عن ابي حنيفة عن الامام لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا انك عهدي ورسولي
 الحديث وما سوى ذلك فمستدرب اي مسنون واما للاجناد وخلافه للشافعية وغيرهم في اشتراطهم لصحة الخطبة
 الصلوة على رسول الله صلعم على ان الخلفاء في وجوبها عند ذكره صلعم في وهم لم يقولوا بذلك مطلقا وقد اشترطوا
 الوصية بالتقوى ودون من ان الخطبة لا تكون خطبة الا بالذكر والتذكير فنحن نوافقهم في هذه المسئلة
 من بعض الوجوه اما اشتراط قراءة اية من القرآن في احد الخطبتين الدعاء للمؤمنين في الثانية وكونهما
 بالعربية وبعد الزوال والقيام فيهما لمن قدر والجلوس بينهما كذلك واما اربعين كاملين فذلك
 غير الاخير وغير كونهما بالعربية وان كان مسنونا موكدا الا انه لم يزلهم على الوجوب الشرطية دليلا يصح المعول
 عليه نعم لا بد من فصل بين الخطبتين بحيث تمتاز احداهما عن الاخرى والا لم تكونا خطبتين وكذلك الجهر بهما لا بد
 منه فلا سر بهما بحيث لا يبد جاهر لم يعتد بهما وذلك ظاهر لا غبار عليه فلا يظن الكلام بالاستدلال عليه فنهما
 ان يخطب على مرتفع او منبر لا يتابع في ذلك وسيل مند باذا دخل من باب المسجد لا قبالة عليهم ثم على من قرب
 من المنبر لا يتابع رواية البيهقي لا قبله عليهم فاذا صعد قبل عليهم سلم ايضا الحمد لله جابر ان النبي صلعم كان اذا
 صعد المنبر سلم ثم اراه ابن مسعود وفي سادة ابن لهيعة وقد روى عن طريق اخر من سلا وبلاغ ومند ادنى بعضها

ذكر الأقبال على مقتدين ومجموع طرق الحديث تتعاضد فيقوى الاحتياج^ت لا سيما وقد ايدى العمل المستمر من ذي العهد
الأول وجلس اذن المودن بصوت عال رفيع كما وزن لساننا نصلوا الحديث السائب بن يزيد روفان كان بالنداء
يوم الجمعة اوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان هذان وكثير الناس
اذا النداء الثالث على الزوراء ولم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غير واحد ثم اراه البخاري النسائي وابوداود واما
كان ثالثا بعد الاقامة اذا تعلقبا قال لشافعية وكادى ان لا يلتفت يمينا ولا شمالا ولا من خلفه وهو مبرور لانه
لم ينقل غير استغفارهم وما سواه فهو بدعة ويكره ان يدق على المنبر وان يعتمد على عصا ونحوه كالقوس للاتباع
كما صح انه صلى الله عليه وآله وسلم تركها في خطبته يوم الجمعة على رؤس او عصا قال بعض الشافعية حكمته الاشارة الى ان هذا الذي
قامر بالسلاح ومراة صاحب الهدى ويخطب قائما الحديث ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم
يجلس ثم يقوم كما تفعلون اليوم رواه الجماعة وقال الله تعالى وتركوا من خطب جالس معاوية
وانكر الصعابة على من يخطب جالسا لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخطابة الا مع القيام واختلفوا في خطبة النكاح والاولى
ان يخطب قائما فيه ايضا ويجلس بينهما للاتباع كما في حديث ابن عمر المار وغيره وقد رواه بعضهم بقدر جلوسه
الاستراحة وقد قرأ سورة الاخلاص وقد ادعى جماعة من العلماء وجوب الجلسة بين الخطبتين في القيام فيهما
والحق الندي ان تكون بليغة مختصرة فيقصرها ويطل الصلاة للاحاديث الصحيحة في ذلك ولقوله لا مبرور السرية
وقد امره بايجاز الخطبة ان من البيان لسيما لا سيف كل الاسف ان السلفاء في عصرنا يخالفون السنة بطلان
الخطبة ويقصرون الصورة وان يقول اما بعد لثبوت ذلك في خطبه صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيحين ليجد في الموعظة ويرفع
بها صوته لحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب احمرت عيناه وعلل صوته واشتد غضبه حتى كأنه
منذ رجيش يقول صبحكم ومساكم بدماء مسلمين ملحة وفي النيل قمامه في صحيح مسلم ويقول اما بعد فان
خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم شر الاصول بعد ثنائها وكل بدعة ضلالة الحديث
واذا دعا فيها رفع السبابة لحديث حصين بن عبد الرحمن قال كنت الى جنب عمار بن ربيعة وبشر بن حمران
يخطبنا فلما دعا رفع يديه فقال عمار قبح الله هاتين اليدين رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا
دعا يقول هكذا ارفع السبابة وعدا رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه قلت قد جرت عادة السلفاء
في زمننا انهم يرفعون ايديهم للدعاء بين الخطبتين وقد عرفت ما قال فيه عمار فنقول مثله قبح الله
ايديهم ووقفهم لا اتباع السنة وان يكون متطهرا عن الحديث وطاهرا عن الخبث اى في الثوب والمكان

والبدن وذلك الاتباع لانه صلعم كان اذا نزل عن المنبر بعد تمام الخطبة يصلي من غير ان يتوضأ فلما انه
كان يتوضأ قبل ان يشرع في الخطبة وهو المراد وقالت الشافعية ان ذلك شرط لصحة الخطبة ابتداء
وانتهاؤها والحق ما عرفت وفاقا للثلاثة ولا بأس بالكلام فيهما وبينهما وبين الصلوة للمصلحة خلافا
لبعض الشافعية لان النبي صلعم كان يخطف فجاء الحسن والحسين عليهما اثم صابان احران يمشان ويعثران
فانزل رسول الله صلعم من المنبر فجلس عليهما ووضعهما بين يديه ثم قال صدق الله انما اموالكم واولادكم
فقتة نظرت الى هذين الصبيين يمشان ويعثران فلم اصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهما قال في التتبع
رواه الخمسة وعن انس قال رسول الله صلعم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه
ثم يتقدم في مصلاه فيصلي راحة الجمعة وثبت ان رجلا اخذ بيد النبي صلعم بعد ان اقيمت الصلوة فما
زال يكلمه حتى نفس بعض القوم اما ذكر الخلفاء في الخطبة او ذكر سلطان الوقت فيها فندعة مستحذرة
لانه لم ينقل عن السلف الصالحين ولا ورد في ذلك حديث انما احداثه المراديون كانوا يسبون
سيدنا عليا رضي الله عنه فلما هلكوا واصابت الخلافة بنى العباس هم جعلوا يسبون بنى امية ويجوز
يقرا بعد الفاتحة في ركعتيها ما شاء من القرآن اتفاد كونه لم يرد عنه صلعم ما يدل على لزوم قراءة شيء من
القرآن معين لا يجوز غيره وقد قرأ الصديق رضي الله عنه بالبصرة والا ففضل ان يقرأ في الاولى بالجمعة
او سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بالمنافقين او هل انا حديث الغاشية لحديث عبد الله
بن ابي سراع قال استخلف مروان ابا هريرة على المدينة وخرج الى مكة فبقي لنا ابو هريرة يوم الجمعة
فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة اذ جاءني المنافقون فقلت حين انصرف انا قرأت بسورتين
كان علي بن ابي طالب يقرأ بهما في الكوفة فقال اني سمعت رسول الله صلعم يقرأ بهما في الجمعة رواه الجماعة
الا البخاري والنسائي وصح انه صلعم كان يقرأ يوم الجمعة على اثناسورة الجمعة في الركعة الثانية هل اتاك
حديث الغاشية وصح انه كان يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية
اما في زمننا فالسقاء للجهلاء تركوا سنة النبي صلعم ويقرون الجمعة في الركعتين في كل ركعة سراج منها
او يقرأون او اخر السور مثل لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة الى اخر السورة او لقد جاءكم رسول
من انفسكم عزيز عليه ما عنتم الى اخر السورة او لقد صدق الله رسوله الرويا بالحق الخ او السماء بنيناها
بايدوا والموسعون الخ اذان الذين سبقت لهم منا الحسنة اذ لك عننا بعدون واامن الرسول بما انزل اليه

من ربه اوان في خلق السموات والارض الى آخر السور وقد عرفت انه مخالف للسنة وفي صلوة الصبح من
 يومها لم تنزل السجدة وهل اتى على الانسان الاتباع رواه الجماعة الا الترمذي واباد او دلكنه لهما من
 حديث ابن عباس زاد الطبراني وكان يدعى على ذلك قال الحافظ رواه ثقات ذكره بعض اصحابنا المداومة
 لتلايفهم التخصيص انا كنت متفحصا لرواية الترمذي حتى وجدت في مستند الزرار ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة
 يوسف في صلوة الفجر يوم الجمعة وقد روى انه صلى الله عليه وسلم فيها عند ذكر السجدة (راى اذا قرأ تنزل السجدة) وصح سجود
 عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وكثيرين وقد تقدم الكلام على ذلك في سجود التلاوة ومن كان مصليا بعد الجمعة
 فليصل ريعا وفي بيته افضل واقل لسنة ركعتان كذلك لان ذلك قد سمع عنه صلى الله عليه وسلم ونقل نقلا صحيحا من قوله
 وفعله وظاهر احاديث تعيينها بربع انها تكون لسلام واحد خلافا للشافعية ولا يعارضه حديث صلوة النهار مثني
 مثني لان الاول خاص وهذا الاخير عام والواجب بناء العام على الخاص قد ورد فيه ما يدل على ما اخترناه ^{حتى}
 هن على ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعا وبعد اربعا ويجعل التسليم في اخرهن ركعة اخريها الطبراني
 في الاوسط وقد دل على ان فعلها في بيته افضل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث العجيرة افضل صلوة المراء صلوة في بيته
 الا المكتوبة وفي حديث ابن عمر يصلي بعدها ركعتين في بيته رواه ابو داود ودوراه مسلم وفيه كان يصلي بعد
 الجمعة ركعتين في بيته وفي لفظ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته واخرج الجماعة
 الا البخاري عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل يا حاشي فصل
 ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت وفي زمننا هذا التزم السجدة اربعا للجملة الصلوة بعد الجمعة في المسجد
 ولا تكاد ترى احدا منهم يرجع بعد الفرض الى بيته ويصلي السنة هناك فهم جعلوا بيوتهم قبورا وكذا قبل الجمعة
 يصلي اربع ركعات او ركعتين وروى الا ربع في حديث ابن عباس فيه لا يفصل في شيء منهم اخرج ابن صالحة زاد
 الطبراني دار بعد ها وسند ضعيف وفي حديث ابن مسعود اخرج الطبراني في الاوسط وفي حديث علي اخرج
 الطبراني ايضا وروى عبد الرزاق هو قوا عليه ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربعا بعد ها اربعا واخرج ابن سعد
 في الطبقات عن صفية رضي الله عنها اربع ركعات قبل خروج الامام الجمعة وورج الركعتان في حديث سليمان الخطابي
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب اصليت ركعتين قال لا قال فصل وتجوز فيهما ما دحله البعض على تحية المسجد والله
 اعلم وسين ويقال يجب الغسل لمن اراد حضورها والا فيسجد قد دل على الوجوب حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل رواه البخاري وفي صحيح مسلم اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة فليغتسل

وكلام الوجوب في لو لم يكن في الباب إلا هذا كان كافياً في الدلالة على الوجوب على ما ذكرناه يحمل حديث أبي سعيد
 الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وهو أصح ما ورد في هذا الباب رواه البخاري
 وغيره وفي بعض طرقه واجب كغسل الجنابة كما ذكره ابن حبان وقد مر البحث في ذلك في كتاب الطهارة وقد
 تأدل بعض الأخوان لفظ الوجوب بالسقوط وجعل على معنى في فمضى قوله صلى الله عليه وسلم واجب على كل محتلم ساقط عن كل محتلم
 وهذا التأويل في غاية السقوط ونحن نقول إن قوله صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب والمراد أنه واجب على كل
 من أراد حضور الصلاة كما عرفت ذلك من الأحاديث التي ذكرناها قبله وأما من لم يرد الحضور لصلاة الجمعة
 فالذي يختاره أنه لا يجب عليه الغسل وإنما هو له سنة إظهار للشعار والسرير بذلك فإنه عيد المؤمنين
 وللشبه بالمصلين مهمما استطاع وإذا كان يوم عيد فليس أن يكون فيه نظيفاً وعلى ذلك نخل قوله صلى الله عليه وسلم
 من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل وانغسل افضل رواه الحسن عن سمرة قال ابن الجوزي من احتجنا
 من عارض به أحاديث الوجوب فهو مخفي اذ ليس هو في مرتبتها من الصحة ولا مقدار المرتبة قال الحافظ وشي
 طهارة وأقرها رواية الحسن عن سمرة أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله علتان أحدهما
 أنه من عنده الحسن والآخرى أنه اختلف عليه فيه انتهى قلت وهناك عدة لم يذكرها الحافظ وهي عندنا
 من أعظم القوادح في صحة هذا الحديث ومن أقوى الشبه المؤثرة على الأقل أم لقبوله وهي كونه من مرويات
 سمرة الذي حذر واجتهد في الفتنة ومخالفة أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب وعداوتها لإرادة لوجه الله
 بل كالأرض تقطع في عدايته لا يسع المقام ذكرها وقد نقلت عنه أشياء منكرة وقد اشهر بنقل الأثبات
 مخالفته ومخالفة أميره معاوية لكثير من السنن المشهورة في زمانهما الذي لا تخفى على عوام ذاك العصر من ثم
 اختلف الأئمة في توثيق من مذهب سمرة ومعاوية وعلى الأقل فلا ظن أحد يسوي بين روايات سمرة ومعاوية
 وبين روايات السابقين الأولين من الأنصار والمهاجرين حتى يحكم بالتعارض ولا يرجح هذا على ذلك فما بالنا
 لمن يرجح حديث سمرة مع وجود العلل فيها على ما رواه هؤلاء السادات فنحن نكل الحكم في ذلك إلى المنصفين
 والحاصل أنه على فرض تسليم أن حديث سمرة صالح للاستباج فلا بد أن نجتهد في التوثيق والجمع بين الأدلة
 مهما أمكن ولا اقرب ولا أصح مما ذكرناه في ذلك بأن نخل أحاديث الوجوب على مرئيد حضور الصلاة لأن
 سبب بدأ الأمر بالغسل إنما كان في حق حائري الجمعة. حديث سمرة وما صاهاها على من لم يرد الحضور فما
 ذكرناه هي هنا المختار عند المحققين من أصحابنا وأما ما قد سئل في كتاب الطهارة فقد فائنا فيه هذا التفصيل

والله حسبه ونعم الوكيل ويسقط الغسل بالمشقة او خوفها او غوث ذات الخطبة او بعضها وكذا ان شغل عنه
او نسيه اما كونه يسقط بالمشقة او خوفها ونحوها فلا تكثر من الواجبات يسقط بذلك الا ان بعضها قد قل
الشارع لها بدلا يعدل عنها بالضرر الى الذي لا بد له فانه يكون عفو العذر المانع واذا كان حضور الجمعة
وجوبها قد يسقط باسباب فسقوط الغسل اولى وقد سقط الوضوء بلا عذر والموانع وعذر عنه الى التيمم والغسل
كذلك اما كونه يسقط بالشغل فلا نأخذ قد متان ذلك يسوغ ان تجمع لاجله الصلوة والمراد اشغال طاعة او مباحة
يحتاج فونها وناخيرها الذي يودي الى ضرر او مشقة اما النسيان فامر ظاهر كما اذا تقدم الاستدلال في غير موضع
على انه عذر مستقل قد ذكره عثمان بن عفان عن النكبير الذي اتركه عليه الفاروق رضي الله عنهما كان الشغل
كما في صحيح البخاري وقد قبل عن امرأة عمر بن الخطاب على ذلك الحاضر من الصحابة ولما ذكرناه اقتصر على الموضوع زاد
انكاره ايضا لما لم يأمه ان يقوم ويغتسل كما هو الحال من الغرض منهم الغسل ان كان مأمورا به الا انه سقط بذلك
العذر دانه يسقط اذا ادى الاشتغال به الى ترك الخطبة او بعضها لما عرفت انفا ان سبب وجوبه انما هو
حضورها وحضور الصلوة فلا يترك الاصل لاجل الفرع وما ذكرناه يجمع بين الأدلة التي قد يظن انها تعارض الوجوب
وتسقط الاعتدالات والمداينات التي يتعنت بها المتعنتون ليروا بها قوله صلعم غسل يوم الجمعة واجب
على كل محتلم وبين ان يتنظف ويدهن ويتطيب ويتزين باحسن ثيابه وان يبكر ويقصد هاما شيا بسكينة

لحديث سلمان الفارسي قال قال النبي صلعم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من
دهنه او غير من طيب بيته ثم يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للامام اذا
تكلم الا غفرا له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري وعن ابن سلام رضي الله عنه سمع النبي صلعم يقول على المنبر
في يوم الجمعة ما على احدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته رواه ابن ماجة والبوداؤدي في حديث
ابي هريرة رضي الله عنه من راح في الساعة الاولى فلما قرب بدنة الحديث رواه الجماعة الا ابن ماجة وقد ورد ما يدل
على فضل المشي للجمعة وان له بكل خطوة ثواب عظيم وكذلك جاء في المشي بسكينة اجزئيل وذلك في احاديث
كثيرة لا تسع المقام لشرحها وبسطها وكذلك في التذكير اليها وان يدنو من الامام اي حيث يسمع الخطبة للامام بذلك
في غير حديث ولا يتخطى رقاب الناس ولا يفرق بين اثنين ولا يودي للاتفاق على كراهة ذلك عملا للنهي عنه
كما ثبت في الاحاديث الصحيحة حتى قال جميع كثيرون بتحريم ذلك نعم يجوز للامام المتخطي للمنبر او المحراب
اذا لم يجد طريقا سواه وكذلك الغيرة اذا اذنا له فيه كالحيا على ما رواه وقد قيل انه يكره له ان يذنب وفيه نظر

ولو صفوا وتركوا بين ايديهم المسجد خاليا فهل يجوز للدخالين ان يتخطوا رقابهم ليشغلوا ذلك الموضع ام لا
والظاهر انه ان كان المصل لا يرجي ان يشغل حين القيام للصلاة جاز التخطي لتقصيرهم ان رجي ولم يجز الدخول محلا
يجلس فيه فليشرب اليهم ان يتفسحوا ويترصوا بسبل الخلل بين الصفوف فان لم يفعلوا فلا نزي كراهة التخطي
بجهلهم من ثل لتقصيرهم ومشافتهم ولا ذية عليه في الوقت اكثر من الاذية عليهم بتخطيه فتأمله لكثرة
وقوع ذلك في هذا الزمان وليس هو كالاكن صفوا في طريق المسجد وتركوا اواسطه خاليا فانه كاحرمة لصفهم
ولا تاديهم بالتخطي ما نزلت الا لتقصيرهم بترك الدن من الامام وتسوية الصفوف وهم بذلك كالمنايعين
للمصلين من المسجد قال الشافعية لو كان بين يديه عبدة او اولاد جاز له ان يتخطاهم وقال بعضهم
يجوز للعظم بصالح او ولاية ان يتخطى الى موضع انفه ولا وجهه ان لا يجوز الا من علم عدم كراهتهم وتاديهم
بتخطيه اياهم على انه لا يخلو من خطر فالا دلى تركه والجلوس في اى موضع وجد خاليا وان يشغل قبل خروج الامام
بصلوة او ذكر لقوله صلعم في حديث سلمان ثم يصلى ما كتب له لقوله عن الملائكة تضلي على احدكم مادام في
مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث وان احداكم في صلوة مادامت الصلوة تحبسه الحد يث
ومن في حكم المصلي فان شانه القراءة والذكر واذا جلس على المنبر استقبلوه للاتباع كما ثبت عند ابن ماجة فاذا
شرح في الخطبة وجب الانصات وحرم الكلام لقوله صلعم فاذا سمعت امامك يتكلم فاصمت حتى يفرغ رداة احمد
ورجال اسادة ثقات وفي المسئلة احاديث ومفهومة النخى من عدم الانصات وهو في الكلام من باب ادلى بل
قد ورد النخى عن الكلام من طوائف اعدايت كثيرة فمنها حديث ابي هريرة ان النبي صلعم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة
اصمت والامام يخطب فقد لغوت رداة الجماعة الا ابن ماجة ومنها قوله من دنا من الامام فلغا ولم يسمع ولم ينصت
كان عليه كفل من الوزر ومن قال صد فقد لدا ومن لدا فلا جمعة له رواة احمد وابوداؤد ولا تشرح حديث صلوة الا
تحية المسجد لانه صلعم قد غيا الصلوة بخروج الامام كما في حديث نبيشة الهذلي وفيه فان لم يجد الامام خرج
صلى ما بدا له وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وانصت الحديث رواة الامام احمد وله شواهد ومويديات
اما كونه يستثنى من ذلك ركعتي تحية المسجد فلحديث جابر رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة وسول الله صلعم
بخطب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رواة الجماعة وفي رواية اذا جاء احدكم الامام يخطب
فليركع ركعتين ويتجوز فيهما رواة احمد ومسلم وابوداؤد وفي رواية اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد
شرح الامام فليصل ركعتين متفرق عليه وفي الباب احاديث وهي فرد على الا زان دعوى "سح مطلقا حتى

تحية المسجد بعد جلوس الإمام على المنبر ورايت بعض الجهالة منهم يجلس اذ دخل المسجد شوي ثم يقوم
فيعلى ولا ادرى ما سبب هذه الجلسة وقد سن التحية بخرج الدخول قبل ان يجلس منهم من يجلس
الى ان يفرغ الإمام من الخطبة الاولى ثم اذا شرع في الثانية يقوم ويصلي السنة ولا ادرى ما وجبه
الفرق بين الخطبة الاولى والثانية على اصول امامهم ورايت كثيرا من الاحناف هم لا يصلون تحية
المسجد ويشعرون اذا دخلوا في السنة الراتبة مع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجاوز فعلها ولو حين الخطبة ولم
يجوز غيرها وتحتج بجمهر المسجد يوم الجمعة لشهود الملائكة واجتماع المصلين قال في الزاد ذكر سعيد
بن مسعود عن نعيم بن عطاء الجهم ان عمر بن الخطاب امر ان يجهر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف
النهار قلت ولذلك سمي نعيم الجهم يستحب ان يتفرغ يوم الجمعة للعبادة لان له مزية على سائر ايام
الاسبوع ولما كان لكل قوم وامة يوما يتخلون فيه لعبادتهم ويستريحون فيه من اشغالهم فقد
خصنا الله بهذا اليوم الذي فضائله لا تحصى ولا تستقصى لا سيما وفيه الساعة التي لا يساد فيها
مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله عز وجل خيرا الا اعطاه الله تعالى اياه كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقوله قائما يصلي ليس ذلك بشرط في القبول كما دلت على ذلك آثار كثيرة ولما كانت هذه الساعة مبهمة في سائر
ساعات النهار لكونها منتقلة فلا شك ان تحريها بالعبادة من اعظم اسباب السعادة وذلك لا يحصل الا
باستغراق سائر اليوم في العبادة لا سيما وقد ورد في فضل ذلك اليوم كله ما لا يسع المؤمن الكامل الا ان يبادر
بغاية السرور والنشاط الى التشمير في العبادة والذكر سائر اليوم وقد بسط ذكر فضائل يوم الجمعة اهل الكتب
المبسوطة وبعضهم خصه بالتأليف فان شئت الاطلاع على شيء من ذلك فاطلبه من مظانه ولا اسف
كل الاسف على بعض من يدعى الفقه الصالح في زماننا ثم لا يحض لصلوة الجمعة التي هي فرض عين وانا اظن انه
ليس من اهل الصالح بل من اهل الضلال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
وان يكثر يومها وليلتها من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
افضل ياكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض فيه النخعة وفيه الصعقة فاكثر واعلم من الصلوة فيه فان
صلواتكم معروضة على قالوا وكيف تعرض عليك صلواتنا وقد ارميت يعني وقد بليت فقال ان الله عز وجل
حرم على الارض ان تاكل حباد الانبياء رواه الخمسة الا الترمذي ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
وقال صحيح على شرط البخاري وعن ابي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثروا الصلوة على يوم الجمعة فانه مشهود

تشهد الملائكة وان احد الر يصل على الاممضت على صلوة حتى يفرج منها رواه ابن ماجة وفي الباب حديث
وان يقرأ فيها سورة الكهف وفي يومها الكد وافضل للخبر الصحيح ان قراءة ذلك يومها تنقي له من النور
ما بينه وبين البيت العتيق الحديث ومن تحرم لصلوة الجمعة وتحرم معه الموت والموتون ثم نقرأ ونقرأ
وبقي الامام صغيرا اجازت جمعة لوجود الجماعة في جزء من اجزاء الصلوة كما مر في المسبوق وهو كات الجواز
الجمعة لان المراد باشتراط الجماعة فيها ان يردى كلها او بعضها في الجماعة فلا يرد الاعتراض بجواز تحريم الامام
قبل المسلمين وانعقاد صلوة ابتداء مع عدم الجماعة خلافا لابي حنيفة ومحيث قال ان نقرأ اقبل سجدة بطلت
فيعيد الظهر وخالفه صاحبه فقال ان نقرأ اقبل التسمية بطلت والا لا وهو ما ذهبنا اليه ومن صلى الظهر قبل
صلوة الناس الجمعة ولا عذر له اثم ولم تجزئه من فرضه وفاقا لفرقه خلافا لما اعتدوا الاخفاف لانه ممنوع
شرعا عن صلوة الظهر الا جمعة كما توفرت بذلك الدالة واستفاضت وانما تكون صلوة له نغلا ويلزمه
حضور الجمعة فان لم يدركها صلى حينئذ الظهر دعوى ان الظهر هو الاصل الواجب حتى يوم الجمعة غير مسلم
والمعذورون اذا صلوا الظهر في المصنوعة فلا تركة لهم الجماعة خلافا للاخفاف ويندب لهم اخفاؤها وقال الشافعية
لان فرضهم الظهر والجمعة قد صحت الاحاديث باستحبابها في تادية جميع المكتوبات بالاتفرقة بين ذاوذاك وانما قلنا
باستحباب اخفاء ما لا يراه من تعجب عليه الجمعة في ذهل او يكسل فيظن الجواز لجهلة يقتدى بهم من وجا
من خلاف من منع ذلك وكرهه والجمعة في يوم العيد رخصة مطلقا من اراد وقال الامام احمد وخلافا للاخفاف
والشافعية في اهل البلد الاخفاف قائلون ان من صحت عليه الجمعة لا تسقط عنه صلوة العيد وقال الشافعي لا تسقط
الجمعة عن اهل البلد والراجح عنده سقوطها عن اهل القرى قال من لم يرض ان يليل جوب صلوة الجمعة لم يفصل
وهذا من اضعف الاستدلال لاتفاقهم على ان التفصيل لا يجب قبل الحاجة واستدلال الشافعية على ما ذكرناه من
التفرقة بقول عثمان من اراد من اهل القرى ان يصل معنا الجمعة فليصل من احب ان ينصرف فليفعل فهو معذور لا لته
على وجوبها على اهل البلد لا يصح الاحتجاج به لانه موقوف للاحتجاج فيه بحال ولنا حديث زيد بن ارقم وهو يقول له شواهد و
هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد بن اجفعا قال نعم الى العيد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء يجمع فليجمع
رواه احمد وابوداود وابن ماجة والنسائي والحاكم وصححه لكن في سنده اياض بن ابي رملة وهو مجهول له شواهد و
مويلات عن ابى هريرة وغيره وعن هب بن كيسان قال اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر الخروج حتى تقال الامهات
ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى لم يصل للناس الجمعة فذكرت ذلك لابي بن عباس فقال اصاب السنة رواه النسائي

داود وداود نحوه لكن من رواية عطاء ورجال الصحيح قول ابن عباس اصاب السنة المراد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حجة على الشافعية والاحناف وفي سقوط الظهر خلاف للاربعة والحق جواز تركه ايضا فاذا عطاء اي اذا سقطت الجمعة هل تجب صلاة الظهر ام لا فقال عطاء تسقط الجمعة والظهر معاني ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر اي وجوبه من على الجمعة او الظهر فلا بأس قد استدلل عطاء بما روى هو قال اجتمع يوم الجمعة ويوم عيد الفطر على عهد ابن الزبير فقال عبيد ان اجتمع في يوم واحد فجمعها جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ولم يزد عليهما حتى صلى العصر ثم اراه ابو داود ورجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عن ابن ماجة عن ابن عمر اساده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر رواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ قال في النيل قوله لم يزد عليهما حتى صلى العصر ظاهر انه لم يصل الظهر فيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوقة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر اليه ذهب عطاء ذكر ذلك عنه في البحر قلت وذكره عنه ايضا بعض اتباع الأئمة الأربعة والظاهر انه يقول بذلك القائلون بان الجمعة ^{صل} كانت خبير بان الذي فرضه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلاة الجمعة فاجاب صلاة الظهر على من تركها لعذر او لغيره من محتاج الى دليل ولا دليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما علم انتهى ببعض زيادة قلت ما ادعاه الامام الشوكاني من ان ما رواه عطاء عن ابن الزبير وفي تركه صلاة الظهر يدل على ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوقة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر اليه نظرا الى الذي رواه الاقتصاد على سقوط الظهر بصلاة العيد فقط فان وضح انه يسقط بغير ذلك قلنا به واما دعوى تعميم سقوط الظهر بسقوط الجمعة وبتركها لعذر او لغيره عن ركا قال رحمه الله بزعم ابن الزبير ترك الجمعة والظهر يوم العيد او بزعم ان الاصل كونها في الفرض في يومها لا الظهر فذلك معلوم فساد من وجوه كثيرة منها ان المسافر والمريض وغيرهما ممن تقدم انه معذور كما تجب عليه الجمعة لعذرة ومعلوم ان هؤلاء لا خلاف في ان الظهر اجبة عليهم لا تسقط بسقوط الجمعة عنهم ومنها ان من اكل الثوم ممنوع عن حضور المسجد ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤم الا في النهي فتويت صلاة الجمعة ومن المعلوم بالاتفاق ان صلاة الظهر لا تسقط بذلك ومنها ما في الصحيح عن عبد الله بن الحارث ابن هم محمد بن سيرين قال قال ابن عباس روى عنه في يوم مطير اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حتى على صلاة قل صلواتي بيوكم فكان الناس استنكروا فقال فعليه من هو خير مني ان الجمعة عزمة واني كرهت ان يخرجكم فتمشون في الطين الذي خض قلت وقوله قد فعله من هو خير مني دليل ظاهر في ان ما رواه ليس هو اجتهاد منه بل لا

اتباع وطاعة لما حفظه عن رسول الله صلعم وقوله صلوا في بيوتكم ظاهر في عدم سقوط الظهر بسقوط الجمعة فاذن فتح
ما عرفت عن شيخنا الامام الشوكاني رحمه الله انما لا ينسل المساواة بين سقوط الظهر لسقوط الجمعة بفصلوة
كصلوة العيد مثلا فيما روينا عن ابن الزبير وبين سقوطه اي الظهر لسقوطها اي الجمعة لا بصلوة كما نعه الامام في
دعواه التميمي قدام ذلك واحد ان تقع في المزان الاجتهادية والله ولي التوفيق.

قائدا قد عرفت مما ذكر كثيرا من احكام صلوة الجمعة وادابها وقد افرد لها بعض العلماء تأليفا راسخا فيها مما
لا يخلو عن الفوائد وقد يتبعوا على فضائلها وفضائل يومها فلا اظن ان احدا ممن يتصف بالعقل تخفى عليه
ما في هذا اليوم وعبادته والاجتماع لها من الاسرار والحكم والاصول الاساسية والمصالح السياسية المفيدة
في احكام الاجتماع البشري والارتفاق والاستقرار سيما اذا كان الخطيب الواعظ هو الامام او نائبه وخطب
بلسان السامعين كلهم واكثرهم فان ذلك يكون من اعظم الاسباب الى التاليف والاتحاد والتعاون على الخيرات
ومن اسباب العدل بين الرعية ومن اعظم موانع الظلم والعدوان وادراك المنكرات كيف والاسرار الدينية
فوق ذلك في هذا اليوم قد شهد بها وجد ان الصادقين والمخلصين المحسنين العارفين فان شئت ان تعرف
ذلك بالتفصيل فدونك كتب الحديث والنسوق وانا قد جربت ذلك مرارا الى ما ادبت صلوة الجمعة بشرايلها
وادابها فمرت على ايام الاسبوع التي تليها بالفرح والسرور والامان والاطمئنان واذا فاستنى صلوة الجمعة ولونا دمرها
قليل فبقيت في الاسبوع التي تليها حائرا مضطرا مشغورا القلب فحقتني الافكار والاهوم لبسرى لمن يودى صلوة
الجمعة بالشرايط والاداب والسنن بالفرح في الدنيا والاجر العظيم في الآخرة وخيفة وحرمان لمن يفوتها او يكل
في ادائها او اكثر الناس تركا للجمعة ونهاوتها بالاعذار الباردة والعلل لفاسدة الاحناف رابت كثيرا منهم
يقول انه ليس هنا سلطان الاسلام ولا نائبه ادليس هذا بمصر جامع او لا يجتمع لها اربعون رجلا ويتعذر
بامثال هذا تركها والله يعلم انهم لخطئون محرمون مستولون عند الله عن تركها.

باب التبريد بين وصلواتهما العيد مشتق من العود وهو التكرار لتكررها كل عام من ثم قيل
للجمعة عيد الاسبوع لتكررها بتكريرها او لعود السرور بعودها وانما جمع على عياد بالياء الفرق بينه وبين احواد
الخشب قيل صلواتها عود بكسر العين وسكون الواو فقلت الواو ياء لا تكسار ما قبلها مثل ميعاد وميعات
وميزان قال الخليل يقال لعيد كل يوم مجمع كما ورن ان لكل قوم عيد اي يوما يجتمعون فيه فيفرحون وقيل للتوبة انه
يوم المرح وقيل لان كل انسان يعود فيه الى فعل عوائد يفعلها فيه وقيل لشرفه من العيد وهو محل مشهور

في العرب تنسب اليه الابل العيدية قلت ولا يبعد ان يلاحظ في تسميته الشرعية جميع هذه المعاني وزيادتها لما يأتي من تفصيل ما شرع في هذين العيدين وما ابايع و به تعلل ان هذه المعاني وزيادتها عليها كما يأتي ملحوظة في تسمية هذين اليومين عيد اشريفا فتنه وفي الحج الاصل فيهما ان كل قوم لهم يوم يتجملون فيه ويخرجون من بلادهم بزيئتهم وتلك عادة لا ينفك عنها احد من طوائف العرب والعجم وقد علم المدينة ولهم يوم المجيء فها فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في الجاهلية فقال صلعم قد ابدى الله بهما خيرا منهما يوم لا ضحى ويوم الغفران ذلك السائل وابن حبان باسناد صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يومى عيدى لا تصافى الجاهلية والكون فيهما الا بالعبادة لا بهما من هذا في الناس لا بسبب تنويه بشعائرين اعظم الا لا يملكه اوتى بكن به او تذكيرهم باطلا والحق ما فقه كاشفة المذهب وشي ما يضاهي ذلك فحنس النبي صلعم ان تركهم وعادتهم ان يكون هناك تنويه بشعائر الجاهلية او ترويج لم اسم سلافيها وسننها او غير ذلك مما يضرب بالدين او يعز في النفوس اكراما واعظاما للعوائد الفسدين الظالمين او يكون ذريعة لموا فقتهم المكروهة في دين الله وشرفه وانما حو لهم من هذين العيدين الى بدل لانه قد ثبت بالتجارب ان فطر النفوس عما تعودته من الملاذ ونحوها دفوة يكون في غاية الصعوبة والمشقة لميلها الى ما تنهوا عنه ميلا طبعيا وانه وان امكن مع هذه المشتقات ان يفطم نفسه بعض ذوى الالباب الدين لا الى بدل الا ان فطم الامة بجميع افرادها حتى النساء والعبيد والعبيان ونحوهم ربما كاد ان يكون من المتعذر فضلا عن المشقة العظيمة فكان من شفقته الشارح وعظيم حكمته هو التحويل الى البديل وقد اطال في ذلك ونحوه شيخ الاسلام في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم ان اجيب مزيد بيان في ذلك ونحوه فارجع الى ذلك الكتاب فانه قد اتى فيه بالعجب العجيب وتوفية الحساب مما لا تجده في كتاب فابذلنا الله على لسان رسوله صلعم بيومين فيهما تنويه بشعائر الملة للعنفية وضم مع ذلك التجل فيهما ذكر الله وابوابا من الطاعة لئلا يكون اجتماع المسلمين بمحض اللعب وشلا يخلو اجتماع لهم من اعلام كلمة الله وذلك اليومان احدهما يوم فطر صيامهم واداء نحر من نكوتهم فاجتمع الفرج الطبيعي من قبل فقرهم مما يشق عليهم واخذ الفقير الصدقات والعقاي من قبل الا بتهاج بما انعم الله عليهم من توفيق اداء ما فرض عليهم واسبل عليهم من بقاء رؤس الاهل والولد الى سنة اخرى فما حق هذا اليوم بان تدق لقدمه مباحات طبول الفرح والسرور وان تنشج له دبه المدور وتتم بحلوه البهجة والزينة والجمال الجيوسدان نعم به التهانى والتبريك وان يشكر الله من ادرك اسرار هذه المعاني وليس عقله بركيكي وثانيهما يوم ذبح ابراهيم لده اسماعيل عليهما السلام حيث انعم عليهما بان فداه بذبح عظيم اذ فيه تذكار

أمة الملة المنغمية ولا اعتبار بهم في بذل والمجهر والاموال في طاعة الله وقوة الصبر وفيه الحج والمجهر المالى العظيم لسان
 المؤمنين من كل قطر بلد واقليم او التشبه بهم تشوقا لما هم فيه ولتتحد مرغوبات الامة واحصا سائر احوالها
 ترحا ولذة وبرحا وليتحقق المجتمعون حول بيت الله ان سائر اخوانهم الذين منعهم الاعتذار والعوائق
 من تبطلون بهم ارتباطا كليا واتحادا معنويا مذهبيا لا تنقسم عراه ولا يتبدل عراه ولا تهتك ذمراه بل ان يرا
 في الا زديا دابد آلا باد في الحيرة وبعد المعات صلوة العيد سنة مؤكدة وفقا للشافعية والمالكية وخلافنا
 للاحنان وبعض اصحابنا في الوجوب على الاعيان الخالبة في افتراضها على الكفاية قال الاحناف تجب صلوة العيد
 على كل من تجب عليه صلوة الجمعة ونرا بعض اصحابنا وجوبها على النساء وهو هفوة وقراءة السيد تبعا للامام الشوكاني
 والحق خلافه كما عرفت اسند لا الموجبون ببلاده مته صلح لها وهو لا يصلح للوجوب كما تقر في الاصول اماما استدلوا به
 من امارة صلح للناس ان يغدوا الى عصلاهم بعد ان اخبره الركب بروية الهلال فهو لا يصلح لتعيين المرام من افتراض
 صلوة العيد فانه اذا كان امر الناس فلا شك ان فيهم العيد الصغير والنساء وهو يشمل المعذورين وغيرهم
 وما كان كذلك فهو لا يتعين للوجوب الا للزم ان يكون الامر الواحد للوجوب الندي هو قول مرجوح عندهم اما وجوب
 صلوة الجمعة فقد عم الكل واستثنى منه من استثنى بدليل اخر ونحن نقول ان هذا الامر اى الغدوا الى المصلى
 مثل قول ام عطية رضى قالت امرنا رسول الله صلح ان تخرجهن في لفظ الاضحى اى العوائق والحجوز ذوات الخدوك
 فاما الحيز فيعتزلن الصلوة وفي لفظ المصلى يشهدن الخير ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله احدننا لا يكون
 لها جلباب قال لتلبسها اختها من جلبابها ثم اراه الجماعة وليس للنساء في امر الجلباب قلت ولقد يث
 ظاهر في الامر بالخروج لمن ذكرت فيه دانه الى المصلى وان احد لهن مامورة ان تلبس اختها عمامة الجلباب من
 جلبابها فان كانت الا دامت في هذا الحديث للوجوب فليكن في الكل الموجبون لصلوة العيد مطلقا اذا قائلون
 بوجوبها في خصوص المصلى لا يوجبون على المرأة ان تغطي الاخرى بجلبابها والامر الواحد لا يكون للوجوب
 والندب معا فان جازا خراج بعض هذه الاشياء بدليل قايين هو واستدلوا ايضا بان صلوة العيد مسقطه
 لصلوة الجمعة اذا وقعت فيه ومسقط الواجب لا يكون الا واجب الجواب المنع لان ما ليس بفرع من غير ما يسقط
 الفرع من كان من ايضا او مسافرا او معذورا او ادى صلوة الجمعة تسقط عنه الظاهر من تصديق بكل ما له تسقط
 عنه الزكوة على خلاف فيه ثم ان اللقائل بعدم وجوب صلوة العيد ادلة تقضي ان تكون صارفة لهذا الامر عن
 دفعه امر وجوب صلوة العيد على ان الامر في هذين الحديثين انما هو بالخروج الى المصلى وان عمل من لا يصح

لهم التلبس بالصلوة فلم ان الامر بالخروج ليس ملازما للامر بالصلوة وماله يكن كذا في فهو لا يصح ان يكون
 دليلا لا كثر من السند في ايضا قد ثبت ان العيدين انما هما بدل عن العيدين اللذين وجد هم صلحهم يفعلونها
 ومسا كان يدعى ما عرفت فغايتها ان يكون مندوبا فما كان من الاستدلال بالما عرفت كيف يجوز ان يقدر
 على قوله صلحهم في جواب السائل هل على غيرها الا ان تطوع واما الاستدلال بالآية وهي قوله تفضلوا بركتكم
 واغنى ففيتها نزاع لا يتسع له المقام فارجع اليه في مظانه على ان لا نسلم ان الامر فيها اذا كانت اى الآية
 لصلوة العيد يكون الوجوب الا لا يقتضيه وجوب الفجر على كل احد لكل عيد الفجر والمخالفة لا يقول بذلك على
 ان ذلك مسبوق باثبات ان الامر له هل نعم الامة ام لا والصلوة مكتوبة في العيدين احدى احدى لهما
 ثم بعد اثبات ذلك لا بد من الجواب عما ذكرناه ما عرفت ويدون ذلك ناكاة لا تدل على وجوب صلوة
 العيد وايضا فادلة الموجبين هي مع ما عرفت مما قد مناه من عدم صلاحيتها للوجوب فبعضها انما
 هو لا ببعض مدلوله ويا دونه في بعض الآخر وليس تاديلهم لهذا ابدا في من جواز تاديل ماله يا دونه
 على ان ظاهر الآية ان من مدعاهم وقال بعض اصحابنا واجبة واختاره السيد والشوكاني كما مر اى
 وجوب عين جماعة لغير حاج اما الحاج بمعنى غيره فلا تسن اولا تجب له صلوة العيد جماعة لا اشتغاله
 بأعمال التحلل كالوعى الفجر الحلق والتوجه الى مكة لطواف الافاضة ونحوه ومع ذلك لو صلاها جماعة فلا بأس
 ولو لم يصلها اصلا فذلك لا تشترط المنفرد خلافا للاحناف ومالك ورواها الشافعي احمد والعيد والمراة
 والغنشي الصبي المسافر وقول بعض الاحناف مستدلا على عدم صحة صلوة المنفرد لان الصلوة بهذه الصفة
 لم تعرف قرية الا بشرائط لا تتم بالمنفرد انتهى اجوابه ان هذه الشرائط لم يصح عن الشارع صلح انه اشتراطها
 لصحة صلوة العيد ولا غيرها فان كان عندكم دليل وبرهان فبينوه والله المستعان ولنا ان الصلوة صلوة
 عيد وهي اى العيد لا تختص بالجماعة بل هي عيد اهل الاسلام جميعا وفردى قال في الصحيح باب اذا قاته
 العيد يصلي ركعتين وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقري لقول النبي صلح هذا عيدنا اهل الاسلام
 وامر ابن بن مالك رحمه الله ان ابى غنية بالزادية فجمع اهله وبنيه وصلى كصلوة اهل المصر تكبيرهم وقال
 عكرمة اهل السواد شجتمعون في العيد يصلون ركعتين كما يصنع الامام وقال عطاء اذا قاته العيد
 صلى ركعتين انتهى قلت وما يدل على قول من انكر مشروعيةها بالمنفرد مما قد مناه من العمل بالمسمر ان
 الحاج لا تسن صلوة العيد له جماعة فثبت بما ذكرناه من قوله صلحهم فعله وعمل صحابه ان صلوة العيد

مشروعة للجماعة والمنفرد وغيرهما وان حضور الامام او نائبه ليس شرطا في صحتها وان كان من كمالها حضور
 كما ان ثلثها جماعة لغیر من تقدم افضل الامام احمد موافق بصحتها من المنفرد الا ان الرواية مختلفة
 عنه في عدد ركعاتها المنفرد فقال في شيء الروايات عنه يصليها اربعا كالظهر وهي المختارة عند اصحابه
 وهو مذهب الثوري واسحاق وهو قول ابن مسعود وغيره والرواية الثانية انه يصليها ركعتين وهي الصحيحة
 من حيث الدليل كما عرفت وعنده رواية ثالثة انه مخير بين الركعتين والاربع وهو قول الامام ابو حنيفة
 نقله عنه الحافظ في الفتح فان مع النقل كان قوله موافق الى الصواب مما اختاره الاحناف ودفعها بعد
 طلوع حين البينة واما قال الاحناف وخلاف الشافعية اى وقت ابتداء جواز صلاة العيد بعد طلوع الشمس
 وارتفاعها قيد رفع حين يمضي وقت كراهة النفل المطلق وقالت الشافعية في العقد عندهم ان اول وقت
 صلاة العيد حين طلع الشمس لا يعتد برتمام الطلوع بل اذا طلع حاجب لمحانت صلاة السيد قالوا واحاديث
 الذين من الصلوة وقت الكراهة لا تشمل صلاة العيد ولو ارادوا على ذلك لادلنا ما اخرجنا في الصحيح
 وعلقا عن عبد الله بن بسر مختص من قصة بلقظان كما فرغنا في هذه الساعة وذلك ما بين التبيين و
 قد روى موصولا عن ابي نعيم بن حازم قال خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي صلعم مع الناس يوم عيد
 فظروا نعي فأنكروا بطلان الامام وقال ان كنا مع النبي صلعم قد فرغنا ساعتنا هذه ورواه احمد وابوداود والحاكم من
 طريق ابي داود ايشا وصحبه كذا في الفتح فان قيل ان عبد الله بن بسر اذا اخذ عن فروجه انقضاء الصلوة قلت نعم
 كانت اية الدليل في جوازها في وقت الكراهة وقد عرفت ما فيه من الاحاديث وعبد الله بن بسر اذا قال قال
 اتمريبا ومولا يدل على ان وقتها حين الكراهة صراحة ولا حين الطلوع وقد اوضح ذلك حديث جندب عند
 احمد بن الحسن البناء في كتاب الاضاحي قال كان النبي صلعم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحمين والاضحى
 على قيد رشح واودى الحافظ في التخصيص لم يتكلم عليه كذا في النيل فيه واحسن ما ورث من الاحاديث في تعيين
 وقت صلاة العيد بن جندب انتهى وينتهي بالزوال لانه صلعم لما اخذ الركبة بعد الزوال لم يصل فقال
 ذلك على ان بعد الزوال ليس قتا لصلوة العيد خلافا للشافعية في قولهم انه لو صلاها بعد الزوال كانت قضاء
 واجزاؤه بالجملة اجمع العلماء سلفا وخلفا على ان انتهاء وقت صلاة العيد الى الزوال فلو ثبت عند الامام بعد
 الزوال صلوات من القدر حديث عمير بن اسد وفيه فجاء ركيب من اخر النهار تشهد واحدا رسول . علم انهم اذا هلكوا
 بالامم فامر الناس ان يفطروا من يومهم وان يجزوا العيد من الغد رواه الحنفية وقد صححه غير واحد

ولو علموا قبله ولم يصلوا فكذا لا خلاف الاحناف والشافعية اى يصلوا من الغد لان الركب لم يصلوا وقد
امرهم صلعم بالصلوة مع الناس فلو كانت صلوة تقوت لم يأمرهم بالصلوة مع الناس هي ركعتان اجماعا
وقد تقدمنا الكلام في صلوة المنفرد ومن فاتته صلوة الامام الخلف في ذلك والحق انها ركعتان في جميع
حالاتها فلا تغفل بحرم بهما بنيتها صلوة عيد القطر او الاضحية ثم ياتي بدعاء الاستفتاح لانه قد ثبت
الايتان به في كل صلوة مثلها وقد مر بيانها ثم يكبر قبل القراءة وقبل التعوذ والتسمية سبع تكبيرات
في الاولى وخمس في الثانية **فصل بين كل تكبيرتين** رافعا يديه في كل تكبيرة الحديث عمر بن شعيب
عن ابيه عن جده ان النبي صلعم كبر في عيد شنتي عشرة سبعا في الاولى وخمس في الاخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها
رواه احمد وابن ماجه وقال احمد انا اذهب الى هذا قال العراقي استاذة صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن
البخاري انه قال هو حديث صحيح وفي رواية عند الدارقطني والبيهقي داود والقزويني بعد ما تكبتهما الحديث وعن
عمر بن عوف المزني التكبير سبعا وخمس قبل القراءة الحديث رواه الترمذي في خبئه وقال هو احسن شيء في هذا الباب
ونقل في كتاب العلل عن البخاري انه قال وقد سألته عنه ليس في هذا الباب اصح منه وبه اقول في الباب
عن سعد المودن وهو سعد القرظ وعن ابي موسى الاشعري وحذيفة وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس عن
جابر وعن عمر بن الخطاب وعائشة رضي الله عنهم واختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلوة العيد في الركعتين وفي موضع
التكبير على عشرة اقول ذكرها في النيل وذكر دليل كل قول وما اخترناه في المتن هو الافضل الاصح من حيث
الدليل وغاية بعضها ان تكون جائزة وفي كتب المناظرة انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية قبل القراءة
وفي كتب الاحناف انه يكبر ثلاثا في الاولى قبل القراءة وثلاثا في الثانية بعد القراءة قبل الركوع اما انه يرفع يديه في
كل تكبيرة فقد اتفق على استحبابه الاحناف والشافعية قياسا على التحريم وسائر التكبيرات في استغالات الصلوة
وليس وضع اليمنى على اليسرى لانها من اذكاء القيام وقد غفلت فيما مضى ان السنة فيها وضع اليمنى
على اليسرى ولم يزد ليلا يدل على خلاف ذلك فبقى ان المثل يعطى كمن مثله الا اني رايت مشايخي كلهم
كانوا يوسلون ايديهم بين تكبيرات العيدين ثم يضعون اليمنى على اليسرى بعد التكبيرة الاخيرة
والكل واسع لان الوضع ليس من واجبات الصلوة وقد استحب الشافعية والمناظرة التسبيح والتحليل
والتهليل التكبير والصلوة على النبي صلعم بين كل تكبيرتين ولم يزل من المرفوع دليلا فالاصح انه
لا يسن رفعه فلا بأس ذكره لا ينافي الصلوة ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة والسورة جهرا اما التعوذ

عن ابن عباس
عن ابن عباس
عن ابن عباس
عن ابن عباس

فبسة كسائر الصلوات وأما الجهر في القراءة فلا اتباع ولا أفضل إن يقرأ أو اقتربت الساعة أو سمع اسمه
 ربه الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية وقد دل على استحباب قراءة السورتين الأولىين حديث
 أبي داود الليثي وساله عمر بن الخطاب عن قراءة الفطر فقال كان يقرأ فيهما
 بقراءة الجهر واقتربت الساعة رواه الجماعة إلا البخاري أي في الركعة الأولى واقتربت
 الساعة في الركعة الثانية وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله الرحمن الرحيم
 أتاك حديث الغاشية رواه أحمد والحدِيث له شواهد كثيرة وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بغير ذلك
 وروى أنه لم يزد على فاتحة الكتاب لكن في أسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وقالت الأخناف
 ليس فيهما قراءة شيء معين ولا مراد ذلك إلا أن ما ذكرناه أفضل للاتباع وقالوا أيضًا التكبير في الأولى
 قبل القراءة ثلثًا وفي الركعة الثانية ثلثًا أيضًا بعد القراءة وما ذكرناه هو من الجائز ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وإنما هو من عمل بن مسعود فإنه كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يقرب لأن عدد العبادة ليس مما
 يقال بالرواية فيعمل على تعدد الواقعة إلا أنه قد قدمنا ما يدل على غالب فعله صلى الله عليه وسلم فكان هو الأفضل
 ولأن الست متداخلة في اثنتي عشرة دون العكس فاذا أكبر اثنتي عشرة فقد عمل بالروايات كلها والموقوف
 في مثل هذا عندنا وإن كان حكمه الواقع أنه مما ليس فيه للاجتهاد محال إلا أن ما هذا حاله فحاشيته
 الجواز دون الأفضلية والمرفوع يرجح على الموقوف في كل حال فاحفظ هذا فان الأخناف لم يثبتوا له في
 أكثر المسائل معارضا الأول بالثاني ويكره ترك التكبير لأنه ترك لما دأبوا عليه صلى الله عليه وسلم وقد قال
 صلوات الله عليهم أجمعين في الحديث وقال بعض أصحابنا إذا ترك التكبيرات في صلاة العيدين تبطل صلاته
 ويعيد ولا يسجد له أي ترك التكبير خلافا للشافعية ودناقا للأحناف ومالك ولنا أن ذلك نقص
 في الصلاة وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالسجود له وهي صلاة فتمليها الحديث فأنفذ ما روي عن الإمام الشوكاني وتبعه
 عليه السيد بن وهب بن عبد الله خطبتان لهما في الجمعة أي ليس خطبة العيد واجبة بالاتفاق وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم أنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب الحديث
 رواه النسائي وابن ماجة وأبو داود وقد روي عن عطاء عن عبد الله بن السائب عن الصواب إرساله
 كما كونهما بعد الصلاة فحدثني أبي سعيد بن عيسى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر إلى المصلى فاول
 ثم يبدأ به الصلاة ثم يقيم مقابل الناس الناس فيجلس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم

وان كان يريد ان يقطع بعثا او يامر بشئ امر به ثم ينصرف متفق عليه وفي حديث جابر قال شهدت مع النبي
صلى الله عليه وسلم وفيه ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن وذكرهن وانه صلى الله عليه وسلم كان متوكيا على بلال الحديث رواه مسلم
والنسائي وفي انظر فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن انتهى وصح ان ادل من فعل الخطبة قبل الصلوة هو معاوية بن ابي
سفيان وتبعه على ذلك شقيقه مروان وعاله فهو ابتداء ذلك وتبعه عاله فلامنا فاة بين ذلك وما يروى ان
اول من ابتداء ذلك مروان او انه زياد ولعل المراد انهم اول من جعل تقديم الخطبة سنة وعلا مستمرا ولا فقد روى
ان عثمان رضي الله عنه قد خطب قبل الصلوة ولكن ذلك نادرا للضرورة او صلوة وعلى مثله يحمل ما نقل عن عمر ان صح و
ممن لا يغفل يقول احد او فعله اذا خالف قول النبي المعصوم وفعله كما لنا من كان واذا كانت الخطبة غير موكد
حضورها كما عرفت فلا تقوت بزوال الشمس يزيد ان يعلمهم فيها ما يحتاجون اليه في يومهم كالحكم القطر
في القطر والاصحية في الاصحى الحديث الهرماس بن زياد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على ناقته
العضباء يوم الاصحى بنى رواه احمد وابوداؤد ودر حاله ثقات وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى ففتحت اسمعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فنفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ
الجمار فوضع اصبعه السابعة ثم قال بحصا الخذف ثم امر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وامر الانصار
فنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك امراداه ابوداؤد والنسائي بمعناه ورجاله ثقات في الباب
غير ذلك عن غير احد وهي رد ما ذهب اليه الاخفاء والتافعية والمالكية من انه لا خطبة للحاج يوم النحر وذلك
ظاهر فلاحقه بالتميزات في مقابلة المصوح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وفي ذلك دليل على انه لا بأس بالخطبة يوم
النحر للواكب مثلها القطر الا ان السنة المستمرة ايقاع الخطبة وهو قائم ولا تنحل المنبر اذا فعلها في المصلح كذلك
لا يسر اخراج المنبر الى المصلح يوم العيد لاجل الخطبة بل ينبغي الخطيب ان وجد موقفا من تفدا ان يخطب عليه و
ان لم يجد فركب على فرس او جمل ثم يخطب على ظهره حتى يراه الناس لسمعوا كلامه لقوله في الحديث المتفق انهم ثم
نزل اى وذهب الى النساء لان النزول لا يكون غالبا الا من محل ما تقع واول من اخرج المنبر الى المصلح يخطب عليه
مروان ونحن اصحاب الحديث احد اومر ان ومن تبعه من نبي امية لانهم كانوا اعداء اهل البيت عليهم السلام
فما لهم في كل ما خالفوا فيه السنة وبه يبطل فوامن لم يجوز الخطابة بغير العربية لان تمام المناسك والاحكام
لا يمكن اذا كان بلسان لا يفهمه السامعون بيد اهما بالحد ويلتزا ثناءها التكبير خلافا للتسمية والاخاف قال
شيخ الاسلام ابن القيم اصاب كان صلى الله عليه وسلم يفتح خطبته بالحمد لله ولم يحفظ عنه في حديث واحد انه كان يفتح

خطبة العيدين بالتكبير وانما روى ابن ماجة عن سعد بن موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلى في يومين
اضناف الخطبة ويكثر التكبير في خطبتي العيدين انتهى قلت هذا الحديث في اسناده ضعف فهو مع ذلك لا يدل
على اختاره الاضاف والشوايق من ابتداء الخطبة بالتكبير وما استدل به بعض الشافعية من قول عبيد الله
بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة فلا يصلح الاحتجاج لان قول التابعي من السنة كذا لا يكون
ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو في حكم المرفوع وحيث لم يدل دليل صحيح على تخصيص ابتداء خطبة
العيد بالتكبير فغير ان تبتدأ بالحمد لان ذلك عادة صلى الله عليه وسلم في جميع خطبة وقد صح النقل بذلك وهو ما عناه
شيخ الاسلام ابن القيم وهو الحزب الذي تختاره ويتدب الغسل اى لكل من عيد الفطر والاضحى فياسا على الجمعة
لان كلا منهما عيد وذات جمع ولحديث عبد الرحمن بن عتبة الفاكه عن جده وكانت له صحبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل يوم الفطر يوم النحر يوم عرفه رواه ابن ماجة واخرجه ايضا عبيد الله بن احمد في زيادته والبخاري
ومراد يوم الجمعة ولا بن ماجة ايضا عن ابن عباس في الزمان عن ابي هريرة كان في اسنادهما الذين ضعف
الات الامم بالجملة فمخوذة في الامم بيت الصحاح المشهورة تشمل الغسل وغيرها من سائر الزين والتجارات و
ايضا الغسل لما وجب للجمعة وهي عيد المؤمنين فلا اقل من ان يتدب في العيدين لان الجمعة تخفى كل سبع
وهي في كل سنة مرة واحدة وقول الشافعية فان لم يتيسر له الغسل تيمموا ولا تقصروا الغسل ههنا لا يحصل
بالتمم بل ربما اذ كثافة وشعثا وغبرة بخلافه في الطهارات والتجارات التي لا يفهمها عايد وزيينة
فيلبس احسن ثيابه لانه صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد خمر في كل عيد وراة الشافعي وله طرق ويستاك وتطيب للترخي
فيهما لكل عبادة وحج ولا صلى الله عليه وسلم كان يحب الطيب فاستجاب ذلك لعيد المسلمين اذ هي واجب يستحب
اذالة الشعر والظفر والرجح الكروية والشرج في شعر الرأس الحية والتدخين فيهما والتكحل بخود ذلك
للكبير والصغير ويكره الطيب اظهار الزينة للنساء اذ اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك قد يفضي الى الفتنة ونهي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك في خروجهم الى المساجد واظهار الزينة هو التبرج المنهي عنه في القرآن ونحوهن الخنثى اما
تزينتهن في العيدين في بيوتهن فمندوب وفعلها في الصلوات افضل الا لعذر مطر مخوذة وفاقا للاضاف واحمد و
مالك خلافا للشافعية ولم يزلهم دليلا وانما ما اظنته صلى الله عليه وسلم على ذلك قال في الهدى ولم يصل العيد في مسجد
الامم واحدة اصابهم المطر فصل بهم العيد في المسجد ان ثبت الحديث وهو في سنن ابي داود وابن ماجة
ومن بعد ان يكون امام المصلين متدعا او جاهلا ويستغفون من يصلي بالضعفة كالشيخوخ والمرضى النساء اللاتي

يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري أي إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه كما رواه هذا
 اللفظ أحمد ومسلم والترمذي السرفيه تغير الطريقين والظاهر شركة المسلمين كالأهل ما قال بعضهم في الركوب
 إلى المصلى أن كان البلد قراة أهل الجهاد يقرب العدو والركوب لصلوة العيد ذهابا وإيابا وأظهروا السلاح إلى
 وهو وجهه وليس لتأخير المصلى التكبير ما لم يشرع في الصلوة خلافا لابي حنيفة ربه ووفقا للصاحبيه لنا
 حديث لم عطية ربه كذا نؤمن أن تخرج الحيض فيكبر بتكبيرهم رواه البخاري وكان ابن عمر إذا دعا إلى مصل
 كبر فرفع صوته بالتكبير يوم الفطر ويكبر في المصلى حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير وقد روى ذلك عنه
 الحاكم والبيهقي موقوفا ومر فؤاد صحيح الحاكم رفعه وقالت الشافعية أن التكبير يندب من ليلة العيد ولم يرا
 لهم دليلا في خصوص المسألة وعمل أكثر الناس اليوم على التكبير للمرسل من ليلة العيد إلى أن يشرع للإمام
 في الصلوة ويكبرون مقيداً بعد الصلوة من ليلة عيد الفطر إلى عصر يومها ولم يرا في ذلك دليلا ولا
 اثر عن الصحابة وقد يتأمل ذلك بأن التكبير قد بقيت مشروعية بعد صلوة العيد وذلك
 في الخطبة فعلم أنه يبقى استحباب التكبير بعد صلوة العيد وذلك يؤيد على العامة وذلك خلافاً
 ما يصرح به أهل الكتب من اصحابنا وغيرهم السنة أولى بالاتباع وهذا استدلال لما روى من حمله
 وهو أدلى بالقبول من بعض استدلالهم في بعض المواضع فلا تنكر على العامة واشكر الله على ما فتح
 دار الحق من الحق والصواب ولا تنس لهما صلوة قبلها ولا بعد ها اتفاقا أي في المصلى وقد دلت على
 ذلك الأحاديث فمنها حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما
 رواه الجماعة اهـ مطلق النقل فقد كرهه أكثر الأحناف قبلها وبعدها في المصلى في البيت أيضاً قبلها
 لا بعدها والشافعية لا تكرر الصلوة قبلها لغير الإمام ما بعد ها فإن كان يسمع الخطبة تكرر له ولا فلا
 والإمام تكرر له مطلقاً وقول الأحناف أظهر وقد ذهب إلى الكراهة مطلقاً جمع من الصحابة والتابعين
 حتى قال الزهري لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلوة ولا بعد
 وقيل أنه إجماع ولا يصح هذا إلا إذا أقيمت في المصلى ما إذا صلوا صلوة العيد في المسجد فقل يصلي فيه
 الداخل تحية المسجد أم لا فالحديثين من سالك أن يصلي فيه وقد مال إلى توجيه ذلك الإمام الشوكاني
 مستدلاً بأن لهذه الصلوة دليلاً مخصوصاً لكنه تردد في ذلك في موضع آخر فقال إن صحيح حديث عبد الله
 بن عمر رضي عنهما في المصلى يوم العيد قبلها ولا بعد ها رواه أحمد كاد ليلاً على المنع مطلقاً لأنه نفى في

قوة النهي انتهى قلت لا ريب انه دليل على ان صلوة العيد لا قبلية ولا بعدية لها ولا يشترع قبلها النقل المطلق كراهية
 او حرمة لكن في كونه دليلا على نفي تحية المسجد يوم العيد اذا اقيمت الصلوة فيه نظرا لقدمناه في بحث اوقات كراهية
 الصلوة وان ذوات الاسباب ونحوها لا تشملها احاديث النهي وتامل ولا تغفل ولا اذان لها ولا اقامة اتفاق الحديث
 ابن عباس جابر قال لم يكن يؤذن يوم الفطر كما يوم اضحى متفق عليه ومسلم عن عطاء قال يخيرني جابر ان لا اذان لصلوة يوم
 الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شئ لانداء يومئذ ولا اقامة عن ابن الزبير انه اذن لها
 وقال ابن المسيب اول من اذن لصلوة العيد معاوية وقال الائمة الاربعة يستحب ان ينادى الصلوة جامعة وقد
 استدل لهم بما رواه الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر المؤذن في العيد من فيقول لصلوة
 جامعة وهو منسل لا يجتمع به قال في الفتح والقياس على صلوة الكسوف بعنده قلت لا يسجد ذلك لولم تدار^{فيه}
 رواية مسلم المار ذكرها فان قوله في تلك الرواية لا اقامة ولا نداء ولا شئ ظاهر في نفي الكلام قبل صلوة
 العيد مطلقا فتامل ويستحب التججيل في صلوة الاضحية والتأخير في صلوة الفطر فيصلي الاضحية اذا كانت
 الشمس قيد رمح والفطر اذا كانت قيد رمحين لما مر من حديث جندب وكان في الاضحية يندب الاكل
 من الاضحية فيستعجل في الصلوة بخلاف الفطر فان الاكل فيه مندوب قبل الصلوة وقد راينا الاحتات الرمح نقدا
 ستة اذرع او خمس اذرع -

فصل اي هذا فصل في بيان استحباب التكبير ايام العشر بالخصوص ايام التشريق وقد تقدم ذكر التكبير
 ليوم عيد الفطر وانه يبتدأ فيه هناك من حين الخروج للصلوة وانه ينتهي بالشروع فيها على ما صرحوا
 به وذكرنا أهل الناس اليوم وانه الى ما بعد صلوة عصر يومها وقد عناه ان التكبير في يوم عيد الفطر ثبت وقوعه
 على عهدنا صلعم بعد صلوة العيد وذلك في الخطبة وان ذلك مؤيد للعمل وقال الشافعية ان التكبير يندب
 ليلتها مطلقا لا يختص بصلوة بل لا يندب بعد الصلوة ليلتها وسموه بالتكبير المرسل وما يكون استحبابه
 بعد الصلوات سموه بالتكبير المقيد قال الشافعية قد استدل امامنا على ندب التكبير المرسل ليلية
 عيد الفطر بقوله نكروا وتكلموا العدة وتكبروا الله الآية حيث قال الشافعي سمعت من ارضاء من العلماء
 بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم وبالتكبير عند الكمال قالوا واما تكبير ليلة الاضحية فبالقياس
 عليه انتهى وهو كلام وجيه اذ لم نر ما يمنع صحته ويندب التكبير ايام العشر ان الاكثر من سائر الايام
 والاعمال لصلوات اي خلا فالاحتات والشافعية في عدم استحبابهما التكبير فيهما سوى ايام التشريق

ولنا حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد رواه أحمد وابن أبي الدنيا والبيهقي في شعب الإيمان والطبراني في الكبير عن ابن عباس وقال ابن عباس واذكروا الله في أيام معلومات أيام العشر والأيام المعدودات أيام الشري وجه الدلالة على استحباب التكبير في العشر أن الله جل شأنه أمر بذكره في هذه وهذه ولا معنى للفرقة بين الذكرين بل إذا تمت أمة شمل التكبير في أحدهما فالآخر مثله لا فرق سيما وقد علمت امرأة صلعم في حديث ابن عمر بالتكبير في العشر فلا تغفل وقد صح أن ابن عمر روى أباهما مرة كانا نخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ذكره البخاري في الصحيحين وذكروا غيرهما أيضا فتكبير هذين الصوابين ثم تكبير الناس بتكبيرهما من غير تكبير لشعبان نقول أنه إجماع أقل حالاته أن يكبروا سكتوا فتأمل فان الناس قد هجروا العمل بهذه السنة منذ أزمان طويلة ولم يزلوا من المتأخرين من دعاوا دأيا حيا ثم ألبسوا فضل الذكر المطلق والطاعة في أيام العشر فقد دل عليها القرآن واتفق عليها سائر العلماء وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يا رسول الله ألا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع بشيء من ذلك رواه الجماعة إلا مسليا والسائي دينار للحاج مع ذلك التلبية إذا ما حرم ما أي مع التكبير وغيره مما تقدم يريد الحاج بالتلبية خلافا للأحاديث والشافعية في قولهم إن الحرم لا يكبر ما دام محرما وإنما يلبي فقط واستدلوا بالعمل وليس بشيء ولا مسلم ولنا ما أخرجه في الصحيحين عن مالك بن انس قال حدثني محمد بن أبي بكر الثقفي قال سألت انس بن مالك عن غادون من منى إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يلبي المسلمي ويكبر المكبر فلا ينكر عليه انتهى وهذا العمل الذي أنبأ به انس رضي الله عنه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم حديث أم عطية في تكبير النساء وتكبيرهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح وفيه كان هم يكبر في قبة معن فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل السوق حتى ترتج منى تكبرا وكان ابن عمر يكبر تلك الأيام في فسطاطه وحجسه ومشاه وتلك الأيام جميعا وكانت ميمونة تكبر يوم

وأيام التثنية كذلك وفيها بعد الصلوات من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى وناقا لمحمد وأبي يوسف وقالت الشافعية
 يختم بعض أيام التثنية وقال بعضه روى عن عقيب صلاة العصر من يوم النحر لما قد مناعن ابن عباس أن أيام التثنية
 هي الأيام المعدودات وإذا كانت هي تلك فذكر الله فيها ما مقرر به في القرآن وقد قدمنا أن ابن عمر كان يكبر تلك الأيام
 جميعا ذكره في الصحيح معلقا وقد وصله ابن المنذر والفاكي في أخبار مكة من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قد ذكره وقد
 مر وهو من أصح ما ورد وكذلك صحيح من قول علي بن رضا ابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام التثنية فتحصل مما
 قدمناه أن ذكر الله لا سيما التكبير والتكبير والتحميم وغير ذلك من أعمال الطاعات المطلوبة من ابتداء أيام التثنية
 والحاج مع ذلك التلبية وأنه يمتد إلى آخر أيام التثنية لكنه في أيام التثنية من صبح يوم عرفة يشترع بعد الصلوات
 المكتوبة وغير المكتوبة ومن خالف ما ذكرناه فلم يأت بحجة عن رسول الله صلى الله عليه وآله من كتاب الله وأما
 الآثار عن الصحابة فلم يرو عنهم أصح مما ذكرناه وما خالف ذلك فنقله ضعيف وأنه لا يدل على مدلول
 معين يخالف ما ذكرناه فتأمل ومن قال أن التكبير يختم بعض يوم النحر فقله بلاد ليل وكذلك من قال
 يختم عقيب العصر من آخر أيام التثنية وتقنينه بالعصر أو بصلوة العصر لم يدل عليه دليل وما قدمناه
 من الأدلة هي ظاهرة في أنه يختم باختتام الأيام المذكورة وهو ما رجحناه فتفطن وسيأتي بقية كلام يتعلق
 بما يفعل في العيد من كالفطرة والأضحية ونحو ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

باب صلاة الكسوف وهي صلاة الآيات والمراد ما يعمر الحسوف ويقال في التغليب
 الكسوفان والحسوفان والكسوف للشمس والحسوف للقمر قال الجوهرى أنه أفصح وجاء في القرآن بالحسوف خسف
 القمر وجاء في الأحاديث إطلاق كل منهما على الآخر وليس هما مترادفات لغة كأن مدلول الكسوف
 غير مدلول الحسوف فالأول التغيير إلى سواد والثاني النقصان والذل والدخول تحت الأرض وقد
 قيل غير ذلك وإنما أطلق كل منهما محل الآخر لأن غايتهما في الدين واحدة وهو ذهاب ضوءهما
 كله أو بعضه بالفسيحة البينا والكسوف المعتاد هو حيلولة القمر بيننا وبين الشمس بحيث تكون حجبا
 لكل شعاعها أو بعضه ولا يكون إلا في ثلث الشهور الأخيرة والغالب أن يكون في الثامن والعشرين أو التاسع
 والعشرين وإنما قلنا الغالب لأن الشهادة في ثبوت الأهلة عندنا مقدم على الحساب وقد تتأخر
 رؤية الهلال فيحصل فرق بين أهل الحساب وأهل الرواية فيكون الكسوف عند هؤلاء في يوم هو
 غيره عند أولئك فإذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يمتنع عقلا ولا عند علماء الهيئة وقوع كسوف غير معتاد

ودالك فيما اذا وجد حيلولة جرم سماوي ذي ذنب او غير ذي ذنب ضال او حادث بيننا وبين الشمس
 ثم يذهب في الفراغ الجوى فيبقى ضالاً متميهاً او يصادم سياراً او يلتقي ويلتصق به او يتخذ له مداراً
 وذلك بالقوة الجذبية مما حوله ويثقله ودرءاً ارضنا او بينها وبين الشمس لكن ذي المدار والفلك الصالح
 لكسوف الشمس غير القمر لم يعرف حتى الآن وقيل انه كان فترته للحوادث وعلمه عند ربى في كتاب اما وجود ضال
 غير منتظم في ذلك قابل لكسوف الشمس في الماضي والمستقبل فلم يقل احد من العقلاء العارفين بدقائق علم
 الهيئته انه ممنوع ولم يقل احد منهم بان ما كان من صنف هذا الكسوف لا يكون الا في الثامن والعشرين
 او التاسع والعشرين بل علماء الهيأة قد يرونه بالرصد فيفرضون انه ان بقي على جريه المعتاد وفي مجراه
 المأثري يحول بيننا وبين الشمس لكنهم قد لا يعرفون مقدار حركته بالتحقيق او خط مجازة اين يكون او نحو
 ذلك فيخطئون فيما قد مروا من الكسوف او التصادم وقد تصرف فيه او في حركته او في طريقه حوادث
 جوية سماوية والقوى الجذبية والدفعية من كواكب اخرى فلا يحصل الاخلال ما فرضوه كما وقع لذي ذنب
 حادث في سنة ١٨١٨ العيسوية وبذلك تعلم انه لا استحالة في كون الكسوف في اول الشهر او وسطه فتأمل
 ذلك فاني لما ذكره في الجواب عن استبعاد الناس للكسوف الذي وقع يوم موت ابراهيم ولد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حيث صح انه وقع في عاشر ربيع الاول وكذلك وقع الكسوف يوم قتل امامنا الحسين ابن علي وقد استفاض
 واشتهر انه قتل يوم عاشوراء اي العاشر من محرم وبما ذكرناه يرتفع الاشكال والتخويف بذلك في قوله صلعم
 يخوف الله بها عباده يكون في غاية الظهور على ان التخويف والتخوف يكون ايضا من اثر وتأثير الكسوفين
 المعتادين في الانفس والاموال فلا اشكال في المنفع للصلاة والدعاء والصدقة ونحو ذلك من اعمال البر جوار
 ان يخفف الله عن عباده هذه الآثار لان طبيعة الجو والهواء وما اشتمل عليه من سائر المواد والعناصر بالكسوف
 يحصل فيها تغيرات من حيث الحرارة والبرودة وهي باعتبار الامزجة تارة تكون نافعة وتارة تكون ضارة
 فالملتجى الى الله بالصلاة ونحوها هو ان يسأل الله من خيرها ويستعينه من شرها وضررها اذا كانت من
 علامات الساعة فالتخويف بها اكثر لسيما للوقنيين الذين يعتبرون بالشئ على نظيرة اعتبار اوايقانا بوجد الله
 تعالى اما كسوف القمر فهو يكون بحيلولة الارض بينه وبين الشمس بحيث يكون الارض حجاباً وساتراً دون
 وصول شعاع الشمس الى القمر الذي ينعكس الينا بتوسط وقوعه على قرص القمر هذا هو كسوف القمر المعتاد
 الذي يدرك حسابه اهل الهيئته ويجوز عقلاً ان يكون غير معتاد كما عرفت ذلك مما قدمناه في

كسوف الشمس فلا تغفل صلاة الكسوفين سنة لأنه لم يأت ما يتعين به الحكم بوجوب الصلاة وإمامنا نقله
السيد في روضته عن الإمام الشوكاني في السيل من أن قوله صلعم فاقه عوالي المساجد وفي رواية فصلوا وأدعوا
ظاهر في الوجوب قال فان صح ما قيل من وقوع الإجماع على عدم الوجوب كان صارفا ولا فلا انتهى ومراعاة أن
عدم القول بوجوب الصلاة المذكورة معلق على صحة الإجماع فان لم يصح كان القول بالوجوب هو المختار عندهما
قلت وفي حكاية ما ذكرناه على الوجوب تطرح في بغيره عدم الإجماع المعارض وحتى نقول بغيره عدم المعارضات
التي فيها بيان الفرائض لا نأقول قوله صلعم فادعوا لله وصلوا حتى ينبغي لا يصح أن يكون أمر اللوجوب
بالأثنين أعني الصلاة وعجز الدعاء ولا للزم أن من شرع ابتداء في صلاة ولم يبقها إلا بعد ألا يجزئ يكون
خيرات بالواجب حيث لم يدع خارج الصلاة لأن العطف يقتضي المغاورة وهكذا الأمر منه صلعم قد صح
بالعتاقة والدعاء والتكبير والتصدق والصلاة وكون الأمر في الكل الوجوب قد يتعدى العمل به على بعض الناس
في الكل سيما في عمرنا هذا حيث راجت الحكومة بيد الضاري وهم ابطالوا الرقبة والذي يبيع أو يشتري الرقيق
يجسّس بعينه ريقا فيهم وقد يفوت الاشتغال بأعمالها ما سواه ممن شرع في التصديق على المحتاجين أو سراح
السوق لشراء الرقيق فتفوت الصلاة مثلا وإيجاب بعضها دون الآخر غالفه لظاهر الحديث لأنه إن كان
الأمر للوجوب فيلزم وجوب الكل غير الصلاة مثلها ومجوبا وند بابل في حديث أبي موسى المتفق عليه الأمر
بالوجوع إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره ولم يذكر الصلاة انتهى فالحق عدم القول بالوجوب وإن لم يثبت الباب
لا تدل عليه وإصح ما ورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجدتان ثبت ذلك في الصحيحين غيرها
عن ابن عمر وعائشة وابن عباس وأسماء وعن جابر رضي الله عنهما قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلعم فصرخوا
فاطال القيام حتى جعلوا يخفون ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم ركع فاطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع
نحو من ذلك فكانت أربع ركعات وأربع سجرات رواه أحمد ومسلم وأبو داود وما في الصحيحين أو وضع
وأطول من هذا ومن الأحاديث المصححة بروعين حديث علي رضي الله عنه وأحمد وحديث أبي هريرة رضي الله عنه الشافعي و
حديث ابن عمر رضي الله عنهما البزار وحديث أم سفيان عند الطبراني وقد ذهب إلى الأخذ بهذه الأحاديث الجمهور
ومنهم ما لا يوافق الشافعي وقال يوحنا ليس هذه الصفة مسنونة ولقد أبعد عن الواقع والحقيقة
بعض الأحاديث حيث قال مبينا لوجه الشافعي أنه ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر الحلال كشف على الرجال
لم يبرهم فكان الترجيح لروايته انتهى فاخطأ سطاء بعد خطأ ابن أبي شيبة فانه يفهم من كلامه أن صلاة الكسوف

بركوعين كانه لم يروه عن النبي صلعم إلا عائشة وقد عرفت ما قد منافسة واما الثاني فلان ابن عمر روى صلوة
الكسوف بركوعين كما في الصحيحين فاتفق الرجال والنساء على ركوعين نعم روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص
ما يدل على ما ذكره لا بالمراحة وهو من احاديث اهل السنن ولذلك لم يخرجاه ويهذاعرفت مبلغ علمه
في الفقه والحديث وذراية جديدة وما ذكره من صفة صلوة الكسوف نحن لا نقول بعدم صحته
وعلم جوازه الا ان ما اخذناه اصح وارجح وافضل لانه فعل ما اختاره نبينا الكريم صلعم لنفسه ولا صحابه
وقد رآه اهل الصحيحين وغيرهم كما قد منافقوا صح وما سواه ان صح فهو لا يعادل ما في الصحيحين وغايته
ان يدل على الجواز اذا تعددت الواقعة والا فما في الصحيحين هو الا ترجح المقدم على غيره عند كل من له معرفة
بالحديث ولا ينكر هذا الا المعاند الجاهل بفن الحديث وايضا قوله والحال اكشف على الرجال لقربهم وسلم ان
ما قد مناه لم يروه الا عائشة وان موقفها كان متوخرا مع النساء كما هو الواقع فاننا لا نسلم ان الحال في قتل
عدد الركعات يكون انكشافه لمن قرب موقفه اكثر من انكشافه لمن بعد كالنساء مثلا لان الكل من قريب
الموقف وبعبارة اما يسجد لسجود الامام ويركع لركوعه فنحن لو عكسنا الامر وقلنا ان انكشافه للنساء اكثر لم
يسجد لانا نقول ان طول الصلوة قد يحدث لبعض المصلين كلالا ونعاسا فلو قد ران الامام لم يطول الركوع
الا يمكن ان يخفى على بعض المتقدمين ركوعه بخلاف من هو متأخر فانه يرى ركوع جميع الصفوف التي بين يديه
فخفاء ذلك عليها بعد من خفاءه على المتقدم فتنبه فانه يحتاج الى دقة نظر في احوال الناس واني لا عجيب
لصدور مثل هذه السفسطات من وسم بالعلم والعققة يغفر الله لنا وله وورد ثلاثة ركعات في كل
ركعة ثبت هذا من حديث جابر عند مسلم ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث
عائشة عند احمد والنسائي وخمس ركعات في كل ركعة اخبر به ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث
ابي بن كعب وفي الروضة قال ابن القيم الستة الصحيحة الصريحة المحكمة في صلوة الكسوف تكرار الركوع
في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وابي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وابي بن عمر وابي
هوي لا شعري كلهم روى عن النبي صلعم تكرار الركوع في الركعة والذين ردوا تكرار الركوع اكثر عدد او اجل واخص
برسول الله صلعم من الذين لم يذكروا قلت والامر كما قال شيخنا نخذه الله بغفرانه وانزل عليه شأبيب ضوانه
وبه يظهر فساد ما حكيتا عن بعض الاحناف وقلنا انه قد صحف فيه الكاتب فكتب ابن عمر بدلا عن ابن عمر فان المتأخر
ايضا روى تكرار الركوع كالمقدم يقرأ بين كل ركوعين وفي اول كل قيام بقراءة الكتاب بما شاء من القرآن ان يطول

في ذلك وفي الركوع وفي السجود والجلوس بين السجدين الى ان تجلي اما قراءة الفاتحة فلان هذه صلاة
 وقد تقدم انه لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وهي تجب في كل صلاة في قيام يشتمل على القراءة ولما كان القيام
 الثاني في صلاة الكسوف يشتمل على قراءة القرآن كان محلا لقراءة الفاتحة كالحالة اما تطويل القيام و
 قراءة القرآن فقد ثبتت في الصحيحين وغيرهما في حديث ابن عباس فقام قياما طويلا نحو من سورة
 البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم راقع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون
 الركوع الاول ثم ذكر القيام في الركعة الثانية اي القيام الثالث والرابع وان كلا منهما كان طويلا وانه
 دون ما قبله الحديث وهو متفق عليه وفي الصحيحين اطالة السجود ايضا وقد جاء في اطالة السجود
 والجلوس بينهما حديث عبد الله بن عمرو وفيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال حتى قيل لا يسجد
 ثم سجد فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فاطال للجلوس حتى قيل لا يسجد ثم سجد رواه النسائي وابن خزيمة
 وغيرهما وصححه الحافظ كذا في التلخيص قال ان الجلوس بين السجدين لا يطول فهو مجموع بما ذكرناه وروى في كل
 ركعة ركوع واحد واختاره الاحناف الا ان اهل الحديث لهم كلام في هذه الرواية من اجل عطاء بن السائب فانه
 اختلط اخرا ولا بأس لو عمل احد بها الا ان قول القائل انه لا يصح او لا يجوز غير ذلك مراد للسنة الثابتة وصحة
 الرسول ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فقد ضل عن سبيل الله وقوله ان هذه اصفى شئ
 الا فضل ولا يصح او لا يرجح غلط بين كما عرفت مما قد منا والحق ان الجواز يتناول كل صلاة صح امره صلعم
 بها او فعلها لكن ما قد منا هو الا فضل وقد صح انه صلعم قد صلى الصلوة بذلك الصفة التي اخبرناها ثم امر بها
 كذلك لقوله صلعم بعد فواتها فاذا لم يتم ذلك فافزعوا الى الصلوة والصلوة وان كانت تتناول الصلوة بجميع صفاتها الا انها لا تقبل العيوب
 فعلا ولا اظهر الله علم نبيه الله لهما بالصلوة جامعة لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلعم نوذي ان الصلوة جامعة رواه البخاري ولا اذان ولا اقامة لهما لانه لم يثبت فيهما نقل عن رسول
 الله صلعم ونسب فيهما الجماعة اما الجماعة لصلوة كسوف الشمس فقد اتفق عليها الا ثمة الاربعة واهل الحديث
 كلهم قلت واطهر دليل على استحباب الجماعة ما قد منا من ثبوت النزاهة لهما الصلوة جامعة رواه في الصحيحين
 وقد ثبتت في الصحيح عنه صلعم انه صلاها في جماعة وقالت الاحناف ويحمله بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة فان
 لم يحضر صلى الناس فرادى اي خوفا من الفتن وقد وافقهم الثوري ووافقه في ذلك قد ثبت ان النبي صلعم بعث
 مناديا فنادى ان الصلوة جامعة رواه الشيخان ثبت بقوله وامر وفعله ان هذه الصلوة تشرع جماعة وهذا

هو حكمها العام وإما خوف الفتنة ونحوها مما يكون من أحكام الضرورات والزحوص فلا تنطبق بها الأحكام العامة
وأما تنطبق بأحيانها ومن قامت به في أحيان ولو الخ استخاص خاصة فاندفع قول الأخاف ومن وافقهم مذهب
الجمهور هو العمل بهذه الأحاديث واستحباب الجماعة وإن لم يحضر الإمام الواجب عليهم بعضهم وذلك ظاهر لا غبار
عليه والجماعة ليست بشرط في صلوة الكسوف خلافا لمن اشتراطه إذ لم يرد ولا حرف واحد يقتضي معنى الشرطية
أما الجماعة في صلوة خسوف القمر فقال الأخاف ليس في خسوف القمر جماعة وإنما يقتضي فرادى قالوا لتعذر الاجتماع
في الليل لخوف الفتنة ولعل سبب هذا الفتنة الموهومة شدة الزحام كما صرح بذلك بعضهم قلت ليتأمل
المنصف في هذين التعليين العليين الذين يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر لزوما بينا لأنه إن تعذر
الاجتماع في الليل فلا رجة وإن أمكنت الزحمة فلا تعذر اجتماع فتأمل وأهتبر وإذا بطلح ليلهم قلنا قوله صلعم
بعد أن صلى صلوة الكسوف جملة أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله وأنهما لا ينكسفان لموت أحد
وإذا كان ذلك فصلوا وأدعوا الحديث رواه في الصحيح وهو دليل على تساوي الصلوتين في الكسوفين
وقد رواه ابن حبان أصح في المراد ورأه أيضا من حديث عبد الله بن عمر وإذا أنكسف أحدهما الحديث
وهذه الأدلة كافية لا ثبات حكم تساوي الصلوتين فما ثبت لأحدهما ثبت للآخر ولو كان الاجتماع متعذرا
في الليل لترك كثير من صلوات الليل وقد تقدم أنه صلعم كثيرا ما كان يصلي بأمر به صلوة الليل في جماعة
أول الإسلام حين نزلت عليه فقرأ وأما يتسرع القرآن الآية وكذلك كان يؤخر صلوة العشاء أحيانا إلى
نصف الليل ومعلوم قيامهم في رمضان والأخاف أيضا سنوا الجماعة فيه وقد تقدمت الأحاديث في ذلك
وبها يبطل قول القائل أن الاجتماع في الليل متعذر ويرد عليه في خصوص هذه المسئلة قوله صلعم أن الشمس
والقمر آيتان من آيات الله وأنهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رايتموها في رواية فإذا رايتمها
كذلك فافزعوا إلى المساجد رواه أحمد والحاكم وابن حبان وأصله في الصحيحين بدون قوله فافزعوا إل
وهو بها صحيح أيضا فهل المجتمعون في المسجد يتعذر عليهم أن يصلوا جماعة بلا عن أن يصلوا أفرادا على قدر
ما إذا يقول الأخاف ومن وافقهم كالمالكية وقد ذهب إلى استحباب الجماعة في صلوة خسوف القمر الشافعي
وأحمد وبما قدمناه نستغني عن إحداهن ضعيفة قيل بها ذكرت في الصلوة أي صلوة الخسوف جماعة وإنه
صلعم صلاها في جماعة وبين الحج في صلوة الكسوف فافزعوا إلى المساجد ولا بأس بالأسرار إلى الأسرار ذهب الشافعي و
مالك والحنيفة وقد عللوا ذلك بأنها نهارية وليس بشئ واستدلوا بحديث سمرة قال صلى بنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف مراكبتين لا نسمع له فيها صوتا رواه الجنيادة وصححه الترمذي وقد اعل بجهالة
ثعلبة بن عباد مراديه عن سمرة دله بشواهد كلها ضعيفة وقد عرفت حال سمرة مما تقدم وعلى فرض صحة
لا يصح النفي المذكور الا اذا كان بعيدا عنه من المعلوم ثبوت الجهر في تكبيرات الانتقال لقوله لا نسمع له
فيها صوتا هو اعم من نفي سماع القراءة قال في المنتقى بعد ان ساق حديث سمرة وهذا يحتمل انه لم يسمعه
لبعدة لان في رواية مبسطة له اتينا المسجد وقد امتلأ انتهى وفي نفس من سمرة شيء لا اعتد على روايته
الا اذا عارضتها رواية اخرى من غير واشد لواقول ابن عباس قام قياما طويلا نحو من سورة البقرة
الحديث متفق عليه قالوا فقول ابن عباس نحو من سورة البقرة يدل على انه لم يسمع قراءته صلى الله عليه وسلم في ذلك
دليل على الاسرار وجوابه ان قوله نحو يجوز ان يكون تقديرا لما قرأه صلى الله عليه وسلم من السورة عليه فهو ليس بنقص في
عدم سماعه القراءة ولم لا يجوز ان يكون سماع السور المختلفة ونسي تعيينها فقد رجموها بسورة البقرة
ولو سلمنا انه لم يسمع من الجائز ان يكون سبب عدم سماعه الزحام وبعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كونه صبيبا
ذلك الحين وكونه خلف الصفوف اذ ان الواقعة تعدت فاسر في بعضها ولنا حديث عائشة رضوان النبي
صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقرينة الحديث متفق عليه وفي لفظ صلى صلاة الكسوف فجهر بالقراءة فيها رواه
الترمذي وصححه وابن حبان والحاكم وفي لفظ خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى المصلي
فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة الحديث مراده احمد داود الطيالسي في مسنده وابن حبان نحوه
فان قيل كيف يجوز ثم الخفاء على الرجال وهم اقرب في موقفهم ولم تجوز دة على النساء مع بعد موقفهن
قلنا ليس الامر كذلك بل نحن نجوز الخفاء على الكل لكنه يجوز ان يكون بعض الرجال في حاشية الصف الاخر
الطويل وذلك يكون لا محالة ابعد من الامامة الواقعة في وسط الصف الاول من صفوف النساء وايضا تتفاوت
حاسة السماع في الناس قوة وضعفا وايضا ان تجوز الخفاء على الثقة المخبر بالاثبات يكون لا محالة تكذبا له بخلاف
تجوز دة على من اخبر بالنفي او بعد السماع فانه غير مفضل الى تكذيبه ومن ثم قالوا المثبت مقدم على النافي هذا
اذا استويا من حيث العمدة ولم تتعد الواقعة دالا كان الكل صحيحا وجاز ان قلت ويدل على ان صلاة الكسوف
جهرية كونها تنبئ بدها خطبة خلافا للاحناف والمالكية وقال الشافعي ومالك واحمد في احدى الروايتين
عنه تنبئ بها خطبتان وزعم بعض الاحناف ان فعل الخطبة بعد صلاة الكسوف لم ينقل قلت وهذا من قلة وقوة
بالاحاديث وهذا عدم اطلاعه دالا فالا حاديث ثبتت بذلك دهي ذات كثرة كما قال الحافظ في الفقه ولما

قول بعضهم انه صلعم لم يقصد الخطبة واما قصد الرد على من اعتقد ان الكسوف يكون سببه موت احد ا
ومغوبة فجوابه انه قد جاء في حديث عائشة بلفظ ثم قام فخطب الناس فاشفى على الله بما هو اهل الحديث وهو
متفق عليه في رواية وشهد انه عبد الله وسوله وعن اسماء قالت فخطب رسول الله صلعم فحمد الله واشفى عليه
ثم قال اما بعد ما من شئ لم اكن رايت له الا وقد رايت في مقامي هذا الحديث وذكر اشياء وذكر المسير الدجال ومن
قبله من الدجالين وحذر وانذر ورغب في الصداقة والعقاقة والتوبة وذكر وقال بعد ان ذكر فتنة الدجال
ولن يكون ذلك حتى تروا امورا يتفاقم بينكم شأنها في انفسكم وتسالون بينكم هل كان نبيكم ذكر لكم منها
ذكر حتى تزول جبال من مراتبها ذكره في الزاد وقال هذا اصح عنه صلعم من صلوة الكسوف وخطبتها وهذا ظاهر
في رد قول من قال انه صلعم لم يقصد الخطبة واختاره صلعم بهذه المغيبات هي من محجزاته صلعم اذ قد وقع
الكثيرا المغربة صلعم وسيكون الباقي في زمن عاجل فان الاثر والامات قد وقعت كما اخبر صلعم وظهر من جملة
الدجالين الصغار رجل في الهند وادعى النبوة والمهدوية وكان مات وقانا الله من شره
قلت وقع تسائل الناس في هذه الامنة لما راوا من حديد الصناعة من الغرائب والعجائب والنبى
صلعم قد اشار الى هذه المستحذات في هذا الحديث ولعله ذكر اشياء نسبت لان اهل الحديث قد ذكروا
انه ذكر في هذه الخطبة غرائب واشياء كثيرة وانه قد نسى الاثرها فاضل الله عليه واله وسلم الى يوم الدين
ويخرج وقتها بالتجلى كما ياتي وتولنا كما ياتي اني لا يخرج بالتجلى وقت الاستغفار وما بعده مما سياتي
وقد دل على ان وقت صلوتي انكسوفين ينقضى بالتجلى قوله صلعم وصلوا حتى ينجلي الحديث متفق
عليه من استجاب الاستغفار والدعاء والتكبير والعقاقة والتصدق كامة صلعم بذلك وترغيبه
فيه وقد بحث بذلك الاحاديث وتقدم بعضها فلا تغفل.

باب الاستسقاء هو لغة طلب اسقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة
اليها وسقاة بمعنى واحد والاصل فيها فعله صلعم ليها وقد فعلها الخلقاء بعدة وقد يستأنس
لذلك بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الاية هو سنة اجاعا قال في الزاد ثبت انه صلعم استسقى
على وجوه اعداء يوم الجمعة على المنبر اثناء خطبة قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم اسقنا اللهم اسقنا
ذكر الثاني ثم قال الثالث انه استسقى على منبر المدينة استسقاء مجردا في غير يوم الجمعة ولم يحفظ هذه
صلعم في هذه الام استسقاء صلوة الرابع انه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله

عن رجل فحفظ من دعائه حينئذ اللهم اسقنا غيثا يطبق على اهل ابي ريثا فاعا غير ضار الخامس انه استسقى عند
 ابحار الزيت قريبا من الزوراء وهي خارج باب المسجد الذي يدعى اليوم باب السلام نحو قدفة حجر يعطفت عن
 يمين الخارج من المسجد السادس انه استسقى في بعض غزواته لما سبق المشركون الى الماء فاصاب المسلمين العطش
 فشكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض المنافقين لو كان نبيا لاستسقى لامته كما استسقى موسى لامته فبلغ ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال او قد قالوها هسي بكم ان يسقيكم ثم سبط يديه ودعا فمار يد يه من دعائه حتى اظلتهم
 السحاب امطروا فانهم السيل الوادي فشرب الناس فارتووا انتهى قلت ما ذكرنا ثبت صحيح عند اهل الاثر وهو
 دليل لمن يجوز الاستسقاء بالصلوة ولا خطبة قلت وذلك مما لا اعلم فيه نزاعا ومنه ما روى عن عمر انه
 خرج للاستسقاء فنادى على الاستغفار بالدعاء والاستغفار بدون صلوة اي طلبه كذلك لا بد من صلوة سنة
 كما عرفت مما قد مناه من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل عمر بعدة ونبوة ذات كعتين بعدهما او قبلها خطبة خلافا لابي
 حنيفة وللشافعية ايضا في قولهم استخطبتان وقد استدلل ابو حنيفة رحمه الله بما قد مناه من الاستسقاء بدون
 صلوة وهو لا يدل على ما ذهب اليه من عدم مشروعية الصلوة مطلقا وغايتهم ان يكون الكل جائزا ان يكون
 الاستسقاء بصلوة هو الا فضل لانها من احب الاعمال الى الله وهي تطفئ غضب الرب سبحانه على ذنوبنا ومنا
 كما ذهب اليه الجاهير وما تقدم انما هو فعل واستسقاء تفريده هو صلى الله عليه وسلم لم يشرك فيه امته ولذلك
 تعد تلك الاستجابات وبعضها من معجزاته صلى الله عليه وسلم وعليه الخروج بالناس قصد الاستسقاء انما شرع
 بصلوة وخطبة معها فالا فضل ان لم نقل فالمشروع المعين لمن اراد ان يخرج بالناس او اذا اراد ان
 يخرجوا للاستسقاء ان يصلي بهم احدى هم ويخطب لهم خطبة بعد الصلوة او قبلها ولنا حديث عبد الله
 بن زيد بن رمان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلي فاستسقى فاستقبل القبلة وحول سداؤه وصلى ركعتين رواه البخاري
 وفي الفتح في رواية الزهري المذكورة خرج بالناس ليستسقى وقد روى في سبب ذلك عن عائشة قالت شكوا
 الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب المطر فامر بمنبره فوضع له بالمصلي وودع الناس يوما يخرجون فيه فخرج حين
 بدا احجاب الشمس ففعل على المنبر لحدث رواه ابو داود وابن حبان وفيه انه خطب قبل الصلوة ورواه ايضا
 ابو داود والحاكم وصححه ابن السكن قال ابو داود وهذا حديث غريب اسناده جيد وصح عنه من طرق اخرى خطب
 قبل الصلوة وفي حديث ابي هريرة وغيره انه خطب بعد الصلوة كما رواه ابو داود وغيره ورواه ثقات ولنا
 قلنا انه لا بأس ان يخطب في الاستسقاء قبل الصلوة اذ يعدها وبين ان يحجر فيهما بالقراءة لحديث عبد الله بن زيد

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقي قال فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءوسه ثم صلى ركعتين
وتعجب فيهما بالقراءة رواه احمد والبخاري وابوداؤد والنسائي وصرواه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة والخطبة تعجب
الذكر والترغيب في الطاعة والزجر عن العصية ويستكثر الامام ومن معه من الاستغفار والدعاء برفع الجذب
ويومنون على دعائه وليس ان يستقبل القبلة حين الدعاء للاتباع في ذلك كله كما روى في الصحيح والذكر والترغيب
والتوبيخ لا يفيد الا اذا كان بلسان يفهمه الحاضرون فيستنبط منه جواز الخطابة بغير العربية ومن خالف
في ذلك فهو جاهل نفسه من مقاصد الشريعة والتاريخ اما كثرة الاستغفار فشرعت لاجل ان الامساك في الجذب غالب
سببه الذنوب والمعاصي سيما تزكيات الزكاة والصدقة واكل الربوا وفسخ الزنا والظلم وينبغي ان يكون الاستغفار
بالقلب بان ينوي الكف عن الذنوب في المستقبل وسندم على ما وقع منه ولا يكفي الاستغفار باللسان فقط فاذا
استغفر والذنوب بهم بمثل هذا انفسى ان يرحمهم ارحم الراحمين ويرسل السماء عليهم جميعا ويرفع يديه
ويجعلن ظهره كظهر كفيه الى السماء لحديث انس رضي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستغفار
فان كان يرفع يديه حتى يرى بياض الفخذه متفق عليه ولمسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاستاد بظهر كفيه الى
السماء واعلم ان حديث انس رضي في عدم رفع الايدي ليس على اطلاقه وقد قيل انه رضي انما اراد نفي رفع مخصوص
وهو المبالغة في الرفع بحيث يرى بياض الفخذه الصارفة له كثرة الاحاديث الواردة في رفع الايدي بالدعاء في مواضع
كثيرة غير الاستسقاء وقد افترها الامام البخاري رحمه الله وذكر فيها عدة احاديث وصنف المنذر في ذلك ما جزم به
والله اعلم في شرح صحيح مسلم هي اكثر من ان تحصر قال وقد جمعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين او بعضها
قال وذكرتها في باب صفة الصلاة في شرح المذهب انتهى كذا في النيل اختار في النيل انه ينبغي البقاء على نفي الرفع
المذكور في حديث انس رضي فلا ترفع اليد في شيء من الادعية الا في المواضع التي ذكر فيها الرفع وتعمل فيما سواها المقتضى
السعي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء ارجح من النفي المذكور في حديث انس رضي اما لانها خاصة
فبشيء العام على الخاص لانها مثناة وهي اولى من النافية وغاية ما في حديث انس رضي انه نفي الرفع فيما يحل ومنه
علم حجة على من لم يعلم وحسن حول رد ادعاء ويحولون للاتباع في ذلك وقد روى انه صلى الله عليه وسلم جعل عطاؤه الايمن
على يمينه الا ليس وجعل عطاؤه الايسر على عاتقه الايمن الحديث رواه ابوداؤد وصحاحه صحيح وروى
انه صلى الله عليه وسلم جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وظهر الرداء الى بطنه وبطنه الى ظهره وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم
استسقى وعليه خميسة له سوداء فادان يلخذا اسفلها فيجعلها اعلاها فتقلت عليه فقلبيها الايمن

على الأيسر ولا يسر على الأيمن رواه أحمد وإبوداؤد وهذه الكيفية في تحويل الوداء هي التي اختارها الشافعية
قلت والكل سنة وخالف فيه الإحنيفة من غير دليل فقال لا يسر التحويل وإبويوسف سنة للإمام دون الملقب
والأحاديث ترد عليهم هذا أن كان على الناس إرادة إيمان كانوا لا يسرين للأقبية والشروانات كما هو المرسوم
في زمننا فلا بأس بترك التحويل ويلبغى الاستسقاء بذوي الصالح بأن يدعوا ويدعوا الناس بدعائهم
ويؤمنوا على دعائهم لأن الصحابة كانوا يستسقون بالنبي صلعم في حياته ويتوسلونه إلى الله تعالى فيستقون حتى
أهل الجاهلية توسلوا به قبل نبوته صلعم فسقوا ومنه قول أبي طالب واسفن يستسقي الغمام بوجهه قال
البيهقي رحمه الله لا أمل وقد توسل في الاستسقاء عمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وسلم والخبر أن
استسقاء به أي توسله به أمما هو من جنس استسقاءهم برسول الله صلعم في حياته واستسقاءهم
برسول الله صلعم في حياته معروف مشهور ولذلك قال عمر رضي الله عنهما إننا كنا نتوسل إليه بيننا صلى الله
عليه وسلم فتسقيننا وإنا نتوسل إليه بعم نديك فاستقنا فيستقون رواه البخاري فأبان عمر أن استسقاءهم
بالعباس أمما هو من جنس استسقاءهم برسول الله صلعم وهو أن يدعوا ويدعون معه أو يؤمنون لدعائه
ولما تعدى هذا النوع من التوسل بالنبي صلعم بعد أن توفي عدل عمر رضي الله عنهما إلى التوسل بالعباس أي لا شراكه في الدعاء
أدلتنا من ذلك أنه لم يدل فظهر هذا على منع التوسل بالأموات وليت شعري إذا جاز التوسل بأهل الصلاح
فأي دليل يخصه بالأحياء نعم لا شك أن الاستشفاع والتوسل ولو بطلب الدعاء من الأموات لم يكن محررا
بين الصحابة إذ لو كان معروفا ونقل بالتواتر عنهم أنهم اتوا قبر النبي صلعم وتوسلوا به أو طلبوا الدعاء منه صلعم غير أنه
يدل على جواز حديث الأعرابي وهي منامية كالحجة فيها أو ما ينقل من توسل الأعشى في منبره بالنبي صلعم
وأنه علم الدعاء وعلمه بعض الصحابة بعد وفاته صلعم كما البيهقي بأسناد متصل ورجاله ثقات ومن أصحابنا
من أنكر التوسل بالأموات وضعف حديث الأعشى وقال إن اجتهد الصالح ليس بحجة وإذا كان مثل هذا من
الاعتلال في التوسل فما باله في سائر البدع المضلة التي قد تم اليلابها وأقلب بها الدين ظهر البطلان وهي
أشياء كثيرة مناقضة لأصل الدين خصوص سيد المرسلين صلعم فمنها الاستغاثة والاستسقاء أو بأهل القبور فيما لا يقدر
عليه إلا الله تعالى ومنها ما دأبهم من بعيد اثبات السمع لهم من بعيد ومنها قولهم قياما وتعودا يا رسول
الله أو يا علي ومنها عبادة أهل القبور ونحو ذلك أو البناء عليها وإلقاء الأروية والخلف عليها وإيقاد السراج
عليها أو حولها واتخاذها عيد أو غير ساد تعظيمها تعظيما نص رسول الله صلعم على قبحه وقد اختلف بالتأليف

كثير من حملة العلم النبوي وإن شاء الله سيأتي لنا بعض كلام يتعلق بهذه الأشياء في المواضع المناسبة
 للذكر في كتاب الجنائز ونحوه ونسأل الله التوفيق والسداد من دون تضييع وإفراط وسين الدعا
 عند نزول الغيث للاتباع ولأنه أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا رأى المطر قال اللهم صيبا نافعا رواه أحمد والبخاري والنسائي وإن يتعرض له ليصيب حبيبة الحديث
 أنس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحس ثوبه حتى أصابه من المطر فقلنا لم صنعت
 هذا قال لأنه حديث عهد بربه رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن أبي شيبة وأبو يعقوب في السيل أي منه
 لما رواه الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سأل ليل قال خروا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فتنظروا
 منه ونحمد الله تعالى عليه الحديث والمظهر صادق بالغسل والوضوء وإذا كان عادته صلى الله عليه وسلم في غسله أنه
 يتوضأ أي يغسل أعضاء الوضوء الأربعة قبل غسله ثم يغتسل فأكمل الجمع بينهما كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في
 سائر أعماله فتأمل أن يسمع عند الرعد والبرق أي يستحب ذلك لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله
 بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسمع الرعد بحمد الملائكة من خفيته
 وقد روى في حقيقة الرعد والبرق روايات فقد روى عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق أجنحة وقيل أن الصوت
 المسموع من السحاب هو صوت الملك وقد روى ما يخالف ذلك مرفوعا أنه صلى الله عليه وسلم قال يبعث الله السحاب قطقت من
 النطق وضجكت أحسن الضجج فالرعد نطقها والبرق ضججها الحديث وأنت ترى في هذا الحديث استحسان الرعد والبرق
 إلى السحاب أن الأول نطقها والثاني ضججها وهذا الأخير المرفوع يطابق ما ذهب إليه أهل العلم الطبيعي مطابقة تامة وظاهر
 الأول المخالفة لما ذهبوا إليه من بعض الوجوه لكن إذا كان من المقرر جواز وجود معلول واحد لعلتين جاز أن
 ينسب إلى أحدهما مجازا عند بعضهم وبناء عليه فلا مخالفة مطلقا ولا أخذ بالحديث الأخير هو الأظهر في دفعه ^{هنا} لا
 على أنه قد صح في الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو صريح في تقسيم الجن الملائكة بأقسام كثيرة وأنواع عديدة فمنهم
 من خلفوا عنانهم نوراً ومنهم قوى يجرون في الكون جرباً يكد يطابق نوايس الرياح والنور القوة ومع ذلك
 هم ذوو إحساس وأدراك وعقول يفهمون ويفهمون ويخاطبون ويخاطبون ويعلمون بما يؤمرن ويسمعون
 الله ولا يفترون وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إلاية إذا عرفت ذلك فلا يستبعد
 أن يكون الرعد اسم الملائكة من هذا الصنف وأنه يحمل السحاب وينزله ويسوقه فكانه سراج في الظاهر وفي
 الحقيقة مالك من الملائكة وإن الصوت المسموع صوته وإن البرق ضججه أو يسمى ضججه تشبيها واستعارة وإذا

كان بهذا الملك هو بالصفة التي عرفت فيجوز ان يكون مما نجا للسياج او ساريا فيه كسريان الورد في الماء او كسريان
 الروح في جسم الانسان حتى يصح ان يعد من اجزاءه التي يسميها كثير من الناس اجزاء مادية فلا مشاحة
 في التسمية وبما ذكرناه تندفع اشكالات كثيرة طال ما هذى بها من ليس له من المنقول نصيب ولا له في المعقول
 سهم مصيب اعني من خفل عن علوم القرآن والحديث ومرت عملا في المصاحبة مع الخبيث وتعلم شيئا من
 الفلسفة الحديثة وظن ان الدين قد قطعه حليلة وسراى كتابه النص في المكابر كان فلكت بؤين رليحين
 اندسا نين) اى المحاربة بين المذهب والعلوم العقلية واغتربه ولم يتفطن بان الدين الاسلامي هو في الحقيقة
 الفلسفة الكاملة للحقة ولو لا غرابة المقام لذكرت بعض شبهات اوردها هذا الجاهل وظن المعارضة بينها
 وبين اصول الدين وما هي الا سفسطات ومن عبيلات يضل بها القامرين الذين جل سعيهم تحصيل الانكليزية
 لكسب المعاش فلا هم فلاسفة ولا هم متدينون بل مذبحذيون ولهم ثم ويل واذا عرفت ذلك حتى المعرفة
 علمت انه يمكن امكانا مطابقا للجري الكوني الطبيعي وقوع ما يسمى بالكرامات والمعجزات وذلك بان تؤمر او تسخر هذه
 الروحانيات والنواميس المذكورة فتتكيف وتكيف ما احاط بها من المادة الجارية جريها فتحدث الكرامة
 والمعجزة في قالب اسباب طبيعية ظاهرة او خفية لا يدركها كل الناس وحينئذ لا يلزم من وقوع المعجزات
 والكرامات خرم سلسلة ناموس الكون فتأمل فانه باب يظهر بانفتاح خفيا وتنكشف به الغبايا والله يتوكل
 ويحفظك من شياطين الجن والانس ولا يتبع بصرة البرق ثلا يلحقه بدالك ضمر في بصر كما قال تعا يكاد البرق
 يخطف ابصارهم روى الشافعي في كتاب الامر عن عمرو بن الزبير انه قال اذا راي احدكم البرق او الودق فلا يشير
 اليه والودق بالمهمل المطر قيل زيادته وقيل الرعد ولا يسب الرمح لثبوت النفي من ذلك اذا هاجت سال الله
 من خير ما امرت به واستعاذ من شر ما امرت به لثبوت ذلك في حديث انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا هاجت الرمح
 قال اللهم اني اسألك من خير ما امرت به اعوذ بك من شر ما امرت به اخبره ابو يعلى باسناد صحيح قلت وهذا ظاهر
 في ان الرمح قد تحمل من ذي الشر شر او من ذي الخير خيرا وقد اكتشف البشر من ذلك شيئا كثيرا فلتطابق الخبر
 والواقع اليان والله المستعان وليقل مطرنا بفضل الله ورحمته ومن اعتقد ان المطر من الانواع كفر بالله تعالى
 الحديث زيد بن مغالا الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال على ارضي سماء اي مطر من الليل هل تدارون ما قال ربكم قالوا الله ورسوله
 اعلم قال قال امير المؤمنين عبادي مو من بني وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك هو من بني كافر بالكرامات
 واما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فهو كافر في مو من بالكرامات رداة الشيطان والتوءم الفجر اذا اضر بهم

المطر يا الله رنقه كان يقول اللهم حوالينا ولا علينا الى اخره ولا يصليون جماعة لعدم ثبوت الصلوة جماعة لذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الدعاء لرفع المطر اذا ضربهم فلا نه صلى الله عليه وسلم لما قال له الاعرابي هلك الاموال وانقطعت السبل وسأله ان يدعوا الله ان يمسه المطر رفع يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب وبطون الآبار

والجبال ومنابت الشجر الحديث عن انس اخبره النخعي وغيرهما وتستحب الصلوة افراد الزكاة ونحوها والجماع الرمي ومدة المطر الصواعق ونحو ذلك من الآيات والنقل ان الكونية كالطوفان في البحر والوباء والطاعون مع الاستغفار والتوبة والصدق ونحوه مما تقدم في السوفيين ووافق الامام احمد واسحاق وغيرهما وهو المعتمد عند المتأخرين الشافعية وقد علقوا بقول بذلك الشافعي على صحة الحديث عن علي بن ربيعة عن ابي عبد الله عن ابن عباس اخبره عبد الرزاق وخيرة وعن عائشة مرفوعة الايات ست ركعات راي ركعات في كل ركعة ثلاث ركعات واسماعيل سجدة روى ابن حبان في صحيحه.

باب صلاة الخوف اي بيان كيفية صلاة الخائف والاصل فيها الكتاب السنة هي انواع ستة عشر قيل سبعة عشر قيل ثمان عشر وكل ما ثبت منها من المعصوم صلى الله عليه وسلم فهو حجي اي يفعل الا انسان من هذه الانواع نوعا او ادا فبالحالة والمقام والمصلحة ومن فرق بتجوز نوع من هذه الصلوة دون النوع الاخر فقد اساء واخطا الا ان يكون معذورا مجهولا وقد اقتصر بعض الاضاف على ذكر نوعين حاصرين للجواز والصحة فيها وترك ما هو مثل ذلك في صحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من قلة علمه بالاحاديث ولو تركه عالما بها فلا ادري ما عذره يوم لا ينفع مال ولا بنون واقتصر صاحب المنهاج من الشافعية على اختيار ثلاثة انواع وتعقبه الهيتمي في تحفته فقال هذا الاختيار مشكل لان احاديث ما عدا الثلاث لا عذر في مخالفتها مع محتملها وان كثرت تغييرها وكيف تكون هذه الاثر التي صح فعلها عنه صلى الله عليه وسلم غير ناسخ نهام مقتضية للابطال ولو جعلت مقتضية للمفضولية لانه وقد صح عنه راي من الامام الشافعي رحمه الله الذي هو صاحب المذهب ما تشدد به فخره من قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخاطئ وهو وان اراد من غير معارض لكن ما ذكر لا يصح معارضها لما يعرف من قواعد في الاصول فتأمل انتهى كلام الهيتمي وذكر مثله النووي في شرح صحيح مسلم والخاطا في الفتح في مواضع وقال يقتضي كلام الشافعي ان يكون مذهبه ما ثبت بالحديث الصحيح كما قررته الشافعية اذا خالف الحديث الصحيح ومثل ما نقل عن الشافعي نقل ابن حنيفة واحمد وسائر ائمة الدين فاذا كان العامل بالحديث هو المحبوب عند ابي حنيفة وانه اشافعي واحمد وما لا يري واسحاق ومن خالف الحديث واتبع قورا احد منهم فلا هو شافعي ولا هو حنفي ولا هو حنفي

قال صاحب
الهداية في مثل
وحنيفة من اذنت
في كتاب الصلاة
بما نقلنا من
قولنا الله تعالى
اذ كان خاف
الرسول صلواته
بما نقلنا من
قولنا الله تعالى
فصلوا عن قوا
الرسول صلى الله
عليه واله وسلم
منه

ولا تأكل ولا تشرب بل هو من اعداء الدين والمبغوض عند جميع الناس ولا يحاميه احد يوم يقوم
الناس لرب العالمين فمنها اي من انواع والكيفيات التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف ان تصف
معه طائفة وطائفة وجاه العدو والنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحالة صلى بالتي معه ركعة ثم ثبث قائما فقاموا
لا أنفسهم ثم انصرفوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلواته
(والنبي صلى الله عليه وسلم على حاله) تسلم بهم وهذه هي صلوة صلعم باصحابه يوم ذات الرقاع رواها الجماعة الا ابن
صلبة عن صالح ابن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية للجماعة عن صالح بن خوات عن سهل بن ابي
حشمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذه الصفة ومنها ما ذكره الاخناف وهي ان تقوم طائفة على وجه العدو وطائفة
خلفه يصلي بها ركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو
وجاءت تلك الطائفة فيصلى بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ولم يسلموا وذهبوا الى وجه
العدو وعادت الطائفة الاولى فصلوا ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وسجدت
الطائفة التي بقيت عليها ركعة فصلوا الركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا رواه ابو داود ومن حديث ابن
مسعود وما في الصحيحين عن ابن عمر يمكن ان يحل على هذه الصفة ويمكن ان يكون صفة اخرى وما قد مناه
عن ابن مسعود وقد زاد فيه الاخناف ما لم يذكر فيه كقولهم وحدا لنا للطائفتين وبغير قراءة
للطائفة الاولى وعللوا ذلك بانهم لاحقون ومسبوقون وقد عرفت ما قد مناه امر الله لا بد
من قراءة فاتحة الكتاب واما كونهم وحدا لنا فاحتمالات كما انه يمكن كذلك يمكن خلافه وذلك
بان يتقدم احد ثم يتم بهما الا ان كونهم وحدا لنا اقرب الى ظاهر السياق ثم انهم قالوا ان الصلوة بهذا
النوع انما تشيع اذا اضرا على الاقتداء بامام واحد وفي عدمه الاولى ان تكون هناك جماعتان بامامين
فصاحدا قلت لا احده له دليلا من الكتاب السنة ولو كان هذا جائزا لاسر به النبي صلى الله عليه وسلم لما احتاج
الى نوع من انواع صلوة الخوف والله اعلم ومنها انه صنفهم بصفين خلقه والعدو بينهم وبين القبلة
فكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا ثم ركعوا جميعا ثم رفع راسه من الركوع ورفعا جميعا ثم انحدروا بالسجود
والصف الذي يليه وقام الصف الاخر في غير العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه
انحدروا الصف الموخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي
صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا ثم رفع راسه من الركوع ورفعا جميعا ثم انحدروا بالسجود والصف الذي

يليه الذي كان موخرا في الركعة الاولى وقام الصف الموخر في نحو العدد فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود بالصف
 الذي يليه انخدر الصف الموخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم واجمعا هذا الفتح حديث رواه
 احمد ومسلم وابن ماجه والنسائي عن جابر الا ان لفظه بضمين جمع المتكلم في قولنا فكلروا ويركعوا ويرفعوا
 وسجدوا ومنها ان يصلي الإمام بكل طائفة ركعتين فيتم الإمام ويقصرون ومنها ان يصلي بكل طائفة
 ركعة فللإمام ركعتان وتكفي لهما ركعة واحدة وهذا بعض ما يجوز من صلوة الخائف وما سوسه
 ذلك فذكر ما معروف في الكتب المبسطة وقد افرد بعضهم لذلك تأليفا ويجوز له الاتمام سفره
 وحضره اما في الحضر فاتفقا واما في السفر فلحد يث جابر رضي في بيان صلوة صلعم باصحابه في غزوة
 ذات الرقاع وفيه فكان للنبي صلى الله عليه وسلم اربع وللقوم ركعتان الحديث متفق عليه وقد تقدم في باب
 قصر الصلاة للمسافر وكذا القصر في حالة الخوف ولو في الحضر الى ركعتين وركعة على المختار ههنا
 اما القصر في السفر الى ركعتين فذلك متفق عليه واما الى ركعة فلحديث ابن عباس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يذيق نصف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا موان للعد وفصل بالذين خلفه ركعة
 ثم انصرف هولا الى مكان هولا وجاء اولئك فصلى بهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواه النسائي ورجا له
 ثقات لما كون صلوة الخوف تقصر في الحضر ركعتين والى ركعة فلنا حديث ابن عباس رضي قال فرض
 الله الصلاة على نبيكم صلعم في الحضر اربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة رواه احمد ومسلم
 وابوداود والنسائي وفي الباب عن جابر عند النسائي وعن ابن عمر عند ابن عباس قال قال صلعم صلوة
 الخوف ركعة على اى وجه كان وقال الامم الا ربعة لا تقصر في عدد ركعات صلوة الخوف حضر او هذا
 الحديث تنجيه عليهم والى ما اخترناه ذهب الثوري واسحاق ومن تبعهما وهو قول ابي هريرة وابي
 موسى وغير واحد من التابعين منهم قيد بشدة الخوف والتقييد بذلك ضعيف عندنا ما في الصلاة
 الثلاثية كالمغرب فيصلى الإمام بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين على احد الانواع المذكورة
 او بالعكس وقيل يصلي بكل طائفة ثلاث ركعات فيكون للإمام ست ركعات وللناس ثلاث ركعات
 ثم لا يجوز الاقتصار لمن صلى معه ركعتين من الثلاثية على الركعتين بل يضم معها ركعة اخرى
 لانه ونزاهة من صلى معه ركعة ان يقتصر عليها لما من حديث ابن عباس وقيل
 لا يجوز لانه لم يشرع القصر في المغرب الاول اجمع من حيث الدليل والثاني احوط والله اعلم

وسهوهم حين الاقتداء بمحمول ولحقهم حينئذ سهواً امام أي حين الاقتداء بالمرئىء ومقارفة الامام فسهو
هم محمول وسهواً امام يلحقهم فيسجدون سهواً امام في آخر صلواتهم ولو من الطائفة المسبوقة في الصورة
الثانية لانهم لا علم لهم بالركعة التي سهواً امام فيها وكذا السجود مما واقع به نية مقارفة الامام ومن كانت
آخر صلواته خلعت الامام وذلك منهي عنه وتقدم الكلام على مسائل السهو في بابها فارجع اليه واذا اشتد الخوف
جاز ان يصلي كيف ما اتفق ما شاور الكياوملا بسا للقتال ولو بالاياء والسجود والتوجه الى غير القبلة وان احتاج
الى التوجه ونحوه جاز له الكلام وان لم يمكنه تادية الصلوة حتى بالاياء ايضاً والى غير القبلة جاز له التأخير
لقوله تعالى فان خلفته فرجاً لا اوسر كبا ناذر الطبراني في تفسيره بسند صحيح عن مجاهد في هذه الآية اذا وقع الخوف
فليصل الرجل على كل جهة قائماً او راكباً وعن ابن عمر نحوه موقوفاً ومن ذاع عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في صحيحه
وقد رواه الطبراني عن سعيد بن يحيى شيخ البخاري باسناد في الصحيح عن ابن عمر قال اذا اختلفوا يعني في القتال
فاما هو الذكور واشارة الراس وقد اطلال في تخريج هذا الحديث في الفقه وما ذكرناه فيه الكفاية كاشفاً
هذه الستة فان شئت الزيادة فارجع اليه ويحكى عن امامنا الحسين بن علي انه شجع في الصلوة بالاياء وهو راكب
على فرسه اذ جاء الشمر اللعين اوسنان بن اس الملعون فطعنه بالرمح فسقط عليه وهلى ابيه واخيه الفت
تحية وسلاموا الاحناف لم يجوزوا الصلوة حين مباشرة القتال وما ذكرناه يرد عليهم اما استدلالهم
بتركه صلعم الصلوة يوم الخندق فجوابه ما تقدم في بعض روايات ذلك الحديث انه صلعم لم
يتركها الا سهواً وايضاً قد ثبت ان صلوة الخوف لم تكن مشروعة اذ ذلك والشافعية يجوزوا كلما تقدم
الا الكلام والصياح واذا كان له بذلك غرض صحيح في الحرب فتحن لا يرى به باسلاً انه لما سقط لا استقبال
والقيام وغيرهما من اركان الصلوة بالعذر فسقوط الفساد بالكلام اولى وقد مر ان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم
في الصلوة ثم انى ولم يبطل ما قد صلى فهذا اولى وهم لم يأتوا في ذلك بخصوصه دليل الا سيما والكلام
اهون مما سواه لانه قد كان جائزاً في الصلوة في اول الاسلام بخلاف كثير مما جوزه هنا غيره فتأمل
اما كونه يجوز التأخير اذا لم يمكنه ان يصلي بالاياء ونحوه مما عرفت فلانه فعله من الصلابة
من اتفقت له تلك الضرورة ولم ينقل عن احد الانكار عليه وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه
واستدل بتأخير النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة العصر يوم الخندق وانما صح استدلاله بذلك لانه لم ينزل ما
يشيخه في حق من تغذرت عليه الصلوة ولو بالاياء فان قيل انك قد قدمت ان ذلك التأخير اذا كان

سهوا و اذا كان كذلك لم يصح الاستدلال به قلت ان المخالف قد ينازع في التسليم بكون التأخير سهوا
فنقول ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ترك الاسابيع الصلوات يوم الخندق عمدا فانما هو لعدم استطاعته الصلوة
من جميع الوجوه المجازة اى حتى من صلوة الخوف وعليه فاذا سلمنا ان يوم الخندق انما كان بعد نزول
ومش وعية صلوة الخوف وهذا التوجيه ونحوه هو الواجب المتعين جمعا بين الاحاديث الصحيحة التى
قدمت عليك هذا هو الحق كما ذهبت اليه الاخناف من تركهم العمل ببعض الاحاديث واعتمادهم

على المرجوح دون الراجح فتأمل فان المقام حيد يريه وهذا النوع من صلوة الخوف وتأخيرها مجوز في كل

قتال وهزيمة مباحين وكل طالب ومطلوب يلحقه ضرر شديد او يقوته غرضه ذلك في ما لو حال

وكن المحترم غيره وقد استدلل لذلك بحديث عبد الله ابن انيس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم

الى خالد بن سفيان الهذلي وكان مخو عرنة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت به وقد حضرت

صلوة العصر فقلت الى كذا ان يكون بيني وبينه ما يخر الصلوة فانطلقت امشي وانا على ارجلي ايماء

نحوه فلما دلت منه قال لي من انت قلت رجل من العرب بلغني انك تجمع لهذا الرجل فجئت في ذلك

فقال لي ذلك فشيئت معه ساعة حتى امكنت علوته بسيفي حتى برد رماحه احمد وابو داود وسكت عنه

وحسن اسناده الحافظ في الفقه وقد دل على ذكرناه من باب اولى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال نادى فينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم اضر عن الاخراب ان لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فتخوف ناس فوت الوقت

فصلوا دون بنى قريظة وقال اخرون لا نضلي الا حيث امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وان فاتنا الوقت قال فما عتف

واحد من الغريطين رواه مسلم وهو ظاهر في جواز التأخير في غير حين القتال قلت ويلحق بهذا

خوف المعسر ان يجلبه الغريم والمحرم اذا تحقق او خاف فوت الحج ان صلى العشاء ليلة عرفة اما التأخير

للمحرم فيجوز وفاقا للشافعية ومن صلى صلوة شدة الخوف كما مر فبان كذب ما ظنه لم تجب عليه الاعادة

لان الشافعية ويستحب له الاعادة شرا وجا من الخلاف ولنا انه ادى الصلوة باذن شرعي تنبيه

اعلم ان الله قد شرع صلوة الخوف لحكم دينية وحكم سياسية وهي من باب الجمع بين السياسة والدين

وتقشيد النفس الغضبية حين هاجها تحت سيطرة ربها لئلا تتعدى حدودها ولئلا تذهل عن المقصود

الا عظم في تشريع الجهاد وشرع جواز تأخير الصلوة مطلقا واسقاطها واظهار كون الصلوة ركنا عظيما من

اركان الدين بحيث لا تسقط عن المكلف ولو في حالة الخوف على نفسه وماله والعاء الرعب في قلوب الكفار

بتقديم الصفوف وتأخيرها فكانه يشبه سيرة العساكر على القواعد الحربية وإظهار ان المسلمين لا يقاتلونهم
لأجل ملك والمال بل إرضاء الله تعالى حيث لم ينسوا عبادته في شدة الفزع والخوف وغير ذلك من الحكم والفرائد
الجليلة التي لا يحتمل هذا المختصر بسطها وكثير من ذلك قد يذكره الطبيب بإدى بلاء والله اعلم.

باب الجنائز هي بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان والكسر أفصح ويقال انه بالفتح للميت
وبالكسر للنعش عليه الميت ويقال عكس ذلك وهي مشتقة من جناز إذا ستر والمضارع يجنز بكسر النون ليكثر
كل مكلف ذكر الموت لأن ذكره اعظم المواعظ والزواجر عن اقتراف المعاصي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلعم أكثر ما من ذكرها ذم اللذات الموت رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان وهذا ذم معناه قاطع
لأن الموت تقطع إلا أنما اذ بالذات الدنيوية وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله فأنتم لا تدركونه
في كثير لا قلله ولا قليل لا كثرة وفي لفظ ابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر ما ذكرها ذم اللذات فانه
ما ذكره عبد قط في ضيق الأوسع ولا في سعة الأضيقة وروى ان ذكره فحيص للذنوب تذهيد في الدنيا و
في الباب إحد عشر قلت ولذلك شرع زيارة القبور لأنها تذكر الموت كما ساقى ان شاء الله تعالى ويستعد له بالأ
ستغفار والتوبة أي وجوباً في الواجب والمحرم وندباً فيما سوى ذلك ودر المظالم ونحوها كالودائع والأمان
إلى أهلها والمراد الخروج منها كقضاء الصلوات وكقضاء دين لم يبرأ منه والتكفين من استيفاء حد على تفصيل
واختلاف فيه ساقى ان شاء الله في محله وكثير لا يقبل العفو ويقبله ولم يعف عنه ونحو ذلك من الحقوق
وساقى كل شيء في محله وليبادر بالخروج عن ذلك والريض أكد ليلا في ربه غير ظالم أحد ولا مقصر أو مصراً
على ما يبغضه أو يكرهه ربه وهو كراهة فان لم يستطع التخيير والمباشرة أو صي بذلك وجوباً أو ندباً وساقى
الكلام على الوصية ان شاء الله تعالى وتسعى عيادته أي المريض لأن الأحاديث في مشروعاتها متواترة وقد
جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلعم قال من المسلم
على المسلم خمس من السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس من آدمي مسلم النسيئة
وزاد البخاري من حديث البراء نصر المظلوم وإبرار القسم وعن ثوبان رفر قال قال رسول الله صلعم ان المسلم
إذا عاد أخاه المسلم لم ينزل في حفرة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي وعرفه الجنة بالخلع المجردة
على زنة مرحلة هي البستان ويطلق على الطريق اللاحب أي الواضح وفي الزاد كان صلعم يعود من مرض من أصحابه
وعاد فلما كان يخدمه من أهل الكتاب عاده وهو مشرك ومرض عليهما الإسلام فاسلم اليهودي وكلاهما

عنه يا طالب لم يسلم وكان آخر كلامه على صلاة عبد المطلب وكان صلعم يدنو من المريض ويجلس به عند راسه ويسأله
 عن حاله ويقول كيف تجدك وذكر أنه كان يسأل المريض عما يشتهي فيقول هل تشتهي شيئاً فإن اشتهى شيئاً وعلم
 أنه لا يضره امرأه به وكان يمسح بيده اليمنى على المريض ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس اشف انت الشفا
 لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً وكان يقول اسبح الباس رب الناس بيدك الشفاء لا شفاء الا
 انت ان يدع المريض ثلثاً وكان يقول للمريض لا بأس طهور ان شاء الله وربما يقول كفارة وطهور
 وكان يرقى من به قرحة او جرح او شكوى فيضع سبابته بالأرض ثم يرفعها ويمسح بها الموضع العليل يقول بسم الله
 تربة ارضنا بريقة بعضنا يشقى سقيمنا باذن ربنا هذا في الصحيحين انتهى ببعض زيادة ونقص ثم قال وهو
 يبطل اللفظة التي جاءت في حديث السبعين قال الذين يدخلون الجنة بغير حساب وانهم لا يرفون ولا ينسون
 نقوله في الحديث لا يرفون غلط من الراوى سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول ذلك قال وانما الحديث
 هم الذين لا يسترفون انتهى الاسترقاء هو سؤال الناس ان يرقوهم وفرق بين ذلك ووقوع الرقية فتأمل ثم
 قال لم يكن من هدي صلعم ان يخص يوماً من الايام بعبادة المريض ولا وقتاً بل شرعاً لانه عيادة المريض
 ليلا ونهاراً في سائر الاوقات ومادوى من انه صلعم كان لا يعود مريضاً الا بعد ثلاث فضعفت نعم ينبغي للأجنبي
 الذي لا يتناس به المريض ولا اهله ان لا يطول المكث عنده ومن كره العيادة في يوم الاربعاء او في الليل او في
 اليوم الثالث من الشهر او الثالث عشر فلهي بالشرع متمسك باوهام النساء الجاهلات وكان صلعم اذا بيئس
 من المريض قال ان الله وانا اليه احبون وقد تقدم حواشي الرقية بكل ما يجوز وبآيات القرآن وسائر الادعية بل
 لو قيل بالا ستجاب لم بعد ذلك التداوى كما دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة ولحسن ظنه بربه
 اي ليس للمريض ان يحسن ظنه بربه بانه يرحمه ويقوعه واما حسن الظن بالله في كل ما استلزمه من الذم وال
 واجب ليس كلاماً في انما كلامنا في الاول الذي دل عليه حديث مسلم لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى
 الحديث وفي الصحيحين انما عند ظن عبدي بي ويحصر ذلك بتدبر الآيات والاحاديث الواردة بسعة الرحمة والمغفرة
 ويتدبر الحاضرين ان يحسنوا له ويطمعوه في رحمه تعالى شانه فلا يجب على الحاضر من ترغيبه في رحمة الله
 اذ اراد امنه علامات القنوط والياس للالتفات على ذلك في تلك فبتعين حينئذ على الحاضر من ذلك اخذ
 من قاعدة النصيحة الواجبة في هذه الحال من اهمها واعلم ان حسن الظن بالله يستحب دائماً حتى في حال الصحة
 ثم ليس له ان لا يحض الربا ومن الخوف لان الله تعالى لا يمدح الخائفين من باس الله وغضبه وذم من يامن

مكرهه بالجملة الايمان بين الخوف والرجاء كما تقدم ويكل ذلك الكتاب طافح وبه استفاضت السنن وليس هذا محل بسطه ويوجه المختصر الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن ابيه رفعه في ذكر الكياثر وفيه واستحلال البيت الحرام قبلكم احياء وامواتا الحديث رواه ابو داود والنسائي وعن السلف آثار كثيرة على شقه الايمان قال الحافظ في نصب الراية على قول صاحب الهداية والاول هو السنة لم اجده مسندا وذكر في نصب الراية على قول صاحب الهداية والاول هو السنة لم اجده مسندا وذكر في ذلك آثارا عن الصحابة والتابعين انتهى ما اردته منه قلت بلى بل هو ومن يقصر عن مرتبته قد اطاع على سنة ذلك من فروع ولكنه ذهل عنه فانه قد صح عنه صلعم انه كان اذا آوى الى فراشه نام على شقه الايمان يضع يده اليمنى تحت خده الايمان وما ذلك الا لان النوم هو الموت الا صغر لذلك كان يقول ذا استيقظ من نومه الحمد لله الذي احيانا بعد ما ماتنا الحديث وهو صحيح ومن جهة اخرى يقول انه صلعم انما كان ينام كذلك استعداد الموت ان يدرك النائم حين نومه ولذلك اذا آوى الى فراشه للنوم كان يقول باسماء الله الهم احبى واموت فتثبت ان السنة للمستعد للموت الذي منه المختصر بالطريق الاولى هو التوجه الى القبلة والا ضطجاع على شقه الايمان كما عرفت فظهر ان توقف الحافظ انما هو غفلة وذهول الله اعلم فان تعذر على الايمان فقالت الشافعية فلاولى ان يضطجع على الايسر الذي يظهر من كلام صاحب الهداية ان الاستلقاء اولى من الاضطجاع على الجانب الايسر قلت وقوله ارجح من قول متأخرى الشافعية لا نقتل ثبت عن عباد بن يميم رضاه قال رايت رسول الله صلعم مستلقيا في المسجد الحديث قال الشافعية ويلبغى للمستلقي ان يرفع راسه ودوجه واجمصة للقبلة لينتقى الاستقبال الكامل كما عرفت مما قد مرناه واما قول بعض النحاة بان الاستلقاء اولى من الاضطجاع وتعليله بان الايسر يخرج الروح ففاسد لا نه مع كونه مخالفا للسنة من اين عرفت ان الاستلقاء اليسر لخروج الروح ولو كان كذلك لكان مباح الشاة مستلقية لقوله اذا قتلتم فاحسوا القتله وليجعل اخر كلامه لا اله الا الله حدثنا معاذ قال سمعت رسول الله صلعم يقول من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه احمد وابوداود والحاكم وقد دلت على صحة معنى هذا الحديث احاديث بالغة تدل على الصميمين وغيرها ويجب على المخبرين ان يقولوا بعض الشافعية تلقينه ذلك بلا الحاج وقيل بين هذا القول الاخير هو مختار الجمهور واما على الوجهين امم منهم بذلك كما في حديث ابي سعيد عن النبي صلعم انه قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله واه الجماعة الا البخاري وفي الباب احاديث والامر هنا للوجوب حيث لم يوجد صارف ديه قال بعض الشافعية وهو الحق ويلبغى التعريض واللفظ حين التلقين وهو ان يقال ذلك عندة وهو يجمع ولا يقال له قل لا يغفر

فيتبرم ويمتنع فيكون كالمسبب في هلاكه وينبغي ان يعهد التلقين بكلام يحسن بعده التلقين كان يقول
 ذكر الله مبارك فلنذكر الله جميعا وان كلمة التوحيد تمحو الذنوب فننقل جميعا سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله ونحو ذلك وفي تحفة الشافعية ولا يسب زيادة محمد رسول الله وهو الحق ومن ثم لو كان كافر القس
 الشهادتين وامر بهما اتفاقا لخبر امره صلعم عنه ابا طالب الغلام اليهودي وليس ان يقرأ عنده شيئا من القرآن
 حين النزع وبين افضل وتقرأ عليه بعد موته قبل العسل والذي كره ذلك ماله دليل ايما فعلى فقد اصاب
 السنة اما لو انه يقرأ عنده حين النزع فلما روى عن جابر ان قراءة الرعد تكون طلوع الروح فان صح عنه
 كان حكمه الرفع وعن عمر قال حضر موتا كرم الزموم لا اله الا الله واغضوا اعينهم اذا ماتوا وقرأوا عندهم
 القرآن رواه عبد الرزاق وابن ابي شيبة ومما يدل على استحباب القراءة حين النزع وبعد الموت حديث
 معقل بن يسار قال قال رسول الله صلعم اقرأوا ليس على موتاكم رواه ابو داود وابن ماجه واحمد نخوع وابن
 حبان وصححه واصله ابن القطان وضعفه الدارقطني وقال لا يصح في الباب حديث ولكن روى عن علي ما يشهد
 له ففن عبد الله بن جعفر قال قال علي بن ابي طالب يا ابن اخي اني معلمك كلمات سمعتهن من رسول الله صلعم
 من قالهن عند وفاته دخل الجنة لا اله الا الله الحليم الكريم ثلاث مرات الحمد لله رب العالمين ثلاث مرات
 تبارك الذي بيده الملك يحيى ويموت وهو على كل شئ قدير الخ اطلق في مكارم الاخلاق ذكره في المنتقى
 وقال سنده حسن في تقييد عينيه اذا مات حديث ام سلمة قالت دخل رسول الله صلعم على ابي سلمة وقد شق نصرا
 فاعرضه ثم قال ان الروح اذا قبض تتبعه البصر رواه مسلم وعن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلعم اذا
 حضرتم موتاكم فاعرضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فانه مؤمن على ما قال اهل الميت رواه احمد وابن
 ماجه والحاكم والطبراني في الاوسط والبرار وقال الاحناف الشافعية وبين ان يشد لحية قلت لم يرد في ذلك
 ما يوحد قولهم نعم لا يجب ان يستحب اذا روى الفتح فمريض الاموات قالت الشافعية وبين تليين مفاسله
 بان يثنى الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذة الى بطنه ثم يمد ياق ولين شهيدا
 لعنله وتكفيه قالوا لان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لئنت المفاسل حينئذ كانت
 وكلا لم يكن تليينها بعدة قالوا ولو احتاج في تليينها الى شيء من الدهن فلا بأس انتهى قلت وليس ذلك
 من السنن الشرعية انما لا بأس لو فعل ذلك في وقت الضميمة كسائر ما يحتاج الى فعله الناس للمصالح ودفع
 الضررات وكون الشئ حسنا لوجود سبب يقتضيه لا يستلزم ان يكون من السنن العامة في جميع الاحوال

فأذكرة هو وان كان مطلوباً في بعض الأحيان ألا أنه لا يمكن أن نقول أنه سنة مشروعة بخصوصها فقاموا قالوا
 أيضاً ليس أن يوضع على بطنه شيئاً ثقيلاً وان يسبح على سرير أو نحوه قلت أما وضع المتقل على البطن فلا يمكن
 إلا بترك السنة الثانية وهي انجذاعه على جنبه كما تقدم وأما قولهم ثلاثين فتح فيقال لا قباحة في الاستغفار
 وسألت في غسل الميت أنه يمكن التوصل حين التغسيل إلى اخراج ما يخشى أن يلوته بعد غسله وأما سرفع
 الميت على سرير ونحوه كذا أنه فهو ليس بسنة ولكنه قد يطلب لبعض الأموات في بعض الأماكن ولازمة
 لسبب يقتضيه وما كان كذلك فأنما يستحسن عند وجود سببه ولا يلزم أن ما هذا حاله يكون سنة بنوية
 مطردة لكل ميت في كل حال وزمان ومكان وبأهال هذا الفرق وقع الخلاف والخبط في التمايز بين السنة الشرعية
 وما يحسن لوجود سببه ومقتضيه من جلب مصلحة أو دفع مفسدة فتري المؤلفين للكتب الفقهية يكتبون أن
 كذا سنة أو فعل كذا من السنة فيظن بعض من رأى قولهم ولا يعرف السنة أن ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وليس الأمر كذلك ولذلك تروانا نعتبر في هذا الكتاب عما هذا حاله بقولنا نستحب كذا أو نستحسن كذا أو نحوه
 من التعبير ولا نقول أنه سنة لأن إطلاق السنة إنما يصلح على معناها المعروفة عند أهل الحديث فتأمل ويسمى
 بل نه بثوب أي يستأج جميع بل نه بثوب يوضع ويلبسط عليه كالغطاء لحديث عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 توفي النبي ببر حبرة متفق عليه قالت الشافعية ويجعل طرافة تحت رأسه ورجليه ثلاثين كشفت قالوا ليس قبل
 التسمية نزع ثيابه المحيطة التي ماتت وهي عليه وهذا الأخير ليس بسنة بل هو قبيح في النساء أذربا تحي أو أذربها
 وتشوفها برفع الثوب إنما المعروفة من السنة أن ثياب الميت إنما ترفع عند إرادته تغسله ويجوز تقبيله مسه
 برفع الثوب عنه لحديث عائشة أن أبا بكر دخل فصر برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يبرده فكشف عن وجهه أكب
 عليه فقبله رواه أحمد والبخاري والنسائي وصح أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وتسن المبادر بتجهيزه كالأزهر
 الشك في موته وترجي أقاتته فيجوز التأخير لتجوز حياته كالمبتلى بالسكتة والبرسام والملاسوع بالافاعي والمملد ونع
 بالغة أرب نحو ذلك فلا يجوز دفنه ما لم يتيقن موته لحديث الحارث بن حصين بن وحوح رضي الله عنه أن طلحة بن البراء من فاته
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذوني به وتخلوا فأنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجنس
 بين ظهري أهله رواه أبو داود وله طرق ومعضدات وتشهد له أحاديث الإسراع بالجنازة وإياداً بقضاء دينه
 من أهله والأمن بيت مال المسلمين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه

احمد وابن ماجة والترمذي وقال حديث حسن قد قيل ان هذا مقيد بمن له مال هو غير مراد قضاء بل يطل فيه
 اما من له مال او من لا مال له وهو يجب لقضائه فحالت دونته المنية فلا ذل يقضى دينه من ماله فان ابي الوثرية ولم
 يقدر صاحب الحق على انبات حقه ودينه فان الله يتولى قضاء دينه بان يرضى الله خصمه لا تبقى نفسه معلقة فضلا من الله
 تعالى وكذا من لا مال له لكن هذا الاخير يلزم الخليفة ان يودي دينه من بيت مال المسلمين فان لم يكن خليفة ولا بيت
 مال فلا شك ان الله يتولى قضاء دينه كما - لت على ذلك الاحاديث منها اخرج الطبراني عن ابي امامة مرفوعا من ان
 بدين في نفسه وفاء ومات تجاوز الله عنه وارضى عنه بما شاء ومن ان ليس في نفسه وفاء ومات اقتض الله
 لعزيمه من يوم القيامة قد اخرج نحوه عن ابن عمر ومعه عن عبد الرحمن بن ابي بكر واحد واليزاروا في نعيم في الحلية
 كذا في عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد اداها ادى الله عنه من اخذها يريد ائلافها اتلف الله
 رواه البخاري في الكتاب الاحاديث صحيحة كثيرة وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن ابي بكر في الدنيا والاخرة اقروا ان
 شتم النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم فاما من مات ترك مالا فليرضه عصبته من كذا ومن ترك ديننا او ضياء
 فليأتني فاما ماله رواه البخاري واخرج احمد وابو داود في حديث الش من ترك مالا فلا الهله ومن ترك ديننا فلي
 وعلى رسوله وفي رواية من ترك مالا او عيالا فاني قال لا ليل في المعنى لاحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم انه قالها بعد ان كان
 يمنع من الصلوة على المدايون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه ذلك مشعرا
 من مات مديونا استحق ان يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين بل عند المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت
 ودعوى من ادعى اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك سافطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وسلم انا وادار من كذا
 له اعقل عنه وادته اخرج احمد وابن ماجة وسعيد بن منصور البيهقي وغيرهم لا يقولون ان ميراث من كذا وادته له فخص
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على انتفاء هذه الخصوصية المدعاة ولفظه من ترك مالا
 فلورثته من ترك ديننا فلي وعلى الولاية من يعدي من بيت المال تقى قلت وما ذكره رحمه الله هو الحق وقد قصر الناس
 في زعمنا هذا وفي اداء الديون فماريت احدا منهم يبادر بآداء الديون قبل تجهيز حتى انهم يطلبون فيه بعد الدفن
 ايضا وقد عرفت انه تلزم المباداة بآداء الدين قبل الغسل والتجهيز وكذا الولاية والملوك في عصرنا اتخذوا عباد الله خوفا
 ومال الله دولا هم جعلوا بيت المال مال ابيهم وجعلهم ينفقونه في شهواتهم ويبدرون فيه مبدرا والمسلمون من
 جانب اخر معاليك ليس في ايديهم شيء يكادون ان يموتوا جوعا فانا لله وانا اليك اجعون امثل هذا من الملوك بعد
 خليفة كذا والله كذا والله يا هو شمس ملك من ملوك الدنيا ان ابن له خلافة الرسول الكريم الذي اعطى بالمسلمين

وأولى بهم من أنفسهم حيث يقول من ترك مالا فلو رثته ومن ترك كلاً أو هيكلاً فإني خلفه هو الذي عيش على سيرة الرسول والخلفاء الراشدين ويجب مع ذلك أن يكون قرشياً فلا هم قرشيون ولا هم سالكون مسلك الخلفاء فمن أين تصح لهم الخلافة وقد كان أبو حنيفة روي يقول لهشام بن عبد الملك إنه لص متغلب مع كونه قرشياً فما ظنك بمن يفقد فيه الأمان حتى قال بعض أصحابنا إنه يحل للمسلمين في زماننا ما أخذوه من بيت المال ولو بجيلة أو خداع أو غصب أو سرقة أو أخذوا على قدر حقوقهم كان المال ما لهم قد قبض عليه غاصب متغلب فيجوز أخذه بأي حيلة أمكنت والله أعلم

فصل غسل الميت فرض كفاية على الأحياء اتفاقاً أي من الأدمين وقد قيل إن الإجماع قد انعقد على ذلك وفيه نظر وقد دلت أحاديث الأئمة بالفضل والترغيب فيه على الوجوب هي حجة على من شذ فلما حجة إلى الاستدلال بالإجماع والقريب أولى بقرينه إذا كان من صنفه أي الرجل للرجل والمرأة للمرأة الحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فادى فيه الأمانة لم يفسح عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليل قرئكم إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده خطاً من دبره وأمانة سره أو أحد الطيراني في الأوسط وهو وإن كان في بعض رجال سادة كالأئمة إلا أن القريب والرحم بقرب من يداؤلية وحنو وشفقة قد اعتبرها الله

في كتابه وجعلها علة وسبباً لأحكام شرعية وهي هنا أولى بأن تطرح فإن عين الميت لفعله أهل من جنسه قدم أي فان أوصى الميت بأن يغسله شخص معين ولو كان غير قريب قدم على غيره ولو قرىباً وقد صح أن علياً والفضل بن عباس قد توليا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس كان واقفاً واسامة بن زيد كان يناول الماء وقد روى البزار عن طريق يزيد بن بلال قال قال علي رضي الله عنه لا يغسله أحد غيري الحديث فلعلى الفضل كان معاوناً لعل كرم الله وجهه وسقانا بيده الكريمة على الحوض وقد روى أن أبا بكر رضي الله عنه بان تغسله زوجته فغسلته وتقديم من أوصى إليه الميت لا اظن فيه خلافاً ثم الزوج بزوجته خلافاً للاختلاف والعكس اتفاقاً أي الزوج أولى بغسل زوجته بعد القرابة وهو مذهب جمهور الأمة وقال أبو حنيفة وأصحابه الشعبي الثوري لا يجوز أن يغسلها أو أماً الحكر وهو أن تغسل المرأة زوجها فقد اتفقوا على جوازها إلا ما يحكي في إحدى الروايتين من أحمد وعلل الاختلاف ما ذكره إليه بأنه لا عدة عليه بخلافها وجوابهم أن العدة وإن كانت عليها فأنما وجبت عليها ولذلك كان الزوج أولى بزوجته في العدة بخلاف الزوجة فإنها ليست أولى بزوجها في العدة غالباً ولم تترك في بعض الحالات الجواز أنه ربما بدى له فراجعها إلى نكاحها كما سيأتي على أن كون الميتة معتدة بعد الموت قد لا يصح عند التحقيق فتأمله وبذلك

وغيره سقط ان يناط بهذا التعليل حكم على ان الزوجة اذا توفيت تحت مهر من فتي زوجته في الآخرة كما يشهد له قوله
 سيدنا علي والله يعلم انها لزوجه في الدنيا والآخرة فتعلقها بالزوج اقوى واشد من تعلق الزوج بها فاذا جاز للزوجة
 غسل زوجها فيجوز عكسه بطريق اولي ولنا مع ذلك حديث عائشة قالت مرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنازة
 بالبيع وانا اجد صداغى راسي واقل واراساه فقال بل انا واراساه ما ضرك لو مت قبل نفسي فقلت لفتنة
 ثم صليت عليك ودفنتك رواه احمد وابن ماجة والدارقطني وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناده محمد بن
 اسحاق وبيه اعله البيهقي قال الحافظ ولم يتفرجه به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند احمد والنسائي ويؤيد به غسل
 على لقاطه كما مرجه الشافعي والدارقطني وابو نعيم والبيهقي باسناد حسن وكان ذلك مع سكوت الصحابة وعدم ^{هم} الكار
 فيكون كالاجماع منهم فيجوز الاضاف من واقفهم لغسل الزوجة زوجها وعدم تجوزهم غسله لها هو من باب تقديم المقام
 على المقاس عليه في عبارة اخرى هو من باب اعمال الفرع مع ابطال اصله من كل الوجوه ومن باب مراد النص في ضرورة
 ومنطوقه الخاص مع طرحة تياسا ونحوه ومن باب معارضة النص بالرأى الفاسد وذلك مما يقضي بالعجب
 فليتأمل للصنف فان لم يكن قريب من صنفه غسل البعيد من صنفه وفاقا اذا مات رجل ليس له رجل قريب
 غسله رجل جنبي اذا مات ^ت امرأة وليس لها امرأة من قراباتها غسلتها امرأة اجنبية ولا يستثنى الا من قلنا
 من الزوجين وذلك متفق عليه لا نعلم فيه خلافا وسياتي في كيفية الغسل ان النساء غسلن بنت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مع وجوده صلعم ذلك في الصحيح وغيره لما الخنثى فكان المرأة تغسله الخنثى والمرأة والعبي ان كان اقل من عشر سنين
 فيجوز ان تغسله المرأة والا فلا يغسله الرجل ان زاد على عشر سنين او بلغ عشر سنين فيغسله الرجل البنت ان كانت
 اقل من تسع سنين فيجوز ان يغسلها الرجل والا فلا يغسلها المرأة ولا تستعين المرأة والخنثى المشكل فميس في الماء
 ستور كما سيأتي والا ائى ان لم يكن اجنبى من جنسه فاقرب محارمه من غير جنسه خلافا للاضاف وفاقا للشافعية وغيرهم
 فاذا مات رجل ولم يعد من يغسله من الرجال ولا زوجته فاقرب محارمه من النساء ولتختاط في غرض بصرها عن
 مواضع عوراتها وكذا ان ماتت المرأة ولم توجد من تغسله من النساء ولا زوجها فليغسلها اقرب محارمها من الرجال
 ليختاط في غرض البصر كما لا يجوز له النظر منها وقالت الاضاف يتصم ولم ار لهم دليلا والقياس على غسل الجنابة
 والحدث ليس بسديد ولنا ان غسل الميت مأمور به لتنظيف جسد الميت وازالة النجاسات عنه وذلك لا يحصل
 بالتيمم ولا محذور في خلوة المحرم بمجره منكما سيما قوله فداوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله يشمل ذلك
 به يرفع على الاقل لا ينبغي ان يهمل جرد الولاية الموكلة في مثل هذا الموضع بحيث يترك قريبه ملطخا بالنجاسات

ونحوها من الأوساخ والرياح المنتنة ولا يحمله أهلا لأن يلقي ملائكة ربه وهو نظيف فان لم يوجد إلا اجنبى من
 غير جنسه وامكن غمسه مستورا في ماء وجب كذلك اتفاقا اى اذا فقد من تقدم ولم يوجد عند الميت إلا اجنبا
 من غير جنسه كرجال مع امراء ماتت او نساء مع رجال مات فان وجد ماء يمكن غمسه فيه حال كونه مستورا وجب
 على الحاضر بن غمسه اتفاقا لا تعلم فيه خلافا اذ لا محذور مع حصول اقل الواجب فتعين ذلك فان امكن غسله مع عدم
 الاطلاع على عورته او مع ذلك لزوم غسله ووجب غرض البصر الاحتياط في الابتعاد عن عورته ووجب ان تلف خرقه
 على اليد مهما امكن وفاقا لاحد ومقابل الاصح من مذهب الشافعية لان المحذورات زالت بالموت فتعين القيا
 بحق الميت كما امر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يترك المحقق في جنسه للمظنون في غير جنسه وقالت الاحناف والمالكية
 لا يغسل ويكف ان يتيمم بالتراب في غشاء التيمم مع غرض البصر هو الاصح عند الشافعية قد انتصر كثير من محققيهم
 لما رجحناه وفيما قد مناه كفاية اذ لا دليل مع المخالف الا استصحاب غومات في غير محل النزاع وقد عرفت الجواب
 فبقية ازالة ايجاب غسل الميت بدون معار عن فلو لم العمل بها اذا تعين قتل ما الميت الصغير والصغيرة التي
 لا تستحق الا خلافا في جواز تغسيل الاجنبى لهما ولو من غير جنسهما كما امر السقطان استعمل فكليهما اتفاقا
 ان فان ظهرت فيه صورة ادمى فكذلك وفاقا للامام احمد وخلافه في حنيفة ومالك وقال الشافعى
 وصاحب الرداية من الاختلاف هو الكبير الا انه لا يصلح عليه دل على الا دل حديث ابن عباس رفعه اذا
 استعمل الصبي صلى عليه وراى قال الحافظ اسناده حسن وعلى الثاني حديث المغيرة بن شعبه عن النبي صلى
 قال الركاب خلف الجنائز والماشى امامها قريبا منها عن يمينها ارض يسارها والسقط يصلح عليه ويدعى
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابوداود وقال فيه الماشى يمشى خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها قريبا منها
 وفي رواية الركاب خلف الجنائز والماشى حيث شاء منها والطفل يصلح عليه رواه احمد والنسائي والترمذى وابن حبان
 وصحاحه والحاكم وقال على شرط البوارى بلفظ السقط يصلح عليه يدعى لوالديه بالعافية والرحمة والترمذى صححه بهذا اللفظ
 وقال بعضهم ان الراجح وتنفذ على المغيرة والظاهر انه روى عن المغيرة مرفوعا وهو قاف لا منافاة وقيل ناهى عن ظهور
 فيه صورة ادمى لانه هو الذى يصح سم الطفل عليه ما سواه فليس بأدمى وانما هو من ذرية اولية ونحوها ولا تجزى
 الصلوة على غيره الا ادمى فقام ما ذكرناه من الأدلة على جوب الصلوة هو كالحالة فيلزم جوب الغسل والتكفين
 وعورده على ما ذهب اليه مالك والحنيفة من عدم مشروعية الغسل الصلوة على من لم يستعمل يدي شاذية في
 الصلوة وامامنا استدلال به صاحب الهداية وغيره كالشافعية على انه لا يصلح عليه تنوء بحيث الاستاذية اصح احاد

فهو غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وما كان كذلك فليس من الحجّة في شيء وما دون ذلك بما يدفن ولا حبان يلبث في خرقه قبل الدفن أي ثم يدفن لا ينكح يطلق عليه أنه آدمي مالم يظهر فيه صورة الآدمي فتأمل بل هو أشبه بالأجزاء المنفصلة عن الحي وقد ثبت أنها تدفن استحباباً أو وجوباً على خلاف وفي ذلك تفصيل لعلة يأتي إن شاء الله في محله ولو وجد جزء علم أنه انفصل من ميت مسلم وجب غسله لفه في ثوب الصلوة عليه بنية الصلوة على كله لأنه قد صح أن الصحابة رضي الله عنهم بكه طائر أو شريد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل صلوا عليه وعرّضوها بنجائمه والظاهر أنهم عرفوا أنها ماتت باستفاضة ونحوها وفي وجوب الصلوة على جزء الميت نظر إذا كان الميت قد صلى عليه أما غسله أي الجزء ولغته في خرقه ثم دفنه فذلك مما لا ينبغي أن يتوقف فيه ذو نظر انضاف ويندب غسل الكافر القريب تكفينه ودفنه ولا يبعد وجوب ذلك للذي خلا ما لا يملك ولا يجوز الصلوة على الكافر اتفاقاً لما روي عن علي أنه لما مات أبو طالب انطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له إن علي الشخ الكافري رواية أن علي الشخ الضال قد مات فما تولى فيه قال ادعى أن تغسله وتكفنه أخرجه ابن أبي شيبة ورواه أبو يعلى من وجه آخر ولا ابن سعد من وجه آخر أيضاً ورواه بدون ذكر الغسل أبو حازم والنسائي وأحمد وإسحاق والبراء بن معمر وطريقه يرقى الى درجة الاعتبار وأما الذي وغيره فلا شك أن النجاسة والعهد والامان حرمة ومن الوفاء بهما ذكرناه ومصارف ذلك من ماله ولا فمن بيت المال ولا فمن مياسير المسلمين أقل الغسل تيمم بدنه بالماء بعد إزالة ما يمنع وصول الماء من سخر ونجاسة ونحو ذلك أي أقل الغسل تيمم بدن الميت بالماء مرة واحدة وذلك التعميم لا يمكن إلا بعد إزالة كل ما يمنع وصول الماء الى المحل المغسول فإن كانت نجاسة فلا بد من أن يلتصق بالنجاسة واحدة تكتفي بها في الغسل إذا لم يكن النجاسة في اللغة يتحقق بالغسل الواحد ولم يجب للميت إلا غسله قد عرفت أنه يتحقق بالغسل الواحد واطلاق الأحاديث الأمر بالغسل إنما يدل على إيجاب ما عرفت وهل تشترط نية الغسل لمراسم الاغتاف في ذلك كلاماً وأما الشبهة فقد مر جوابها عدم الاشتراط في أصح الأقوال عندهم وقالوا يكفي غسل الكافر والصبي ونحو ذلك وقالوا لا يكفي تغسيل الملائكة حتى لو شاهدنا تغسيلهم له وقالوا الغرض يجب غسله وكفى تغسيل الجن أو لادن كل ما ذكرناه لا نربح صحة القولهم لا يكفي تغسيل الملائكة بل الذي نعتقد أنه صحة تغسيل الملائكة أولى لكل بالصحة إذا فهموا لا يصحون الله ما أمرهم وقد صح أنهم غسلوا بعض الصحابة الشهداء (مظلة بن عامر) حيث استشهد وهو جريح قد أخبرنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألهم عن حاله فأخبروا أنه كان جنباً والملائكة لا يفعلون كلاماً أمرهم الله وسيأتي الكلام على الشهداء فانتظروا من أعجب ما ذكر المتقشفون من فقهاء السلفية المتأخرين عدم اكتفائهم بتغسيل الملائكة مع قولهم بأن الميت لا يغسل

نفسه كرامة سقط غسله عنا وهو في غاية البعد لان الميت لا يمكن ان يفعل الغسل ونحوه الا اذا فرض انه حي بعد
 موته ومن ثم انما بعد غسله لنفسه من قبل غسل الاحياء لا نفسهم فاذا مات ثانيا فلا يكفي ذلك الغسل موته الثاني
 بل يجب علينا تغسيله كما لو اغتسل احد من الاحياء ثم مات بمجر الفراغ من الغسل بهذا الذي ترى انه لا يمكن للميت
 ان يغسل نفسه حال كونه ميتا بل بينهما تناقض فان الغسل يستلزم الحيوة وهو ميت ههنا فان قيل ان روحه يمكن
 ان تغسله قلنا انكم ما التفتيتم بغسل الملائكة وروح المومن في حكم الملائكة واذا قلتم ان غسل الميت لا يعتد به الا من مكلف
 فالروح بعد مفارقة البدن غير مكلفة فلا يكتفى بتغسيلها على فرض امكان ذلك وليست شعري ايش الغائل
 في ذكر هذا النوع من المسائل التي لا تكاد تقع في الدنيا ولومها واحدة والمتأخر من الفقهاء قد ملأوا كتبهم عن
 امثال هذا ولا جدوى فيها ولا مل ان يوضع محل مستور بحيث لا يراه الا الغاسل ومن يباوته بصب الماء
 ونحوه او من دخل ما ذوناله لحاجة او لكونه قريبا لا يتحشى ان يغشى قبها يراه قالت الاحناف والشافعية وبين
 وضعه على سرير او لوح او نحو ذلك محل مرتفع وعلى ذلك بصيانته عن عود الرشاش لينصب الماء عنه ونحن
 نقول ان ذلك مستحسن لمن تيسر له ذلك وانما كونه سنة ماثرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يقال انه امر بذلك اذ انه
 فعل باموات المسلمين كذلك في عصر مع علمه بذلك مما لم يبلغنا ولو بلغنا لقولنا ان ذلك سنة يكره مخالفتها
 حيث لم يرد في ذلك نقل فنحن لا نطلق عليه انه سنة وان كنا نحفي ذلك ونستحسنه لمن تيسر له ولا نجيز الاحياء
 ان يصرفوا من متروكة الميت بدون وصي الورثة شيئا لاجرة ذلك السرير ونحوه واما كونه يوضع بمحل لا يطلع
 عليه احد غير الغاسل الا من او معاونه او قريب غير ذي عداوة يتحشى منه ان يغشى ما لا ينبغي انشاءه فقد دل عليه
 العمل في حياته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فجرى به التوارث ويدل على ذلك التوقيف في استراحة الاموات فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 ستر مسلما ستره الله يوم القيامة مشفق عليه عن ابن عمر وقوله من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يغش عليه ما يكون
 عند ذلك خرج من نوبه يوم ولدته امه الحديث وقد تقدم وهو يدل على صيانة الميت من ان يطلع عليه كل احد وذلك
 لا يحصل الا بابادة عن رؤية الناس كذلك الامم ستره هو يتناول جميع انواع الساتر ولا شك انه يدل على ما هو المطلوب
 في هذا المقام والافضل ان يغسل في قميص لا يابس بنزع ثيابه اذا سترت عورة به هجرة وظاهر كلام الاصناف ان الافضل
 نزع ثيابه بعد ستر عورة بثوبي هو المراد بالخزقة قلت ويدل على ان تغسيل الميت في قميص افضل ما صح من ان الصحابة انما غسلوه
 في قميصه والاصل في ذلك الحديث عائشة رضي الله عنها قالت لما ارادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندر ما
 كيف نصنع فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يخرج موتانا ام تغسله عليه ثيابه قالت قلنا اختلفوا وارسل الله اليهم الستة حتى والله

ما من القوم رجل الا ذقنه في صدره تاغا قالت ثم كلمهم مكرم من ناحية كايدين من هو فقال غسلوا النبي صلى الله عليه
 وآله ثيابه قالت فتادوا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في قميصه يفاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص ثم اراه
 احمد وابوداؤد وابن حبان والمحاكم وفي رواية كايدين حيان فكان الذي اجلسه في حجره على بن ابي طالب ومضى الحاكم عن
 عبد الله بن الحارث قال غسل النبي صلى الله عليه وآله على يده خرقة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله القميص ثم مضى
 ان الفضل احتضنه والعباس يصيب عليه الماء فجعل الفضل يقول رحنى قطعت يتي الى اخره لكنهم مل ومع ذلك
 هو لا يعارض ان عليا اجلسه في حجره لجوا ان عليا استعان بالفضل فلما رآه لا يطيق تولى ذلك هو بنفسه لكونه اشد
 واوى من الفضل قلت واصل الخلاف في الافضلية هو بين نزع الثياب بعد ستر العورة وبين التمسك في القميص انه
 قد دل حديث عائشة على امرين احدهما تفصيل رسول الله صلى الله عليه وآله في القميص في الثاني قوله انهم اخرجوا رسول الله صلى الله عليه وآله من ثيابه
 حيث انه يدل بالمطابقة على ان السنة او العمل كان من فاجتري يد الميث نزع ثيابه فالا حثاف اخذوا بهذا الا
 والشافعية ومن اتفقهم اخذوا بالاول واعتدوا لاختلافه بان تفصيل الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وآله في القميص انما كان
 استنادهم فيه الى قول لهاتف وهو لا ترد به السنن الثابتة في عهد حيات رسول الله صلى الله عليه وآله وان صح الاستدلال
 به فان اخلافا الصحابة انما يدل على انهم راوا الرسول صلى الله عليه وآله من يده وحمية فلم يجعل نفسه ليهم صلى الله عليه وآله في قميصه
 على الخصوصية قلت بعد كتابة ما كتبت فالذي اراده ان ما ذكرناه من مذهبي حثاف هو لا يخرج الا فضل الماعرف
 ولا انه يتوجب مذهبهم بان النبي صلى الله عليه وآله لم ينظف في كمال طهارته لا يحتاج في تفصيله الى ذكر من افاضه الماء واقبل اليه
 نحو امر اليد مع الماء ليصل الى جميع بدنه اما غير النبي صلى الله عليه وآله فانه مظنة الاشياء كثيرة قد يلزم غسلها فترجمت الخصوصية
 له صلى الله عليه وآله الحاجة الى تجريد غيره مع ستر عورة فتأمل اول ما يبداء القائل ان يجلس الميث ما لا الى ورائه لما نقل
 من فعله على الفضل حين غسلوا النبي صلى الله عليه وآله واما كونه اول ما يفعله فلان اجلاس الميث انما يكون لاجل خروج ما عسى ان
 يخرج من بطنه من النجاسات والا وساخ لئلا يخرج بعد الغسل فيلزم على قول بعض اهل العلم اعادته ولا يخفى ما في ذلك
 من المشقة فكان الاحتياط هو الاول اذا امكن اذا كان قد دلت السنة على انه اول ما يبدى من الغسل بموضع الوضوء
 فالاولى على الوضوء بمحناه العام وقد اطلق الوضوء على غسل السواكين وغيره حديثا وبناء عليه غسل السواكين
 او لا بعد اجلاسه كما عرفت وبعد امر اليد على بطنه عاصلا له لا بالثوب لئلا يتسبب فيهما وقد ورد في حديث طويل مرآة
 البهيمى والطبراني في الكبير انه صلى الله عليه وآله علم امر سليم في تغسيلها النساء بان تبدأ بالبطن فتسبحها صبغاً رقيقاً ان لم
 تكن المستحبة جلي ثم تبتدئ بالعضل فتبعره بماء يسقيها رقيه بعد ما قد مناه فابدى يسفها فافقي على غير ريقها

فواستبرأ ثم خذى كرسفة فاغسل بها فاحسنى غسلها ثم ادخلى يديك تغسلها تحت الثوب فامسح بها بكرسفة
ثلاث مرات فاحسنى مسحها قبل ان توضئها ثم وضئها بماء فيه سدر و لتفرغ الماء امرأة وهي قائمة لا تلى
شيئا غيره حتى تنقى بالسدر وانت تغسلين نيل غسلها اولى النساء بها والا فامارة وسرعة فان كانت صغيرة او ضعيفة
فلتلقها امرأة اخرى سرعة مسلمة فاذا فرغت من غسل سفلتيها غسلت نقيها بماء وسدر فلتوضأها وضوء الصلوة
الحديث بطوله ذكره في الكنز وسكت عليه قد اشارت الاحاديث الصحيحة على صحة مدلوله والا ولى يجلسه بحالة
تكون غير مشقة ولا متزلزلة لئلا يفلت الميت من بين يديه فيتدحرج فيكون موزيا له فيقع في الاتم بايذاءه
المنهى عنه في غير حديث ومن ثم قالت الشافعية الا ولى ان يجلسه كما عرفت ويضع يمينه على كفيه ابهامه في
نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يده على بطنه امرأة الطيف الما عرفت مما قد مناه ويغسل بلباسه

وعليها خرقة سوا تلبس يمسحها كما عرفت مما قد مناه ثم يبدل الخرقة التي على يده ان امكن الا غسلها وانفها على
يده ثانيا ثم يغسل مواضع الوضوء ويبدأ بالميا من فيه وفي الغسل لقوله صلعم للشوة اللاتي غسلن بئته ابدأن بميا
ومواضع الوضوء منها رواه الجماعة وليس ان يدخل ماء في فيه وانفه والمضمضة والاستنشاق خلافا للاختلاف
لنا ان الوضوء يشمل ذلك وقوله ان اخراج ماء المضمضة والاستنشاق عنده من غير مسلم وقالوا انه قد

يدخل بعض الماء الى جوف الميت قلنا لا بأس كالباحة في ذلك حيث لم يتعد الغاسل يدها في فيه ويمر بها

على الاسنان ويزيل ما في منخره من اذى ونحوه ثم بعد الوضوء يغسل راسه لحيته بماء وسدر ويسرجهما بمشط
واسع الاسنان او نحوه اما كونه يغسل الراس الذي منه الاذنان فلانه من اعضاء الوضوء في الجملة وكان الحى اول
ما يبدا به بعد الوضوء في غسل الجنابة واما اللحية فلا استحباب او وجوب تحليلها في الوضوء فكانت مقدمة في الجملة
ايضا واما التزجيل للشعر فانكره الاحناف لكنه قد وجرى في الصحيح ان امر مسلمة لما غسلت بنت رسول الله صلعم قالت
ومشطناها ثلاثة قرون ودعوى عدم علم النبي صلعم بذلك مع تحليه لهن تردده عليهن حينئذ في غاية البعد
فسقط تحمل الاحناف في هذه المسئلة ثم يغسله اى الميت كله يبدأ بالميا من اى يدها يغسل شقه الايمن ثم الايسر
ثم يجره الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما الى قفاه والظهر الى القدم ثم يجره الى شقه الايمن فيغسل الايسر

كذلك والمقصود ان يغسل جميع بدنه مع مراعاة التيامن وليس ان يغسله ثلاثا وخمسا او سبعا او اكثر بما يراه الغاسل

وماء وسدر الا الاخيرة فيجعل فيها شيئا من كافور كما مره صلعم بذلك المشوة اللاتي غسلن بئته رواه الجماعة وقول بعض
الشافعية ان الغسلة التي يكون معها السدر غير محسوبة بركة نص الحديث لكن خرجوا من الخلاف بعد ان يشق

جميع يديه بالماء والسدر ينبغي ان يغسله غسلة ولو لحدة قبل الاخيرة بماء قراح وان لم يفعل فلا بأس فعم يلزم ان
يحتاط في السدر فلا يكثرونه في الماء بل يضع فيه شيئاً يسيراً منه بحيث يكون اذا غاط الماء لا يمنع عنه اطلاق اسمه
فان خشى عدم الانضباط جعل السدر على وجهه بعد بله بالماء وذلك به اليدين او الاثمن افاض عليه كما عرفت من كيفية
الغسل بما فعل فقد اصاب السنة اشمول الفاظ الاحاديث لكلامين فلا تغفل رجاء الله تعالى فان خرج منه شيء
بعد ذلك وجب غسل الخارج فقط وفاقاً للاختلاف كما خرج وقت الغسل كما يجب اعادة الغسل كله لانه قد وقع كما
الشارع والغرض من النظافة وقد حصلت خلافاً للحنابلة ولا في اعادة الغسل قالوا الى سبع مرات وان تناثر
شي من شعرة اخذه وغسله وطيبه ووضع في محله لو مر ذلك امر بذلك في بعض الاحاديث وكذلك ان سقط
او قطع عضو منه ويحرق بعد تمام الغسل لو مر ذلك امر بذلك في بعض الاحاديث ايضا ولا نه طيب بحفف الماء لئلا يبل
الكفانه ولذلك استحب بعضهم تنشيفه بعد اكمال غسله بثوب ليس ببعيد وما خرج من الميت بعد التكفين
لا يغسل لان قد فات وقت الغسل الميت يصير الى تشييد على كل حال فلا يمكن الاحتراز عن كل خارج بعد التكفين
وعلى خلاف وقع الاتفاق ولا يؤخذ شعر الميت ولا ظفيرة لمنع بعض السلف عن ذلك لعدم ورود شيء مما يدل
على جواز منه صلح فلو اخذ يكره تنزيها ولا يطيب المحرم قبل التحلل الاول لخبر الصحيحين انه يبعث يوم القيامة
ملبيا الحديث ويطيب غيره بعد التخييل لو رد كلامه بذلك في حديث تعليمه صلح ام سليم رواه البيهقي والطبراني
في الكبير ذكره في الكنز وقد تقدمت الاشارة اليه فلا تغفل المدة كذلك اي تطيب كتحريمه عليها انما كان للاحتراز
عن الرجال او للتفجع على الزوج وقد زال بالموت المرأة يجعل راسها ثلاث ضفائر وتسدل الى ظهرها لان ام سلمة
فعلت كذلك بزينة بنت النبي صلح كما في الصحيحين غيره واولى الرجال بتفصيله او لا هم بالصلوة عليه سيأتي بيان
ذلك ان شاء الله وقد تقدم انه لو اوصى بان يغسله شخص معلوم منهم او من غيرهم قدم على غير احترامه كما اذا
الميت ووصية ولانه اولى بنفسه فيقدم من عينه قد مر ذلك فتفطن بها قراياتها من النساء لانهن اشفق من
سواهن بعد الزوج لما تقدم فتفطن او لا هن ذوات محرمية وهي من لو فرضت ذكر لعم تنكحهما فان استوت اثنتان
تدست ذات الصوبة لو كانت ذكراً كالحمة على الخالة مثلاً وان تعددت من صنف واحد كاختين او ذواتين او بنتاً
فتشتركان فيه وان تنازعتا والمصير الى القرعة ان استوت في العلم كما سيأتي ولا تقدم الا علم العاملة تقدم على من لم
تعلم لما تقدم من الاحاديث والاجنبية العاملة تقدم على القرية الجاهلة بالغسل وقد تقدم دليل ذلك وقد تقدم
ان الرجال يغسلون المرأة عند فقد النساء فان كانوا امراة فانها كانت في كل قوس غير محرم

فهو كاجنبى والمهرم يقدم عليه هو على غيره من الرجال الذين لا قرابة لهم مثل ذلك نقول في الذكر الميت اذا لم يوجد
عنده الا نساء هذا ما اختاره ولا يحمل الغسل بالكلية والفتنة بالميت غير مرجحة فلا نغفل الى ان يتيمم المهرم الا ان تحقق
في بعض الحالات فلا بأس بان يتيمم لكن من اين لنا هذا التحقق والله اعلم.

فصل في التكفين شرع التكفين كرامة وسبب للمعصية ان لا يجب اطلاع احد عليه يؤيده ما تقدم من استحباب
غسله في محل خال واستحباب ان يكون الفاعل ذا دين وامانة وقول بعض اصحابنا ان الحكمة فيه الشبه بمجال التائب
المسيحي بثوبه غير شديد يجب تكفينه من ماله لقوله صلعم في المهرم كفتوه في ثوبه وعن خباب بن الارت قال ان
مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل يوم احد ولم يترك الا نثرة فكنا اذا غطينا بها راسه بدت رجلاه واذا غطينا رجلاه بدت ارجله
فامرنا رسول الله صلعم ان نغطي بها راسه ونجعل على رجليه شيئا من الاذخر من اهل الجماعة الا ابن ملجاة وعنه
في تكفين حمزة نحو ما ذكر في تكفين مصعب قد انفقت الائمة على وجوب التكفين انه ان وجد من ماله ما يكفنه
وجب وهو مقدم على سائر الديون ولو برهن خلافا للشافعية ونحوها من وصية وارث لا طلاق ما قدم منها من
الا حاديث وكان المفلس يقدم بالكسوة الكافية لستر عورتها على الدين ولو استغرقت ماله الزكوة والمعتدل عند الشا
فهو كمن لا مال له والحق انه يقدم مؤن موته على زكوة لا طلاق ما قدم منها ولا نه يكون حينئذ من اصنافها فهو
احوج وكان العبد فقير والله اغنى الا غنياء ولتعلق حق الله ايضا بالتكفين فيقدم واذا كان صلعم قدم المكفر باكل
كفارته مع قدرته على الكسوة الميت اولى فان ترك ما يكفي لستر معظم بدنه كمل من الاذخر ونحوه اى سائر اشباب
الارض ونحوها ولا يجب اى التكيل على من تلزمه نفقته لما قدم منها من حديث خباب في تكفين مصعب بن حمزة
ولا هذا اربا العجز او الاشتغال او الخوف ممنوع كانه يبعد غاية البعد ان لا يكون في الحاضر من معدة قطعة
ثوب يكمل به الكفن هذا البحث في الوجوب الذي ياتى به الواحد او الجماعة اما الاستحباب فلا تراعى فيه والا
اى ان لم يترك الميت ما ذكره وجب على اولى قرابته ثوب لستر جميع بدنه وليس اكله اما كون الواجب ثوبا
فلما قدم منها من تكفين مصعب حمزة وكان الحى يكتفى بثوب لما قال صلعم او لظلم ثوبان الحديث وهو صحيح واما كونه
ليس اكله فلحديث ابي قتادة قال قال رسول الله صلعم اذا دلى احدكم اخاه فليحسن كفته رواه ابن ملجاة والترمذي
ورجال سنده ثقات والمرداوى القرابة من تلزمه نفقته فان قيل كيف توجبون على قريبه اقل الكفن اى ثوبا يستر
جميع بدنه اذا لم توجبوا عليه التكيل لما تقدم قلنا قد تقدم دليلنا ولا يعتد بما يسهل تداركه بخلاف ما اذا اراد
اراد ان يكفنه بما لا يستر جميع بدنه فانه يكون في الحالة هذه هو المعتمد والمتحرى الكشف بدين قريبه الميت فتامله

[illegible]

لتغير الذي قدم ذكره نفيه عن عائشة ان اياكروفت نظر الى ثوب عليه كان يمرض فيه به درع من زعفران فقال اغسلوا
 ثوبي هذا ومن يد راعليه ثوبين فكفوني فيها قلت ان هذا خلق قال ان الحق بالجديدين الميت اما هو للمهالة انهي
 مختصا في رواية ادفوني ثوبي هذين فاما هو للمهالة التراب هو كما تراه فخاله لما رجع الاستدلال به بعض الاحناف
 ولا يبعد ان يكون فيما رويته تصحيح فتأمل لو استدلل بحديث المجهول الذي قصته ناقته فكان او فحق لكنه ليس فيه
 ما يدل على انه لا يجوز اقل منه في غير الضرورة فلو كان ما نقص عن الثوبين كفن ضروريا لم يوجد ما يدل عليه من المسئلة
 ان المدايون هل يجوز ان يكفن في اقل من ثوبين اذ المير من الغريماء مقتضى مذهبه انه لا يجوز الحق انه اذا لم
 ير من الغريماء لا يكفن من ماله بالكثر من لفافة اى ثوب يستوجب يدنه وفاقا للشافعية اما الوارث والموهب اليه اذا
 يرضيا بالكل الكفن فلا يما باخلافا للمناجاة ويرد على الاحناف القياس الصحيح حيث جوزوا الصلوة في ثوب احدى في غير
 حالة الضرورة كما روي في حديث جابر فاما بالهم لا يجوز ون للميت الا كنفاه بثوب احدى مع ان الحاخوة بالستر والزينة
 من الميت والا فضل في تكفين المرأة خمسة اذ اشر ثم درع ثم خمار ثم لفافتان وخرقة يشد بها الفخذان والورك
 تحت الدرع وفاقا للشافعية والمناجاة وقالت الاحناف لفافة واحدة والمعتدل عندهم ان الخرقة الاخيرة تربط فوق
 شد يديها ولم ار لهم على ما ذكروه دليلا ولا حديثا ليلى بنت قانغ، الشافعية قالت كنت فيمن غسلتم كلثوم بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها وكان ادل ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم ادرجت بعد ذلك
 في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الباب معه كفنها فبنا وانا ثوبا ثوبا رواه احمد واورد او وقد تكلم في بعض
 رجال سنده بعضهم اجابهم اخرون قلت يورده ما روى الجوزي في طريق ابراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام
 بن حسان عن حفصة عن ام عطية قالت كفناها في خمسة اذ ابي خمرناها كما ينجز الحو قال لحافظ هذه الزيادة صحيحة
 الاسناد وفي الصحيحين قال الحسن الخرقة الخامسة يشد بها الفخذان والورك ان ثبتت العدة وحديث ليلى ميبين له وتكون الزيادة
 على الثلاث للرجل على الخمس للمرأة لانه اسراف واصناعة للمال وقد نفي عنه فالقاء الرداء بعد الثلاث للرجل بعد الخمس
 للمرأة بدعة مذمومة وكذا اللباس العامة كما هو المرسوم عند اهل البدعة والعجبة تحسبن بعض الاحناف لهذه البدعة
 ولين تطيب بدن الميت وكفنه تجهيزا وتطييبا بمحوظ وعطر نحو ما الحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جرت
 الميت فاجزوه ثلثا رواه احمد والبيهقي والبزار قبل ورجاله رجال الصحيح الا المرحوم فلا يطيب ولا يغطي راسه
 خلافا للاحناف والمالكية واستدلوا بعموم ما روي في مطلق الاموات ولما ان الخاص مقدم على العام في موارد الخصوص
 ولا يلزم الفاء الخاص فغن ابن عباس قال بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ وقع عن راحلته وتفتت

فنذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال غسلوه بملء وسدر كفنوه في ثوبه ولا تحنطوه ولا تحنطوا راسه فان الله توبقته يوم
 القيامة مليا رواه الجماعة ودعوى الاختصاص بذلك الشخص بردة تقصيم التشريع مع انه لا دليل عليه بل ظاهر سياق
 الحديث يرد دعوى عدمه لانه على الوصف لا بالشخص قلت ومفهوم الحديث ظاهر في ان غير المحرم يطيب بالحنوط ونحوه وان
 عادةهم المعروفة المستمرة هي تطيب الميت ولذلك نفاهم عن تطيب المحرم وذلك ظاهر تبسيط اللغات بعضها
 فوق بعض الحنوط بينهما لانه على ذلك جرى العمل هو اسهل في التكفين لا فوق العدا للراية عمرامة الى هريرة لذلك ويجعل
 احسنها واسعها اعلاما حين الادراج لان عادة المحمل لظاهر الحنوط وامن ثيابه ثم يوضع عليها مستلقيا لانه يمكن
 الادراج فيها وقد استحب كثير من الفقهاء ان يحنط قطن ويجعل منه على منافذ بدنه وكذا هو اوضح ببودة ومغائبه و
 مراقبه بعد تطيبها ايضا وليس في ذلك شيء مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا باس به لانه قد نقل فعل ذلك عن بعض
 الصحابة وكان المرفوع منه صلح يدل على مشروعية تطيب الميت وذلك يتناول انواعه كلها وقد ترى ان اشار على
 بالمسك وكذا ابن عمر كره ابن عمر تطيب بالطن عيني الميت او ان يطيب بوسن زعفران واستحب الحنابلة ان يجعل قطنه
 بين اليدين ويشد فوقه خرقة مشقوقة الطرفين كالتيان هو سادس اويل بلا المام ولم نره ماثورا ولا باس به لمن شاء فعله
 ثم يرد طرف اللقافة التي تليه من الجانب الايسر يرد طرفها الاخر فوقه اي يرد الطرفين هما الى الجانب الايسر على الميت ثم يرد
 الطرفين الاخر هما الى الجانب الايمن فوق ذلك الطرف ثم يفعل بالثانية الثانية كذلك اي كالاولى ويجعل الفاضل من الكفن
 هما الى راسه لما تقدم في تكفين حمزة فان خاف ان ينتشر عن الكفن عقدة بخرقه او يغيرها وان احتاج الى الربط في اكثر من
 محل فلا باس بالزيادة بقدر الضرورة والمعمول الربط في ثلثة مواضع عند الراس والرجلين الوسط وتحت العقد في القبر
 لقول ابن مسعود رضي الله عنه اذا دخلتم الميت في القبر فخلوا العقد من الازم ودين تحسين الكفن من غير مخالفة اما تحسينه فقد
 تقدم حديث قتادة واعلم ان كل ما امر به صلح او فعل على عهد من الكفان فانه هو المرجع في بيان تحسين المأمور به في
 هذا الحديث وكذلك ما فعله له اصحابه بعد موته صلح فانه من التحسين المذكور بل هو اولى ان يقدم الله له الاصل
 صلح وقد فعل اصحابه نحو ما امر به وفعل على عهد صلحهم مني عنهم فكل ما فعله صلح او فعل في زمانه من التكفين وغيرها
 فهو لا يكون الا خيرا وكذلك قلنا في التكفين مع القيص الانزال بالخبرة والنزاهة والنال العامة ان مع الحديث فيها
 واذ ليس في هذه الا تدخل في التحسين من حسن الكفن ان يكون ثوبا او ثيابا ساترة لجميع بدن الميت لا تنقطع ولا تتخرق
 بمحل الميت فيها واذ تليست الجرد فهي اولى لانه صلح كفن فيها الا ان يكون غير الجرد فيه معنى وعلى ذلك يجعل تكفين المحرم
 في ثوبه لانه احرم فيهما وكذا اعطاء صلح بعض ثيابه لبعض الاموات وقد اخذ عبد الرحمن بن عوف ان اراد البسة النبي

صلح الكفنة وأما قول الصديق ^{عليه السلام} في إمامة المهدي فمفسر عندنا على معنى إمامه للقيوم والصديق ولا شك فيما قال فإنه لا ريب
 أن الحق بلجديد وأوحى إليه من الميت لكن كلامه لا يدل على أن التكفين في الخلق أفضل من الجديد لجواز أن يكون
 كلامه ببيان ما هو الواقع أو يكون اختياراً ثوبه الخلق لمعنى فيه لكونه أخذه من رسول الله صلعم أو كونه
 ليسه في حالة مفصلة ولو كان يريد تفضيل الكفن الغير الجديد على الجديد لما كان لاقتصاراً على ثوب خلق واحد
 وثوبين جديدين معنى فإن قيل ليس في الحديث ما يدل على أنهما جديدان فلنا لكنه لم يقل دريد وأعليه
 ثوبين قد يمين لا سيما قد عرفت أنهما إنما يريدون ويرغبون في الجديد وقد ورد في رواية دريد وأعليه ثوبين
 جديدين وبذلك لا يبقى الريب في أن المراد بالثوبين في الرواية المطلقة الجديدان ولا في صحة ما اختارناه
 ولنعلم إلى ما كنا بصدد فقول من أحسنية الكفن أن يكون أبيض إذا أمكن تيسر وإلا فغيره يقوم مقامه
 في الجواز عند عدم وجود الأبيض وكذا في الحسن وقد رغب صلعم في لبس الثياب البيضاء فقال لبسوا من ثيابكم
 البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنا فيها موتاكم رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وغيره وفي الباب
 أحاديث وهو نص مرفوع إلى العصور صلعم في كون المطلوب هو التكفين في الثياب البيضاء ولو فاتح معينة دلت على جواز التكفين بغير الأبيض
 لا يمكن القول بتعين الثياب البيضاء الكفن لزوماً من قال بأنه ليس أن يكون الكفن جبة أو فيه جبة يقال عليه أن هذا الحديث
 يرد عليه نعم عند عدم الثياب البيضاء أو لمعنى يقوم بغيرها يمكن أن يستحب غير الأبيض إمامه
 وجودها فلا بد من هذا أعرف مسألة أخرى بأن الجديدة إذا اجتمعت مع الوسخ وغيرة اللون فلا يعقب بها
 تقدم البياض عليها فالثوب الأبيض المغسول ولو كان قد يما حسن من الثوب الجديد الوسخ المتغير
 اللون وخلاصة الكلام أنه صلعم أمر بتجسين الكفن وهو صلعم وأصحابه الجديان يفعلوا ما هو أحسن
 وأكثر ثواباً عند الله تعالى فما نقص عن أقل ما فعلوه فهو تفریط لا يجوز إلا للضرورة وما زاد عما فعلوه ولم يرد
 أنهم فعلوه فهو إفراط ومغالاة وقد نهي عنها صلعم فنحن على رخص نوعاً لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب
 سريعاً راحة البوداد ومن ثم صرح الحنابلة بكراهته من صوف وشعر وحرموه من بطود وقالوا
 لا يجوز بحريز إلا من ضرورة قلت ولعل مرادهم بالجلد غير المدبوغ وفي غير الضرورة ومثل ما ذكره
 الفحس أو المتنجس كله أو بعضه وظهر بذلك تحريم الحريز لتكفين الذكر وكراهته لأنثى لأنه مغالاة
 ولم يفعل في زمنه صلعم ولا فعله أحد من أصحابه فإن قيل إن الأمر بتجسين الكفن يدل على جواز
 من الحريز للمرأة لأنه يجوز لها لبسه في حيوتها قلت نعم وإنما كره لكونه داخل في المغالاة المنهي

عنها والنهي آله الكراهة وهو إضاعة للمال وفي النهي عن إضاعة المال إحد عشر كثيرة والقياس على ما يجوز لها في الحياة قد جرت بعضهم إلى تجويز ما يستقي من ذكره فقال بعض الشافعية وسر بحجج المتأخرون منهم كابن حجر الهيتمي أنه يجوز أن تحلى المرأة بالذهب والفضة وإن يدفن معها ذلك مع أن كان الحرير المذهبية وقالوا إذا مضى الورقة بدنه معها لا يجوز أن يكشف عن قبرها لأخراجه ذلك عنها حتى أن رجوع الورثة فلا حول ولا قوة إلا بالله والعياذ بالله من أمثال هذه القياسات الفاسدة قلت وقد جرت هذه القياسات إلى بدعات اختارها العامة كتغطية جنازة الذكور والكائنات بأردية الحرير والسفال المنبثة بالذهب والفضة وبسطها في القبور تحت الأموات ونصب المضلة والخيمة على الجنازة كيلا تصيبها حر الشمس وأمثالها من المنكرات والمخازي والموبقات فهم ما يتركون البدعة لا في الحياة ولا بعد الموت نسأل الله السلامة والعافية

فصل الصلوة على الجنازة أي على الميت المسلم ولو كان من الروافض أو الخارج أو المعتزلة واليهودية أو المقلدة أو المبتدعة بالبدعات الغير المكفرة غير الشهيد والغال وقائل نفسه كما سياتي وقال بعض أصحابنا لا يصلى على الجهمية أي من يقول أن الله في كل مكان وينكر كونه فوق العرش خارج العالم فقط فرض كفاية وقيل سنة وهذا القيل ضعیف وحكي عن بعض أصحاب مالك إمام شريعة الصلوة على الجنازة فذلك مما وقع الإجماع عليه والأصل في ذلك قوله تعالى ولا تقل على أحد منهم أي من المنافقين ومفهوم الآية إذا قلنا به هنا أن المسلم غير المنافق يصلى عليه وأيضا سياق الآية ظاهر في أن الصلوة على الأموات كانت إذ ذاك مشروعة ثابتة وروى أن آدم لم يحضر الموت نزلت الملائكة بجنوده وكفنه من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفوه في وتر من الثياب حفرا والصلح أو صلوا عليه وقالوا ولد له هذه سنة ولد آدم من بعده رواة البيهقي وغيره وصححه الحاكم وقد دل على الوجوب ما تضمنته إحد عشر كثيرة منها زجر صلعم عن أن يقبر الرجل ليلا حتى يصلى عليه الحديث رواة أحمد ومسلم وإبو داود وذكر الليل فيه ليس للتقيد وإنما خص الليل بالذكر لأنه مظنة قلة المصلين قلت في زجره عن الدفن بالليل حتى يصلى عليه هو صلعم أو يصلى عليه جماعة المسلمين نكتة خفية لمرار من نبه عليها وهي أن الليل مظنة الاغتياال كما أنه مظنة ترك كمال الصلوة على الميت وعدم تحسين الكفن فانه إذا صلى عليه جماعة من المسلمين لا سيما إذا حضر الإمام

فالغالب زوال الظنة وتهمة الاغتيال صلى الله على من لا ينطق عن الهوى وعن وثالة رضي قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل ميت وجاهدوا مع كل امير رواه ابن ماجة وعندنا عن جابر رضي صلوا على موتاكم
 بالليل والنهار وعندنا عن ابي هريرة رضي صلوا على اطفالكم فانهم من افواظكم وفي الصحيحين صلوا على الصلوة
 على النجاشي وكلام يقتضي الوجوب وانما لم تكن صلوة الجنائز على الاعيان لان ذلك ممكلا سبيل اليه
 عقلا وعادة اذ ليس في استطاعة البشر العلم بكل من مات في اقطان الارض برأ وجر او قل ان من الزمان
 يخرج عن موت احد من المسلمين فلو كانت فريضة على الاعيان وفرض مثلا وصول الخبر انما يتلغز
 او مثله لاستغرق الاوقات كلها وعجزت الاحياء عن الكسب واداء الفرائض الاخرى ولتغلبت اشغالهم
 وحاجتهم بالكلية وكذلك لم تتعين على كل من حضر او وصل الخبر اليه لانه صلوا على الامم بالخروج الصلوة
 على النجاشي على مشيتهم واسرادتهم كما ورد في بعض الروايات ولمكان الحرج فيه ولم يكن المسلمون كلهم
 يحضرون الصلوة على كل جنازة في زمنه صلوا اذ لو كان لنقل المعلوم من حالهم ما يخالفه ولذلك قلنا
 ان صلوة الجنائز فرض كفاية ولا شاع في كونها مندوبة على كل احد قد مر ان يحضر فيها او يصلي عليها شي
 غائبة اذا بلغ الخبر اليه والطهارة شرة في صحتها وقيل ان خاف فيها تيمم وقيل لا تشترط الطهارة فيها
 وهذا القول الاخير هو قول الشعبي ومحمد بن جبر من اصحابنا والثاني هو احدى الروايتين عن الحسن البصري
 وفي الفتح ذهب جمع من المسلمين الى انه يجزى لها التيمم من خاف فيها الوضوء وشاغل بالوضوء وحكا ابن
 المنذر عن عطاء وسالم والزهرى النخعي وربيعة والليث والكونيني هي رواية عن احمد وفيه حديث
 مرفوع عن ابن عباس رضي رواه ابن عدي واسناده ضعيف وثنا ان الله تعالى سماها صلوة كما قال ولا تفضل
 على احد منهم الاية وورد في الحديث انه لا صلوة الا بظهور الطهارة عن الحدث والنجس شرط لصحتها
 كما تقدم في كتاب الصلوة والعدول الى التيمم انما يجوز عند فقد الماء وليس هنا خوف الفوات اذ لم
 يعين الشارع لها وقتا محددا وادج ساغ له ان يتوضأ ويصلي عليها ولو دفنت فعلى قبرها وكذا
 ستر العورة ونحوه اي هو شرط في صحتها وكذا استقبال القبلة والنية للمعترف انها داخلية في معنى
 الصلوة شأنها بعد اتمامها من الشروط هو لازم لها الا ما لم يكن من شأنها ولم ياذن به فيها صلوا
 والامامة لها كونه من سائر السلوات وقال ابو حنيفة وما العبد واحد والساعي في القديم والى حق بالامامة
 في صلوة الجنائز قال ابو حنيفة ثم القاصي فان لم يحضر استحب ان يقدم امام الحي ثم الولي على ترتيبهم في النكاح

والأصح عندهم تقدم الأب على الابن ولو أوصى إلى رجل أن يصلي عليه لم يكن أولى من الأولياء عند الثلاثة وقال أحمد
واصحابه هو أولى من الوالي والأولياء وقال الشافعي في الجريد الرابع أن الولي أولى من الوالي وهذا في غير النبي صلعم فلا
تفضل وفي كتب الشافعية يقدم الأب ثم الجد وان علا ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الأخ والأخوة تقدم الأخ كابوين على
الأخ كالأب ثم ابن الأخ كابوين ثم الأب ثم العصبية على ترتيب الأكرام ثم ذوات الأرحام وقالت الحنابلة الوصي فالسيد
برقيقه فالسلطان فالحاكم فالنائب فالأولى بفصل رجل فزوج بعد ذوى الأرحام ومن قدمه على منزلة له من قدمه
وصى وقال مالك الابن مقدم على الأب والأخ ادلى من الجد والابن أولى من الزوج وان كان أباه هذا المخصى ما ذكره
في بيان الأخ بالإمامة على صلوة الجنازة وهي كما تراها أقوال عارية عن الاستدلال نعم قد يستدل من يقول بأولوية
الوالي بها بالعل في عهد النبي صلعم لأنه لم يكن أحد يتقدم عليه إلا في جنازة ولا في غيرها ولا أنه صلعم كان هو الوالي
وجوابه أنه لم يكن لأحد أن يقاس بالنبي صلعم من جهات كثيرة لا تحصى سيما إذا كان هو صلعم أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وهو أبوهم في قراءة ولو كانت شاذة انفسا الكلام ينبغي أن يكون في غير صلعم فلا شك أنه
إذا وجد المترشحون للإمامة في الصلوة سواء كانت صلوة جنازة أو غيرها فلا بد من النظر في المراتب
من صفاتهم ونحوها المعتبرة شرعا فلعله الشارع صلعم مرجح للإمامة على غيره قد متاه سواء كانت الصلوة
صلوة جنازة أو غيرها فاذا استووا في الصفات المرجحة التي اعتبرها الشارع ولم يسمع أحدهم للآخر بالتقدم
فالعُدول إلى قرعة هو المتعين حيث لم يعين المصلون كلهم أو أكثرهم شخصا أو تناصقوا الاثنين ولا تزيد
من عند ياتنا مرجحات للإمامة لم ياذن الله بها وهروله كما يقول بعض للفقهاء من الشافعية والأحناف وغيرهم
أنه يقدم أحسنهم وجها أو أكثرهم والأجها ثم أجملهم من وجبة ومما يستحى من ذكره ما نقل عن بعضهم ثم أطولهم
ذكرا الحيا ذبا لله من مثل هذه الآراء الفاسدة المفضية للدين للملة ولوضم به أحد من الظرفاء ثم أعظمهم
خصية فلا دسرى بماذا يجيبون وقد تقدم بيان من أحق الناس بالإمامة في باب الإمامة فارجع إليه الله
يتوكلنا ولنا فيها نصلي جماعة وسماها الشارع صلوة فحكم إمامها هو حكم الإمام في سائر الصلوات ويقوم بالإمام
هذا راس الرجل ووسط المرأة وفاقا للشافعي وأبي حنيفة وقال بعض الأحناف يقوم بجذء الصدر من الرجل
والمرأة وقالت الحنابلة عند صدره وعند وسطها وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة
عند عجزها كل ذلك مما لم نزلهم عليه لئلا قال بعض الأحناف متمحلا لمذهبه أن الصدر
منه ضم القلب وفيه نور الإيمان فيكون القيام عمدة إشارة إلى الشفاعة لإيمانه وتعليقه هذان فانه

لا شفاعة لبيت في قوة الايمان ولا في ضعفه ولا في اصل حفظه وانما يدعى للحق في حفظ ايمانه او زيادته ومن قارنه
 الايمان عند موته فلا تنفعه شفاعة الشافعين وانما تكون الشفاعة بعد الموت في غفران الذنوب ومنع
 الذنوب ومصدرها الدماغ وهو في الراس فبطل تعليل الخفي وظهر ان مثل هذه التعليلات التي ذكرها علل
 وامراض في الصدر فكيف يجوز تأسيس الشرائع عليها وكيف يسوغ ان يعارض بها الثابت عن الصادق
 المصدوق المعصوم ولنعم ما قال مولانا اسماعيل الشهيد لرجل خفي كان يعارض بالحديث النبي صلعم بأمراء
 المجتهدين انا انيك بقطعات المسك والعنبر والغالية وانت تاتي بمزق الحيف النجسة المتنجسة
 البالية بالجملة لحديث ابي غالب الخياط قال شهدت انس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند راسه
 فلم يرفع يده الا بمنازة امرأة فضلى عليها فقام وسطها قال يا باجمرة هكذا كان رسول الله صلعم
 يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم رواه احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه والوداد
 وسكت عنه في النيل رجال اسادة ثقاة ولفظ ابي داود هكذا كان رسول الله صلعم يصلي على الجنازة
 كصلواته يكبر اربعاً ويقوم عند راس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم الحديث ولا منافاة بين الروايتين
 في العجيزة يصدق عليها وانها وسطوا الا فضل ان يكبر فيها اربعاً لانه قد ثبت عنه صلعم انه كبر على كثير
 من الجنائز اربعاً وذلك متواتر بثبوته عنه صلعم وقد اجمعت الامة على صحة صلاة من كبر على الجنازة اربع
 تكبيرات ويجوز خمس او اكثر لما صح عنه صلعم وعن اصحابنا ما الحسن فقد ثبت في الصحيح من حديث
 عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان زيد بن ارقم يكبر على جنازة اربعاً وانه كبر على جنازة خمساً فقال
 كان رسول الله صلعم يكبرها اخرجيه مسلم واهل السنن وفي الباب احاديث وآثار وقد اختلف الصحابة
 فمن بعدهم في عدد تكبيرات صلاة الجنازة فذهب الجمهور الى انها اربع وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم
 الى انها خمس وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع وبما ذكرناه نعرف ان وقوع
 الاجماع على الاربع كما ذكره بعض الاخفاء في غاية السقوط ومع عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب انه كبر على
 سهل بن حنيف ستاً وقال انه شهد بدراراه البخاري وروى عن امامنا احمد بن حنبل انه لا ينقص عن اربع ولا يزيد
 على سبع وعن بكر بن عبد الله المزني انه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع وروى عن انس ان التكبير
 على الجنازة ثلث اي قل المجزى لانه فصح عنه انه كبر اربعاً ايضاً وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال التكبير تسع سبع
 وخمس واربع وكبر ما كبر الامام رواه عن ابن المنذر وعن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على اهل

في حديثه
 في حديثه
 في حديثه
 في حديثه
 في حديثه

بدر خمساً وستاً وسبعاً ورواه سعيد في سنته قال في النبل وفي فعل على وغيره دليل على استحباب تخصيص من له
 فضيلة بالثبات التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم فعله صلعم بصلوته على حمزة
 ما يدل على ذلك انتهى وقوله على حمزة يشير إلى ما يروى من طرق لا تخلو عن مقال أنه صلعم صلى على حمزة مرة ثم قرنه
 مع كل شهيد إذ ذلك وصل عليه معه وسيأتي الكلام على ذلك في الصلوة على الشهيد أو عدمها فانتظر ثم اعلم
 أنه لا تعارض بين هذه الآثار حيث علم أقل المجزئ والأفضل فهي بمنزلة الزيادة في عدد ركعات النفل المطلق ولا يثبت
 تضيق بعض من اعتاد الجسود والانتصار لقلده فإن أولئك قد عرفوا أن التحيز بما دعتهم كما قيل شئنة أمر ^{فها}
 من اغترم فأياك ولا غترار بتهويلاتهم على من خالف مذاهبتهم واعتق فكرتك وفلك منها قيود الجسد
 والرقية وعالج نفسك أن المذهب بعض ما أصابهم من ادعاء التقليد بالتمسك بالكتاب والسنة ثم
 بأثار الصحابة والتابعين ولا تتقيد فيما اختلفوا فيه بقول دون قول بل سلم الاختلاف مع الاختلاف أن
 كنت من أهل الاختيار الآخر والله ولي التوفيق وبه الانتصار والمختار أنه يستحب رفع يديه في جميع التكبيرات
 حذو منكبيه ثم يضعهما على صدره كما يفعل في الصلوات وفقاً للشافعي والحنابلة وخلافاً لأبي حنيفة ومالك
 في المعتمد عند أصحابه وعنده ثلاث روايات الرفع في الجميع كما اختارناه وفي الأولى فقط وعدمه في كلها وفي النبل
 حكاية أي استحباب الرفع عند التكبيرات ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله
 وقيس ابن أبي حازم والزهري وأبو داود وأحمد وإسحاق واختاره ابن المنذر ورواه الشافعي عن
 انس بن مالك والشافعي أيضاً عن عمروة وابن المسيب مثل ذلك قال وعلى ذلك إذا ركع أهل العلم
 ببلد ما ولعل من لم يستحب الرفع عند التكبير كله يستدل بأنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء والجواب أن
 ما صح عن الأصحاب إذا لم يعارض المرفوع فاقبل حاله الاستحباب لأن غالب الاحتمال أنهم أخذوه من المعصوم
 لا سيما إذا لم يصحوا بأن ذلك مما أي منهم ولم نعرف أنه مما أي لهم ولم يعارض أصلاً مقرراً وإما
 قول الإمام الشوكاني والحاصل أنه لم يثبت في غير تكبيرة التحريم شيء يصلح الاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وسلم وأفعال
 الصحابة وأقوالهم لا حاجة فيها فينبغي أن يقتصر على الرفع عند التكبيرة الأولى لأنه لم يشرع في غيرها إلا
 عند الانتقال من ركن إلى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلوة الجنازة فجوابه أنا لم نره من نقل
 استحباب ذلك في تكبيرة التحريم من وجه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يروى عن ابن عباس وأبي هريرة مرفوعاً
 أنه صلعم كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود فنقل هو نفسه تضعيف

ذلك واقوه وعليه فلا يبقى لديه دليل على ما اتبته الا ما صح عن الصحابة فان كان ما ينقل عن الصحابة
 لا يصلح لان يحصل به الاستحباب فيلزمه عدم استحباب رفع اليد عند تكبيرة الافتتاح فان قيل ان
 الحديث الضعيف قد يعمل به في فضائل الاعمال عند عدم المعارض قلنا لا بد اولاً من اثبات ان ما نحن
 فيه من فضائل الاعمال فانه في هذا الموضع من نقط الخلاف وثانياً انه بعد التسليم نقول انهم الاستدلال
 بالضعيف في الرفع عند التحريم فلم لا يصح الاستدلال بمثله اذا ورد في الرفع عند كل تكبيرة فانه قد روى
 الطبراني في الاوسط الرفع في كل التكبيرات عن ابن عمر روى عنهما لا سيما وعمل الجمع من الصحابة ^{به} ضد هذا
 الحديث المرفوع وان كان ضعيفاً مما يرجح العمل به والحق ما قدمناه من ان عمل الصحابة يحصل به
 الاستحباب بشرطه الذي قدمناه ولا نطلق على ما هذا حاله انه سنة وانما نستحب به والطلاق نقل الامام
 البخاري في صحيحه عن ابن عمر انه كان يرفع يديه مستديراً به مع عدم ذكر ما يعارضه هو في الحقيقة
 اختياراً لما اخترناه واعتماداً على ما اعتمدناه املاً على به الامام الشوكاني من ان رفع اليد من لم
 يشترع في غيرها الا عند الانتقال من ركن الى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة
 فهو من جنس استدلال الاحناف على عدم استحبابه عند الانتقال من ركن الى ركن بان مبنى الصلوة
 على السكون وقد عرفت فساداً من قبل وجوابه انما لا تسلمان هذا التعليل يصلح للاحتجاج في نفي شيء او
 اثباته وهو انصح فغايته ان يصح في الرفع عند تكبيرات العيد بين ايضاً وقد اتفق على استحبابه
 اهل الحديث والاحناف والتابعية لما مر فان كان المختار استحبابه ذلك هناك كان هو المختار
 هنا ويبطل التعليل براسا على ان نقول ان رفع اليد من حيث استحبابه في سائر الصلوات مثلاً لنقل
 اليه وفتح عند الانتقال من ركن الى ركن دائماً فالانتقال من القيام مثلاً انما يكون غالباً بعد القيام
 لقراءة السورة وهي سنة فمما ذكره من التعليل ليس عطف وليس في محله وايضاً منقوض بالرفع
 في تكبيرات العيد ولو سلمنا ما ذكره فان مقتضاه استحباب رفع اليد عند تكبيرات الجنازة
 من باب اولي لان كل تكبيرة فيها منزلة ركعة في سائر الصلوات اقله المجرى لذلك الصلوة فرض
 صرحت لها لا يصح بدونها الا بعد سائر مخصص شرعي ولما كان الانتقال الى فرض صلوة الجنازة
 اخفى من الانتقال في فرض سائر الصلوة فلا اقل من ان يقال باستحباب رفع السيد بين
 عند التكبيرات في صلوة الجنازة ايضاً لان الحاجة الى الرفع هنا اظهر منها هناك ونحن

قد ذكرنا الحكمة في رفع اليدين عند التكبير والانتقال في الأربعة في كتاب الصلوة ولعل ما ذكرناه ملحوظ للشراح
ولكننا لا نقول بانحصار الحكم والأسرار في ذلك بل لعل فوق ذلك حكم وأسرار أيضا لم تبلغها
عقولنا وقد ألهمنا الله تبارك وتعالى أدراك حكمة ودر في رفع اليدين حيث سنه مع التكبير سواء كان عند
الانتقال من ركن فعلي إلى ركن مثله كما في سائر الصلوات أو عند الانتقال من ركن ذكرى إلى ركن ذكرى
مثله كما في صلوة الجنازة أو عند الانتقال من ذكر مستنون إلى مثله كما في رفع اليدين عند تكبيرات صلوة العيد
فلعل من أسرار ذلك ومن معانيه فوق ما قد مناه سابقا أنه لما كان التكبير هو قولنا الله أكبر معناه بيان
أن العظمة في كل شيء هي أكبر من كل شيء وكل ما سواه بالنسبة إلى عظمته جل شأنه حقير وذليل صغير
كان رفع اليدين إشارة من المصلي إلى سائر العوالم التي يكبر الله عليها فنقولنا الله أكبر هو بيان لعظمة الله
بالنظر ورفع اليدين بيان لمعنى هذا التكبير فهو تعظيم لله بالفعل والإشارة بالجارحتين أو ان الرفع إشارة
وأما إلى ترك أسواه وهذا ألا يمازج ما الحسن له موقعا ومجلا من صلوة الجنازة التي فيها يتهيأ العبد لمقابلة
الدنيا وما فيها فالرفع فيها المييب والرغب من الرفع في سائر الصلوة ولما كان السجود أخص مراتب قرب
العبد من ربه كما صرح بذلك الحديث وكان المكبر عليه كالمنفي أو كالمعرض عنه في تلك المرتبة لمزيد
اشتغال العبد في مخاطبة ربه وتعظيمه وتوحيده لم تحسن الإشارة إلى ما سوى الله في تلك الحالة
وعند الدخول إليها وعند الانفصال منها إذا مفضل عليه ومكبر عليه ولا سوى ولا غير حينئذ ملحوظا
فإنها حالة استغراق في ذاته ووجوده سبحانه فكانت الحكمة والموافقة بالأدب أن لا يشرع رفع اليدين
عند التكبير للهوى والرفع من السجود وإنما يلتفت فيه بتعظيم المعبود والخضوع والتذلل له لفظا وفعا وضمنا
وتعظيم الجبهة والخذل أشرف أعضاء العبد بين يديه كالأشارة إلى العير بان الله أكبر منه أو نحو ذلك
فكل محل ما يناسبه ولذلك قال لناصفوته من عبادة وخيرته من خلقه أقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد الحديث أو كما قال صلعم فاذا انحطت علما بما ذكرناه من السر والحكمة في رفع اليدين عند التكبير
سواء كان تكبير الانتقال من ركن إلى ركن كما قال الإمام الشوكاني أو من سنة إلى سنة كالتكبيرات في
صلوة العيد أو تقديرا انتقال من ركن إلى ركن كما في صلوة الجنازة عرفت أن الحكمة والعلة موجودة
في الكل على سواء فنثبت أن رفع اليدين عند التكبيرات في صلوة الجنازة مطابقة للحكمة والقياس
فهما يقتضيان الإتيان بها هذا حاله وإنما اطلنا في هذا المقام لأننا لم نر أحدا شرح السر والحكمة

في رفع اليدين بما يبرد الغلة وينشفي العلة بل رأينا كثيرا من احرمة الله ألا يطلع على اسرار لطفه في
تشريعهم قد يسخر بمثل هذه السنن المستقيمة وبعضهم يعدها اتفاقا مباحية للصلاة وتخالفة لموضوعها
حتى قال ان قارئها فعلا واحدا مثل حركة الرأس مثلا تكون مبطلات للصلاة وقال بعضهم استهجن أمما
قال فمثلا بحركة أذان القبلة ومنهم من حرّمها ومنهم من كرهها اللهم اننا نبدأ اليك مما قالوا و

حسابنا وحسابهم عليه يوم يقوم الناس عندك ورسولك صلعم حاضر لديك ويجب ان يقرأ بعد الأولى
القائمة وبين التعوذ قبلها وسورة بعد هلال الأحناف والمالكية والحنابلة والشافعية في السورة
والأحناف فقط في القائمة اما وجوب قراءة القائمة فلنا حديث ام شريك الانصارية قالت امرنا
رسول الله صلعم ان نقرأ على الجنائز بقائمة الكتاب رواه ابن ماجه قال الحافظ وفي سنده
ضعف يسير وحديث ابن عباس رضي الله عنهما صلى على جنازة فقرأ بقائمة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة
ثم اذ البخاري وابوداؤد والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بقائمة الكتاب وسورة و
جهر فلما فرغ قال سنة وحق ولنا ايضا ان صلوة الجنائز صلوة فالا استدلال على لزوم قراءة القائمة فيها
مشمول ودخل تحت ضمن الاستدلال بالاحاديث المتقدمة في باب صفة الصلوة المشعرة بلزوم
قراءة القائمة هناك ومن خالفنا فيه فلم يأت بحجة اما التعوذ فدليله حيث ثبتت قراءة القائمة
والسورة هو قوله تقرأ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم الآية وقد تقدم الكلام عليها
في كتاب الصلوة واقما لم نجعل الامر للوجوب فيها هذا لعدم ما يعينه لهذا الموضع ولا نه لم نذكر في احاد
الباب اذ لو كان واجبا لنقل ما يدل عليه ولا نه اي التعوذ لم يذكره صلعم فيما عداه من واجبات
الصلوة كما في حديث المسئي صلوته ولا غيره من الاحاديث فقلنا باستحبابه لعموم الامر في الآية
احتياط ولا يجهل الا لتعليم ولا يقرأ في غير الأولى وفي قول ضعيف لبعض اصحاب الشافعي انه يجهل
ليلا ولا يصح عند الشافعية الاسرار مطلقا وفاقا للجمهور اما ما تقدم في حديث ابن عباس من انه
قرأ فجهر الحديث فاما كان للتعليم كما اوضح ذلك هو نفسه في رواية عنه رواه الحاكم وغيره من طريق
ابن عجلان انه سمع سعيد بن ابي سعيد يقول صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالحمد ثم قال انما
جهرت لتعلموا انها سنة انتهى واما كونه لا يقرأ في غير الأولى فلحديث ابى امامة بن سهل
انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلعم ان السنة في الصلوة على الجنائز ان يكبر الامام ثم يقرأ

بقائه في الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرافي نفسه ثم يصلي على النبي صلعم ويخلص الدعاء للجنازة
 في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرافي نفسه رواه الشافعي في مسنده وفي أسناده
 مطرف ولكنه قد قواه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرضا في عن الزهري
 بمعناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق قال في الفتح وأسناده صحيح
 وليس فيه قوله بعد التكبيرة الأولى ولا قوله ثم يسلم سرافي نفسه ولكنه أخرج الحاكم نحوه وأدلى
 كل تقدير يثبت بهذا الحديث أنه لا يقرأ في التكبيرات المتأخرة عن الأولى وهو ما نريد ههنا
 والحديث ثابت لا محالة لصحة بعض أسانيدنا وكثيرتها وكثرة محجبيه فقول الشافعية في الأصح
 بجواز قرائتها في غير الأولى مردود بما عرفت ويصلي على النبي صلعم بعد الثانية اتفاقاً وقالت
 الشافعية لا تجب الصلوة على أهله معه والحق أنه حيث شرعت صلوة عليه صلعم فالصلوة
 على أهله معه متحمة لما قد مناه من نفيه صلعم عن أن يصلي عليه الصلوة المتراء ومما يدل
 على وجوب الصلوة عليه صلعم في هذا الموضع ما قد مناه من الأحاديث وكذا حديث لا صلوة لمن لم
 يصل على ونحوه روى إسماعيل القاضي في كتاب الصلوة على النبي عن أبي أمامة أنه قال إن السنة في الصلوة على الجنازة
 أن يقرأ أبعامة الكتاب ويصلي على النبي صلعم ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الأمانة ثم يسلم
 وأخرجه ابن الجارود في المنتقى قال الحافظ وسماه محرج لهم في الصحيحين يدعون بعد الثالثة ويخلص
 للميت الحديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلعم قال إذا صليتم على الميت فخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وصححه البيهقي
 وفي أسناده ابن اسحاق وقد عمن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصححاً بالسماع والأفضل أن يدعوا
 بالماثورة لأنه دعاء واتباع وقد كتب كثير من الفقهاء في كتبهم ادعية غير ماثورة وهي وإن كانت
 تجوز إلا أن الأفضل هو الماثورة أما اختلاف الأحاديث في ذلك الادعية الماثورة فمحمول على أنه صلعم
 كان يدعوا للميت بدعاء ولا يخفى باخر فمنها اللهم اغفر له وارحمه داعف عنه دعائه واكرم نزاله ووسع
 مدخله واغسله بماء وتلج وبرد وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله دسراً
 خيراً من دسره واهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وتهنته القبر وعذاب النار رواه
 مسلم والنسائي والترمذي فخصوا من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلعم على
 جنازة يقول وساقه كما ذكرناه في المتن ثم قال عوف فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاه

رسول الله صلى الله عليه وسلم لذي الميت وبه يظهر انه لا يباس لوجهه الا امام بالدعاء بحيث يسمع غيره
 سيما اذا كان للتعليم وقد روى غير ذلك عن واثلة ابن الاسقع قال صلى بن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعتة يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك
 فقه فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفاء والحمد اللهم فاغفر له وارحمه انك انت
 الغفور الرحيم رواه ابو داود وابن ماجه وفي اسناده مروان بن جناح وفيه مقال
 ويعلم منه ان ذكر اسم الميت واسم ابية مشروع في صلوة الجنازة بل مستون وكذا الذي
 عدم الذكر كما تقدم في الحديث الذي قبله فالا ما موقوف الى المصلي ان شاء سماه وان شاء
 اشار اليه وعناه ومن المأثور ما رواه الامام مالك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن
 ابيه انه سال ابا هريرة كيف تقلى على الجنازة فقال ابو هريرة انا عمر الله اخبرك بزيادة
 عن رسول الله اتبعها من اهلها فاذا وضعت كبرت وحدثت وصليت على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اقول
 اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امك كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك
 وانت اعلم به اللهم ان كان محمدا في احسانه وان كان مسيئا فنجنا وزنا عن سيئاته اللهم لا تحرمنا
 اجره ولا تفتنا بعده وهذا وان كان موقفا على ابي هريرة الا انه يغلب على الظن ان يكون قد سمعه عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى عليهم على المتابعة وعنهم فوعا عند احمد والترمذي وابن ماجه اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكوانا واثنا انك تعلم متقلبنا ومثوانا وانت
 على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا فتونه عليهما قال
 الامام اشوكاني في النيل واعلم انه لم يرد تعيين موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يختاره
 منها دفعة اما بعد فله من التكبير او بعد التكبير الاولى او الثانية او الثالثة او يفرقه بين كل
 تكبيرتين او يدعوي بين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ليكون موديا لجميع ما روى عنه صلى
 الله عليه وسلم وما ذكره ان كان جائزا الا انه لا بد ان ياتي بالقائمة في الاولى والصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم الثانية ثم يدعوي بعد الصلوة في الثانية وكذا في الثالثة لما قدمناه من الاحاديث التي افادت لزوم قراءة
 القائمة وانها بعد التكبيرة الاولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انما عننا في الحديث انها بعد التكبيرة الثانية وقد ظهر
 ذلك بعبطه ذلك ثم المفيدة للتراخي والافضل ولا فضل في صلوة الجنازة بين الاذكار الا بالتكبير وهو ما

اختارناه وقد اختاره الجمهور فتأمل حديث أبي امامة بن سهل الأنثى ذكره وكذلك غيره قد يدل سياقه على ما ذكرناه من التفصيل كما على ما أطلقه الإمام الشوكاني فنقولنا ويدعو بعد الثالثة أي لا يدع الدعاء بعد الثالثة حق وإن كان قد دعا بعد القراءة في التكبيرة الأولى وبعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الثانية فاحفظ ذلك فإنه محل خلاف بيننا وبين الشافعية والحنابلة حيث جزموا بعدم استحباب الدعاء بعد التكبيرة الأولى والثانية والله أعلم قالت الشافعية وإذا كان الميت انتفى أي دل الضمائر المذكورة المذكورة في ادعية الأحاديث بضمائر التانيث وما ذكره أصبح في الدعاء للميت المعين وخالفهم الإمام الشوكاني فقال والنظا هر أنه يدعو بهذه الألفاظ الواردة في هذه الأحاديث سواء كان الميت ذكرًا أو أنثى ولا يحول الضمائر المذكورة إلى صيغة التانيث كان الميت أنثى لأن مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والأنثى انتهى قلت وما ذكره أعني يقضي حيث لم يسم المصلي الميت أو الميتة فإن سمي الميت باسمه واسم أبيه وذلك من المسنون المشرع كما تقدم فإن الضمائر إنما ترجع إلى المذكور حينئذ فيتعين التحويل إذا كان الميت المصحح باسمه انتهى فتأمل له ولعل الإمام رو غفل عن هذا وقال ما قال ومن العجائب التزام الأحناف الدعاء الأخير وليس فيه إخلاص الدعاء للميت المأمور به في الحديث فهم قد تركوا ما هو الأرجح واختاروا المرجوح وقد أوصى كثير من الأحناف عند موتهم أن تقول اللهم اغفر لهم وإذا كان المصلي عليه طقلا أراد اللهم اجعله لنا سلفا وقرىبا وأجرأروى ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة ومروى مثله سفيان في جامعه عن الحسن بن عوف الدينوري عن أبيه عن المسلمين بن المسلم منها ومن أصوله لو لم يذكر الدعاء لأبويه بالعافية والرحمة ولا يضر ضعف سندة لأنه في الفضائل قال الشافعي في ولد الزنا يدعى كلمة المسلمة وليس الدعاء بعد الرابعة خلافا للحنابلة ولا خلاف أي حيث أنه يسلم بعد هابل أفضل وقالت الحنابلة يقف بعد هابل لا يدعوا ولم نزلهم دليلًا في خصوص هذا الموضع ولنا حديث عبد الله بن أبي أدنى أنه ماتت ابنة له فكب عليها أربعاً ثم مكثت بعد الرابعة قد رما بين التكبيرتين يدعون ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في الجنائز هكذا رواه أحمد وابن ماجه بمعناه قال الحاكم هذا حديث صحيح قالت الشافعية ليس أن يقول بعد الرابعة اللهم لا تخزنا من الجحيم ولا تقننا بعده وأعف لنا وله وفي التل قال أبو علي بن أبي هريرة كان المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار انتهى وقيل غير ذلك والأولى ما ذكرناه فإن شاءوا بما شاءوا من الأدعية المارة فيجعل بعض المأثور بعد أربعة وبعضه بعد الثالثة ربه ما من أن يجعل بعضه بعد قراءة الأولى والثانية كما قد منا الكلام على ذلك ولحقه ثم يسلم ولا أفضل تسليمات

دفا قال الثلاثة وقال المصنف ولعدة وقد تقدم في حديث أبي امامة بن سهل ما يدل على لزوم التسليم في
 صلوة الجنازة وفي الصحيح ذكر ان انساً سلم وعنه ابن عباس انه سلم في حديث جبرة بقرأة الفاتحة وهو في حكم
 المرفوع وعن عبد الله بن ابي اوفى انه ماتت ابنته فكبر اربعاً حتى طشت انه سيكبر فمسا ثم سلم عن ميمنه
 وعن شماله وفيه فقال اني لا ازيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال
 الحاكم هذا حديث صحيح والمسبق يدخل بتكبيره ولا ينتظر تكبيره الامام بعد حضوره وفاق الشافعية وخلافه الاثنا
 والحنابلة وعن مالك روايتان كالمذاهبين وما اخترناه هو ما جزم به الامام البخاري ونقله عن الحسن قد رافق على
 ما اخترناه ابو يوسف من الاخبار قال بعض الاخلاف مستكلاً على ان المسبوق لا يدخل مع الامام الا حين يحضر معه
 تكبيرة فيوافقه فيها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يعتدي بما فاتته اذ هو منشوخ انتهى قلنا
 ذلك في غير التكبيرة التي يكون بها الدخول في الصلوة وقوله ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يمكن ان لا يسلمه
 الغصم لجواز الخمس فصاعد المأخوذ منا ولو سلم فلا نسلم ان حكم الركعة هو حكم التكبيرة من كل الوجوه ولو
 فنقول ليس المسبوق هناك يدخل مع الامام على اي حال وجدة من الركعة قايماً كان ام راعياً كما ام ساجداً دائماً
 فسبح احتساباً ادراكه من بعض فرض الركعة اذا قامت الفرض من الاخرى عندنا مطلقاً وعندهم اذا قامت الركعة
 الا تكبيرة الاحرام فانها تحسب بالاتفاق فاية ما يدل عليه كون التكبيرة بمنزلة الركعة هو ان لا يحسب
 المسبوق ما وافق فيه الامام من الادعية بعد التكبيرة اما غير ذلك فلا يدل عليه ما ذكر من المشابهة
 ونقول له ايضا ان ما استدلت به من التعليل غير وارد علينا فقط وليس في محله بل هو في هذه المسئلة لو تفكرت
 لانه باتفاق منا ومنك ان الموتى لا يدخل في الصلوة الا بعد ان يكبر امامه ويصير دخلاً في الصلوة فاذا فرغ
 الامام من التكبيرة الاولى في صلوة الجنازة مثلاً فقد صار كانه فرغ من ركعة على رجليه واصلاً وحينئذ
 لا يمكن للموتى ان يدخل في الصلوة لان دخوله حينئذ يكون كانه ابتداء بما فاتته من الركعات وذلك منسوخ
 وهذا لازم قولك بل مدلوله بالمطابقة وكذلك يجري هذا الاثر في دخول الموتى بعد تكبير الامام في سائر
 التكبيرات ومن لازم ذلك عدم إمكان صحة صلوة الجنازة في جماعة فان قيل ان حضوره حين تكبير الامام مسوغ
 له الدخول قلنا ذلك حيث يحسب له التكبير وان فاتته كما في سائر الصلوات اما اذا فرض ان نفس التكبير قائم
 مقام ركعة كاملة قد قامت كما ذكره هذا الحنفى فلا يسيل الى صلوة الجنازة في جماعة فتأمل فانه دقيق وبنينا
 ونحوه من التناقضات تعرف قيم العدل عن السنة النبوية على صاحبها افضل السلام والرحمة ولنا ما تقدم من

غاياتها في تفسير ما انت قال به في

الأحاديث في باب الإمامة والاعتقاد من كتاب الصلوة فان فيها الأمر بالدخول مع الإمام على أي حال كان وما
 هنا صلوة فحكم الاعتقاد والدخول فيها هو حكمه هناك فبطل ما زعمه أكثر الأحناف والمتصوفين لعدم فهمهم
 ويتدارك باقي التكبير بأذكارها بعد سلام الإمام وقال مالك بل إذا كان رأى يكبر سقيا بلا دعاء وذكر بين
 التكبيرين وقد وافق مالك الليث وابن المسيب ظاهر كلام الثلاثة غير الشافعي ان المتدارك مقضي هو اول
 صلوته يأتي فيه بحسبه قال لان القضاء يحكي الاداء فمن قاتته الاولى مثلاً فانه يقرأ الفاتحة في المقضية عند
 من ادبها بالخاطلة وان كان قد قرأها في الثانية التي ادركها مع الإمام المختار عند اصحابنا وفاق الشافعية
 ان المتدارك ليس هو قضاء وانما هو اتمام وما ادرك مع الإمام هو اول صلوته وقد تقدم في كتاب الصلوة دليلنا
 وهو قوله صلعم وما فاتكم فاتموا الحديث أي ما فاتكم من صلوة الإمام فاجعلوه تمام صلوتكم اما كونه يتدارك ما فاتته
 فلما عرفت في كتاب الصلوة ان من فاتته شيء من الصلوة فانه يكملها بقضائها والا لم تكن صلوة شرعية أي فيكون
 كانه لم يصل قالت الخبالة فلو سلم مع الإمام ولم يتدارك ما فاتته صححت صلوته أي بما ادركه مع الإمام فقط
 ونزعم ان النبي صلعم قال لعائشة رضيها ما فاتك لا قضاء عليك كذا قال بعضهم ولم يدك كونه حجة ولم يعزه الى شيء
 من كتب الحديث فليتنظر على انه لو صح فانه لا يدل على مرادهم من الاطلاق والتعميم وغايته ان صح ان يكون
 خاصاً بالنساء اذا صلين مع الرجال لقبح وقوفهن مكبرات بحضرة الرجال ولا نهن قد خصصن في ابواب الجنائز
 ومتعلقاتها بالحكام دون الرجال فلا يبعد التحصيل ان صح الحديث مثلاً لا اقتدى في التكبيرة الثانية فيقرأ
 فيها التعوذ والفاتحة والسورة ويصل على النبي صلعم في الثالثة واذا اكبر الإمام رابع تكبيرة وسلم فهو لا يسلم بل يدعوا
 بالمأثور ويكبر متفرجاً ثم يسلم ثم لا اقتدى به اخر صح القدر وقد يفعل كالأول وهكذا الى غير النهاية لان الاعتقاد
 بالمسبوق صحيح عندنا ولا تجزئ ركباناً الا من عذرنا قال الثلاثة وقالت الأحناف القياس ان تجزئ في الاستحسان
 لا تجزئ مرادهم ان الأصل المقرر عندهم ان صلوة الجنائز إتماماً على ركوع ولا سجود لها أي ولا قنطرة في
 زعمهم واذا كانت كذلك فلا لباس لوضوء القيام وجوابهم منا انها صلوة وقد سماها الله صلوة في كتابه ولها
 تحريم وفيها قراءة خلافاً لهم كما قرأوا الذي ومن شرط صحتها الطهارة عن الحدث والحبس ستر العورة و
 استقبال القبلة وانما لم يشرع فيها لسبب إركوع ثلاث تكون ذريعة الى عبادة المية والقبور وغير الله
 ذاك ظاهر فانه صلعم قد نهي عن الصلوة في السجدة وما علة ذلك الا انه ذكرناه ان كانت صلوة الجنائز
 في الحقيقة دعاء كما ذهبت الأحناف وكان القياس ببعض ان لا يجب القيام فيها فلا يقولون ان القياس يقتضي

ان تصح بلا طهارة عن الحدث والتنجس ان تصح بدون ستر العورة لمن وجد ما يسترها وان تصح على
 غير اقبلة ولو قدر على استقبالها لانها في الحقيقة دعاء والدعاء لا يشترط له تلك الشرط وهم لم
 يقولوا بذلك وانما عجب من هذا انهم لم يجزوا صلاة الجنازة على الميت القائب مع ان الدعاء بظهر
 الغيب احرى بالاجابة بنص الحديث اما قولهم بالا ستحسان احتياط فيقال عليه ان الواجب هو ما
 اوجبه الشارع والحرام ما حرمه والدين ما شرعه والامر ما قضاه والاحتياط في الغزبية انما هو في حمل
 الشخص لنفسه حيث يكون الامر محال شتياه واما الايجاب التحريم ونحوه على الامة فالاحتياط المستحسن
 انما هو الابتعاد والسكوت عما لم يقيم الدليل ببيانه والا كان القائل بالا ستحسان في ذلك دخلا
 فيمن ذمهم الله وتوعدهم بغضبه ممن وصفهم بالكذب عليه في التحليل والتحريم كما نطق بذلك
 الكتاب واذا بطل ما ذكره فلما عمله صلعم وعمل اصحابه المستمر الذي تلقته الامة بالقبول الى يومنا هذا او
 هو انهم لم يزالوا يصلون على الجنازة قايما ولم ينقل عن احد منهم انه صلى على جنازة واكيا او قاعا او فحلما
 من عملهم انهم قد علموا افتراض القيام فيها كما علموا اشتراط استقبال القبلة لها وغير ذلك مما قد مناه
 وهل يسوغ ان يقال تسمية الله بها صلوة انما هي مجاز وتسمية الاخاف لها دعاء هو الحقيقة ان هذا الشيء عجاب
 واذا كانت السنة المشهورة كراهة الركوب في تشييع الجنازة فما بال الركوب بغير عذر في خصوص صلوة
 عليها هل يجوز من له ادنى مسكة من عقل نسال الله العافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه وليس الاذن
 بالجنازة اى الاعلام بتجريح او تقرير ليكثر الجمع للصلوة عليها ويحرم نفي الجاهلية اتفاقا وهو اذا عات
 موته بار سال من يخبر بموت الميت على ابواب الدور الا سواق مع نوح من التيلحة وذكر اوصاف
 الميت تغلخا واستكبارا والظاهر ان هذا هو النعي المنهى عنه كما في حديث ابن مسعود عن النبي صلعم قال اياكم
 والنعي فان النعي من عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك رواه موتونا وذكر انه اسبح عن حديثه رحمه الله قال اذا
 فلا تؤذوا ابى الى اخاف ان يكون نعيانا انى سمعت رسول الله صلعم ينهى عن النعي رواه احمد وابن ماجه والترمذي
 وصححه لا صحة في قوله ولا تؤذوا ابى احد الا انه رأى منه ذموا الحجة فيما روي عن النبي صلعم وهو قوله سمعت رسول الله
 صلعم ينهى عن النعي قد عرفت معنى النعي مما قد مناه واما الايدان بالجنازة للصلوة اى الاعلام بلانى الجاهلية ذكركم سنون هو وان نعيانا انه
 غير داخل في النعي الجاهلية المنهى عنه ولذلك خصه الامام البخارى بالتوبيخ يقال باب الرجل ينهى الى اهل الميت بنفسه وساق يستدل
 عن ابى هريرة ان رسول الله صلعم نعى الجعاشي في اليوم الذي مات فيه فشرح الى المصنف نصف بهم وكبار ربا الحديث

ثم ساق الحديث في أخباره صلعم يقتل الثلاثة الأمراء المقولون بموته ثم قال باب الأذن بالجنادة
وقال أبو رافع عن أبي هريرة قال قال النبي صلعم ألا كنتم أذ تقموني انتهى فوجد أخبار الصديق والحسين
وذي القرباة ونحوه من المسلمين مما لا نرى به بأسا وإن سماه بعض الناس نعيالما تلونا عليك من قصة
أخباره صلعم يقتل الثلاثة الأمراء وأما الأيدان أي الأعلام الصلوة عليه فذلك مستحب مسنون لما عرفت
مما قدمناه هناك من صورتان أحدهما مباحة والآخرى ستة والصورة الثالثة نعي أهل الجاهلية الذي قد عرفت
معناه فذلك منهي عنه بفرض رسول الله صلعم والنهي يقتضي التحريم كما هو مقرر في علم أصول الفقه ولتن
صفوا ثلاثة فالتروكلما زاد للجمع كان أفضل وأرجح أي أرحم في أن يشفع الله المسلمين وأما كونها تن
الصفوف فذلك مما لا أعلم بين الأئمة فيه خلافا إلا ما ينقل عن عطاء فإنه ذهب إلى أنه لا يشرع فيها
لتسوية الصفوف وقد أشار الإمام البخاري إلى أنه عليه فقال في الصحيح باب من صف صفين أو ثلاثة
على الجنادة خلف الإمام وروى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلعم صلى على النجاشي فكنيت في الصف
الثاني أو الثالث ثم قال باب الصفوف على الجنادة وساق أحاديث كلها تؤيد ما ذكرناه وعن مالك بن هبيرة
قال قال رسول الله صلعم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب منه الترمذي وصححه الحاكم وفي
رواية الأغفر له قال لطبري ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينطلقوا به اجتماع قوم تقوم
منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث ذكره في الفتح وقل ما يسمى صفارجلان ولا عدد لا كثرة وقد ورد
في فضيلة الجمع الكثير للصلوة أحاديث فيها حديث عائشة عن النبي صلعم ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين
يلجئون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه رواية أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس
قال سمعت رسول الله صلعم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا
إلا شفعوا له فيه رواية أحمد ومسلم وأبو داود وبقيل هلموا إلى الصلوة أي لين أن يتأدى في من قرب منه الإمام
أو من شاء فيقول هلموا إلى الصلوة على الميت أو الجنادة ونحو ذلك لما روى عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلعم قد توفي اليوم رجل صالح من الغيث فلهم فصلوا عليه كذا في الصحيحين والبخاري أيضا فقوموا فصلوا على أخيك أصحبه
وأصحبه اسم النجاشي ويعمل بالمصلح والمسجد ولا تكلم فيه خذوا بالأحباب ومالك وروفا قال الشافعي وأحمد استد بعض
الأحباب بحديث من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له وأجيب بأنه حديث ضعيف وقال الإمام أحمد هذا حديث ضعيف
تفرقه به صالح مولى النواصة وهو ضعيف وأما قول ذلك الحنفى موجه المذهب لانه أي المسجد بنى لأداء المكتوبات

بخوابه ان تقول له ما امر ادرك بهذا تريد ان صلوة الجنازة حيث لم تكن لها المساجد انه يلزم كراهتها فيها لذلك
 فان كان هذا امر اذنه ان يقول بكونه ما سوى المكتوبات من السنن والاذا كان وتلاوة القرآن الاضغاث
 ونحوها من الطاعات في المساجد وهذا معلوم فساد من دين الاسلام بالضرورة ولا يلزمه هو ولا احد من
 الاضاف اذا كان الامر كذلك بطل توجيهه وتعليله فلا يبقى بايديهم الا ما قد مناه عنهم من الحديث ^{الضعيف}
 ومثله لا تقوم به الحجة حتى لو سلم عن المعارض ايضا هو مع ضعفه انما وجد في بعض النسخ ابي داود و
 اما النسخ المشهورة المحققة المسموعة من السنن ابي داود واما هو بلفظ من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء
 عليه فسقط احتجاجهم به مطلقا ولو سلمنا بثبوته انه عند معارضته ظاهر اصح منه انما يجب تأويله لا كذا ^{بش} كذا
 المشهور به وقد جاء تأويل له بمعنى عليه كما في قوله تعالى انما امر فلها اي عليها وعليه فما في
 النسخة المحققة يكون تفسير الماد في النسخة الناصرة الناذرة او لعله مع ضعفه محمول على من صلى في المسجد ^{وج}
 ولم يشيعها الى المقبرة فانه بذلك يكون موقفا لا جرحا للتيسير والمختار معها الى المقبرة واجر حضور ^{السنن}
 ولنا انه صلح صلى على ابني بيضاء في المسجد رواية مسلم عن عائشة للديث وفي رواية ما صلى رسول الله صلح
 على سهيل بن البيضاء الا في جوف المسجد رواية الجماعة الا البخاري وقد تاول هذا الحديث بعضهم بان
 محمول على ان الصلوة على ابني بيضاء وقعت بانهما كانا خارجي المسجد المصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق
 وما تاولوا به هذا الحديث باطل يرد سياق القصة ولو كان الامر كذلك لاستدل به المخالفون لعائشة
 المذكورين عليها في قولها ادخلوا جنازة سعد بن ابي وقاص المسجد لا صلى عليه فلم يكن منهم ذلك وهي اذا طلب
 ادخال الجنازة الى داخل المسجد وهم بعد ان احتجبت بالسنة وافقوها علم ان هذا التأويل باطل ساقط لا محال
 له من النظر بوضوح استمرار العمل بالصلوة على الجنائز في المساجد حتى انهم صلوا على ابني بكر بن عبد الله في المسجد وصلوا على
 عمر بن الخطاب في المسجد فان قيل ان انكار من انكر على عائشة تحييت كانوا جميعا من الصحابة اقل حالاته ان يدل على حفظوا
 انما هو الصلوة على الجنائز في المسجد فيكون اكثر عمله صلح في صلواته على جنائزهم انما هو الصلوة عليها في
 غير المسجد لانه يسجد كل البعد ان يذهلوا عن ذلك اذا كان عملهم المستمر عليه فيكون حديث عائشة
 غايته ان يدل على الجواز لا على الافضلية والجواب اننا نسلم العمل الاكثر فيجوز ان يدل هذا الحديث على انه
 في غير المسجد فلهذا لا نقول بافضليته في المسجد بل نقول بجواز بل لا كراهة اما الافضلية في المصلي ونحوه
 ففي القول بها تظهر نعم اذا كانت الصلوة خارج المسجد ارجى لكثرة الجمع او كان المسجد يفتق بالمصلين

فلا تنزع في ان الصلوة في المصلي نحوها افضل وعلى ذلك حمل بعضهم صلوة تصلي على النجاشي ولا دليل
 في خرجه صلعم للصلوة على المذكور الى المصلي لمذهب الاحناف والمالكية من كراهتها في المسجد لان المصلي
 حكمه حكم المساجد كما مره صلعم في حديث حضور صلوة العيد للحيف ان يعتزلن المصلي والمسالة
 على نظر القول بالجواز في الموضوعين هو الحق فان اعدا اهل البلد موضعا للجنائز فلا فضل للصلوة على
 الجنائز فحديث ابن عمر ان اليهود جاءوا الى النبي صلعم برجل منهم وامرأة زينان فوجا قريبا من موضع
 الجنائز عند المسجد فاذا كان موضع الجنائز مكانا معد للصلوة عليها كما قال الحافظ في الفتح فلا شك
 ان العمل المستمر يكون اذ ذلك هو الصلوة نادرا وعلى كل تقدير يكون ما اعتقده الاحناف والمالكية
 ومن رافقهم من الكراهة ضعيفا فاسد او يصلي على الطفل اتفاقا كما يحكي عن سعيد بن جبير انه
 لا يصلي عليه ما لم يبلغ وهو في غاية الشدة وذو وجه الشدة وذو ان المميز ينصح عباداته واسلامه
 وانه اذا عقل الكفر ومات عليه يعذب به وقد دل على ذلك عرضه صلعم الاسلام على اعلام
 اليهودي وقبوله اسلامه وقوله الحمد لله الذي انقذه من النار رواه البخاري في صحيحه
 عن انس رضي في حديث المغيرة عند احمد والنسائي والترمذي وصححه وفيه والطفل يصلي عليه الحديث
 والطفل يطلق على الصغير مهما كان عمرا ومن قال لا يصلي عليه حتى يصلي اي وان لم يبلغ فمراة انه
 لا يصلي على غير المميز وهذا الحديث يرد عليه ويرده ايضا اوضح الروايات عمار مولى الحارث
 بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة وراءه فصلي
 عليها وفي القوم سعيد الخدري وابن عباس ابو قتادة وابو هريرة فسألهم عن ذلك فقالوا السنة مراة
 النساء داود اكد والمنذرى ورجال السادة ثقات ولو كان لغية اي من زكاته محكوما بسلامه
 تعالاه ان كانت مسلمة ولا فان علم ان اباه مسلم فكذلك يحكم بسلامه لان الاسلام يعلم ولا يصلي
 عليه الصلوة على السقط وان لم يستهل اذ اكل انسانا وقال بعض اصحابنا يصلي عليه اذا استهل والا
 فلا وه الاختلاف في المتن خلافا للامام احمد في الايجاب الثلاثة وبعض اصحابنا في عدم الاستحباب توسط
 الجمع بين الدلالة لمراد من سبقني اليه بيان ذلك ان حديث المغيرة الذي فيه والسقط يصلي عليه ويدعوا
 لادله نغرة والوجه لا يدل على الوجوب كما زعمت الحنابلة لانه لم يصح بالامرين ولم يقيد بالاستهلال كما
 استقر . . . لم ير الصلوة على السقط الذي لم يستهل فتعين ان دلالة الحديث وسط بين المذهبين و

عند بعض النحاة
 لا يصلي عليه
 المسجد
 فيه دخول
 الحائض النفس
 دية والتمت
 الاحناف و
 اولوا حديث
 بان ساد النبي
 على الصلوة
 او لا تدل
 في حديث
 الصلوة
 ١٢

وهو ما اختاره واما حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ اذا استقل السقط
صلى عليه وورث فهو مع انه موقوف في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي عن ابي الزبير وهو ضعيف وقد
رفعه الحاكم من طريق المغيرة بن مسلم عن ابي الزبير ورفعه بعضهم من طريق بقية عن اوسا عن
عن ابي الزبير وهو ضعيف مرفوعا وموقوفاً وعن ابن عباس رفعه اذا استهل الصبي صلى عليه وورث
قال الحافظ واسناده حسن وهو كما تراه لا يدل على منع الصلوة عليه بمنطوقه على ان المفهوم يعارض
المنطوق فتأمل قلت انه يعارضه حارثه صحيحه حديث جابر مرفوعا الطفل لا يصلي عليه ولا يرث
ولا يرث حتى يستهل اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان الحاكم وقال الترمذي في
هو موقوف كان الموقوف اصح انتهى والموقوف عند النسائي رجاله رجال الصحيح كذا قال الحافظ اقول اذا كان
الاصح كما قال الترمذي هو الموقوف وما روينا من قبل اعني حديث المغيرة مرفوعا وصححه الترمذي الحاكم
فلا ريب ان المرفوع يقدم على الموقوف فان قيل قد قال الدارقطني في حديث المغيرة ان دفعه اسراج
قلنا لو سلمنا هذا قلنا ليشان المتعارضان اما ان يكونا موقوفين او مرفوعين وعلى كل حال المثبت مقسوم
على المنفي او نفي النفي في حديث جابر على نفي الوجوب ونظيره نفي الصلوة على الشهيد كما سيأتي وقال بعض اهلنا
لنفي التعارض ان المراد بالسقط في حديث المغيرة ما دللنا عليه واستقل هذا نصرت في اللغة فان السقط ما
من بطن امه ميتا فتأمل فانه من المعارك ومن سمي مع ابيه او اخاه او مات لا يصلي عليه الا ان دلت
وهو يعقل ويبلغ ابواه او اخاه او اولادها او قبل موت الصغير وذلك ان
الحكم الاسلام لا يعلو ولا يعلو اخرجه الدارقطني مرفوعا باسناد حسن وله طرق ذكرها في الفتح وان
معه احد ابيه صلى عليه وقال الاخوان والامام احمد وحللا فالملك وبعض الشافعية وقال الامام احمد
من مات ابواه وهما كافران حكم باسلامه واستدل بقوله صلعم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه
او بنصرانه او مجسمانه الحديث رواه في الصحيحين وتعقب قول الامام احمد بعضهم بانه من لازم فوايد
لا يصح اسر ترقاقه وما اوردنا غير ما دللنا قول الامام حكم باسلامه ظاهر في عدم ارادته او
المسلمين فتأمل فان قيل ان الايراد على ظاهر الحديث قلنا كفى بالايراد على الحديث غرضه
صاحبه والحق انه لا يصح الايراد على الحديث لان تعديبه من لم يعمل الشر قد مل
والقرآن على امتداعه فمن مات وهو عاقل لم يخر الكفر بعد تعقله فلا شك في نجاته من

عقلا واما الحكم الظاهري في الدنيا فلا شك اننا نطلق على اولاد الكفار انهم كفار تبعوا لوالديهم الاحياء
 اولد اراد اذ كانوا ابداءا لم يكن لهم ولدان بدليل ان قرابتهم ترثمهم وانا اذا ظفرتنا بهم للحالة
 ما عرفت نسترقهم اذ اراى الامام المصلحة في استوقافهم على خلاف ذلك سياقى ان شاء الله واما
 في الاخرة فمن مات قبل ان يتعقل الكفر يختاره فالمنهيب المنصور انهم ناجون لما قدمناه ولحديث الرويا
 وفيه قال انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة وفي اصلها شجر وصبيان وفيه
 تفسير الشجر في اصل الشجرة ابراهيم والصبيان حوله اولاد الناس قالوا الرسول الله صلعم واولاد
 المشركين فقال واولاد المشركين الحديث رواه في الصحيح قد كرم صلعم انهم في الجنة حول ابراهيم وقد
 طال في هذه المسئلة النزاع وكثر فيه الاختلاف وما ذكرناه هو المرجح عند اصحابنا ولو حضرت جنازة صلى
 على كل واحدة واحدة او على الكل مرة لما تقدم من حديث عمار مولى الحارث بن نوفل في الصلوة على
 الصبي والامرأة للحديث وصح ان ابن عمر رضي الله عنهما صلى على سبيع جنازة رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي
 الامام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفا واحدا فان كان صبي وغشي قدم اليه الرجال
 ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء فان اتحد النوع واختلفوا في الفضل قدم اليه الافضل فاذا فضل قياسا
 للصفات على الذات وكان النبي صلعم كان يقدم الاقرب بالحد عند دفن شهداء كما روى في صحيح البخاري
 والحق كالحمل لا تقطع رقه بالموت ويجوز ان يصلى على الغائب وفاقا للشافعية والحنابلة وخلافا للاحناف
 والمالكية ولم ياتوا بدليل بل دعواهم ان صلوة الجنازة دعاء يرد عليهم كما مر ولنا صلوته صلعم
 مع اصحابه على الصحة النجاشي للحديث رواه الجماعة ودعوى ان ذلك خاص بالنجاشي او بمن كشف
 له عن جنازة الغائب او بالنبي صلعم ردود بل هي اوهام لو فتح بابها لتعطلت اكثر الاحكام وتوسع ساحة
 الايراد لمخالفي الاسلام والاعتراض بانه لم يتقل انه صلعم صلى على غير النجاشي يرد صلوته صلعم على معاوية
 بن معاوية الليثي لانها رويت من طرق متعددة لا تنحط عن درجة الاعتبار كما قال الحافظ داود المصلي
 على زيد وجعفر لانهم قتلوا شهداء مع ان عدم صلوته صلعم على غير النجاشي غاية ان لا تكون الصلوة
 على الغائب متحمة كما ذهبوا اليه من عدم الجواز والصحة ومن زعم التقيد بمن لم يصل عليه كما اختاره
 شيخنا ابن تيمية فانما يصلح لو كان النزاع في وجوب الصلوة على الغائب اما الاستحباب الجواز فصلوته صلعم على
 النجاشي اقل حلا لها ان تدل على الجواز والصحة وبذلك تعرف ضعف ما اختاره ومن لم يصل على الجنازة تجاوزت

له الصلوة على القبر بالاتفاق الا ان الاخوات خصوصها بمن لم يصل عليه ولنا حديث ابن عباس قال ان النبي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قبر رطب بن ابي رباح فوض عليه وصفا خلقه وكبراهة بما متفق عليه ولا شك ان صاحب ذلك
 القبر قد صلى عليه واصرح منه ما ذكرناه صلى الله عليه وسلم على قبر المرأة التي كانت تقم المسجد ولا ريب ان الصحابة
 صلوا عليها ودفنها بليل ومعارضة هذه الاحاديث يكون من لم يصل عليه الامام فانه لم يصل عليه معارضته
 بمبطل المذهب وفي غاية الفساد اذ لا دليل على ان امامة السلطان او نائبه شرط لصحة الصلوة على الجنازة وغيرها
 وغاية الدليل ان تدل على انه حق بالامامة بين غيره اذ احضرك كيف وقد صح ان غير النبي صلى الله عليه وسلم تقدم الامامة
 الصلوة في بعض المغازي والنبي صلى الله عليه وسلم موجود الا انه ابطأ لقضاء حاجته ووضوءه فكلما جاء وحدهم يصلون على
 النبي صلى الله عليه وسلم خلف ذلك الصحابي واظهر سروره بفعلهم حيث قال نعم ما فعلتم فبذلك اعني ان يكون الدليل
 لهم تبين انه عليهم وبه فسد ما زعموه من الاشتراط هنا اذا كان من اهل فرضها عند الموت وفاقا
 للمعتدل عند الشافعية او حيث جازت الصلوة على التبر جاز ان يصل عليه ولو بعد مدة طويلة بشرط
 ان يكون من اهل فرضها عليه حين موت صاحب القبر هذا مما اختاره وفاقا للمعتدل عند الشافعية وقيل ما لم
 يزل وقيل ابد او قالت الاخوات والمالكية ما لم يتفسخ ورجعوا في ذلك الى العرف وقال الامام احمد
 ورواه كثير من اصحابنا الى شهر استدلوا بان الشهادة المدة التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر
 والجواب ان ذلك ليس غاية وانما اتفق ان قد مضت على المقبور تلك المدة ولو كان من مضت بعد وفاته
 مدة اكثر من شهر لا يصل عليه لو لم يمت عليه بعد المدة وعلى الاقل وقع السؤال منه عن المدة قبل ان يصل عليه
 ولما ان صلى الله عليه وسلم خرج يوما فاضى على اهل احد محلوته على الميت الحديث رواه في الصحيح وكان ذلك بعد ثمان سنين
 ولا يصل على الامام على الغال لا متناعه صلى الله عليه وسلم في غزاة خيبر من الصلوة على الغال وقال صلوا على صاحبكم في غزاة احد
 وابوداود والنسائي ابن ماجة ولا على قاتل نفسه لا صلى الله عليه وسلم لم يصل على من قتل نفسه بالمشاقص رواه الجماعة الا
 البخاري وقال عمران بن عبد العزيز ولا وناهي والعترة لا يصل مطلقا على النفاق نصريحا او تايلا وذهب
 ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي وجمهور العلماء الى انه صلى الله عليه وسلم على النفاق واجابوا عن الحديث المذكور
 بانهم سمعوا ابا بصير بن شريك قال سمعنا زحر اللناس في تحذيرهم عن هذا الفعل صلى الله عليه وسلم عليه واصحابه ويؤيد ذلك ما
 رواه النسائي باللفظ انا فلا صلى الله عليه وسلم ويدل على الصلوة على النفاق حديثه صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله واصلوا
 على كافر ورد واجبه صلى الله عليه وسلم والاتباع بين حيث صلوا على ائمة الجور عما بين بيانية اما المدعون فانما امتنع

النبي صلى الله عليه وآله في أول الإسلام حيث لم يكن له صلعة شيء في بيت المال فلما كثرت الفتوح واجتمعت
 الأموال في بيت المال صلى على المديونين وأدى عنهم ديونهم وقال صلى الله عليه وآله شفقة على المؤمنين من ترك ما لا يثبت
 ومن ترك ديناً أو هيكلاً فإلى ههنا سوال يوم وهو أنه لو فرض أنه لا بيت مال ووجد أحد يستدبر لا يقصد
 الأداء أو قد رعى أداء الدين الذي بذمته ولو يرد على أحد احتج مات معسراً مثلاً فهل يصح عليه المنصب الذي
 لا بيت عنده أم لا قلنا إن كان بايعه أهل تلك الأرض وكانوا لم يصل عليه يحصل للناس اتعاظداً وتجارة عن
 فعل مثل هذه المحقوقات جاز ذلك المنصب أن لا يصل عليه ويقول لهم صلوا على صاحبكم لأن العلة التي كانت
 في أول الإسلام مانعة للرسول صلى الله عليه وآله من الصلاة على مثل هذا هي موجودة بلا تعارض فيما فرضه السائل ^{عليه} الله
 ولا يصل على الكافر مطلقاً اتفاقاً لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره والمراد القيام
 على قبره إماماً صلوا صلاة الجنازة أو مستغفر له ولا تدخل في عموم المنهي زيارة قبر الكافر التي تكون لأجل
 الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة إذا دخلت عن الاستغفار له لما سألني أن شاء الله وقد زار النبي صلى الله عليه وآله قبر أبيه وأمه
 ما تأمل الكفر وذكر السيوطي حديث أن الله أمر أحياءهما فأمنياً صلى الله عليه وآله ويرده حديث أن أبي دابك في النار
 ويمكن أن قال هذا قبل الأحياء والإيمان وقوله ثم وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون لا يتأفده وهو
 ظاهر لأن الآية واردة لعموم أهل القرية والحديث لو صح فهو خاص بأبيه صلى الله عليه وآله واشتبهه مسلم بكافر وجب
 غسل الجميع صلى الله عليه وآله بقصد المسلم أو واحد أو أثنين أو أدياً الصلاة عليه إن كان مسلماً ويقول إذا جمعهما بصلوة
 واحدة اللهم اغفر للمسلمين من ههنا قال اللهم اغفر للمسلمين منهم وإذا صلى عليهما واحد أو أحدهما قال اللهم
 اغفر له إن كان مسلماً هكذا يفعل في غير الأدعية وليس في هذه الصلوة على كافر لأن المعلق على شرط لا يتحقق إلا عند
 تحقق وجود المعلق عليه أما جازت الصلوة بهذه الصفة لأنه لا يمكن تأدية الواجب إلا بها وما لا يتم الواجب إلا به
 فهو مثله ونقول إن هذا هو المتيسر في تأدية الواجب والميسر لا يسقط بالمعسور ولقوله صلى الله عليه وآله إذا أمرتكم بأمر
 فأتوا منه ما استطعتم الحديث أو كما قال صلى الله عليه وآله وهذا هو المستطاع في مثل هذه الحالة وقد تقدم أنه إذا ما الكافر
 وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه لا نه صلى الله عليه وآله علياً بذلك لما مات أبو طالب قالت الشافعية
 الأصح وجوب تكفين الذي والمعاهد المستامن ودفعته من ماله ثم منقذه ثم بيت المال ثم من ميا سيرة
 المسلمين ونافذة بدمه كما يجب أطعامه وكسوته إذا عجز وقالوا لا يصح لو مات مسلم بغيرهم وغزوة وتعد راحته
 وغسله لا يصلح عليه فوالفهم للتعابذة وغيرهم فيما إذا تعد راحته للغسل وغزوة وتعد راحته لما منع آخر خوف

تفسيره وحديث يثبته راجع اليهم ايضا قلت قول الشافعية ضعيف عندنا لان البخاري لم يتحقق تفسيره وعلى الاقل
لم يقبل المصل الذي يشترطه الشافعية وقد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان من تعذر تطهيره عن الحدث
والنجس لا يصلي عليه ولا تصح الصلوة عليه كما قالوا الزمهم ان لا تصح الصلوة
عليه البخاري وهو خلاف المعلوم صحة عن الشارع وخلاف المقرر في مذهبيهم وايضا لو كان ما ذكره
صحيحا لم تجز الصلوة على المقبور الذي احتل تفسيره اذا كان المصل حين الموت من اهل فرضها الى غير ذلك
مما لا حاجة بنا الى الاطالة فيه ذكره ولا يصلي الا بعد من حين تطلع الشمس حتى ترفع وحين يقوم قادم
الظهيرة وحين تضعف للغروب حتى تغرب واما قولهم في هذه الاوقات ان تعزى ويرد عليهم ان التعزى
الشافعية لا تنكره لانها ذات سبب اما الدفن فيكون في مذهبهم ايضا بهذه الاوقات ان تعزى ويرد عليهم ان التعزى
اما يكون ممكنا من الشخص الواحد في المكتوبات ونحوها سواء كان كسلا او اشتغالا او كان منافقا لا يصلي
الا رياء واما اجابات المسلمين فلا يتصور ولا يمكن منهم التعزى وقصد اوقات الكراهة خصوصا في امواتهم
فمن احاديث النخعي عن الدفن في هذه الاوقات على ما لا يتصور وقوعه من التعزى المزعوم لا يجوز فيطعن عليه
الشافعية في الدفن واما قولهم ان صلوة الجنائز ذات سبب وذوات الاسباب لا تنكره في هذه الاوقات
فجوابه اننا نعلم ذلك في صلوة الجنائز اذ لا خوف ولا محذور في تأخيرها وما دامت بين ايدينا لا يفوت
وقتها وانما جاز تأدية ما خيف فوته من ذوات الاسباب في الاوقات الكراهة واما ما لا يخاف فوته ولا ياشم
بتأخيرها فلا نعلم انه يجوز تأديته في هذه الاوقات فانه داخل لما ذكره الشافعية ولنا حديث عقبه
بن عامر قال ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل فيهن او ان نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس
بازغة حتى ترفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضعف للغروب حتى تغرب رواه الجماعة الا البخاري فقوله
ان نصل فيهن لا ريب ان صلوة الجنائز داخله في عموم المنهي عنه يوضحه ان الدفن لما كان غير داخل في المنهي
عن الصلوة خصه بالذكر وقد اتى بجوازها اياما مارة طارق بن عمرو والمكي عامل عبد الملك
بن مروان بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقيع وكان طارق يغلس بالصبح فقال ابن عمر رغب
لاهلها اما ان تصلوا على جنازتهم الآن واما ان تتروكها حتى ترتفع الشمس واهمالها
في الموطا واثر ابن عمر رغب لا يقتضي كراهتها حين الاصفراء والاسفار وقال من قد ما ذكرهم
يقتضي ويوضح لسقوط قولهم كما قال الحافظ ماري عن ميمون بن مهران كان ابن عمر يكره الصلوة

على الجنازة اذا طلعت وحين تغرب اخرج به ابن ابي شيبة وهذه الرواية تقتضي انه ترى الاختصاص حتى لو سلم ان رواية حرملة دنا فعقل شمول وقت الاضراس والاسفار وعلامه فتكون رواية ميمون مفسرة للمراد وذلك ظاهر وبه يظهر صنعت توجيه الزرقاني في دعواه الشمول وعدم الاختصاص فتأمل قلت واذا نادى اقول ابن عمر لاهل الجنازة امسوا ان تصلوا على جنازة تكمل الآن وامان تتركوها حتى ترفع الشمس انه كان من المقرر عند عمر ان الاحق بالامامة على الجنازة لا يصل على الجنازة الا بعد اذن ولي الجنازة كما هو ظاهر فاحفظه فانه مهم في هذا الزمان الذي كثرت فيه المقتاتون على الناس في حقوقهم لكن هذا حيث لم يكن ضررا ولا يخاف تغير الجنازة او تفويت كثرة الجماعة والا الزم الولي بان ياذن فان لم ياذن بالصلوة وادار الاضراس بالجنازة او المصلين صلوا عليها فرادى او جماعة والله اعلم ولو خاف ضررا صلى في هذه الاوقات ولا كراهة اى كان خيف تغير الميت ونحوه او خيف تفرق المصلين لحادث او نحو ذلك لزم ان يصلوا على الجنازة حينئذ ولا كراهة لانه يتعين ناديتها ويكون الطلب غير موسع كالملكتوبة اذا ضاق وقتها فترفع الكراهة حينئذ لعدم جواز تعلق حكمين مختلفين بشئ واحد من كل الوجوه في آن واحد حيث لم يكن تقصير وقد عرفت مما قد مناه ان للضررات احكاما تخصها والله اعلم.

فصل في حوا الجنازة وهو من الحقوق الواجبة للميت كغسله وتكفينه واتسوة عليه وكذا ما ياتي من نحو الدفن واذا احتيج الى اجرة له فقد قلنا انها تجب وتخرج من حيث يخرج الكفن ليس وضعه على سريرته ونحوه اتفاقا لا تباع وعليه العمل من خلف الى سلف فان عدم او تعذر حمل باحسن ما يمكن لما تقدم ان المنيصور لا يسطر بالمعسور ولقوله صلعم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم او كما قال وقد تقدم ولا تحصله النساء مع وجود الرجال لقوله صلعم اذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على عناقهم الحديث رواه في الصحيح فقوله صلعم واحتملها الرجال ظاهر في ان حمل الجنازة هو من اعمال الرجال فنقول الامام البخاري في صحيحه باب حمل الرجال الجنازة دون النساء مستدلان بهذا الحديث مما لا محل للايراد عليه بل ذلك مما يدل

على وفور علمه ودقة استنباطه رحمه الله وهذا حتى مع الأعضاء عن استشعار العدول
 فيه عن المشاكلة في الكلام أي فلو لم يوجد في هذا الحديث لفظ وضعت المبنى للجهول
 لكان بقية الحديث بلا شك تدل على أن حمل الجنائز من أعمال الرجال لأن الشرط
 المعلق عليه قول الجنائز المذكور في آخر الحديث ليس هو حمل الرجال كما ذكر المعترض
 ولا للزم انتفاء قول الجنائز المذكور في الحديث إذا حملها رجل واحد أو حملت على دابة
 لضرورة مثلا ولا قائل به فاذا لم يكن لذكر الرجال تأثير في الشرط تعين أن يكون
 انما نص على ذكر حملهم لأجل أن الحمل انما هو من أعمالهم وما كان من أعمالهم فلا يجوز لهم
 تركه بدون عذر شرعي وما خصهم به الشارع فلا تشر كهم فيه النساء ونحوهن فان
 قيل ان هذا يقتضي عدم الاعتداد بصلوة الجمعة ونحوها للنساء إذا حملن مع الرجال
 لأن وجوب صلواتها انما هو مخصوص بالرجال قلنا هذا لا يرد لانه فرق بين وجوب الشيء ^{عند} والآلة
 بيد لك الشيء إذا لو كان نفس فعل صلوة الجمعة مما اختص به الرجال كالحمل هنا لما
 اعتد لهن بصلواتهن الجمعة لكن الأمر ليس كذلك فظهر الفرق وبطل الاستدلال من أصله ^{نظ} والحق
 قد غفل عن هذا فلم يجب به عن الإمام البخاري رحمه الله وجمع بيتا وبينهما يوم الجمعة
 قلت ويدل على ما اخترنا من اختصاص الرجال عند وجودهم بحمل الجنائز نفيه مسلم لهن
 في غير حديث عن اتباع الجنائز وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فمرنا
 بسوة فقال اتحملنه قلن لا قال امدا فنه قلن لا قال فاربعن ما نرورات غير ما يورات رواه
 أبو يعلى وفي الباب حديث أم عطية رضي الله عنها في نهيهن عن اتباع الجنائز وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نهيهن
 عن اتباع الجنائز فقال من أين جئت الحديث والاول في الصحيح والثاني عند أحمد والحاكم
 وغيرهما اما إذا لم يكن هناك رجال او كان من لا يكفي لحملها منهم وخيف ان انتظر ان يبرأ الميت
 مثلا فلا بأس بل يلزم ان تحملها النساء لأن المانع حينئذ اضعف من المقتضى فتأمل اما المقتضى
 فظاهر ان لزوم دفن الاموات المستلزم للحمل منصوص بالكتاب والسنة واما نفع المانع فاثبت
 أم عطية نهيها عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا دينا بانه لم يمتس الرجال لحملها ان تمزج دابة
 او عجلة او مركب آخر مما تيسر فان تعذر لكل تعينت النساء للحمل بين اليهود والنصارى الذي يبيع سواه

والأول هو الأفضل في الأصح عند الشافعية وذهب الأحناف والحنابلة إلى أن الثاني هو الأفضل
استدل الشافعية بما روى الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين
العمودين وسرواه أيضاً ابن سعد عن الواقدي واستدلوا أيضاً بفعل كثير من الصحابة رضي
الله عنهم واستدل من يقول بأفضلية التربع بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من اتبع
جنازة فليحمل بجوانب السراير كلها فإنه من السنة ثمان شاء فليبتدع وإن شاء
فليدع سرواه ابن ماجه وأبو داود الطيالسي والبيهقي إسناداً ثقات إلا أنه معلول لأن
أبا عبيدة لم يسمع أبيه وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال إلا أنها تتعارض وهي كما تراها
لا تدل على أن هذا أفضل من هذا أو يوضحه قول ابن مسعود من السنة فإن من تدل على التبعض
وأما الأمر وهو قوله فليحمل إلى آخره فإنه هو من قوله رضي فلا حجة فيه فتأمل دلي مقابله الأصح
عند الشافعية قال بعضهم يوجب حمل الجنازة ترعياً وهو في غاية البعد عن جادة الأنصاف قلت
فإن أمكن فعل الأمرين فهذا أفضل جمعا بين الأدلة وخروجاً من الخلاف وذلك بأن يجعل بين
العمودين إذا استطاع تأمراً وبجوانب السراير الأسراع الخي وكوه النخعي العمل بين العمودين قوله
مردود عندنا إلا أن يتحقق حال دون حال فهو صحيح والله أعلم ولين الأسراع بهادون الخيب اتفاقاً و
شد شيخنا العلامة أبو محمد ابن حزم فقال بوجوب الأسراع قلت وإذا خشي ضرراً أو تغيراً فالمعتدل
عند الجمهور صحة ما ذهب إليه ابن حزم مردوداً وأما مطلق الأسراع بما يلزم للميت بمعنى
عدم التأخير كعدم الوقت في المشي بغير سبب مثلاً فلا إشكال في وجوبه بهذا المعنى وقد دل عليه
قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات أحدكم فلا تحبسوه واسرعه إلى قبره أخرجه الطبراني بإسناد حسن حديث
لا ينبغي لجيفة مسلم أن يبقى بين ظهراني أهله الحديث وقد تقدم الكلام على ذلك ودليل
هذا المقام الخاص هو قوله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنازة فإن كانت صلحة فربموها إلى الخيول وإن كان غير ذلك
فشر تضعونه عن رقابكم سرواه الجماعة وإما كونه دون خيب فحديث ابن مسعود قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المشي خلف الجنازة فقال دون الخيب الحديث رواه الترمذي وأبو داود في
حديث أبي بكر قال لقد مررنا بمرسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا لنكاد نرمل بالجنازة سرملاد رواه
أحمد والنسائي وأبو داود الحاكم وقد روى أنهم اسرعوا بجنازة سعد بن معاذ حتى تقطعت

فقال لهم ثبت استحياب الاسراع بالجنازة وكلا وفعلا بمقتضى الاختصاص من استحياب الميادسة
 والاسراع في جميع تجاهيزة فسقط ما تاول به القبطي وغيره احاديث الاسراع في خصوص
 المشي بها فقام له لكن بحيث لا ينتهي بالاسراع الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت
 او مشقة على الحامل والمشيع فان انتهى الى ذلك كره ما زاد عن المستزاد فلو حملها اقرباء وجروا بها
 حتى العجز والمشيعين كره هذا الاسراع وقد دل على ذلك حديث ابي موسى قال مات برسول
 الله صلعم جنازة فمحقف الرق فقال رسول الله صلعم عليكم بالقصد رواه احمد وابن ماجه
 والبيهقي وقاسم بن اصبغ في اسناده وفيه ضعف لكن يورده ما روى عن البيهقي ايضا بلفظ
 اذا انطلقت بمجنازة فاسرعوا في المشي الحديث وجه الدلالة انه انما رغب في الاسراع في المشي
 لا في العدو ونحوه فانتهى وقد صح عنه صلعم وعن اصحابه انهم انما كانوا يمشون مع الجنازة و
 كانوا يمشون قبلها خلفها وقريبا منها وربما يقف بعضهم فيحمل ثم يتقدم او يتخلف ولا يفوته من
 يحمل الجنازة فعلم ان المراد بالاسراع بها هو الاسراع مع القصد فامل ذلك تسلم من الافراط والتقصير
 والله اعلم والشييع سنة وبين يديها وخلفها ومجاوبها سواء اى المشيعون المشاة يمشون كذلك
 وهو السنة المعروفة عن النبي صلعم وعليها عمل اصحابه رضي الله عنه ثبت ان الصحابة كانوا يمشون حول جنازة
 ابن الداح اح رواه مسلم في صحيحه وحول الشيء وحواليه ما قارب من جميع اطرافه قال مالك
 والشافعي واحمد المشي امامها افضل وقال ابو حنيفة المشي خلفها افضل واستدل كل بمجرد فعل
 او قول ليس هو نصا على مداهاة واملا حديث الجنازة متبوعة لا تابعة وليس معها من يقدمها فلا ارادة يصير
 وان رواه ابن ماجه وقد صح حديث المغيرة رضي الله عنه في الركب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منه
 وفي لفظ والماشي امامها قريبا منها عن يمينها او عن يسرها رواه اصحاب السنن وصححه ابن حبان
 والحاكم وثبت انه صلعم مشي امام الجنازة وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فاما سقوط دعوى
 التخصيص بالافضلية كيف لا وقد ثبت عند هؤلاء المتنازعين ان السنة للشييع ان يحمل بجانب السراير
 الاربع وعليه فيلزم كل طائفة نقص ما ذهب اليه اما في الشييع ادا حمل وذلك لان الحامل مشيع والخلفي
 اذا حمل بمقدمة الجنازة مثلا فقد تقدم الجنازة ولم يتأخر عن الجنازة وذلك غير الافضل في مذهبه وغيره
 اذا حمل بمؤخرة الجنازة مثلا فقد تأخر عن الجنازة ولم يتقدم بها وذلك غير الافضل في مذهبه فتناقض

مذهب كل منهما بمنزلة هاتين المسألتين فتشقق بهذا وبما قد مناه ان الحق هو ما اخترناه
 والله اعلم ويكره الركوب الا من حاجة ويكون خلفها فاقال الحنابلة مطلقا الشافعية
 في كراهة الركوب وقالت الاحناف كراهة بالركوب وقالت الشافعية الركوب يكون
 امامها وحديث المخيرة المتقدم يرد عليهم ويرد على الاحناف حديث ثوبان ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله بدأ به وهو مع جنازة والى ان يركبها فلما انضمت اتي بدابة فركب فقل له فقال
 ان الملائكة كانت تمشي فلم يكن لراكب وهم يمشون فارادوا ركبت رواية ابو داود و
 رجال اسادة رجال الصحيح وروى انه سار ركبا فقال الاستحيون ان ملائكة الله
 على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب رواه ابن ماجة والترمذي فان قيل ان انكاره صلعم
 على من ركب وتركه الركوب انما كان لاجل مشي الملائكة ومشيتهم مع الجنازة التي معها رسول
 الله صلى الله عليه وآله يستلزم مشيتهم مع كل جنازة لا مكان ان يكون ذلك منهم تبركا به صلعم فيكون
 الركوب مع غير تلك الجنازة ادعوى موته صلعم حبا لظهور مكره قلنا ان كان مشي
 الملائكة انما هو للتبرك به صلعم فقلنا لان عادتهم المشي مع الجنازة مطلقا
 فيلزم على قولكم ان تعود الملائكة معه صلعم تبركا به وان يمشوا معه دائما حيثما
 مشى تبركا به صلعم وعليه فلم يكن ايركيب وهم يمشون واذا ثبت انه كان يركب
 الا مع الجنازة علم ان الملائكة تشيع الجنازة فلا يكون للشيء ان يركب مع الجنازة
 بدون عذر لتحقيق وجود الملائكة او اتمامه مع جنازة المسلم وايضا لو كان مقصود الملائكة
 المتبرك به صلعم لما كلفوا للمشى بل يركبون حتى يركبوا ونقول ايضا ان نفس مشي الملائكة
 هو دليل مستقل على كراهة الركوب مع الجنازة ولو لم يكن كراهة في الركوب لو كبر الاسما
 بعد ان عرفوا ان رسول الله صلى الله عليه وآله يركب الركوب لاجل كونهم يمشون الظاهر
 ان النبي صلى الله عليه وآله يركب الركوب ناسيا بهم لاجلهم وانما نسيهم بمشيتهم
 من ركب يتجاوز الحد لركوبه في سبلة لم ينجم الملائكة عليه الركوب فيها ولو كان
 الانكار عليهم في الركوب لاجل مشي الملائكة لكان لاجل مشي صلعم
 من باب اولي فظهر ان الانكار لاجل مشي احب من الانكار لاجل عدم الناسي

والناس سنة دائمة لا تختص بمنزلة دون جنازة فتأمل فاني لم ارا من سبقني اليه والله اعلم ويؤيده انه
يكروه جلوس تابعها حتى توضع اي عن احناف الرجال الحديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ماتتم الجنازة فقوموا
لها فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع رواه الجماعة الا ابن ماجة وقد علق صاحب الهداية هذه الكراهة بانه قد تقع
الحاجة الى التعاون قال والقيام امكن منه انتهى فاذا كانت كراهة الجلوس ثابتة بالسنة لما عرفت فلكراهة الركوب تكون
اشد بلا مزية لان الركوب جلوس وزيادة مع ما فيه من الا ينبغي لمشيح ميت فلو كانت علة كراهة الجلوس هي ما ذكره
صاحب الهداية لم لم يقل الا خاف بكراهة الركوب لان اراكيب ابعده من الجلوس عن المعاونة فتأمله ويكره رفع
الصوت معها ولو بقراءة ونحوها لان الصحابة رضي الله عنهم كرهوه حينئذ سدا له البهق في كراهة الحسن وغيره ^{بشغف}
لا خفيكم ومن ثم قال ابن عمر لعائله لا غفر الله لك دائما السنة ان يسكت متفكرا في الموت وما يتعلق به وفتاء الدنيا
وتغيراتها ذكرها بلسانه سر الأجر لان رفع الصوت مع الجنازة بدعة قبيحة كذا قال الحنابلة والشافعية وغيرهم
وهو الحق فما فعله العامة من جهر بكلمة الشهادة معها او كلمة التوحيد او قراءة ليس جها ونشد الاشعار ونحوه
غير مستند الى احد من يعرف بالعلم ويجب على العلماء ان يكونهم عن ذلك ويرجروا عليه الى الله المشتكى من اهل
هذا الزمان لا يستندون الى حديث وقرآن بل يتبعون ابايهم من غير تأمل وعرفان وقد قال الحنابلة ان كان

مع الجنازة منكروا جيب ازالته على من قدر ويحرم تشييعها مع وجوده معها والبكاء على الميت برفع الصوت حرام وبه قبل الموت
مكروه والنياحة اشد حرمة وهذا متفق عليه اما جهر البكاء برفع صوت فذلك مما لا باس به لانه صلح لما اشكى
سعد بن عبادة رضي الله عنه صلح وكي صحابه روى قال لا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن
يعذب بهذا واشار الى لسانه اذ يوحى وان الميت يعذب ببكاء اهله عليه رواه البخاري في الصحيح وهذا الحديث
قد بين وفصل وقيد ما حمل او اطلق في غيره من الاحاديث التي اطلق فيها الذم والرجحان مطلق البكاء ولا باس بما
عجز عن كتمه الطبع من الصوت وفي الموطأ من حديث جابر بن عبد الله وفيه فضاخ الدنوة فجعل ابن عبد الله يسكتهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم فاذا اوجبت فلا تبكين بالكية الحديث لما النياحة فقد تواترت الاحاديث في الرجحانها والتوصل عليها
فكان عمر يضرب في ذلك بالعضا ويرى بالحجارة ويحشى بالتراب عن ابي مالك الاشعري النائحة اذا مرت تب قبل موتها
تقام يوم القيمة وعليها سبال من قطران ودرع من جرب رواه احمد ومسلم ومن حديث ابي موسى بلقظ انا برئ مما برئ
منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصالقة والخالقة والشاة رواه الشيخان اما قوله
في الحديث ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه فاما هي قضية مهمة في قوة الجزئية عندنا وذلك حيث يكون البكاء بامر

كما هو فعل الجاهلية يومون الى اهلهم بان يكلوا عليهم وقد سال عبد المطلب حين احتضر بناته كيف تكن عليه حينئذ تكون معصية النوح داخل في اعمال الميت من بعض الوجوه فلا بدع اذا عذب بذالك واذا لم يكن بامر الميت وكان بتقصيره في عدم تعليمهم تحريم النياحة ونحوها فكذا لك يكون النوح عليه منهم مما يلزم عليه الميت ويؤخذ به لقوله صلعم كلهم راع الحديث ونحوه وعليه فلا تقارض بين هذا الحديث وقوله عز وجل لا تزر وازرة وزر اخرى الا به هذا اذا كان المراد بالتعذيب ان الله يعذب بسبب البكاء عليه اما اذا كان المراد بالتعذيب الانفعال بان يتأذى بالبكاء تاذا يومه حتى يكون في حقه عذابا او مثل العذاب فلا يراد ولا معارضة اصلا وهذا توجيه لما من سبقني اليه مما يقرب هذا المعنى ان النوائح الغالب عليهم الجهل لا تنوح من جوارح الا وهي قبح الميت والموت فخر من يؤذي به الصالحاء الاحياء وكذا لك يتأذى منكلاموات مطلقا لانهم قد شاهدوا اليقين و حضروا عند رب العالمين فاحتياجهم الى الدلائل التواضع والمسكنة اشد من احتياج الاحياء اليها وهي قد تقدمت بمعصية ونحوها فتكون كالشاهدة عليهم ومهما كانت صادقة او كاذبة فانه يتأذى غاية الا يذاء وهل شيء يكون اشق اذية على الانسان من عند كان اقرب قاربه في احوج اوقايه حيث يكون احوج ما يكون الى ربه من الاستغفار والصدق عنه واسترضاء من ظلمهم بالعفو عنه فكل تقدر لا يراد على هذا الحديث الصحيح ولا احتياج الى مرده بما روته عائشة رضي الله عنها ان النبي صلعم قال هم يبكون عليه هو يعذب في قبره لجواز تعدد الواقعة وكذا اشق الجيوب والدعاء بالويل والشور لقوله صلعم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب دعا بدعوة الجاهلية رواه الشيخان عن ابن مسعود والحديث في الباب كثيرة ولم يتألف احد في تحريم ذلك الا ما يروى عن بعض المالكية فانه لم يحرم النياحة وقوله عندنا في غاية السقوط وكذا انما يحرم مطلقا او يتاركا الحاجة الى محرم اتباع الجنائز بالمجامر والمباخر مطلقا اي بلا قيد لمحمد بن ابي بردة قال اوصى ابو موسى حين حضر الموت فقال لا تتبعوني بحجر قالوا اسمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلعم رواه ابن ماجة وكان ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلعم ذلك ونزع عنه اما اتباعها بنازل الحاجة كالسراج ونحوه للنظمية اذا دفنوا اليلا مثلا فلا بأس به الحديث جابر قال راي ناس نارا في المقبرة فاتوها فاذا رسول الله صلعم في القبر يقول نادوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر واه ابرار اودد عند التوسل من حديث ابن عباس نحوه وجهته وقوله احد ث الناس في تجهيز الاموات ودفعها وتشجيع الجنائز امور اقبلت عارضوا بها السنة وحادوا بها عن سيرة السلف الصالح وهي ادنى بالخطر من اكثر ما مضى الشارع على تحريمه لعظم ضررها بالدين فرحم الله من ترك هذه البدع المنكرات وابتعد عن هذه البطالات منها كفاة الاستقاط منها رفع المظلة على الميت ومنها الفرش في القبر ومنها وضع المائدة تحت راس الميت ومنها المغالاة في ثياب

الكفن منها الدفن في التابوت ومنها وضع الشجرة المكتوبة اسم الله في القبر ونحوها ولا بأس بتغطية النعش لا بثوب
شعره كان ذلك من باب الأرام للميت واحترامه فهو لتبجيلته بثوب قبل تكفينه قبل ان القاء الداء على اللقاة كما هو المرسوم
بعدة اما الاموات فيس تغطية نعشها للاتباع والله اعلم والقيام لها مستوخ وانما شرع القيام لها اذ كانا في من الاهتمام
بذكر الموت اذ كان المسلمون قليلين يسهل طلائعهم على علمه وسببه لما كثروا ووجد فيهم من يعرف عادة اهل الكتاب في القيام
للجنازة وخيف ان يدس الى بعضهم او يعتد ان القيام للجماعة تعظيما لها فسد الذريعة نسخ القيام للجنازة فمن على رفر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة ثم حيس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه احمد وابوداود ورواه ابان اسناده ثقات
ورواه ايضا ابن ماجة وابن حبان وروى نحوه البيهقي في الباب ما يورده والزيادة من الثقة مقبولة لا يجوز اهلها
ومن حفظ هو حجة على من لم يحفظ والتركي والمسكوت عن بعض الحديث من بعض الرواة قد يكون لاسباب فلا يقيح
في هذا الحديث عدم ذكر الامر بالجلوس في صحيح مسلم لما قد مناه فكان المذهب مقدم على الثاني فما بالها بالسالك
فتامله فانه ظاهره لا يهولناك اضطراب كلام الامام الشوكاني والسيد في كتبه والله اعلم -

فصل في الدفن دفن الميت واجب في حق من رآه في الحياة والسمع والسيل المقادير وهذا واجب للميت بالاتفاق
وقد دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم احفظوا واعمقوا واحسنوا الخرجة الشاني والترمذي ونحوه وجوبه مرتب على من يجب عليهم
الكفن فقد روي له يوجب على من فيه الاملاك انسان فيحتاج اليه لزمه بدله بالقيمة على من تقدم ان لم يكن له مال
فان اعسر الزمه بدله لحياته ان تعين عليه نظيره ما تقدم في الكفن وغيره وليس ان يوسع من قبل الراس والطين وان
يجمعه قد تقدم حديث الترمذي في التعميق واما توسعته فلانه صلى الله عليه وسلم جلس على حفرة قبر فجعل يهي الماخر ويقول
اوسع من قبل الراس اوسع من قبل الراس الحديث رواه احمد وابوداود والبيهقي واسناده صحيح وقد اختلفوا في
كمال الاعناق فقيل قامة وقيل الى السرة وقيل الى الشدى وقيل لاحد الاعناق والمنتارانه قامة وبسطة كما قال
ذات الفاروق رضي الله عنه ابن ابي شيبة وابن المنذر والحمد لله السنة لقول سعد الحد والى الحد وانصبوا
على اللين نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره ولا نه كان عمله فيمن حفرة فنه وقد دفن ولده وغيره
في الحد ولا بأس بالضح اى الشق وهو ان يحفر سطا القبر كالنحر او يتي بجانبه وقد صرح بكراهة الختالة واستدلوا
بقوله صلى الله عليه وسلم للحد لنا والشق لغيرنا رواه الخمسة وقد قيل ان بعضهم صححه لكن في اسناده عبد الاعلى بن عامر هو ضعيف
ولنا حديث اخر قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل يحد داخل يصرخ قة الاستخير بينا وليعت اليهما فابهما سبق
تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب الحد فلحد والله رواه احمد وابن ماجة وليس استدلنا باستخارة الحاضر بن حيدر

اذ انت حفر قبره صلعم واعا وجهه الدلالة هي وجود الذي يوضح في حياته صلعم واقل درجات ذلك ان يدل على الجواز وما
 يدل على الجواز ما صح في دفن الشهداء اثنين وثلاثة في قبر واحد فانه بعد ان يتسع الحد الثلاثة لمشقة الحفر في الجانبين
 اذا كان الحافر ضعيفا او اصابه قرح وجهه واحتمل ان علم الصحابة بوجود الذي يوضح يجوز ان يكون عن عهد قديم اى
 مستند الى ما قيل ان يقول الحد ثاوالشق لغيرنا الحديث لا تغدال اليه الا بدليل يصلح التعويل عليه وقد عرفت
 ضعف ما استدلوا به فالحق عدم الكراهة لانها حكم شرعي لا تثبت الا بما يصلح للاحتجاج اما كراهة نفس الشخص
 الواحد ونحوه فيما يخص نفسه فلا بحث لانها هنا تعامل وبه يتدفع ما يوهم الويبة والشك مما ذكره السيد في الوبة
 والله اعلم فان كانت الارض رخوة فالشق اولى هي انى تتها وروى لا تتماسك لانه من المعلوم ان السنتع انفعال
 التراب على الميت الا بعد سد جانب الحد المنفتح كما سياتى وايضا اذا كان الحد لا يتماسك فهو كما لمعدوم وايضا كون الارض
 كذلك يخاف ان تنهال على الحافر او على الميت قبل فراغ من فنه ولو انهار القبر لم يخش ان تنال الميت لسباع وعلى كل تقدير
 فاذا كانت الارض رخوة فالمحالة حالة ضرورية وللضرورة أحكام تخصها كما تقدم غير ذلك ويوضع راس الميت عند رجل القبر ثم
 يسئل من قبل راسه وفاقا للثلاثة وحالا للاخفاف حيث قالوا يوضع الميت بجانب القبر مما يلي القبلة ثم يحمل منه
 فيوضع في القبر قال بعضهم ولما ان الجانب القبلة معظم فيستحب الا دخال منه ورجما فالوجه بانها لا استقبال لا في
 وضعه على القبر ولا في انزاله اليه جانبي القبر ليس شئ منهما فبلة بل اختيار الاخفاف وضع الميت على شفير القبر وهو اجد
 من الاستقبال من بعض الوجوه فان الذين يحملون الميت لينزله في قبره لا بد وان يستدبروا القبلة ولا فلاحالة يصعب
 عليهم حملها وانزاله ولنا ما روى ابواسحاق قال روى الحارث ان يصلى عليه عبد الله بن يزيد فضى عليه ثم ادخله القبر
 من قبل رجل القبر فقال هذا من السنة رواه ابو داود ورجال سادة رجال الصحيح وقول بعضهم ان النبي صلعم ادخل
 قبره معترضا باطل كما قال الامام الشافعي لانه لا يمكن ذلك لما كان جدار الحجرة ما نواعن ذلك وقد شنع عليهم في ذلك
 وراجح الرواية في انه صلعم انما سئل من قبل راسه سلا ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبلا قال السيد وهو ما
 لا اعلم فيه خلافا كما قلت وقد دل على ذلك قوله صلعم اعبدة قبلتكم احياء وامواتا وينبغي ان يجعل بين يديه شئ
 لئلا ينكب على وجهه وان يسد بقراب من وراة لئلا ينقلب يقول واضعه حينئذ بسم الله وعلى ملة رسول الله
 صلعم اتقا الحديث ابن عمر عن النبي صلعم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله وفي لفظ
 وعلى سنة رسول الله صلعم راة الخمسة الا الذماني وقد رواه غيرهم ايضا وروى مرفوعا وموقوفا وخرج بعضهم هذا
 بعضهم في ذلك ويسجد قبر المارة بواب حتى يجعل الثلب على الحد لا قبر الرجل الحاجة خلافا لشافعية حيث استحبوا في الكل

مطلقا ولنا ان عبد الله بن يزيد صلى على الحارث الاعور فيه ثم لم يدعهم عيدون ثوبا على لقبره قال هكذا السنة واما
 طرق والفاظ فهي بعضها سعيد وبعضها البيهقي وغيرهم وفي الباب عن علي بن يقطين استدل شافعية بان النبي صلى على
 قبر سعد بن ثوبه قلنا هو ضعيف ومع ذلك لو صح فدلله انما غطي قبره لاجل حابه من الحج المتغير ونحن نأفقهم على انه
 اذا كان بالميت جرح او تزن او تورم او وجد ام او ادة ونحو ذلك مما لا يستحسن ان يطلع عليه المشيعون انه يستحب
 ان يسجي قبره وذلك عندنا للحاجة ولو كانت سنة عامة لكل ميت من الذكور لنقل ذلك في غير سعد من لم يكن به
 ما ينبغي اخفائه وسببه قاتل وينصب اللين على اللحد لما قد مناعن سعد رواه مسلم وتسد الفرج بين اللين واللين
 يكن في نصب اللين فائدة وقد روى انه صلعم دفن بعضهم فكان يتناول منهم ما يسد به ذلك فان لم يوجد نصب
 تحية مهمما كان اي فان لم يوجد اللين نصب على اللحد ما ليس نصبه من اذخر او فصب او خشب او حجر او نحو
 ذلك لان الميسور لا يسقط بالمعسور وصيانة الميت عن انهيار الاراب عليه مقصود شرعا فكل ما وفي عنده عند
 عدم اللين يلزم فعله وكرة بعضهم لاجل كراهة اذا لم توجد اللين لان الحجر شدة ولعمرك منه نعم اذا كان
 دفته في ضريح اي شق فلا ينبغي ان يستقب عجم اللين لانها لا تحمل ما عليها من ثقل التراب بل ينحسف القبر بما عليه
 ومن عليه وحيد فمن لا تحصل السنة بل يقع في محذور داهية الميت ولذا لا يستحب اللين سقفا للشق من عدل
 عن ذلك الى ما حصل به المطلوب من حجر او نحو ذلك والله اعلم ولا يغيب عنك انه انما يتولى ذلك الرجال لما
 قد مناه وان اولاهم بذلك اولاهم بصلوة عليه ومن اداه الولي تولى ذلك لان النبي صلى على اباطحة امرأت ابنته
 فلولا وجود من يكفي في القيام بالرحم والدين فلا بأس ان يتولى ذلك النساء ويعين الرجال الواحد ونحو ذلك المديون
 لا بد من الاتيان به كما تقدم ذلك غير مرة ولن ان يحثو من حصر ثلاث حثيات كفيه لم يدف الى هزيمة ان النبي صلى على
 على جنازة ثم اني قبر الميت فحشي عليه من قبل راسه ثلاثا راحة ايس ملية وفي الاباب ما يعضده في النيل قوله من قبره
 فيه دليل على ان المشرع ان يحشي على الميت من جهة راسه ويستحب ان يقول عند ذلك منها خلقنا كوفيها بعد كرمها
 فنخرجكم تارة اخرى ذكره اصحاب الشافعي نهي وقد روى عن علي بن ابي طالب انه يقول غير ذلك اماما اعتاده العوام من قراءة سورة الاخلاص
 على الاحجار والمدرو وضعها في القبر قبل اهالة التراب فما وجدنا له دليلا على ذلك لبقاء الرياحين الورع عايه يوم الله
 وفي اليوم الثالث الذي يسمونه يوم الزيارة وقد صرح كثير من علماء ثنائين بقرين اليوم لا يصل الى التراب الى الميت اذ
 بقراءة القرآن له او تخصيص بعض الامعة والاشياء للتصدق به بدعة يجب الاحتراز عنها ثم يقال
 التراب بالمساحي ونحوه يتابع كما لو راد في حديث عائشة قالت ما علمنا بدفن رسول الله صلى على جميع

صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء الحديث رواه أحمد المساحي بفتح الميم جمع مسحاة يكسر هاء هي آلة تسمع
الارض بها ولا تكون الا من حديد والتسطيح افضل من التسخير خلافا للاحناف والحنابلة والمالكية قال بعض
الاحناف لانه صلعم نهي عن تربيع القبور من شاهد قبره اخبر انه مستم انتهى ونقول النهي عن التربع لا يصح لان
في اسناده ابا حنيفة عن الشيخ المجهر وقد تكلم في ابي حنيفة من قبل حفظه فكيف اذا روى عن الشيخ المجهر اما
اخبار القمام بانه راي قبر النبي صلعم مستم فلاحجة فيه لانه اذا رآه بعد طول المدة وبعد ان في جدار القبر في امارة
عمر بن عبد العزيز من قبل الوليد بن عبد الملك وكل من اخبر بانه راي قبره صلعم مستم فاما هي كروية القار ومنها
ملا لا تصح فسقط ما استدلوا به يوضح ما ذكرنا ما ثبت عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا امه
يا لله اكشفي لي عن قبر النبي صلعم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مطووعة ببطن
العرصة الحمراء رواه ابو داود والحاكم ورواية القاسم كانت في حكمة معاوية فهي متقدمة على رواية
التارود ذلك ظاهر في انها كانت مسطوية ثم سمت حين بنى الجدار والله اعلم ولنا حديث ابي
الهياج الاسدي عن علي قال بئسك على ما بعثني عليه رسول الله صلعم ان لا تدع تمثالا الاطمسته ولا
قبرا مشرفا الا سويته رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه ووجه الدلالة ان هذا الحديث المسلم الصحة قد صرح

فيه بالتسوية وهي لا تخالف التسويم وهي اعم من تسويته بالارض لصدقها بالتسوية مسطوية فتدبر ولا يرفع الاثمن
شبر ويضع عليه حصبا ثم يرش عليه بماء الحديث جعفر بن محمد عن ابيه عن ان رسول الله صلعم اتى على قبر ابنته
ابراهيم ووضع عليه حصبا ورفع شبرا رواه البيهقي وسعيد بن منصور قلت وماذا على هذا الرفع هو الذي
امر عليا بشدخه وتسويته اذا تخالف منته صلعم وحيث يقال له مشرفا اي ما تفرقا ويحرم تخصيص القبور بالناس
والكتابة عليها الحديث جابر بن عبد الله قال نهي النبي صلعم ان يخصص القبور ان يعبد عليه وان يبنى عليه رواه احمد
ومسلم والنسائي وابوداؤد والترمذي وصححه ولفظه نهي ان يخصص القبور وان يكتب عليها وان
يبنى عليها وان توطأ وفي لفظ النسائي نهي ان يبنى على القبر او يزد عليه او يخصص اذ يكتب عليه واخرج
ذلك ايضا ابن ماجه وابن حبان والحاكم وهو مبني على ما ذكرناه وسياتي ذكر العقود عليها وانما نهي عن هذه الامور
لانها تؤدي الى سران واضاعة المال الكبير ولا تتخارده هو غير لائق بالميت بل الاولى له اظهار العجز ولا تكسار
ويحرم اتخاذها مساجدا اي اتخاذ قبور المسلمين تعظيما واحتراما لها اما قبور المشركين فلا حرمة لها فاذا
نبشت ورميت العظام يجوز ان يبنى عليها المساجد قال في لروضة الاحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين

وخبرها ولها الفاطمة لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وفي لفظ قاتل الله اليهود والحديث و
 لفظ لا تتخذوا قبور مسجدا وفي آخر لا تتخذوا قبور دنائنا التي ودعا النبي صلعم فقال اللهم لا تجعل قبوري دنائنا
 يعبد وفي الباب احاديث كثيرة قلت واتخذوا القبر مسجدا يكون ببناء المسجد عليه كما قال قال الذين غلبوا على
 امرهم لنتخذن عليهم مسجدا ويكون بالصلوة عنده والعبادة للقبر وصاحب القبر ويكون بالصلوة اليه والكل
 داخل في هذا النفي المطلق العام ولا حاجة لمن استثنى شيئا مما ذكرناه كما قال بعضهم ان من اتخذ مسجدا في جوار
 صالح اعبادة الله بنسبة التبرك فلا يأس به يسأل عنهما معنى الجوار ان اراد بقربه منفصلا عند فلا يأس
 به وان اراد متصلا به او كان القبر في جانب القبلة فهو داخل في النفي لمن يدايضاح المجبة نقول قد
 ورد عنه التنصيص على كل ذي مما ذكرناه فقد ثبت منه صلعم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا
 اليها ولا عليها روى ذلك الامام مسلم في صحيحه ونزحرفتها اي يحرم زخرفة القبور لانه لما نفي عن مجرد البناء
 فالزخرفة اي التزيين التحسين يكون النفي ههنا من باب اولي لان ذلك لا يكون الا بعد البناء والتجصيص
 ونحوه وقد صح ان ام مسلمة اخبرته صلعم بكنيسة رأتها بارض الحبشة فقال اولئك اذ امات قبيهم
 الرجل الصالح بنوا على قبوره وصورت تلك الصور اولئك شر الخلق يوم القيامة وقد نفي عن زخرفة المساجد
 فالقبور من باب اولي فلا سفل كل الاسفل على اهل مصرناهم يزخرفون القبور احسن داشت من زخرفة المساجد
 وعلى اذهم ساكتون كانهم مسلمون لهذا الفعل البقيح وتسر بجهها اي يحرم ذلك ايضا للحديث لعن الله زواجر
 القبور والمتخذين عينيها المساجد والسرور واهل احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي وحسنه قلت والاحاديث
 في النفي انزج الشريد مما ذكرناه معلومة معروفة لا شك فيها وهي تدل على التحريم بوضع الدلالات وقد
 تقر عند اهل الاصول ان النفي يقتضي الوجوب وعلى ذلك انباء اهل العلم اكثر مسائل الدين وبه تميزت الاحكام
 والحلال والحرام فمن دام نقض شي مما ذكرناه فكانه قد عاود على جميع احكام الدين بالنقص والابطال لا سيما وقد
 علم ما تروى على مخالفة هذه الاحاديث من الغرض اليدع التي قد رمت كثيرا من الناس الى ظلمات الشرك الاصغر
 والاكبر مع تضيق المال في مخالفة الله ورسوله كما قال تترسيت فقوتها ثم يكون عليهم حسرة ثم يغلبون ويبيع
 ذلك لا ينبغي ان يحمله ذو عقل سليم ومن اخذ من الدين نصيبا ولكن المصيبة كل المصيبة والبليّة
 كل بليّة ان كثير من المتزيين بزي اهل الدين قد جعلوا هذه المخزيات سببا ارتزاقهم ووجه
 معاشهم فهو كاهم راسا لفتنهم الدعاة الى هذه الموبقات كانهم دعاة الى ابواب التار مع اننا ذكرا

كثير منهم لا يعتقدون الصلاح في أكثر أهل القريب فضلا عن اعتقاد النفع والضرر وإنما يكدون
 على الناس لأجل ما يصلحهم من السمات وما أشبه حالهم باليهود الذين يبدلون ما يبدلون من آيات
 الله وأحكامه والذين كفى وبالحق من بعد ما عرفوه تراهم يتحولون ويقول بعضهم إن هذا من محبة
 الصالحين بعضهم يقول إن أرواح الأولياء تفرج بذلك ذمهم كاذبون كلا أظنهم يقولون هذا من صميم قلبهم
 واعتقادهم لأن محبة الصالحين إنما هي المحبة في الله فمحبتهم إنما هي اتباعهم فيها أصابوا فيه حكم الله وسنة
 رسوله صلعم من أعمالهم وأقوالهم والاستغفار لهم فيما خطئوا وأذنبوا فيهم مما عملوا أو قالوا
 على خلاف ذلك فلان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وأعلم أن الميت إنما يلتمس له ^{هذه} الآ
 إذا أمكن ولا يشهر قواه المعلوم خطأ فيه ليعمل الناس به فان من يفعل ذلك كأنه يسيئ إلى
 الأموات ويعرضهم في بعض الأمور إلى الأضرار بهم وقد قال صلعم من سن سنة سيئة كان عليه ^{وزرها}
 ووسرها من عمل بها إلى يوم القيمة الحديث فلو فرض أن أحدا ممن يظن فيه الصلاح قد دعا إلى شيء
 من هذه البدع فلا يجدر بمن يحببه من الناس أن يخفى مقاله ولا يعمل به لئلا يغتر به أحد من الجهلة
 فيعمل به فيكون على ذلك الميت وسرها أن وسرها قوله ووسرها هذا الجاهل العامل بقوله فنشكو إلى الله
 من أهل هذا الزمان الذين يقبلون العفائق حيث يجعلون من يحب الصالحين مبغضا لهم ومن يبغضهم
 ويضرهم ويتخالف مرغوبهم من متابعة الله ورسوله ويضر عباده الله ويضر نفسه فحباؤهم ومثل هذه
 المعائل لا يتسع لبسطها مثل هذا المقام وقد أفردت بالتصنيف ومن احسن ما صنف في ذلك كتاب
 اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية ^{دعا} فان شئت أن تطلع على أسرار هذه المسائل
 وما ينما من التفصيلات والتخفيات فدونا ذلك الكتاب قد صنف في ذلك جمع من اصحابنا واحسنوا ^{دعا}
 فان القبور بين قدام قدام الذين وقلنا المسلمين فانا لله وانا اليه راجعون والاجتماع عليها في كل شهر أو سنة
 كما يجتمعون يوم العيد لقوله صلعم لا تتخذوا قبري عيد وهذا هو الذي يسميه أهل هذا العصر العرس هو بدعة من ممة
 جامعة للمنافي من التبريح والخرقة والاجتماع فلا شك في حرمة ما من ظن بأباحة التبريح لمنفعة الأحياء
 الزاثرين فيقال له أيش ضرر في الزيارات في الليالي المظلمة وإذا كان نفس الاجتماع بدعة ومنها عنه نال الذي
 يدعوا اليه يكون كذلك حتى أنهم كرهوا الاجتماع لقراءة القرآن وإيصال الثواب إلى الميت وكذلك تعيين
 يوم من الأيام له فكيف لا يكره الاجتماع الجامع للغناء والسماع والتمرامير والنساء الفواخش الموصات التبريح

وانواع الملاعب الزخرفات وهل يشاهد من له ادنى فهم في تحريمه ومن يظن ايلحته اذ جازته اثنى عليها الكفر العقود
عليها الحاجة او الراحة وكذلك المشي بالنعال بين القبور كان فيها اهانة قبيح للمؤمنين امرنا بالاعتزام الحديث الى هبة
قال لان مجلس احدكم على جمرة فترق ثيابه فتملص الى جلد اخير له من ان يجلس على قبر رداءه مسلم واحد واهل السنن من
عمر بن حزم قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذي صاحب هذا القبر فراه احد باسناد صحيح وعن بشير
ابن الحصاصية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يمشي في نخل بين القبور فقال يا صاحب السيتين القهمار واهل الخسة
الا الترمذي قلت وقد رأينا اهل البديع القبورية يجلسون ويتكئون على القبور يفعلون المحرمات عندهم مع
ذلك يستشفعون باهلها لقضاء حاجاتهم ولو كانت محرمة ومنهم من يوقد النيران للطبخ ونحوه يقربها منهم
من شرب الخمر يجامع النساء عندها الى غير ذلك من الاهانات ومع ذلك يدكسون القضية ويؤمنون انهم يحبون
الاولياء وان عمل بالسنة والاعتقاد في معاملة اهل القبور ويقتصر في زيارتها على طريق السنة اى لا يدع عندها
ولا يستشفع باهلها ولا يطلب الحاج عندها بل يسلم عليهم ويستغفر لهم فهو مبعوض لهم اوصيهم كل بل هم
للمفسدون في الدين مبعوضوا الانبياء والمرسلين وهل مخالفتهم لتعاليمهم صلى الله عليه وسلم وبعضهم من اجل بهايد ينفذ
واهانة له صلى الله عليه وسلم ما حكم من كان هذا حاله بازاء تعالىهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل طمعهم في الاستغفار الغير المأذون به
شرعا من اهل القبور يمكن ان يتحقق كلا وهل يظنون ان ذلك النفع لا يعود يوم القياس مسة ظل على اذ تبرا الذين
اتبوا من الذين اتبعوا ونقطت بهم الاسباب سب الاموات اى يحرم ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
قد افضوا الى ما قد واروا به البخاري وغيره من حديث عائشة ورمى لا تسبوا موتانا فتؤذوا احيانا وله شواهد
والامر بالصلاة على الجنائز والاستغفار للاموات ياقض سبهم والدعاء عليهم بالعتق ونحوها وطوبى لمن شغلته عيوبه
عن عيوب الناس ليس المؤمن بالسباب ولا باللعان وقال تروا الذين جازا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انقطع الوحي ونحن لا نعلم الا
ما ظهر علينا فما لم نركه من احد فانه اخونا المسلم واعمال الاسلام الظاهرة قد جعلها الله كلاله على فلنا بايمان الشخص
كما قال تعالى فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار الآية فان قيل قد ثبت في الصحيح تقريره صلى الله عليه وسلم على سب
بعض الاموات حيث مررت جنازة فاشوا عليها خيرا فقال وجبت وصرت اخرى فاشوا عليها شرا فقال وجبت
انتم شهداء الله في ارضه الحديث قلنا ليس في هذا الحديث ذكر انهم سبوا الجنائز بل ظاهر هذا الحديث انما يفهم
ذكر اعمال صاحب الجنائز التي قد عرفها في حين حياته لكونه يفعل كذا او يقول كذا وهذا الشهادته منه

بالسب قوله صلعم عقب ان سمع منهم ما سمع انتم شهد الله في ارضه صريح فيما ذكرناه وبه تعرف ان استدلال من
 استدل بهذا الحديث على جواز سب الاموات انما هي غفلة منه فان قيل قد جاء في القرآن لعن الظالمين والكاذبين
 ونحوهم وجاء في الحديث لعن اكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ولعن مدمن الخمر شاربيه وحامله والمجروا له و
 لعن الواشمة والمستوشمة والمخالقة والصالقة ونزاد القبور المتخذين عليها المساجد والسرير ولعن المحلل
 والمحلل له ولعنت امرأة باتت من وجهها عليها قضبان او ابت اذا دعاها الى فراشه ونحو ذلك هذه الاشياء لا يفر
 احد بمجر فعلها بل ركابها قد يكون من المسلم وبناء على فقد جاز لعن المسلم العاصي المعين لان الوصف لا يتحقق الا في
 الموصوف المعين والا لا متنع وجود الوصف الذي علق الحكم عليه وقال تعالى ان الذين يكفون ما انزلنا
 من البيئت والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون قلنا الجواب
 عن هذه الايراد ان يستدل ببعض بيان وتفصيل وحيث ان هذا المختصر لا يحتمل الاطالة فنقول ان الله لعن
 اشخاصا معينين واقواما كذلك فنحن يجوز لنا ان يلعنهم فعلا ويجب علينا ان نعتقد انهم ملعونون و
 لعن عموم اشخاص بالوصف فنحن يجوز لنا ان تلعن كذلك ويجب علينا ان نعتقد جواز ذلك لكن لما كانت
 هذه الاشياء يجر فعلها ليست من موجبات الكفر فنحن نعلم يقينا ان اللعن المعلق على الاتصاف بها هو غير لعن الكفار
 والشیطان اذ معنى لعن الواشمة والمستوشمة مثلا هو الداء عليها بان يعذبها الله بعد ما اوجبه معصيتها ^{فيكون}
 ولما كانت مثل هذه الذنوب قد يزول ثوبها عن الشخص المعين باسباب اشياء كثيرة كالنوبة والصلوات الحسن
 والاعمال الصالحة كما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال النبي صلعم الصلوات الحسن كفارة لما بليهن الاعمال
 الصالحة قد يتعد رطبنا حصرها وكشاعة الشافعين وكان يؤخذ له يوم القيامة من حسنات غيره ويؤخذ من
 سيئاته فتلقى على غيره وقد تكون قوة الايمان مكفرة لها وقد تكون محبة الله ورسوله صلعم مانعة عن استحقاقه
 اللعن كما نفي رسول الله صلعم من لعن شارب الخمر المعين وقال انه يحب الله ورسوله الى غير ذلك
 من الاسباب التي تكون من يلة لاثر المعصية ومتى زال تحقق الوصف او حقل زواله لم يثبت الحكم المرتب عليه
 ولهذا لم يلعن الله ولا رسوله صلعم احد امينا من اهل هذه الذنوب ولا امرنا يلعن شخص معين من هؤلاء
 بل امرنا ان نستغفر لعموم المسلمين ونصلي صلوة الجنازة على كل يروا جرحه متضمنة للاستغفار لا يكون
 الا للذنب فظهر بما ذكرناه ان ههنا امران الاول هو اطلاق الشارع اللعن على عموم من اتصف بنحو ما
 قد منا ذكرها من المعاصي مع عدم امرة لنا يلعنهم والامر الثاني هو امرة صلعم بالا ستغفار لعموم المذنبين

من المؤمنين وهذا اقل يومهما التعارض ونحن نقول لا تعارض عند عدم التعيين لا اذا العنا بالاعتبارين فانما
 نلعن في الحقيقة من علم الله استحقاقه اللعنة من هؤلاء وذلك لعدم علمنا بمن استمر قائما به اثر المعصية ولما
 من لعن المعين فانه مع ابتداءه وارثا به لما لم يامر به الله بخصوصه بل بما امره بتقيضه من الاستغفار بما
 يقع لعنة على من قد عفا الله عنه ومن لا يستحقها لا سبب كان مما قد ضاع فلهذا كان لعن المسلم المعين غير الصواب
 بل لعن الكافر المعين ايضا بعيدا عن الاحتياط اذ ربما يوفق الله سبحانه للايمان ونرى انه لا يجوز نأذا
 ضممتنا الى الامر بالا استغفار لعموم المذنبين الامر بصلوة الجنازة ونحوها على الشخص المعين حتى المذنب
 فلا شك انه لا تبقى شبهة في جواز الاستغفار للعصاة المعيين وان من امرنا بالا استغفار له لا يجوز
 لنا لعمه لا سيما وقد ثبت ان شفاعته صلعم يوم القيامة لاهل الكيان من امته وبه يظهر الفرق بين لعن
 المعين ولعن غير المعين فنحن نلعن كما لعن الله وكما لعن رسوله صلعم والله اعلم بمن يستحق اللعن من لا يستحقه
 من اولئك الاشخاص اما نحن فلا نعلم فلا نلزم شخصا لذلك واما نحن ما مورثت بالا استغفار للمعين ومع ذلك
 نحن نعلم ان في ضمن ذلك العموم اشخاصا يستحقون اللعنة باحد ما بينها ولكننا نكل تعيينهم الى الله تعالى لعرفته
 مما قد ضاع وحيث كان المسلم المؤمن هو الوقات عند حد وما شرع الله ورسوله صلعم فانا نقف عند هذا الحد
 المحدود ولا سيما وقد علمنا بان السبب قد لا يجوز لنا اطلاقه حتى على من يستحقه اذا استلزم ذلك ضررا او نحوه ومن
 ذلك قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله الآية ونهى الله تعالى رسوله صلعم عن اناس مخصوصين
 من الكفار لما كان يلعنهم في الصلوة بقوله ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم فانهم ظالمون
 وهذا في حق الاحياء اما الاموات المسلمون فقد قد مناهى عن سبهم الشامل للنهي عن لعنهم من باب
 اولي هكذا قال الجمهور بقي كلام وهو ان الشكل الاول يدعي الانتاج وقال الله تعالى ان الذين يؤذون الله
 ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعد لهم عذابا عظيما فاذا قلنا ان معاوية يزيد وعمر بن العاص
 وشمر بن عمر بن سعد وسان وخلي آذوا الله ورسوله وكل من كان كذلك فهو ملعون ينتج انهم ملعونون و
 لهذا يجوز لعن صحابنا لعن يزيد وامثاله منهم اما ما ادعى من حنبل والمخلص من هذا الاشكال يعرف مما قد مضى
 ملعونون من جهة اثم اذوا الله ورسوله وغير ملعونين من جهة الايمان ولا مساحاة في ذلك اذا الحكم يختلف
 باختلاف الحيثيات به يرتفع نزاع الفريقين ومع هذا كله الاحتياط في ان نسكت عنهم ونكل امرهم الى الله تعالى
 في هذا الموضع فانه قد اشتبه على الكثير من اخواننا بل على كثير من الرجال اكاملين نحن لا نريد لهذا الرد على احد

فلا ينبغي المدافعة والذبح عن اعداء آل النبي الكريم وإنما كثرة السؤال علينا في هذه المسائل مرايينا ان الكتابة
 على كل سوال مما يتعدى ما يصعب اجبنا ان نكتفي بهذه الكلمات في جواب الراغبين في المسئلة وان كانت تحتل
 الاسهاب في التطويل الا اننا قد اتينا في هذه الكلمات بما يرفع الاشكال يحل عقد النزاع والله الهادي للصواب هذا
 داني اري من اللازم على الباحث عن هذه المسئلة ان يعرف مع ما قدمته الفرق بين ذكر مصادي الشخص وسبه
 والدعاء عليه ولا يدخل هذا في هذا فيقع في الخلط والخطب والاستنباه والله الحافظ وسين ان تقف جماعة
 بعد دفنه عند قبره تستغفر له وتسال له التثبيت لحديث عثمان قال كان النبي صلعم اذا فرغ من دفن الميت
 وقف عليه فقال استغفر واخبركم وسلوا له التثبيت فان آت يسال مرواه ابو داود والحاكم
 وصححه البزار واعلم ان السنة تحصل بسوال كل واحد واحد وتحصل ايضا بان يسال ويستغفر واحد
 مع تامين الحاضر بين علمه دعاءه لان المؤمن كالداعي وما يفعله الناس اليوم ليس مخالفا للسنة لانه
 لم ينقل عنه صلعم في هذا السوال الا استغفار الفاظ مخصوصة فلهما فعلا مما يصدق عليه انه
 سوال له واستغفار فانه تحصل به السنة وما يفعله الناس اليوم ويسمونه تلقينا هو ان يجلس رجل
 عند القبر يدعو الناس يومنون على دعاءه فيقول يا عبيد الله فلان بن فلان او يا امة الله فلانة
 بنت فلان اذكروا خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق
 وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضيت
 بالله ربا وبالا سلام دينا وبمحمد صلعم نبيا وبالقراان اماما وبالكعبة قبله وبالمومنين اخوانا ومنهم من يزيد
 على هذا او منهم من ينقص منهم من يبدل بعض هذه الالفاظ بغيرها فاختلجوا في استحبابه ومنع عنه
 البعض والا مراد سعه عندنا والكل خيرة لا بأس به وانما انكر من انكر من اصحابنا على هؤلاء دعواهم انصار السنة
 فيما زعموه وان السنة هيئت هذه الالفاظ مخصوصها لان ما يردى في ذلك من فروع عالم يصح والاثر
 في ذلك مع ضعف سنده بغاية ليس بحجة وان شئت ان تقف على جهات ضعف ذلك فدوناك
 المطولات وقد نيه على ذلك صاحب النيل وصاحب الزاد واما قراءة الفاتحة بعد صلاة الجنازة قبل
 ان تحمل الى القبر ايضا لا للثواب الى الميت فمالم نراه دليلا والظاهر انه بدعة وكذا اقراءة
 الفاتحة والآيات المتفرقة مثل وما ارسلناك ولا يستوى وامن الرسول بعد ختم القران في اليوم
 الثالث ولا يكف ان كان في توبيخ لا يدقنا في قبر واحد الا ضرورة للاتباع في ذلك كله حيث

ان المعروف في زمانه صلعم هو تكفين كل ميت في كفن ودفنه في قبر على حدة ولم يجمع بين اثنين وزيادته
 في كفن واحد او قبر واحد في غير حالة الضرورة وانما جمعها في دقت الضرورة وكثرة الاموات كيوم بعد
 واذا كثرت الاموات بسبب طاعون وغزو وشق او تعدد مدافنتهم وتكفينهم كالا على حدة فقال اكثر الفقهاء
 لا بأس بان يدفن عدو في قبر واحد قلت وقولهم وجيه وقال اكثر الفقهاء ليس ان يجعل بين كل اثنين
 حاجز من تراب نخوة ليصير كل واحد كانه في قبر منفرد قلت وما ذكره لا بأس به خصوصا اذا كان احدهما
 انثى لكن ذلك يلزم في حالة الضرورة ولم يأت ما يدل على كونه سنة ما توارى وانما هو مما
 يستحسنه كثير من الناس لكن يعكر عليه حديث جابر قال كان النبي صلعم يجمع بين الرجلين
 من قتلى احد في ثوب واحد الحديث رواه البخاري في صحيحه ولا ينتقل الميت الى بلد اخر اى
 يكره ذلك او يحرم على خلاف في ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون الميت اوصى
 بذلك ام لا لان في ذلك هتك الحرمه وايداء المشيعين او حملهم على ترك التشيع
 وقل حالات ذلك الكراهة وكذلك النقل فيما زاد من الاموات بلده لان اكثر الناس انما ينقلون
 لاجل مجاورة الصالحين وقد روى مالك في الموطاعن هشام بن عروة عن ابيه انه قال
 ما احب ان ادفن بالقيع لان ادفن في غيره احب الى ان ادفن به افا هو احد رجلين اما ظالم فلا يحب
 ان ادفن معه واما صالح فلا يحب ان ينشئ له عظامه وعن جابر بن عبد الله قال امر رسول صلعم بقتل العدوان
 يردوا الى مصارعهم وكانوا ينقلوا الى المدينة رواه الخمسة وصححه الترمذي فلو لم يكن في النقل محذور
 لم يامرهم بدهم لاسيما وقد علم صلعم ما عليهم من المشقة في الرد وبالحضوص في ذلك الحين
 حيث كانوا متأثرين من تعب الحرب ولما لم يرخص بتركهم الى حيث نقلوا ويرخص في دفن الاثنين
 والثلاثة في قبر علم ان المحذور في النقل اكثر منه في الجمع في قبر واحد فان قيل ذلك خاص
 بالشهداء يدفنون حيث صرخوا كما ان من خصوصيات النبي صلعم ان يدفن حيث يقبض قلنا ذلك
 بعيد لبعده عن معرفة مصرع كل واحد ولا نفهم قد دفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ليس
 ذلك القبر مصرعهما معا واذا بطل ارادة نفس المصرع ظهر ان المراد قربه وكذلك
 فعلوا فيه بيان الفرق بين الشهداء والانباء فالاحصوية فتكون نسبة مصارع
 الشهداء اعنى المعركة الى مدافنتهم كالبلد لمن مات بها الى مقبرة ذلك البلد

وبمجموع ما فسرنا به حديث مراد الشهيد اء الى مصارعهم تفسر حديث تدفن الاجساد
 حيث تقبض الارواح بحيث ينسب اليه كنسبة المقبرة الى البلد ومدفن الشهيد الى
 محل مصرعه وعليه فلا يارض هذا الحديث الاجماع على نقل الميت من دارة الى المقابر
 فتامله وبه تعرف ضعف ما رجحه الامام الشوكاني من عدم كراهة نقل الميت مطلقا
 واما الاستدلال بنقل موسى عليه السلام يوسف بنغير سيد كان شرا فاع من
 قبلنا ليس شرعانا سيما وقد عرفت ما ورد عن نبينا صلى الله عليه وسلم
 في خصوص ذلك المسألة وقد استدلل بعضهم بما رواه مالك في الموطأ
 انه سمع غير واحد يقول ان سعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد
 ماتا بالعقيق فحُملا الى المدينة ودفنا بها وانت ترى ان ذلك غير مرفوع
 فهو ان صح ليس بحجة على ان العقيق اما هو ملحق بالمدينة ويقربها
 وما كان كذلك فالامر فيه اخف ومن شئنا بحث بعضهم استثناء من بقرب
 مكة او المدينة او بيت المقدس ولعل ما اذا كان قريبا كقرب العقيق
 قلت هذا هو الراجح عندي حيث لا ضرر على الجنازة ولا على جامليها لان هذه
 المواضع مزينة على غيرها فلا يقاس بها غيرها لقوله صلعم لا تشد الرجال الا الى ثلثة
 مساجد الحديث ويجوز نفيه لغرض صحيح امكن تداركه اى اذا مكن تدارك ذلك
 الغرض الصحيح لما روى شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا اتى قبره واصحابا لهم لم تغسلوه
 ولم تحمدوا له كفنا ثم لقوا معا ذين جبل رض فاخبروه فامرهم ان يخرجوه فاخرجوه من قبره
 ثم غسلوا وكفنوا ثم صلى عليه اخرجيه سعيد في سننه وتداركهم ذلك دل على
 قرب العهد فانه لم يتغير وكان جابرا نقل والدته لمسا دفن مع غيره لانه يعلم ان الشهيد
 لا تغير الارض وانما دفن مع غيره للضرورة فاختار لابي الفضل وهو الكون في قبر منفرد ولم تطبق
 لابي الفضل ولو دفن متوجها لغير القبلة كشف عنه وجهه لها الا ان يظن انه تغير وقد يجب اى
 نبش المدفون كالميتة تدفن في بطنها جنين ترحي حياته وكان دفن في مسجد اوارض مغصوبة لم
 يسامح مالكها اى ويحول الى موقع آخر حرمة الروح في الاول وللنهي عن اتخاذ القبور مساجد

في الثاني وكان المسجد انما نبى للصلاة لا للدفن وفي الثالث لحمة التصرف في ملك الخير بغير اذنه
 الا ان تعينت هذه البقعة للدفن فلا ينشئ وانما للمالك القيمة اذا لم يتعين عليه وجوب
 دفن ذلك الميت ولو كفن في ثوب مغصوب قالت الشافعية وجب الكشف عنه لاجل الكفن
 عنه حتى ولو تغير الميت قلت والصواب عندنا لا لانه بدفته فيه قد تعين لواجب الميت
 الذي فوض من ماله ثمر من مال ورثته ثم على مياسير المسلمين فصاحب الثوب ليس له الا
 القيمة في هذه الصورة لانه ممن يجب عليه ذلك في الجملة ولو دفن معه مال كشف عنه واخرج
 المال لزوما ولو انخفض القبر لزم من لومه الدفن ابتداء او اصلاحه ان خشى عليه من السباع
 او ظهورها ان تحتها لان العلة التي وجب لاجلها دفنه ابتداء هي لم تنزل موجودة في هذه الصورة
 ونحوها والله اعلم والتعزية سنة كالعيادة وهي التصبير والعزاء الصبر الحسن وعزاء صبرة
 وقد عزي صلعم احدي بناته في ابن لها بقوله ان الله ما اخذ والله ما اعطى وكل شئ عنده
 باجل مسمى قال ابن ارسله اليها بهذه التعزية فرها فلتصبر ولتحتسب الحديث رواه
 الشيخان وورد الترغيب في التعزية ايضا فخرجهم بن حزم عن النبي صلعم قال ما من مؤمن يعزي اخاه
 بمصيبته الا كساه الله عز وجل من اجل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ملجى ورجال اسادة ثقات
 وفي الباب احاديث والتعزية تحصل باي لفظ حصل به تصبير وتسلية لذي المصيبة وهي
 تشريع لكل مصيبة مالية او بدنية موت او غيره اتفاقا واختلفوا في وقتها فقال ابو حنيفة هي
 في الموت قبل الدفن لا بعده وقال الشافعي واحدا قبله وبعده ثلاثة ايام وهذا في حق الحاضر اما
 الغائب ونحوه فحين يبلغه الخبر فيعزي اذا شاء ولزمه رسول او مكتوب السنة مرة واحدة لعدم
 الدليل على تكررها ولو تجد حزن ذي المصيبة فلا بأس بان يصبر لان ذلك من الامور بالمعروف
 الذي ادلت به مطلقة عامة فتأمل والجلوس للتعزية مكروه وبه قال مالك والشافعي واحدا قال
 شيخ الاسلام العلامة ابن القيم ولم يكن من هديه ان يجتمع للغزاء ولقراءة القرآن لا عند قبرة
 ولا غيره وكل هذا بدعة حادثة مكروهة وبين اهداء الطعام لاهل الميت قالت الحنابلة ثلاثة ايام
 لقوله صلعم اصنعوا لاجل جعفر طعاما فقد جاء هم ما يشغلهم رواه الشافعي واحدا والمتروك الذي
 حسنه ويكره لهم فعله للناس اي اطعام اهل الميت الناس الذين جازوا اعتادهم للدفن

أو التعزية كما هو المرسوم في بلاد الهند يطعم أهل الميت الضيفان في اليوم الأول والثاني
 والثالث والعاشر والأربعين وفي كل سنة مرة ويسمونه تيمجه ودهم وچهلم وبرسي ونحوه لحديث
 حمير بن عبد الله الجعفي قال كنا بعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من
 النياحة رواة أحمد وابن ماجة وأستاذة صحيح وبذلك ترى أن الكراهة كراهة تحرريم
 ذن النياحة حرام كما تقدم الكلام عليها ويهذا تعرف أن إعداد الطعام وتفريقه
 على الناس خلف الجنائز أو عند القبر وكذا قسمة الناس إياهم والأخبار على المساكين
 خلف الجنائز أو عند القبر قبل الدفن وبعده وكذلك حمل الزاد للميت (يسمونه توشه) مع الجنائز
 أجمع من إعدادة في البيت لأن فيه مزيد إعلان وإظهار لهذه البدعة وقد نقص
 به الرياء والسمعة والفخر والخيلاء قالت الحنابلة وفي معنى ذلك الصدقة عند القبر فإنه حدث
 ونسبه رياء انتهى قلت المراد التحريم بالصدقة عند القبر وما من أنفق له مصادفة
 محتاج عند القبر فلا بأس أن يتصدق عليه إذا شاء ويحرم الذبح للقبر وهذه فإن
 فعله خضوعاً لصاحب القبر لطلب نفع أو دفع ضرر فهو شرك وكفر والذبيحة كالميتة حرام
 لا يحل أكلها وإن ذكر عند الذبح اسم الله تعالى لم يباح لأهل البيت ولا غيرهم ولا خلاف فيه
 في الجزء الأول من هذا الكتاب ههنا ثلاث مسائل الأولى أن يذبح للقبر تعظيماً له كما كان
 أهل الجاهلية يفعلون لا لطلب نفع أو دفع ضرر وذلك حرام لأنه أقيم من إعداد الطعام الذي
 الصحابة بعده من النياحة بل هو إعداد طعام بأزهاق الروح لأجل تعظيم وأشهاد مفار
 الميت وقد يكون هذا شركاً أو وسيلة إلى الشرك وقد روى الشيخ عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 أن لا عقر في الإسلام رواة أحمد وابن ماجة وأستاذة صحيح وقال عبد الرزاق كانوا
 يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية انتهى وهم أي أهل الجاهلية لم ينقل عن أحد منهم
 أنه كان يعقر عبادة للقبر وإنما كان بعضهم يعقر للتشهير بكرم الميت أو لثاب بما
 فعلوه عند قبرة من العقر فيقولون من عقر عند قبرة راحلة أو شاة
 يأتي يوم القيامة ساكباً دمه يظهر أن الذبح عند القبر ولو للصدقة عنه وهي
 المسئلة الثانية في المتن هو ما كان فعله بعض أهل الجاهلية ولكل وقع النسخ عنه في حديث

انشؤ الذي ذكرناه فتأمله وامامت ذبح عند القبر لأجل ان يأكل ويوكل الناس فقط ولا يقصد ان يصل
 الثواب الى الميت ولا حصول النفع لنفسه او للميت فهذا وان لم يدخل في حق اهل الجاهلية فهو مخالف
 لهدي النبي صلى الله عليه وآله لا يفعله الا ذو قساوة وقل بحالاته الكراهة الشديدة اذا لم يكن متحررا للذبح هذا
 وان تحرر فهو داخل اما فيما يفعله اهل الجاهلية او فيما عدا الصحابة من النياحة واذا كان صلعم قد غي
 عن حجر القول عند القبور ففعل ذوى اللهو والقساوة اولى بان يكون منهيما والنهي يقتضي التحريم
 كما هو مقرر عند الاصوليين والمسئلة الثالثة الذبح عند القبر لطلب النفع او دفع الضرر فهذا الاشك
 انه يقارنه التعظيم والتدليل لصاحب القبر وهذا هو الذبح لغير الله لعن فاعله على لسان النبي صلى الله
 عليه وآله فمن فعله يكفر ويعد من المشركين فان قيل ان بعض الناس اما يفعل مثل هذه الاشياء لأجل ان يشفع له
 صاحب القبر والذبح انما فعله لله صدقة منه وتعظيما له لكي يفرح من الزائر ويبارك به
 بالدعاء والشفاعة عند الله عملا بقوله تعزى جزاء الاحسن الا الحسن وما يفعل عادة وعبادة
 لا يكون عبادة الا بالنية قلنا ان طلب الاحياء والشفاعة والدعاء من الاموات لم يثر عن النبي صلى الله
 عليه وآله ولا عن اصحابه ولا عن السلف بل مخالفت لما جرى عليه السلف ولذلك اختلفت في جوازها والذبح
 ونحوه بين يدي طلب الشفاعة والدعاء في معنى الرشوة وهي محرمة في دين الاسلام والميت
 اولى الناس بالابتعاد عن المحرم هذا اذا كان الذبح لله وارادة الذابح اهداء ثوابه واما اذا كان
 الذبح اى اهراق دمه تعظيما لصاحب القبر فهو شرك وموجب لللعن سواء تلفظ باسم الله
 او باسم صاحب القبر لان قصده ازهاق هذه الروح لغير الله وذلك شرك والتقرب الى غير الله
 بالعبادة التي هي مختصة على لسان الشرع بالله تعالى يدل على كونه شركا كحديث من قدم ذبا بالى الى
 والقبر انما يصير صنما في حق عابدة والجواب عن قول القائل ان ما يفعل عادة وعبادة لا يكون عبادة
 الا بالنية انا نقول نعم الامر كذلك في العادة المباحة شرعا انها لا تكون عبادة لله الا بالنية
 واما عادة الجاهلية المنهي عنها فاما ينظر في صيغة النهي الواسدة لها وسببها وعلتها ونحو ذلك
 فالمكروه لا يشترط في كونه مكروها نية الكراهة والحرام لا يشترط في تحريمه نية التحريم
 وما فعله شرك وكفر لا يشترط في كونه كفرا وشركا نية الكفر والشرك يمكن سجد للصنم
 مصلى لغير الله فهو يكفر وان لم يبنو عبادة الصنم وليس للمعاصي نية اتفاقا وان كانت تختلف

درجات المعصية بحسب اختلاف النية والنية ليست شرط الوجود حقيقة العمل إنما هي
 شرط لصحته لله وإيضاً لا يوجد عمل إلا لا يقصد وهو النية فالذبح لسلطة غيبية مرغوبة
 أو رهيبة عباداً سواء كانت هذه السلطة حقيقة أو وهمية باطلة كما في ذبايح الجن وقد
 ورد النفي عنها والأول نسلخ وعبادة الله عز وجل والثانية كالذبح لأهل القبور مع طلب
 النفع أو دفع الضرر حال المطلوب أم حقر لأن ذلك طلب من سلطة غيبية والذي يطلب من الغائب
 أو الميت ما لا يطلب إلا من الله كالنفع ودفع الضرر وكشف السوء وأمثاله ظاهر فعله وقوله
 يدل على أن لذلك الغائب أو الميت سلطة غيبية وطاعة في الوجود ذاتية وعلم محيط بأحوال
 الطالبين أو سمع محيط بأن كثروا وإن تعددت حاجاتهم وتباعدت محالهم واختلفت مقاصد^{هم}
 وذلك كما يكون لغير الله والميت أقل حالاته أن يكون كالغائب وهل يستطيع الغائب أن يفعل
 غير ما جرت العادة أن يفعله هو وأمثاله وما قد يجري على يد بعض الناس
 كالأبناء عليهم الصلوة والسلام أو الأولياء من خوارج العادات فذلك ليس من فعلهم ولا^{هم}
 قدرة أن يفعلوه متى أرادوا وإنما هو فعل الله تعالى فلا تطلب منهما أنفسهم فتأمل ذلك
 فإنه مهم مع اختصاره والتفصيل يطلب من المطولات وزيارة القبور شرعية للرجال
 للاستغفار لهم والسلام عليهم إذا كان صاحب القبر مسلماً والاعتبار بالمصير إلى مثل
 حالهم فتكون سبباً للزهد في الدنيا وتذكراً لآخرته والعلة في الترخيص لزيارة القبور كون
 مشاهدتهم عظة قوية ولذلك كانت أول ما رفعت الرخصة لزيارة قبر الكافر القريب
 يوضحه أن السلام والاستغفار وتلاوة القرآن ونحو ذلك لا يمكن فعله في زيارة كل قبر كقبر الكافر
 ومعلوم النفاق مثلاً فلا يكون شيئاً من ذلك هو السبب والعلة لأن العلة يجب أن لها
 وجودها مع كل معلول فتعين أن العلة هي ما ذكرناه يدل عليه صراحة قوله فانها تذكر لآخرته
 هذا أصلاً شيخنا ابن تيمية ومن تبعه فحلى هذا المسلك من جعل لزيارة القبور سبباً
 غير ما ذكرناه فهو زائد لغير السبب الشرعي فإن أحدث مع ذلك في زيارة ما يصدق عليه
 أنه من هجر القول أو الفعل فقد وقع في الأثم ولو زار في الثواب والأجر ويقول لآخرته
 أن النبي صلى الله عليه وسلم بين غرضاً عاماً لزيارة القبور الذي يحصل من زيارة كل قبر وهو تذكراً لآخرته

والزهد في الدنيا وسكت عن غيره ورج فلا مانع من حصول غرض آخر أيضا بحسب خصوصية المقابر
ويعدل عليه ندب زيارة قبور المومنين اذ لو كان المقصود ذنبا فحسب ليسوى بين زيارة قبور المومنين
وزيارة قبور الكافرين ففي زيارة قبور المومنين زيادة وهو الدعاء والاستغفار لهم والسلام
عليهم ولا ريب ان سراد السلام فرض على الاحياء فالاموات ايضا تزج منهم والسلام كما قال
السيوطي هم انهم يردون حيث لا تمنع وورد السلام هو في الحقيقة دعاء للمسلم بانه يسلمه الله
من كل آفة ما اذا ثبت انهم يدعون فاي مانع من ان تكون الزيارة لاجل طلب الدعاء منهم
او لتحصيل الفيض والبركة والذي ظهر من الجباة الصوفية الكرام هو انه قد تحصل الفيوض
والبركات للزائرين زيارة قبور الصالحين بل هذا منقول بالتواتر عندهم فكما يطلب من الحي الدماء
والشفاعة والتبرك كذلك يمكن طلبها من ارواح الصالحاء ايضا لانهم في حكم الاحياء
بمعنى الكتاب السنة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نبياء احياء في قبورهم يصلون وصايت موسى صلى
في قبره ويقول المواقفون لشيوخنا ابن تيمية قول بعض الناس انا نزار قبور الصالحين لتحصل
لنا منهم البركة والفيوض غلط منهم لان ذلك ليس من وظيفة قدرة المخلوق وانما ذلك
من باب التكوين والافعال المعنوية وذلك من خصائص قدرة الرب جل وعلا فلا يجوز طلب
ذلك الا من الاحياء ولا من الاموات وانما يطلب من الحي الدعاء بذلك من الله تعالى ومن
زاد الزيارة الشرعية مكمله الشروط فلا شك في انه يجوز ان يفيض الله عليه من حيرته ^{لطفه}
ما شاء وان يبارك له فيما لديه من الخير وامان لم يات بالزيارة على وجهها الشرعي بهو
وان حصل له شيئا مما يظن انه خير فلا يغد الا استدر اجاب طير ما يحصل للعصاة والكفار
بتأهله قوله تعالى كلا من هو كلاء وهو كلاء الآية ثم اعلم ان لفظ الفيض مما لا نعلمه في كلام السلف
فلينظر في اما اذا المتكلم به وامات تبرك فقد كانا يتسايقون على ماء وضوءه وبعضهم اخذ
بعض ثيابه صلعم تبركا به والتبرك معناه طلب حصول البركة في شئ موجود فالله الذي
توضا به صلعم قد دخلت فيه بركة وكذلك الثوب الذي لبسه بالي هو داعي صلى الله عليه
وسلم فاذا شرب المسلم او لبس الثوب فترى انه قد شرب ذا بركة ولبس ذا بركة وهو
مع ذلك يزاد محبة واتباع النبي صلى الله عليه وسلم فوق محبة بسبب شربه المساء

وليس له ذلك الثوب فهو كلما رأى ثوب النبي صلى الله عليه وسلم يزداد ثوبه كراهه صلعم ومحبة وذلك بركة أى زيادة فيما لديه من الخير والإيمان وأى شئ أحب إلى المؤمن من شرب الماء المبارك وليس الثوب المبارك الذى يزداد بسببه بركة أى زيادة ما لديه من الخير والإيمان ولذلك كان التبرك جائزا لأن معناه طلب البركة من الله بسبب أن ذلك المتبرك يكون سببا لزيادة الخير وليس فى التبرك شئ من معاني الشرك فلا تظن أن التبرك يمكن أن يكون حجة لأهل الشرك على شركهم فاستعمال ذى البركة لا بأس به وليس فيه رائحة من الشرك فتأمل فى كلام الفريقين وإلى هنا نكتفى بما ذكرناه عن الإطالة لأن هذا الكتاب لا يحتمل أكثر مما سقناه واطن فيه الكفاية لمن أراد الله له الهداية ولنعد إلى ما كنا بصدد أن نقول قد دل على الترخيص فى زيادة القبور بعد النسخ عنها أحاديث كثيرة فمنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد اذن لمحمد بنى زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم بالآخرة رواه الترمذى وصححه ومسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم وعنه ابن هزيمة روى عنه فقالت استاذنت ربى أن استعطف لها فلم يؤذن لى واستاذنته فى أن أزور قبرها فأذن لى فزوروا القبور فانها تذكركم الموت الحديث رواه الجماعة وشيخون النساء وإمامت الفتنة وكل محدث وسامع وقيل تحرم مطلقا وقيل تكراه واستدل المانعون ببلعنه صلعم من إمرات القبور ويقولون بلعنته البتول ما أخرجه من بنيه فقالت أتيت أهل هذا الميت على ميتهم فقال لها فلعلك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديد فى ذلك وفى رواية لو بلغت معهم الكدى معاريت الجنة حتى يراها جدي أبيك قال الحاكم صحيح الإسناد وإليه عن الأول بان ذلك فى المكثرات وعند خوف الفتنة بدليل ما يأتى وعن الثانى بان الذهاب مع الجنازة مظنة النوح والصياح ونحوه أكثر منه فى الزيارة لقرب العهد بالميت مع مشاهدة جنازته والتشجيع غير الزيارة ولا قياس مع الفارق كما عرفت ولنا حديث عائشة وقد سألتها عبد الله بن أبي مليكة حين رآها أقبلت من المقابر فقال لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت قلت من قبر أخى عبد الرحمن فقال لها اليس كان نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان نعى عن

تذكر الموت الحديث رواه الجماعة وشيخون النساء وإمامت الفتنة وكل محدث وسامع وقيل تحرم مطلقا وقيل تكراه واستدل المانعون ببلعنه صلعم من إمرات القبور ويقولون بلعنته البتول ما أخرجه من بنيه فقالت أتيت أهل هذا الميت على ميتهم فقال لها فلعلك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديد فى ذلك وفى رواية لو بلغت معهم الكدى معاريت الجنة حتى يراها جدي أبيك قال الحاكم صحيح الإسناد وإليه عن الأول بان ذلك فى المكثرات وعند خوف الفتنة بدليل ما يأتى وعن الثانى بان الذهاب مع الجنازة مظنة النوح والصياح ونحوه أكثر منه فى الزيارة لقرب العهد بالميت مع مشاهدة جنازته والتشجيع غير الزيارة ولا قياس مع الفارق كما عرفت ولنا حديث عائشة وقد سألتها عبد الله بن أبي مليكة حين رآها أقبلت من المقابر فقال لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت قلت من قبر أخى عبد الرحمن فقال لها اليس كان نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان نعى عن

زيارة القبور ثم امر بزيارتها رواه الأثرم في سننه وغيره وفي بعض رجال أسناده ضعف ومما
 يريدونها علمت منه صلعم إذا نافي من زيارة القبور خاصة بالنساء حديث أنها قالت كيف أقول يا رسول الله
 إذا زرت القبور قال قل السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات رواه مسلم وقد رأى صلعم امرأة
 تنكح عند قبر فقال اتقي واصبري الحديث رواه البخاري في صحيحه ولم يذكر عليها إتيان القبور ولا كونها عند
 ويحكى أن فاطمة زارت قبر النبي صلعم فأنشدت ما ذاع على من شتم تربة أحمد أن لا يشتم صدى الزمان فوالله
 بصبت على مصائب لو أنها أصبت على الأيام صرحت لي لما يبدل ذلك على الجوارح والأصابع لا غبار فيه وقد ذكر
 زيارة القبور للنساء الشافعية مطلقاً وقال بعضهم بحرمته ذلك والحق ما قلناه ولا بأس أن يعلم
 قبر من يريد العودة للزيارة بحج ونحوه لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلعم أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة رواه
 ابن ماجه ونخب الجريدة المختارة على القبور أي فان لم توجد جريدة النخل فأي غود لحفظه يسبح الله
 مادام الحضر فنجب وجود ذكر أن الله عنده ومنه يعلم استحباب قراءة ليس أو سورة الملائكة أو شيئاً آخر
 من القرآن وسائر الأذكار لما تؤثر عند قبور المؤمنين وقد دل على ذلك حديث ابن عباس عنه صلعم أنه مر بقبر
 فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبر وفيه ثم اخذ جريدة رطبة فشقها نصفين ثم غرس في كل قبر واحدة
 فقالوا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لعله ان يخفف عنهما ما لم ييبسا الحديث رواه البخاري في صحيحه
 من مشى بين القبور فليزع بغليه احتراماً للقبور المؤمنين المشي بالنعال فيها مكروه وقيل حرام لحديث
 بشير بن الحصاصية أن رسول الله صلعم رأى رجلاً يمشي في نعالين بين القبور فقال يا صاحب السبيتين
 القهمار رواه الحمزة الأثرم في رجال أسناده ثقات إلا خالد بن غنير فإنه يهمل وأخرج الحاكم وصححه ولا
 يعارضه حديث أن الميت ليسمخ خفق نعالهم الحديث لأنه لا يلزم من ذلك أن يكونوا يمشون بين القبور
 خلافاً لابن حزم رحمه الله في تجويزه وطأ القبور بالنعال لغير السببية وهذه غلطة منه فاحشة لما قلناه من
 تحريم وطئها والقعود عليها والالتكأ عليها ولو لغير نعال لما في كلهما من اهانة قبور المؤمنين ولا خصوصية
 للنعال لسببية ولا خلافاً في ليسها فقد ليسها رسول الله صلعم والخلافة محمية بين القبور خارج القبور فاندفع
 الإشكال وصح ما اخترناه بصرح ما تقدم دأبه أعلم وثواب القرب المهدى يصل إلى الأموات من صلوة وصل
 وتلاوة وذكر خلافاً للعتزلة لعموم قوله تعالى وان ليس للإنسان إلا ما سعى وإيجاب بان الآية مسوقة في بيان
 ما يكون الإنسان عليه يوم القيامة عند الحساب له وعليه مما يكون له فيه حقيقة المطالبة وما يلزمه العقاب به

ولا شك ان ذلك لا يكون الا بما يسعاه له او عليه فهذه الآية عامة في بابها لم يرد فيها التخصيص
 واللام حقيقة في الملك ثم الاستحقاق على ان السنة لا تحذف في تخصيصها لعدم القرآن على اننا نقول بصل
 الثواب من الغير يكون لقراءة او محبة او احسان من الميت على الموصول وكل ذلك مما سعى فيه الميت ومن نفع
 في ذلك فحجته واهية ثم اعلم انه وورد في السنة ان الكافر لا ينفعه عمل المسلم عنه كما في حديث عبد الله بن عمر
 عند احمد وقد دل على ذلك القرآن ايضا اما المسلم فقد دل بالقرآن والحديث انه ينفعه اهدى ثواب القرآن
 اليه وانه ينفعه الدعاء والاستغفار له والا حاديث في ذلك متوافرة فعن ابي هريرة ان رجلا قال للنبي صلى
 الله عليه وسلم ما تولى من امر يرضى الله عنه قال نعم رداه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجة وفي هذا
 المعنى احاديث صحاح عن جميع من الصحابة لا نظيل يذكرها وورد في الدين انه يسقط عن الميت بقضاء غيره
 ومع انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك ديناً فعلى الحديث فلا انحصار في الولد او القراءة وكذا في الحج من الولد كما في حديث
 التميمية ومن غير الولد ايضا كما في المحرم عن اخيه شبرمة حيث لم يستفصله هل اوصى شبرمة
 ام لا وكذا في العتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد وكذا في الصلوة والصوم من الولد
 كما روى الدارقطني ان رجلاً قال يا رسول الله انه كان لي ابران ابرها في حيوتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما
 فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد ابران نصلي لهما مع صلواتك وان تصوم لهما مع صيامك وورد في الصوم
 احاديث ايضا في الصيام وغيرهما وورد في قراءة القرآن اقراؤا على موتاكم ليس واذا كان الدعاء والاستغفار
 ينفعه الله به من اخوانه المؤمنين فلان ينفعه بما اهدوه اليه من اعمالهم الصالحة من باب اولي والله
 جل شانه ذو الفضل العظيم فهو يتفضل بما شاء على من شاء من عبادة وما تفضل به لا شك انه يكون لهم
 زيادة على اعمالهم لكنهم ليس لهم حق في ذلك حين المحاسبة وكذلك نقول فيما اهدى لهم من ثواب القرب
 من اخوانهم سواء وسواء به تعرف سقوط ما ذهب اليه المعتزلة ومن وافقهم في عدم وصول ثواب
 العبادات البدنية وينبغي لهم ان لا يصلوا صلوة الجنازة على امواتهم لانها قراءة ودعاء واستغفار
 وهي لا تنفع الميت عندهم اما اذا كان وصول ثواب القرب المهداة الى الميت في البرزخ فالشبهة
 ساكنة من اصلها لما عرفت ان الآية المعترض بها انما هي واسدة في يوم القيامة والمحاسبة
 فتأمل ذلك فانه مهم **خاتمة** في احكام تجاهيز الشهيد بعد موته وقد اخرها
 صاحب الهداية وذكرها في باب تجارينا في تاخير ذلها الشهيد لا يفصل لما ياتي وعليه عامة

أهل العلم وشهد سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سريج فقالوا يغسل وقوله هذا ضعيف بمرّة حتى لو كانت
 على الشهيد جنابة فأنك لا تغسله لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل من استشهد وهو جنب فان قيل إن الملائكة
 قد غسلوه قلنا نحن لم يأمروا بذلك وأهل الملائكة يغسلون كل شهيد كذا الحديث وقد ورد أنه ينزع
 عن الشهيد الجلود والحد يد من كرامة الحرب ثم اعلم ان ما رجحناه فيما يأتي من حكم الصلوة هو ما
 اختاره الأمام أحمد رحمه الله ولا تجب الصلوة عليه بل يجوز وقالت الثلاثة تحرم الصلوة عليه وقالت الاحتياط
 تجب استدلال الأولون بحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد
 في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرآن فاذا أشير به إلى أحدهما قدمه في المحمد وأمر به ^{فمنهم}
 في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري في صحيحه وكذا رواه غيره وكذا حمداً أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في قتلى أحد لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصل عليهم وانت ترى النبي
 إذا وقع عن الغسل وأما الصلوة عليهم فلم يمتنع عنها فلم يتم للمنافعين ما أرادوه من تحريم الصلوة لأن
 هدم الفعل حينئذ لا يدل على التحريم كما هو مقرر في علم الأصول واستدل الموجبون بالصلوة على الشهيد
 بحديث أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغترنا على حي من جهينة فطلب رجل من المسلمين
 رجلاً منهم فضر به فإخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر المسلمين فامتنعوا
 الناس فحيدوه قد مات فلذله رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ودماؤه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله
 أشهيد هو قال نعم وإناله شهيد رواه أبو داود وسكت عنه وسكت عنه المتذري أيضاً وفي أسناده
 سلام بن أبي سلام وهو مجهول وقال أبو داود يعلى الخراجي عن سلام المذكري أنما هو عن زيد بن سلام
 عن حبة أبي سلام انتهى وزيد ثقة كذا في النيل واستدلوا أيضاً بحديث شداد بن الهاد
 أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآمن به واتبعه وفي الحديث أنه استشهد صلى الله عليه وسلم
 صلعم فحفظ من دعائه صلعم اللهم إن هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل في سبيلك
 الحديث رواه النسائي وقول البيهقي يحتمل أنه لم يميت في المعركة لا يمنع الاستدلال به
 لأنه خلاف الظاهر منه واستدلوا أيضاً بما ورد في الصلوة على حمزة وعليه مع شهداء أحد
 قالوا إنها وإن كانت ضعيفة إلا إن تعدد طرقها يقويها ورواها عنهم المناقبون في خصوص الصلوة
 منفرداً ومع شهداء أحد بان الضعيف وإن تعددت طرقه لا يحتج به إذا كان الطعن صريحاً في عدم عدالة

راد به لا سيما اذا كان مخالفا لما نقله الاثبات الثقات كما هنا فانه قد استفاد من النقل الصحيح على انه صلعم لم يصل
 على شهيد اء احد فلا يصح لمن له مسائل في العلم ان يعمل او يقدم عليها ما علم لم ضعفه ونحن اذا احسنا النظم
 بهذه الاحاديث الضعاف والمتعين علينا ان نحملها على ان المراد بالصلوة فحرج الدعاء والترضى ونحوه
 والتكبير للمرسل لا مانع منه بل واقع منه صلعم اذا راى ما يجب او يكره واستدل الموجبون ايضا بحديث عقبة
 بن عامر انه صلعم صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين صلوته على الميت كالمودع للاحياء والاموات رواه البخاري
 وغيره وقد تاول المانعون بما يخالف صريح لفظه قلت وانت اذا تأملت فيما ذكرنا من ادلة المانعين المخرين
 الصلوة على الشهيد وجدت انها لا تدل على التحريم بوجه من الوجوه واذا تأملت ادلة الموجبين للصلوة
 عليهم رايتها انها لا تدل على الوجوب بل ترى انه صلعم صلى على بعض الشهداء ولم يصل على بعضهم
 وذلك لا يدل على اكثر مما اختلفنا في المتن من ان الصلوة على الشهيد اولى واجبة ولا محرومة بل هي جائز فمن
 فعل فلا بأس ومن ترك فلا بأس وهذا اولى مما اختاره السيد تبعا للشوكاني انه لا يصل على غيرهم ان من لم
 يصل على الشهيد يعتد له وقت الجوائز الى وقت شاء حتى بعد وفاتهم بسنين اذا كان من اهل الصلوة حين
 استشهادهم كما هو ظاهر من حديث البخاري والشهيد هو من مات في قتال الكفار بسببه فلو حمل
 من المعركة وفيه حياة مستقرة فليس هو بشهيد هذا الباب وان قطع بموته وغير شهيد قتال الكفار
 هو كسائر الاموات يصل عليه لانهم صلوا على عمره وفروا لعداوم ومرو وما يدل على عدم الصلوة عليه
 عن المعصوم صلى الله عليه وسلم -

تم كتاب الصلوة ويتلوه كتاب الزكاة

خاتمة الطبع

بحمد الله يا من رزقنا التفقه في الدين ورفعت درجات المستنبيين في اعلى عليين ونصلي ونسلم على عبيدك الامين
 محمد وعلى اله واصحابه اجمعين - الى يوم الدين - وبعد فقد استتب طبع المجلد الخامس المسمى بالمشرق الحمري
 من الفقه الحمري الذي هو في الزمان حيد في العصر فريد - الملقب بالمولوي وقارنا زخارف الحيدر آبادي في الطبع المعروف
 لسعيد المطابع الواقع في بلدة بنارس على يد العبد الاثم محمد الي القاسم في شهر جادى الاخير سنة الف وثلثمائة وتسع
 وعشرين من الهجرة - على صاحبها التسليم النقية - ما دامت الشمس مضيئة - والكراب درية مكملة ::::

صحت نامه جلد پنجم المشرق الوردی

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۳	۲۳	تقتضی	یقتضی	۱۵	۲۳	کلا تفرع بعد المساقه حیثین	کلا تفرع بعد المساقه حیثین
۱۱	۵	ولا يوم الرجل في	ولا يوم الرجل في	۱۶	۱۶	ماله يكن تذا في	ماله يكن تذا في
۱۲	۱۲	سلطانه ولا في منزله	سلطانه ولا في منزله	۲۰	۲۳	الصف سعة	الصف سعة
		بأذنه ومن نازق ما فلا	بأذنه ومن نازق ما فلا			وذكر انه كان	وذكر انه كان
		الا بأذنه ايضا	الا بأذنه ايضا			الحجرة	الحجرة
۱۶	۱۶	اذا كان	اذا كان	۱۵	۲۲	اشراط	اشراط
۶	۶	ولا في المولى كغيره اذا	ولا في المولى كغيره اذا			سجاية	سجاية
		تاهل وكذلك لعبد	تاهل وكذلك لعبد	۲۲	۲۲	واما من	واما من
۱۷	۱۷	البي	البي	۱۰	۲۵	داذا فصل متابعة مصل	داذا فصل متابعة مصل
۲۲	۲۲	والمولى	والمولى			في صلوة كانا جاعة	في صلوة كانا جاعة
۲	۸	وملاهما	وملاهما	۲۱	۲۱	اوليتين	اوليتين
۹	۹	وليس	وليس	۲۲	۲۲	المقتدين	المقتدين
۱۰	۱۰	ان لا يشي عليهم بالتطول	ان لا يشي عليهم بالتطول			امامته	امامته
۱۰	۱۰	موزنها	موزنها	۵	۲۶	شاذة	شاذة
۱	۱۱	يتوسطها	يتوسطها	۷	۷	سنية	سنية
۱۶	۱۶	فائدة	فائدة	۹	۲۷	فما بالي	فما بالي
۱۱	۱۲	منفردة في	منفردة في	۲۱	۲۱	اذا سمع	اذا سمع
۹	۱۲	لا يجب	لا يجب	۲	۲۸	بل ناقض	بل ناقض
۱۵	۱۵	جلسهون	جلسهون	۸	۸	ومن ادرك الامام قبل الصلاة	ومن ادرك الامام قبل الصلاة
۱	۱۵	يتبتان	يتبتان			فقد ادرك الجماعة	فقد ادرك الجماعة
۳	۱۶	وتحذف المفضل ومن	وتحذف المفضل ومن	۱۶	۱۶	وما كان الجمع الاثر في جواب	وما كان الجمع الاثر في جواب
		لا تلزمه إعادة كافي عاري	لا تلزمه إعادة كافي عاري			الى الله	الى الله
۱۰	۱۰	ومتيهم وما سمع	ومتيهم وما سمع	۲۲	۲۲	وما بعد وكان جمعه اكثر	وما بعد وكان جمعه اكثر
۱۹	۱۹	الشافية ولا	الشافية ولا			او امامه افضل	او امامه افضل
۱۲	۱۴	الجهلاء الذين	الجهلاء الذين	۲۳	۲۳	فالصلوة فيه افضل	فالصلوة فيه افضل
۱۳	۱۴	قرضا	قرضا	۷	۲۹	العريم	العريم
۲	۱۹	اختلاف	اختلاف	۱۵	۳۳	عن المادة	عن المادة
۶	۲۰	يقوم	يقوم	۳	۳۳	كان استطاع في التشهد	كان استطاع في التشهد
۲۲	۲۰	قال الله	قال الله	۴	۳۴	الاخير طيس المولى وتشهد	الاخير طيس المولى وتشهد
۴	۲۲	وتكبر	وتكبر			وسلم وصلوته صحيحة	وسلم وصلوته صحيحة
۴	۲۳	ولم ان يصغوا بين	ولم ان يصغوا بين	۲۲	۳۵	لم يامروا	لم يامروا
		السواى	السواى	۱	۳۶	نقذرة	نقذرة
۱۳	۳۷	بان يراه بعض صفت	بان يراه بعض صفت	۱۰	۳۷	السراى	السراى
		اوليها مبلغا	اوليها مبلغا	۱۲	۳۸	تداركه عفواما	تداركه عفواما
				۹	۳۸	يعلى	يعلى

فألقى تراه	فألقى تراه	١٠	٥٨	حكمه	حكمه	١٦	٣٨
ان المقدس	ان المقدس	٢٢	"	الله	الله	٣	٣٩
واستدل	استدل	١٣	٤٢	ولو تكلم بنظم	ولو تكلم بنظم	١١	"
الفرضية	الفرضية	١٥	"	فاعتقر فيها	فاعتقر فيها	١٨	"
واجبها الى احدي	واجبها الى احدي	٨	٤٣	نعم قال فما	نعم فما	٣	٣٠
عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين	عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين	٩	"	الاحوال	الاحوال	٨	"
ويوتر بواحدة ثم اذا تبين	ويوتر بواحدة ثم اذا تبين			اذا اخذ	اذا اخذ	١٣	"
الخطيب يصلي ركعتين خفيفتين	الخطيب يصلي ركعتين خفيفتين			راى	راى	٢٢	"
للخير	للخير	٤	٤٥	ذلك وما	ذلك وما	١٢	٣١
نظامه الامام	نظامه الامام	١٤	"	اتخاذ	اتخاذ	٤	٣٢
المصطلحين	المصطلحين	٢١	٤٤	فضاء	فضاء	١٣	"
تصوير	تصوير	"	"	والكلب والمار	والكلب والمار	٢٢	"
لا تقرأ	لا تقرأ	٣	٤٩	"	"	٢٣	"
وطأ على النضاري	وطأ على النضاري	٤	"	صلوة المرأة	صلوة المرأة	٢	٣٣
والنيابة	والنيابة			عما يوجد	عما يوجد	١٩	"
ان يقول	ان تقول	١٤	٤٢	اذا جاء	اذا جاء	٤	٣٤
وما سواة	وما سواة	٢٠	٤٥	المنتقى	المنتقى	١٤	"
يصليهما	يصليهما	١٠	٤٦	اما الناس	اما الناس	٢١	٣٥
نفي الودية	نفي الودية	٤	٤٤	رفع يديه	رفع يديه	٣	٣٦
البارك من	البارك من	٨	"	لربما	لربما	٢٠	"
اذا نين	اذا نين	٢١	٤٩	فيكون	فيكون	٤	٣٧
نهية	نهية	٢٣	٨٠	الخص	الخص	٨	"
اربعاً اربعا	اربعاً اربعا	٣	٨١	صحح العبث	صحح العبث	١٤	"
يقال	يقال	١٣	"	لا يفرق	لا يفرق	٢٢	"
الغير	الغير	١٩	"	واخرى	واخرى	٨	٣٨
صلوة الحضا	الصلوة الحضا	١٤	٨٣	كراهة	كراهة	١٩	"
سقوط الركعتين	سقوط الركعتين	١٩	"	ينزلون	ينزل	١٠	٥٠
كلية بمرة	كلية بمرة	"	"	المصورين	المصورين	١٣	"
القتال	القتال القتال	٢١	"	يتبدل	يتبدل	١	٥١
صلوته	صلوته	٤	٨٤	اذ لم تكن	اذ لم تكن	١٠	"
النازل	النازل	١٨	"	لا تكلمه	لا تكلمه	١٣	"
الفعلية	الفعلية	٢٣	٨٤	صلوته	صلوة	١	٥٢
اذ لم يقف	اذ لم يقف	٩	٨٨	لان ذلك	لان فالحا	٨	"
لللفظ	لللفظ	"	"	فالمامون	فالمامون	٢٠	"
حاشية صفه ايضا	حاشية صفه ايضا			تستثبط	تستثبط	٣	٥٣
او لمصلحة تكون سببا	او لمصلحة تكون سببا	١٠	"	في القياسات	في القياسات	١٩	"
سببا لتكثير المسلمين	سببا لتكثير المسلمين			اذ يمكنه	اذ يمكنه	١	٥٥
الاسلام	السلام	١٣	"	ثم حلقها	ثم حلقها	٤	"
في شهادة	تشهادة	١٠	٩٠	لما في	لما في	١٢	"
والثقل بالثلاث	بالثلاث	٢٣	"	والرفاهية	والرفاهية	٢٨	"
وقد تقدم	قد تقدم	٤	٩٣	لا يتجوز به	لا يتجوز به	١٤	٥٤

واجب	واجب	٤	١٢٤	از ومن تعد	از ومن تعد	١	٩٢
اذ لا علم	اذ لا علم	١٢	٥	تا ايضا	تا ايضا	٢	٥
نظريه	نظريه	١٥	٥	لا يقضي	لا يقضي	٩	٥
وهو متم	وهو متم	٢٠	٥	ماله يخفف	ماله يخفف	٤	٩٥
ينقص	ينقص	٢٢	٥	صلوات	صلوة	٢٠	٩٦
تباينت فيها اسرار	تباينت فيها آراء	١٣	١٢٨	يجز وبها	يجز والها	١٠	٩٤
لم يستثن	لم يستثن	٩	١٢٩	حتى يموت	حتى لا يموت	١٤	٩٨
ثلاثة اميال	ثلاثة اميال	٢	١٣	ولا صلوة له	ولا صلوة له	٥	٩٩
الى عشرين	الى عشرين	١٤	٥	لا ستلزم	لا ستلزم	١٥	١٠٠
بمحل	بمحل	٢١	٥	انكارا	انكارا	١٨	٥
فيما دلت	فيما دلت	٢	١٣١	العلمية	العلمية	٢٠	٥
ودفع	ودفع	٩	٥	مكل الصلوة	مكل الصلوة	٢٢	١٠٣
فقوله	فقوله	٢٣	٥	او قعها	او قعها	٢١	١٠٣
الحسن	حسن	٣	١٣٣	تشهد ثم سلم	تشهد ثم سلم	٢٣	٥
كذلك	كذلك	٨	١٣٣	وكان	وكانت	٣	١٠٥
او وجوبه	او وجوبه	٢١	٥	حسنه وذلك	حسنه ذلك	٢٢	٥
بنية السفر	بنية السفر	١	١٣٥	ووجوبه	ووجوبه	١٥	١٠٦
الماسور	الماسور	١٣	٥	ولو تعدد السهو فلا يلزم	ولو تعدد السهو فلا يلزم	١	١١٢
بجلائ	بجلائ	٢٢	٥	الا سجدتان	الا سجدتان	٢	٥
تابعه	تابعه	٢	١٣٧	التر من	التر من	٢	٥
قاصرا	قاصرا	٣	١٣٤	ومن عجز عا تقدم اخرت	ومن عجز عا تقدم اخرت	٤	١١٣
في الاثار	في الاثار	٥	١٣٩	عنه	عنه	٩	٥
ان محل	ان محل	١	١٣٠	لا يسقط عنه	لا يسقط عنه	٩	٥
اذ ابراه	اذ ابراه	١٨	١٣١	بعينه	بعينه	٥	٥
اما تركها	اما تركها	١٠	١٣٢	الحالة	الحالة	٢٠	٥
لم يتعد	لم يتعد	٢١	١٣٣	موا فقتهم	موا فقتهم	٢	١١٤
ليتميز	اليتميز	١	١٣٣	شاهدة غيره	شاهدة غيره	١	١١٨
الموالات	الموالات	٣	٥	وقوله	وقوله	١	١٢٠
كان من	كان من	١٣	٥	او غير	وغير	٤	٥
بتخذة	ستخذة	١٩	٥	اذ لم	اذ لم	٤	١٢١
اذ معرفة	اذ معرفة	٢٢	٥	بماذا	ماذا	١١	٥
نفي الجمع	نفي الجمع	١٨	١٣٥	ثانيا واعلم	ثانيا واعلم	٢١	٥
اذ لا	اذ لا	٢٣	٥	ولا يكبر للرفع	ولا يكبر للرفع	٢	١٢٢
الحائز لزياسيا	الحائز لزياسيا	١	١٣٤	ما يجب	ما يجب	٢٢	١٢٣
اذ لم	اذ لم	٢	٥	من تعد	من تعد	٢	١٢٢
السلطان	السلطان	٤	١٣٩	زاد الركنين	زاد الركنين	٢	١٢٥
كما هو	لما هو	٩	٥	وانه كان	وانه كان	١١	٥
الا اذا	الا اذا	٥	٥	متواترا	متواترا	٥	٥
لا تتعدى	لا تتعدى	٢٣	٥	لانها	لانها	٢٢	٥
في مولفاته	مع مولفاته	٢	١٥٠	بغير رضته	بغير رضته	١٥	١٢٦
		١١	١٥١	هو الرخصة	هو الرخصة	٤	١٢٤

وهي تورد	وهي تورد	١٣	١٤١	تفتتح	تقتسم	١٤	١٥١
والتسريح	والتسريح	١٤	١٤٢	وحداث	حاشية		
تحقق	تحقيق	٩	١٤٣	يعتد الشارع	وحد منه	٢	١٥٢
رواه بهذا	رواه هذا	١	١٤٤	تأديتها	يقيد الشارع	٣	١٥٣
اذا اخذ	اذا اعد	٥	١٤٥	الحقيقتان	تأديتها	٤	١٥٤
احدا من	احدا من	١٩	١٤٦	بغير العربية	الحقيقتان	١٨	١٥٥
بمعنى	بمعنى	٢١	١٤٧	نوا فقهم	بغير العربية	٢١	١٥٦
الخير وكان النساء يكن	الخير وكان النساء يكن	٢٣	١٤٨	اسماع اربعين	نوا فقهم	١٥	١٥٧
لشمس	لشمس	١٥	١٤٩	منه فلوا سرا	اسماع اربعين	١٤	١٥٨
جوية	جوية	١٠	١٥٠	سريع	منه فلوا سرا	٢٠	١٥٩
الرقبة	الرقبة	٥	١٥١	ويكون ان يلق على المنبر	سريع	٢	١٦٠
ويدل	ويدل	٢٠	١٥٢	يقصرون	ويكون ان يلق على المنبر	٤	١٦١
احدا	احدا	١	١٥٣	قال كان رسول	يقصرون	١٥	١٦٢
ادخوه	ادخوه	٢	١٥٤	ركعتيها	قال رسول	٤	١٦٣
الخارج	الخارج	٣	١٥٥	لبسلام	ركعتيها	١٢	١٦٤
ارادوا ان	ارادوا ان	١٥	١٥٦	وبعد ها	لبسلام	٨	١٦٥
وحينئذ	وحينئذ	٢٠	١٥٧	للجمعة	وبعد ها	١٩	١٦٦
الحقيقة	الحقيقة	٢٣	١٥٨	بمعنى عن	للجمعة	٢٠	١٦٧
واعوذ بك	اعوذ بك	١٨	١٥٩	بذلك اليوم	بمعنى عن	٣	١٦٨
مومن في	مومن في	٢٢	١٦٠	واقولها	بذلك اليوم	٤	١٦٩
من الا نواع	من الا نواع	٢٠	١٦١	يقتل	واقولها	١١	١٧٠
من الشافعية	الشافعية	٤	١٦٢	وان كان	يقتل	٩	١٧١
لا يصلح	لا يصلح	١٥	١٦٣	الفه	ان كان	٥	١٧٢
ما قد منا	ما قد منا	١٣	١٦٤	ولقوله ان	الفه	٨	١٧٣
ان تكون	ان تكون	١٤	١٦٥	اذا دخل	ولقوله ان	١٠	١٧٤
ومنهم	منهم	١٨	١٦٦	يفزع	اذا دخل	١	١٧٥
عندنا ما في	عندنا ما في	٥	١٦٧	السياسة	يفزع	١	١٧٦
لانه وتر	لانه وتر	٢٢	١٦٨	الفرق	السياسة	٤	١٧٧
خلف الامام فليسجد	خلف الامام فليسجد	٣	١٦٩	في الفرح	الفرق	٢٠	١٧٨
مع الامام ان يسجد ولا	منه عن			واما بدلا	في الفرح	٢٢	١٧٩
فلا للا يلزم الاختلاف				يعني	واما بدلا	٤	١٨٠
على الامام وذلك منهي عنه				اجيب	يعني	٩	١٨١
الطبراني	الطبراني	٤	١٨٢	تفرعهم	اجيب	١٥	١٨٢
يجوز في	يجوز في	٤	١٨٣	والاعتبار	تفرعهم	١٩	١٨٣
في مال او حال	في حال او مال	٤	١٨٤	وزاد بعض	والاعتبار	١	١٨٤
رسول الله	رسول الله	٨	١٨٥	يعني من دما	وزاد بعض	٤	١٨٥
قلت رجل من	قلت رجل من	١١	١٨٦	عنه الظاهر	يعني من دما	٢٠	١٨٦
سيفي حتى يرد رواة	سيفي حتى يرد رواة	١٢	١٨٧	الحاج بمعنى	عنه الظاهر	٢١	١٨٧
فينا رسول الله	فينا رسول الله	١٣	١٨٨	رسول الله	الحاج بمعنى	١٢	١٨٨
الوقت قال	الوقت قال	١٥	١٨٩	الاوليين	رسول الله	٢٢	١٨٩
بذلك	بذلك	١٤	١٩٠		الاوليين	٢	١٩٠

وغيره	وغيره	١٤	٢٠٨	ارضاء الله	ارضاء الله	٢	١٩٥٤
ووصيته	ووصية	١٨	"	انت وكان	انت ركان	٥	١٩٤
فتفتن	فتفتن	١٩	"	ترغيبه	ترغيبه	٢٠	"
والعالمه	والعالمه	٢١	"	وذكر في ذلك آثارا	وذكر في نصب الراية	٢٣	١٩٤
لا يحب	لا يحب	٢٢	٢٠٩		على قول صاحب الهداية		
للشافعية	للشافعية	١٠	"		والاول هو السنة		
ثم على بيت المال	ثم على بيت المال	١	٢١٠		لم احد لا مثل او ذكر		
ما لها على الزوج	ما لها على الزوج	٢	"		في ذلك آثارا		
كان النبي	كان النبي	٨	"	قد امانة	قاه مناه	١٥	"
متروكته	متروكته	١٠	"	القتلة	القتله	١٤	"
صحة	صحة	١٤	٢١٠	اليهودى	اليهودى	٢	١٩٨
والمالكية	والمالكية	١٩	"	ليس	ليس	٥	"
اد فتون	اد فتون	٣	٢١١	"	"	٩	"
رجحه	رجحه	٢	"	الحزب ائلى	الحزب ائلى	١٣	"
فلا يحياها	فلا يحياها	٨	"	لذبت	لذبت	٢٠	"
القاء الخاص	القاء الخاص	٢٣	"	اذ وقع	اذ وقع	١٤	١٩٩
اذ وقع	اذ وقع	٥	"	طلمة	طلمة	٢٠	"
لا فوق العليا	لا فوق العليا	٥	٢١٢	اقتض الله	اقتض الله	٩	٢٠٠
ولو لا وقائع	ولو لا وقائع	١١	٢١٣	هذا في	هذا في	١٩	"
فيه حبرة	فيه حبرة	١٢	"	ولم يفش	لم يفش	١٠	٢٠١
بل تقدم	تقدم	١٥	"	بقرينه ورجحه من يد	بقرينه من يد	١٢	"
المظلة	المظلة	٤	٢١٣	عليها ولد ذلك	عليها ولد ذلك	٢١	"
او الجهمية	والجهمية	١٠	"	ما منك	ما منك	٢	٢١٢
فرض كفاية وقيل	فرض كفاية وقيل	١٣	"	فتتبعين	فتتبعين	١٤	"
سنة	سنة			لم يوجد	لم يوجد	١٨	"
لولاه	لولاه	١٨	"	فلتغسله	فالتغسله	١٨	٢١٣
يتغراف	يتغراف	٩	٢١٥	الموا الة	الموا الة	٢٣	"
لا سغرف	لا سغرف	٤	"	بنية	بنية	٢	"
بل المعلوم	المعلوم	١٠	"	ولا بن سعد	ولا بن سعد	١٠	"
شرفا لها	شرفا لها	٢١	"	ونجاسة	ونجاسة	١٢	"
محالها	محالها			صحة	صحة	١٩	"
لها كفى في	لها كفى في	٢٢	"	بن الى علم	بن عامر	٢١	"
والامامة لها كفى	والامامة لها كفى	"	"	غسلوه صلح	غسلوه	٢١	٢٠٥
في ساوا الصلوة	ساوا الصلوة			اختلان الصحابة	اختلان الصحابة	١٢	٢٠٤
غيره صلح	غيره صلح	١٠	٢١٦	فليجل	فليجل	"	"
في الصلوة	في الصلوة	٢	٢١٤	بترج	بترج	١٣	"
عليها انها	عليها وانها	١٢	"	السوا من	السوا من	٢٠	"
وسط	وسط	"	"	الاولى ان يجلسه	الاولى يجلسه	٥	٢٠٤
حاشيه	حاشيه			شقة	شقة	٢٠	"
مخير	مخير	٢	"	الانضباط	الانضباط	٢	٢٠٨
الصلوات	الصلوة	١١	٢٢٠	تنزيها	تنزيها	١٢	"

٢٢١	٥	لديك	لديك	٢٣٠	٢	وبعض	وبعض
٢٢٢	٨	مجاز قرأتها في غير الأولى	مجاز قرأتها في غير الأولى	٢٣٣	٢	ولادات	ولادات
٢٢٣	٩	مردود بما عرفت	مردود بما عرفت	٢٣٤	١٤	للحديث	للحديث
٢٢٤	١٠	الصلوة	الصلوة	٢٣٥	٢	معارضة	معارضة
٢٢٥	١١	التمتع	التمتع	٢٣٦	٥	دليل	دليل
٢٢٦	١٢	بآخر	بآخر	٢٣٧	١٨	ليس	ليس
٢٢٧	١٣	بالدعاء	بالدعاء	٢٣٨	١٨	نفسه	نفسه
٢٢٨	١٤	التكبير الأولى	التكبير الأولى	٢٣٩	١٨	لم يصل	لم يصل
٢٢٩	١٥	كثير من	كثير من	٢٤٠	٩	المنهي	المنهي
٢٣٠	١٦	لا ممة	لا ممة	٢٤١	٢٠	يدانته	يدانته
٢٣١	١٧	ويسن الدعاء بعد	ويسن الدعاء بعد	٢٤٢	٢٢	بدا ممة	بدا ممة
٢٣٢	١٨	الرابعة	الرابعة	٢٤٣	٢٣	او تعذر	او تعذر
٢٣٣	١٩	ثم صلت	ثم صلت	٢٤٤	٢	الحديث	الحديث
٢٣٤	٢٠	فاحفظه	فاحفظه	٢٤٥	٢	صحته	صحته
٢٣٥	٢١	والدخول	والدخول	٢٤٦	١٣	والاوقات في اوقات	والاوقات في اوقات
٢٣٦	٢٢	فليكون	فليكون	٢٤٧	١	الكراهة	الكراهة
٢٣٧	٢٣	الحديث	الحديث	٢٤٨	١٤	تري	تري
٢٣٨	٢٤	اي ولا	اي ولا	٢٤٩	١٥	سريرة ونحوه	سريرة ونحوه
٢٣٩	٢٥	الله بها	الله بها	٢٥٠	١١	اذ لو كان	اذ لو كان
٢٤٠	٢٦	او استكبار	او استكبار	٢٥١	٩	تخص	تخص
٢٤١	٢٧	ولا محبة	ولا محبة	٢٥٢	٤	اصبح	اصبح
٢٤٢	٢٨	في النفي	في النفي	٢٥٣	١٠	وخلفها	وخلفها
٢٤٣	٢٩	هاتان	هاتان	٢٥٤	١٢	والتشيع	والتشيع
٢٤٤	٣٠	واما كونها	واما كونها	٢٥٥	٢١	نقص	نقص
٢٤٥	٣١	والنساء	والنساء	٢٥٦	١٤	المتبرك	المتبرك
٢٤٦	٣٢	ولا يلزمه	ولا يلزمه	٢٥٧	٢٢	مشبه	مشبه
٢٤٧	٣٣	سنة	سنة	٢٥٨	٩	من المجلس	من المجلس
٢٤٨	٣٤	التشيع	التشيع	٢٥٩	١١	يكفونهم	يكفونهم
٢٤٩	٣٥	هو الصلوة على الجنائز	هو الصلوة على الجنائز	٢٦٠	١٤	يزجروهم	يزجروهم
٢٥٠	٣٦	في ذلك الموضع فتكون	في ذلك الموضع فتكون	٢٦١	١٩	عليه رواة	عليه رواة
٢٥١	٣٧	الصلوة عليها في المسجد	الصلوة عليها في المسجد	٢٦٢	١٥	فاذا اوجبت	فاذا اوجبت
٢٥٢	٣٨	نادرا	نادرا	٢٦٣	٢٣	ليعذب	ليعذب
٢٥٣	٣٩	يبلغ	يبلغ	٢٦٤	٢	حينئذ	حينئذ
٢٥٤	٤٠	عليها	عليها	٢٦٥	٥	يعذب به	يعذب به
٢٥٥	٤١	ولو كان لنية	ولو كان لنية	٢٦٦	١١	اوقات	اوقات
٢٥٦	٤٢	محكوم	محكوم	٢٦٧	١	المكتوبة فيه	المكتوبة فيه
٢٥٧	٤٣	يدعو	يدعو	٢٦٨	٢	لتسجيته	لتسجيته
٢٥٨	٤٤	بالمغفرة	بالمغفرة	٢٦٩	٢	وقيل	وقيل
٢٥٩	٤٥	حاشية	حاشية	٢٧٠	٢	ولما لثروا	ولما لثروا
٢٦٠	٤٦			٢٧١	٩	ثم جلس	ثم جلس
٢٦١	٤٧			٢٧٢	١٤	اختلفوا في حد	اختلفوا في حد

٢٠٣٢	٢٠	او يني	او يني	٢٥٣	٢	انما جمعها	انما جمعها او
٢٢	٢٢	انشر ل	انشر ل	٢٥٣	٤	ذلا يلزم	ذلا يلزم
٢٢٣	٢٢	ما قبل	ما قبل	٢٥٣	١٣	بما عليها	بما عليها
١٩	١٩	العبه	العبه	٢٥٣	١٣	الرجال	الرجال
٢٢٥	٥	الحاجة	الحاجة	٢٥٣	١٣	تفسلوه	تفسلوه
١٤	١٤	غير مرة	غير مرة	٢٥٣	١٣	لم يحدوا	لم يحدوا
٢٢٦	٢٢٦	تقراءة	تقراءة	٢٥٣	٢١	وقد يجب	وقد يجب
٥	٥	التمام	التمام	٢٥٣	٢٣	والكل	والكل
١٣	١٣	سطوة	سطوة	٢٥٣	١١	الاحياء الشفاعة	الاحياء الشفاعة
٢٢٧	١	الحديث و	الحديث و	٢٥٣	٢٣	مصلى	مصلى
٢	٢	بنية	بنية	٢٥٣	٢	الذاكر	الذاكر
١١	١١	امسلة	امسلة	٢٥٣	١٥	في الترخيص	في الترخيص
١٤	١٤	والزجر	والزجر	٢٥٣	١٤	ما وقعت	ما وقعت
١٤	١٤	الفي تقيضي الوجوب	الفي تقيضي الوجوب	٢٥٣	١٤	لا يمكن	لا يمكن
١٩	١٩	نوبت	نوبت	٢٥٣	١٩	وجودها	وجودها
١٨	١٨	بالنقص	بالنقص	٢٥٣	٢	ليسوى	ليسوى
٢٢٨	١٤	تميزات	تميزات	٢٥٣	١٩	انه خير	انه خير
٢٢٨	١٣	مجا نهم	مجا نهم	٢٥٣	٩	في امراد	في امراد
١٨	١٨	الذين	الذين	٢٥٣	١٠	واما التبرك	واما التبرك
٢٢٩	١	والعقد	والعقد	٢٥٣	١٣	ريادة	ريادة
١١	١١	بعضهم	بعضهم	٢٥٣	١٣	ذكر الله	ذكر الله
٢٥٠	٤	شاء على	شاء على	٢٥٣	١٣	من مشى	من مشى
١٠	١٠	يلعنهم	يلعنهم	٢٥٣	١٣	فانه بهم	فانه بهم
٢١	٢١	للاستغفار لا يكون	للاستغفار لا يكون	٢٥٣	١٣	ولو يغير	ولو يغير
٢٥١	٢	من هو لا	من هو لا	٢٥٣	١	دشد	دشد
١١	١١	لكن انكل	لكن انكل	٢٥٣	٢٢	خصوص الصلوة	خصوص الصلوة
١٣	١٣	بان السب	بان السب	٢٥٣	٢٢	حزة	حزة
١٤	١٤	للنهي	للنهي	٢٥٣	٢٢	الطعن	الطعن
٢٣	٢٣	بهذا	بهذا	٢٥٣	٢	ما علم لم	ما علم لم
٢١	٢١	ايضا لا	ايضا لا	٢٥٣	٢	ضعفه	ضعفه
٢٥٢	٢١			٢٥٣	٤	لفظه	لفظه
				٢٥٣	٩	هي جائزة	هي جائزة

فهرس ما فيه من الابواب

باب	٢٠٠	باب	٢٠٠
باب صلاة المسافر	١٢٣	باب الامامة والجماعة	٢
باب صلاة الجمعة	١٢٨	باب الحدث في الصلاة	٣١
باب العيد بين وصلواتهما	١٤٣	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	٣٣
باب صلاة الكسوف	١٤٤	فصل في مكروهات الصلاة	٣٤
باب صلاة الاستسقاء	١٨٣	فصل في المساجد	٥٣
باب صلاة الخوف	١٩٠	باب صلاة الوتر	٦٠
باب الجنائز	١٩٥	باب النوافل	٤٥
في الغسل	٢٠٠	فصل في القراءة	٨١
في التكفين	٢٠٩	فصل في قيام رمضان	٨٨
في الصلاة على الجنازة	٢١٣	باب ادراك الفريضة	٩٠
في حمل الجنازة	٢٣٦	باب قضاء الغوايت	٩٣
في الدفن والقبور	٢٣٣	باب سجود السهو	١٠٣
في الشهيد	٢٤٢	باب صلاة المريضة	١١٢
		باب سجود التلاوة	١١٥

